

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الأطروحة

أثر التدخلات الخارجية على الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (L.M.D) في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف:

د: سعادوي عمر

من إعداد الباحثة:

ط.د: رزيق جويده

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د: درويش جمال	أستاذ	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	رئيسا
د: سعادوي عمر	استاذ محاضر(أ)	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	مشرفا ومقررا
أ.د: زبيري عبد الله	استاذ	جامعة محمد بوضياف مسيلة	عضوا ممتحنا
د: شرقي عبد الغاني	استاذ محاضر(أ)	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	عضوا ممتحنا
د: دريدي محمود	استاذ محاضر(أ)	جامعة تبسة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

سورة هود الآية 88

إهداء

إلى أعز الناس إلى قلبي إلى من وضعتني وهنا على وهن، إلى من سهرت الليالي
من أجل راحتي وآنستني في وحدتي، ووقفت إلى جانبي...

إلى صاحبة العفة والطهارة والایمان القوي

إلى أمي الغالية

إلى أعز انسان إلى قلبي، من تعب أجل حمايتي واسعدني، إلى صاحب الهيبة والوقار

إلى من كان دائما يشجعني ويدفعني للنجاح

وعلمني العطاء دون انتظار

إلى والدي الغالي

إلى سندي في الحياة، إلى اخوتي واخواتي

كلا بإسمه

إلى كل أساتذتي في الذين تدرجت على أيديهم في كل الاطوار

إلى كل الاهل والاقارب، إلى كل من ساعدني من قريب اوبعيد

أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أولا الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقني لانجاز هذا العمل، الذي لولا توفيقه لما كنت لأعمله راجية ان يكون عملا نافعا لي ولغيري

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير بمزيد من الاحترام إلى الاستاذ الدكتور سعداوي عمرالمشرف على هذا العمل على حسن تعامله وتوجيهاته القيمة

وايضا الشكر والتقدير موصول لكل اساتذة الكلية واطاراتها وعلى رأسهم الاستاذ الدكتور

بن صغير عبد العظيم، والاستاذ الدكتور عمروش عبد الوهاب

دون ان انسى شكري وامتناني لكل موظفي مكتبة الكلية

فشكرا جزيلا للجميع

خطة الدراسة

الفصل الأول: التدخل الخارجي والمشكلات المنهجية: سؤال في المفهوم والنظرية

المبحث الأول: التدخل الخارجي و المفاهيم ذات الصلة: مقارنة مفاهيمية

المطلب الأول: التدخل الخارجي والسياق المفاهيمي.

الفرع الأول: مفهوم التدخل الخارجي.

الفرع الثاني: "معضلة" التدخل الخارجي الإنساني في المفهوم

الفرع الثالث: التدخل الخارجي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: سؤال النظرية في ظاهرة التدخلات الخارجية: الازمة الليبية وأسباب النشوء.

الفرع الأول: الحوار (الواقعي – الليبرالي) حول التدخل الخارجي

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لأسباب التدخلات الخارجية.

الفرع الثاني: أهم النظريات المفسرة لأسباب نشوء واندلاع الازمة الليبية

المبحث الثاني: جيوبولتيك ليبيا.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي و السياسة الخارجية في ليبيا قبل 2011.

الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي في ليبيا.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والسلوك السياسي الليبي قبل 2011 وبعده

الفرع الثالث: أدوات السياسة الخارجية الليبية.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لليبيا.

الفرع الثاني: المقومات السكانية لليبيا.

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية لليبيا.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

المبحث الأول: ثورات الربيع العربي وأثرها في اندلاع الازمة الليبية..

المطلب الأول: العوامل المساعدة في تحريك انتفاضات الربيع العربي.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: العوامل السياسية والرقمية.

الفرع الثالث: العوامل الخارجية.

المطلب الثاني: قيام موجة الربيع العربي في تونس ثم مصر وانتقال عدواها لليبيا.

الفرع الأول: خصائص ثورات الربيع العربي.

الفرع الثاني: بداية موجة الربيع العربي في تونس ثم مصر.

الفرع الثالث: انتقال موجة ثورات الربيع العربي إلى ليبيا (اندلاع الازمة الليبية).

المبحث الثاني: اثر التدخلات الخارجية على الازمة الليبية.

المطلب الأول: الازمة الليبية النشأة والتطور.

الفرع الأول: خلفيات الازمة واسبابها.

الفرع الثاني: طبيعة النزاع في ليبيا.

الفرع الثالث: مسارات الازمة الليبية.

المطلب الثاني: تداعيات التدخلات الخارجية على الازمة الليبية.

الفرع الأول: تداعيات التدخلات الخارجية على الوضع الداخلي الليبي.

الفرع الثاني: تحول الحرب الاهلية في ليبيا إلى حرب بالوكالة.

الفرع الثالث: تداعيات التدخلات الخارجية على الازمة الليبية إقليميا ودوليا.

المطلب الثالث: التدخل في ليبيا بين مسؤولية الحماية للمدنيين وحماية المصالح.

الفرع الأول: تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من حماية المدنيين لاقحامهم في الحرب.

الفرع الثاني: خلفيات التدخلات الخارجية في الازمة الليبية.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية.

المبحث الأول: تدخل المؤسسات الدولية الاقليمية في الازمة الليبية.

المطلب الأول: تدخل المؤسسات الدولية في الازمة الليبية.

الفرع الأول: تدخل منظمة الأمم المتحدة (مجلس الامن) في الازمة الليبية.

الفرع الثاني: تدخل الاتحاد الأوروبي في الازمة الليبية.

المطلب الثاني: تدخل المؤسسات الإقليمية في الازمة الليبية.

الفرع الأول: تدخل جامعة الدول العربية في الازمة الليبية.

الفرع الثاني: تدخل الاتحاد الافريقي في الازمة الليبية.

المبحث الثاني: سياسة حلف الناتو (NATO) للتدخل في الازمة الليبية واثره عليها.

المطلب الأول: استراتيجية حلف الناتو التوسعية وسياسته للتدخل في الازمة الليبية.

الفرع الأول: استراتيجية حلف الناتو التوسعية.

الفرع الثاني: سياسة حلف الناتو للتدخل في الازمة الليبية

المطلب الثاني: دوافع تدخل حلف الناتو في الازمة الليبية وأثره عليها.

الفرع الأول: دوافع حلف الناتو للتدخل في الازمة الليبية.

الفرع الثاني: أثر تدخل حلف الناتو في تصاعد الازمة الليبية.

المبحث الثالث: مواقف الدول المتدخلة في الازمة الليبية ومصالحها من التدخل.

المطلب الأول: مواقف الدول الغربية من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الأول: مواقف كلا من إيطاليا وفرنسا من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الثاني: مواقف كلا من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من التدخل في الازمة الليبية.

المطلب الثاني: مواقف دول الخليج العربي وآسيا من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الأول: مواقف دول الخليج العربي من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الثاني: مواقف دول آسيا من التدخل في الازمة الليبية.

المطلب الثالث: مواقف دول الجوار العربي لليبيا من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الأول: مواقف كلا من مصر والسودان من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الثاني: مواقف وكلا من تونس والمغرب والجزائر من التدخل في الازمة الليبية.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها.

المبحث الأول: الأزمة الليبية والأمن القومي الجزائري: تحليل في السياق الجيوسياسي الإقليمي.

المطلب الاول: الانعكاسات الصلبة على الامن القومي الجزائري.

الفرع الأول: تأثر أمن الحدود الجزائرية بالأزمة الليبية.

الفرع الثاني: خطر توريط الجزائر بالتدخل العسكري في ليبيا.

المطلب الثاني: الانعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الامن القومي الجزائري.

الفرع الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: الانعكاسات السياسية والامنية.

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري.

المطلب الأول: سياسة الجزائر على مستوى الامن الداخلي لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية .

الفرع الاول: . مواجهة الجزائر لانعكاسات الأزمة الليبية بالاصلاحات الداخلية المبكرة.

الفرع الثاني: حراك 22 فيفري 2019.

الفرع الثالث: غلق الحدود مع ليبيا تكثيف التواجد العسكري على الحدود الجنوبية الشرقية

المطلب الثاني: دور الجزائر الدبلوماسي تجاه الازمة الليبية

الفرع الأول: مبادرة المصالحة بين الأطراف الليبية المتصارعة -الملف الليبي بالقمة العربية بالجزائر 2022

الفرع الثاني: الجهود الفردية للجزائر لحل الازمة الليبية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

الفرع الثالث: مبادرات الجزائر لدعم الجهود الاقليمية والأممية لتسوية الازمة الليبية

الخاتمة: نتائج واقتراحات.

مقدمة

إنّ مقارنة الظواهر السياسية الكبرى لا تتفصل عن إدراك مساراتها التاريخية المتداخلة، خاصة حين تتعلّق بتحوّلات عميقة شهدتها منطقة شمال إفريقيا في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ مثّل الحراك الشعبي الذي انطلق سنة 2011 حدثاً مفصلياً في تاريخ الدولة والمجتمع في المنطقة، عبّر عن تصاعد وعي جماهيري جديد تراكمت فيه المطالب الاجتماعية والاقتصادية مع التطلّعات السياسية، ضمن أفق سلمي يسعى إلى إعادة التوازن بين المجتمع والدولة على أساس المشاركة، المساواة، والعدالة.

ومن منطلق أنّ الظواهر السياسية والاجتماعية ليست مجرد نتائج لحظية لمقدمات عارضة، بل هي سيرورات مركبة تخضع لتفاعل مستمر بين البنى الثقافية والهيكل الاقتصادية والمنظومات السلطوية، ورهانات الفاعلين المحليين والدوليين، فإنّ ما جرى لا يمكن فهمه كضرورة حتمية، بل كتفاعل معقّد بين بنيات محلية وديناميات عالمية، بين الإرادة الاجتماعية والظروف البنيوية. وقد مثّلت ليبيا أحد النماذج التي شهدت هذا الحراك، حين خرج المواطنون في 17 فبراير 2011 في مسيرات سلمية عمّت عدة مدن، مطالبة بفتح آفاق جديدة للتعبير والمشاركة، غير أنّ هذا الحراك سرعان ما انتقل إلى صيغ أكثر تعقيداً من الاحتراب وتعدد الفاعلين، مما قاد البلاد إلى مسار نزاع مسلح دائم، تداخلت فيه الأبعاد المحلية بالرهانات الإقليمية والدولية.

ومن منظور فلسفة النظم المعقّدة كما بلورها إدغار موران، فإنّ الحالة الليبية لا يمكن تحليلها اعتماداً على خطية سببية بسيطة، بل يجب فهمها كشبكة من التفاعلات بين مكونات اجتماعية، قبلية، جغرافية، وسياسية، حيث أسهمت بنية الدولة المركزية، وانعدام قنوات الوساطة المؤسسية، في انتقال الحراك من طبيعته الاحتجاجية السلمية إلى مشهد تشظٍّ سياسي وميداني، وقد انعكست هذه التفاعلات على البنية الكلية للمجتمع، فتفككت السلطة المركزية، وتشكلت هويات فرعية متنافسة، وتعمّق الاستقطاب الداخلي.

وفي ظل غياب فضاء عمومي قادر على استيعاب التعدد والتفاوض وجدت ليبيا نفسها أمام فراغ سياسي وأمني لم تسده سوى جماعات مسلّحة وتيارات غير متجانسة، ما جعل البناء المؤسسي صعباً، وفي هذا السياق، لم تكن حدود ليبيا بمنأى عن تداعيات هذا التحول، بل أضحت مناطق تماسٍ لتدفقات السلاح، وتنقل الفاعلين غير الحكوميين وامتداد التوترات.

من هذا المنطلق باتت الجزائر معنية بشكل مباشر بمخرجات الأزمة الليبية، حيث واجهت تحديات متزايدة على حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية، خصوصاً مع تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل، وتعاقد الأنشطة المسلحة في شمال مالي، وهنا يُستدعى مفهوم "الأمن الإقليمي المركّب" لباري بوزان، الذي يؤكد أن استقرار أي دولة مرتبط عضوياً باستقرار محيطها، وأن الديناميات العابرة للحدود - سواء كانت أمنية أو سياسية - تتطلب استجابة استراتيجية شاملة، تتجاوز المنطق الدفاعي إلى منطق الوقاية والاستباق.

لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام واجب مزدوج: تأمين الحدود من جهة، والاضطلاع بدور دبلوماسي نشط من جهة أخرى، عبر دعم مسارات الحوار الليبي-الليبي، ورفض التدخلات الأجنبية التي غالباً ما تُعقد الحلول بدلاً من أن تسهم في تيسيرها. وهذا الخيار يعكس تصوراً فلسفياً للعلاقات الدولية، لا كصراع صفري بين قوى، بل كمجال ممكن لبناء توازنات عقلانية تحترم خصوصيات الشعوب وحققها في صياغة مستقبلها.

أسباب اختيار الموضوع

من منطلق أن الأمن لم يعد مجرد مسألة داخلية تخص الدول منفردة، بل باتت ظاهرة علائقية يتشكل ضمن بيئة إقليمية ودولية متشابكة، تبرز الأزمة الليبية بوصفها نموذجاً مكثفاً لهذا التشابك، حيث أدى تداخل الفواعل الخارجية وتضارب المصالح الدولية والإقليمية إلى تعقيد مسارات النزاع، وتحويله إلى مصدر دائم لعدم الاستقرار في الجوار المغربي.

وفي هذا السياق، لم يعد للأمن القومي الجزائري أن يبقى بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة المركبة، بحكم الامتداد الجغرافي، وترابط المصالح، وتشابك المصير الأمني في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، فقد فرضت التحولات في ليبيا على الجزائر تحديات بنيوية تتسم بالتشابك والتعقيد، مما أعاد طرح أسئلة جوهرية حول وظيفة الدولة وحدود قدرتها على التحكم في بيئتها الأمنية.

من هذا المنظور، جاء اختيار موضوع " أثر التدخلات الخارجية على الازمة الليبية وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري" لفهم وتحليل الكيفية التي أعادت بها التدخلات الأجنبية إنتاج الأزمة الليبية، وكيف امتدت تداعياتها لتطال الأمن القومي الجزائري، في ظل بيئة إقليمية

تتسم بالهشاشة والتعقيد، مما يستدعي تقديم تحليل بنيوي لتفاعلات الأزمة الليبية، ومقاربة تداعياتها على الأمن القومي الجزائري، باعتباره أمناً لا يفهم إلا ضمن بيئته الإقليمية ذات الطابع غير المستقر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من منطلق أن الأزمة الليبية لم تعد مجرد حالة داخلية تعكس اختلالات البنية السياسية أو الصراعات المحلية، بل تحولت بفعل كثافة التدخلات الخارجية إلى نموذج كاشف عن تحولات البيئة الإقليمية ككل، حيث صار الصراع في ليبيا مرآة لصراع الإرادات الدولية والإقليمية المتضاربة، الأمر الذي عمّق من تعقيداتها، وأطال أمدّها، وأفرز آثاراً عميقة لم تقتصر على ليبيا وحدها، بل امتدت لتطال الجوار الإقليمي.

وفي هذا السياق، تبرز الجزائر بوصفها الفاعل الإقليمي الأكثر تأثراً بهذه الأزمة المركبة، جعلت أمنها القومي عرضة لتهديدات غير تقليدية عابرة للحدود، مما استدعى إعادة النظر في محددات العقيدة الأمنية الجزائرية وآلياتها التقليدية.

إن أهمية هذه الدراسة لا تكمن فقط في راهنتها وحيوية موضوعها، بل في محاولتها تقديم قراءة بنيوية نقدية للكيفية التي أعادت بها التدخلات الخارجية تشكيل الأزمة الليبية، وصياغة فضاء أمني إقليمي هش، بات يُملّي على الجزائر تحديات تتجاوز أدوات المقاربة الأمنية التقليدية، كما تسعى هذه الدراسة إلى فتح أفق لفهم علاقة الداخل الليبي بالخارج الإقليمي والدولي، وإبراز كيف أن تغذية الصراع من قبل القوى الخارجية ساهمت في تفكيك مسارات التسوية السلمية، وإعادة إنتاج منطق الفوضى الهيكلية في الجوار الليبي، مع ما يحمله ذلك من ارتدادات مباشرة وغير مباشرة على معادلات الأمن القومي الجزائري.

إشكالية الدراسة

إن تعقيد المشهد الليبي الراهن، بما يتسم به من انفلات أمني مزمن، وانقسام سياسي حاد، وفشل المبادرات الإقليمية والدولية في تحقيق تسوية شاملة ومستدامة، يكشف عن عمق التحولات البنيوية التي مست الدولة الليبية، ويفتح المجال أمام تساؤل جوهري حول دور التدخلات الخارجية

في إعادة تشكيل ملامح الأزمة، ليس بوصفها مجرد عامل من عوامل الصراع، بل كعنصر فاعل في إنتاج حالة من "الهشاشة الأمنية" التي امتدت تداعياتها إلى دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر.

وفي ظل هذا الوضع، تبرز الحاجة العلمية الملحة لتفكيك علاقة التأثير والتأثر بين بنية الأزمة الليبية وسياسات الفواعل الخارجية المتدخلة، واستكشاف كيفية انعكاس هذا التشابك على معادلات الأمن القومي الجزائري، الذي أصبح يواجه تهديدات متجددة، تتجاوز المفاهيم التقليدية للحدود والسيادة.

ومن هنا تطرح هذه الدراسة الإشكالية المركزية التالية: إلى أي مدى شكلت التدخلات الخارجية عاملاً حاسماً في تعقيد الأزمة الليبية، وكيف أعاد هذا المعطى إنتاج منظومة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الراهنة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة ببعض التساؤلات الفرعية:

- ما دوافع وأهداف التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية؟
- كيف ساهمت هذه التدخلات في تعميق الصراع الداخلي الليبي؟
- ما تجليات انعكاس الأزمة الليبية على بنية الأمن القومي الجزائري؟
- إلى أي مدى استجابت العقيدة الأمنية الجزائرية لهذه التحولات الإقليمية؟

فرضية الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الأزمة الليبية كحقل معقد للتفاعلات الداخلية والخارجية، حيث تشكل التدخلات الخارجية أحد أبرز محددات المسار السياسي والأمني الليبي، تتعمق الإشكالية في مدى تأثير هذه التفاعلات في إعادة تشكيل بيئة عدم الاستقرار في ليبيا، وما أفرزته من تهديدات أمنية متصاعدة لدول الجوار، وفي مقدمتها الجزائر، التي وجدت نفسها معنية مباشرة بتحولات هذه البيئة المضطربة، وعليه، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:

تُعد التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية متغيراً فاعلاً في إعادة إنتاج حالة الفوضى وعدم الاستقرار، مما أدى إلى توليد تحديات أمنية مركبة انعكست بشكل جلي على الأمن القومي الجزائري.

وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية اربعة فرضيات فرعية هي:

* ان التحولات الإقليمية التي اندلعت في مطلع 2011 في المحيط الجيوسياسي لليبيا شكلت أحد العوامل الحاسمة في تفجير الحراك الشعبي الليبي ضد نظام القذافي.

* أدت التدخلات الخارجية في الازمة الليبية المتنافسة على تحقيق مصالحها، على زيادة تعقيد الازمة والابتعاد عن الحلول السلمية في ظل الانقسام السياسي الداخلي

* تعقد المشهد الإقليمي في الجوار الليبي، الناتج عن التدخلات الخارجية وتعدد الفواعل، أدى إلى تحديات جيوسياسية للجزائر.

* فرضت تطورات الأزمة الليبية في ظل التدخلات الخارجية المتعددة، على الجزائر تحديات أمنية متنامية تستوجب مراجعة عميقة لعقيدتها الأمنية.

مقاربة منهجية

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات النظرية ذات الطابع التحليلي-المفاهيمي، حيث يعتمد على مزيج من المقاربات البنيوية كإطار نظري مركزي وكموجه لتفسير الديناميات المركبة للأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية، خصوصاً على الجزائر. لذلك اعتمدنا المقاربة التحليلية المفاهيمية (Conceptual Analysis Approach) التي تتيح تفكيك المفاهيم الأساسية المرتبطة بهشاشة الدولة، الفواعل الاجتماعية، السلطة، التدخل الخارجي، والأمن القومي، وإعادة تأويلها في ضوء التحولات السياسية والاستراتيجية الإقليمية المعاصرة، ويعتمد هذا المسار المنهجي على قراءة نقدية للنصوص واستقراء مسارات تطور الازمة الليبية، وتحليل تأثيره على الأمن والاستقرار الإقليمي، بما يتيح بناء رؤية شاملة لفهم تفاعل الدولة والمجتمع المحلي مع التدخلات الإقليمية والدولية، وأدوار الجزائر الدبلوماسية والاستراتيجية في إدارة الأزمة.

من هنا حاولنا الاستعانة بمجموعة من المقاربات المنهجية والنظرية التي يمكن أن تساعدنا في فهم تعقد المشهد الليبي وتداعياته، ونذكر من هذه المقاربات مايلي:

* اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع (State-Society Approach)

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة الدولة-المجتمع وفق رؤية غويل ميكدال، التي ترى الدولة ككيان مرتكز على السلطة والمؤسسات ولكنه يتشكل ويتفاعل مع المجتمع والفواعل غير الحكومية. في السياق الليبي، كشفت الازمة في 2011 هشاشة الدولة الليبية وضعف مؤسساتها، وهو ما أدى إلى تفكك السلطة المركزية وفقدان القدرة على إدارة الصراع الداخلي أو ضبط الموارد. هذا الفراغ المؤسساتي أتاح للقبائل والجماعات المحلية أن تصبح فاعلاً بنوياً قادراً على إعادة إنتاج السلطة وفرض النفوذ المحلي، ما يعكس أبعاداً معقدة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تصبح سلطة الدولة رهينة للتوازنات القبلية والمصالح المحلية أكثر من كونها سلطة مركزية مستندة إلى القانون والسيادة الوطنية.

إلى جانب البنية الداخلية الهشة، لعب العامل الخارجي دوراً محورياً في إعادة تشكيل مسارات الأزمة الليبية. فالتدخلات الإقليمية والدولية استغلت الفراغ المؤسساتي لتوسيع نفوذها، وتعميق الانقسامات الداخلية، وتحويل ليبيا إلى ساحة تنافس جيوسياسي متعدد المستويات. هذا التدخل بين الفواعل المحلية والدولة الهشة من جهة، والتدخل الخارجي من جهة أخرى، يخلق أزمة مركبة تتجاوز الحدود الليبية، حيث تصبح نتائج الصراع الداخلي مرتبطة مباشرة بالتحولات الإقليمية والدولية، ما يعكس الطابع الديناميكي للعلاقات بين الدولة والمجتمع وفق مقاربة ميكدال.

تترجم هذه الديناميات المركبة إلى تداعيات مباشرة على الأمن القومي الجزائري. فالحدود المشتركة مع ليبيا تجعل الجزائر متأثرة بشكل مباشر بانتشار الجماعات المسلحة، تهريب الأسلحة، وحركة اللاجئين، كما تعزز التهديدات غير التقليدية التي تؤثر على الاستقرار الداخلي. ومن منظور فلسفة الدولة، يظهر كيف أن هشاشة الدولة الليبية والفواعل القبلية المحلية والتدخل الخارجي لا تؤثر على ليبيا وحدها، بل تشكل تهديداً استراتيجياً للبيئة الإقليمية، ما يجعل دراسة الأزمة الليبية

من منظور الدولة-المجتمع أمراً أساسياً لفهم طبيعة الصراع وآلياته وآثاره على الدول المجاورة، خاصة الجزائر.

*مقاربة الدور (Role Approach)

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة الدور في العلوم السياسية، التي تعتبر الدولة فاعلاً منظماً لأدوار محددة ضمن النظام الإقليمي والدولي، يحددها موقعها الاستراتيجي، قدراتها، والتزاماتها تجاه محيطها. وفق هذا المنظور، يمكن تحليل سلوك الجزائر في الأزمة الليبية ليس فقط كدولة حدودية، بل كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق استقرار المنطقة وحماية مصالحه الوطنية عبر أدوات سياسية ودبلوماسية متعددة، متخذة من أبعاد النفوذ الإقليمي والاعتبارات الأمنية قاعدة لتحديد دورها الفاعل.

أما على المستوى الدبلوماسي، برزت الجزائر كفاعل مؤثر في تشجيع الحوار الوطني الليبي ودعم المسارات السياسية السلمية، من خلال المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومشاركتها في المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية. أما على المستوى السياسي، فقد عملت الجزائر على حماية الحدود وتأمينها، ومنع تفاقم النزاعات الداخلية عبر التعاون مع الجهات الليبية الفاعلة، ما يعكس قدرة الدولة على أداء دور ضامن للاستقرار الإقليمي وفق نموذج مقاربة الدور.

إن فاعلية الجزائر في إدارة الأزمة الليبية تُستند إلى مزيج من القدرات الداخلية (الاستقرار السياسي، القوة الأمنية) والمعرفة العميقة بالبيئة الاجتماعية والسياسية الليبية، بما فيها الدور القبلي والفاعلين المحليين. هذا المزيج مكنّ الجزائر من الاضطلاع بدور مركزي في الوساطة، الحد من التصعيد، ودعم الحلول السياسية، مؤكداً أن الدولة الفاعلة لا تكتفي بالمراقبة، بل تتدخل استراتيجياً لتحقيق توازن بين مصالحها الوطنية والأمن الإقليمي، بما يضمن استقرار ليبيا والحد من التداعيات على الأمن القومي الجزائري.

* الاقتراب الواقعي (Realist Approach)

يعتمد الاقتراب الواقعي على مبدأ الصراع على المصالح والقوة بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، معتبراً الدولة فاعلاً أساسياً يسعى لحماية مصالحه الأمنية والاستراتيجية في بيئة دولية فوضوية. وفق هذا المنظور، يُنظر إلى الأزمة الليبية ليس فقط كأزمة داخلية، بل كساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية، حيث تتقاطع المصالح وتتضارب، وتُستغل هشاشة الدولة الليبية لتحقيق أهداف استراتيجية متنوعة.

من هذا المنظور استغلت القوى الإقليمية والدولية، كل حسب مصالحه، الفراغ السياسي والأمني الناتج عن هشاشة الدولة. تدخلت هذه الفواعل لدعم جماعات محلية، وتأثير مسارات الصراع، وضمان النفوذ على الموارد الحيوية، مما حول ليبيا إلى مسرح صراع متعدد المستويات. من منظور الاقتراب الواقعي، يمكن تفسير استمرار الأزمة الليبية وطول أمدها كنتيجة حتمية لتضارب المصالح بين القوى المحلية والدولية، وغياب توازن القوة الذي يسمح بفرض سلطة مركزية فعالة.

بالنسبة للجزائر، يبرز الاقتراب الواقعي بوضوح الارتباط بين الأزمة الليبية والأمن القومي الجزائري. فحدود الجزائر المفتوحة مع ليبيا تجعلها متأثرة مباشرة بالصراع، سواء من خلال انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة أو تفاقم التهديدات غير التقليدية. وعليه، فإن سياسات الجزائر الأمنية والدبلوماسية في ليبيا تُفهم كجهود لحماية مصالحها الحيوية، ومنع تحول النزاع الليبي إلى تهديد مباشر للأمن الإقليمي، وهو ما يوضح جدوى التفكير الواقعي في تحليل الأزمات متعددة المستويات.

يمكن القول إن استخدام هذه الاقترابات النظرية المتنوعة يوفر أدوات تحليلية متكاملة لفهم الأزمة الليبية. فهي تتيح تفسير هشاشة الدولة، تفاعلات المجتمع المحلي، الأدوار الإقليمية والدولية، واستراتيجيات صانع القرار، بما يربط بين البنية الداخلية للصراع والانعكاسات الإقليمية على الجزائر. هذا التكامل المنهجي يعزز قدرة البحث على تقديم رؤية شاملة ودقيقة لديناميات الأزمة وآثارها المتشابكة والمعقدة.

مراجعة الأدبيات

تناولت العديد من الدراسات الأزمة الليبية من زوايا سياسية وأمنية مختلفة، غير أن أغلبها عالجه في إطار توصيفي أو جزئي، دون استناد كافٍ إلى مقارنة فلسفة الدولة والمجتمع التي تُعد مدخلاً أساسياً لفهم عمق الأزمة. فالدولة الليبية، في بنيتها ما بعد الاستقلال، عانت من هشاشة مؤسساتية حالت دون بناء سلطة مركزية قادرة على ضبط المجال السياسي والاجتماعي، وهو ما أفسح المجال أمام القبيلة لتبقى الفاعل البنيوي الأهم في إعادة إنتاج السلطة والعلاقات داخل المجتمع، مما عمّق الانقسام وأضعف مشروع الدولة الحديثة.

إلى جانب ذلك، أظهرت الدراسات قصوراً في تحليل البعد الخارجي للأزمة، إذ تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس بين قوى إقليمية ودولية، ما أدى إلى إعادة تشكيل ديناميات الصراع الداخلي وتعقيد مسارات الحل.

هذا التداخل بين البنية الداخلية القائمة على هيمنة الانتماء القبلي وضعف الدولة، والعامل الخارجي المرتبط بالتدخلات متعددة المستويات، انعكس بشكل مباشر على البيئة الإقليمية، خاصة الجزائر التي تواجه ارتدادات أمنية متزايدة نتيجة حدودها المشتركة مع ليبيا، بما في ذلك تهديدات متعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة وتدفقات الأسلحة.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتجاوز القصور في الأدبيات السابقة، عبر مقارنة شمولية تدمج تحليل الأزمة الليبية من منظور فلسفة الدولة والمجتمع، وتفكيك دور العوامل الخارجية في إعادة إنتاجها، وصولاً إلى استجلاء انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع:

* كتاب من تأليف رالف شامي، وآخرون 2012 بعنوان "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص: دراسة وصفية تحليلية" وقد تناول الباحثون في هذه الكتاب التحديات التي تواجهها ليبيا بعد ثورة 2011 وما انتجته من أزمات على الوضع الداخلي بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية كما تطرق للفرص المتاحة لها، حيث تناول الباحثون تحليلاً لمسببات الثورة وخلفياتها

التاريخية والمعاصرة، ثم تحدث عن آثارها على الإقتصاد الليبي، واقتراح عدد من الحلول وقد جاء في هذا الكتاب التأكيد على أن الإستقرار ضرورة حتمية لتعافي الإقتصاد الليبي.

* مقال للاستاذ صايح مصطفى بعنوان " الإنتقال الديمقراطي في ليبيا وإنعكاساته الامنية على دول الجوار: الجزائر وتونس" منشور بالمجلة الجزائرية للسياسات العامة بالعدد الثالث سنة 2014 . حيث تعرضت هذه الدراسة إلى التطورات السياسية والامنية في ليبيا بعد إسقاط النظام كاشفة عن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عرفتها ليبيا في مرحلة التحول السياسي ثم تطرقت إلى الإنعكاسات الأمنية الخطيرة الناتجة عن الازمة الليبية على دول الجوار. وقد ركزت هذه الدراسة الانعكاسات التي باتت تهدد الامن القومي الجزائري والامن القومي التونسي.

* كتاب من تأليف أحمد سعيد نوفل وآخرون 2017 بعنوان "الأزمة الليبية إلى أين" و قد تناول الباحثون في هذا الكتاب تحليل للأزمة الليبية من حيث البحث في خلفياتها ومسببات الثورة وتوصيف الأزمة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا , ثم تعرض لابرز مواقف الأطراف العربية والإقليمية الدولية من الازمة الليبية سواء التي تدخلت منذ البداية في الازمة السياسية الليبية أو الدول التي تدخلت بعد سقوط النظام, وفي الأخير رسم مقاربة السيناريوهات المحتملة لمستقبل الازمة الليبية.

* كتاب من تأليف محمد السبيطلي 2017 بعنوان "الازمة الليبية بين التدخلات الدولية و الوساطة الإقليمية" و قد تناول الباحث في هذا الكتاب المبادرات والمواقف الدولية من الازمة الليبية حيث تعرض إلى مساعي الحل السلمي للازمة الليبية على غرار اتفاقية الصخيرات التي تعرضت لعدة تعديلات بسبب عدم اتفاق الأطراف الداخلية المتناحرة على بعض بنودها وأيضاً بعض الأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن الليبي, كما تم التطرق للمبادرات التي تقدمت بها بعض الدول العربية في محاولة لانهاء الصراع بين الاشقاء الليبيين وخروج البلاد من حرب أهلية وتجنب المنطقة تداعيات هذه الحرب, كذلك تطرق الباحث للمشروعات والمبادرات الدولية والاممية لحل الازمة, ودراسة مواقف الجماعات المسلحة وبعض الأعيان في ليبيا من الازمة الليبية.

* دراسة الباحث حميد زعاطشي 2019 بعنوان "التحولات السياسية في شمال إفريقيا بعد 2011 وإنعكاساتها الأمنية على المنطقة" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق و العلوم السياسية

تناولت هذه الأطروحة الإشكالات والأزمات التي عرفت دول شمال إفريقيا، حيث سلطت الضوء على طبيعة وكيفية التحولات السياسية التي عرفت منطقة الشمال الإفريقي بعد 2011 أي بعد انتفاضات الربيع العربي وما انجر عنها من تحولات سياسية وما صاحبها من انعكاسات أمنية على المنطقة. كما أن هذه الدراسة جاءت عامة حول مختلف الانتفاضات في دول الشمال الإفريقي ومحددة زمنيا إلى غاية 2017. وبالتالي سوف أحاول من خلال هذه الدراسة التي قدمتها تسليط الضوء على دراسة التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية وما صاحبها من انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري، وأن هذه الدراسة ستمتد زمنيا إلى غاية 2024 ، وبالتالي تكون ملمة بكل جديد يحدث داخل ليبيا أو يمتد خارجها سواء كان من طرف الليبيين أنفسهم أو من طرف الدول المتدخلة وأيضا تتبع مسار تطورات الازمة الليبية وآفاق حلها.

* مقال للباحث رضا كشان بعنوان "التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية و تداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا" منشور بالمجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد 07 العدد 02 سنة 2020. وقد تناولت هذه الدراسة الازمة السياسية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تعرفه ليبيا بسبب التدخلات الخارجية في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بحجة حماية المدنيين وإيجاد حل للازمة، كما بينت هذه الدراسة أسباب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية وأوضحت الأسباب والدوافع الحقيقية للتدخل في الازمة الليبية دون التدخل في الازمات التي سبقتها أو التي جاءت بعدها، مستعملة في ذلك مظلة التدخل تحت ذريعة حماية الإنسانية ثم عملت هذه الدراسة على بيان أثر التدخلات الخارجية على الوضع الليبي الداخلي وتداعياته على الأمن القومي العربي.

* دراسة للباحثان Case & Siebens بعنوان: The Libyan Civil War : Context and Consequences "الحرب الاهلية الليبية: السياق والعواقب" سنة 2012. وقد تناولت هذه الدراسة التعريف بالازمة الليبية ومسبباتها وظروفها وبينت انه تم اعتبار الازمة الليبية عام 2011

كمثال حي للانتفاضة الشعبية التي استطاعة اسقاط نظام دكتاتوري فاسد سعيا للحصول على الحقوق المشروعة والديمقراطية والحرية, كما تم اعتبار التدخل الدولي الإنساني كنموذج مثالي للتدخل الإنساني في الحرب الاملية الليبية سنة 2011 , كما بين الباحثان ان التدخل الخارجي في الازمة الليبية كان الهدف السياسي والاستراتيجي منه هو القضاء على نظام القذافي والحلول محله, وأيضا بينت هذه الدراسة ان هذا التدخل الخارجي أدى في واقع الامر إلى تفاقم الوضع الداخلي في ليبيا وجر البلاد لحرب أهلية وانهيار كيان الدولة على كل المستويات والاتجاهات.

***مقال للباحث Sergio fabbrini بعنوان: "The european Union and the Libyan crisis"**

"الاتحاد الأوروبي والازمة الليبية" وقد نشر في مجلة International Politics المجلد 51 العدد 02 ,سنة 2014 , وقد جاء في هذا المقال البحث في مدى استجابة الاتحاد الأوروبي للازمة الليبية 2011 حسب ما جاء في اتفاقية "لشبونة" "The Lisbon treaty" سنة 2009 في مجال الامن والسياسة الخارجية والدفاع المشترك, باعتبار ان هذه الاتفاقية هيكل جديد وفعال في صنع سياسات الاتحاد الأوروبي وضمان تماسكه في ما يخص العلاقات الدولية واكثر شرعية لصنع السياسات الخارجية والدفاعية, وقد مثلت الازمة الليبية أول اختبار لهذه الاتفاقية في ما يخص الامن الخارجي للاتحاد الأوروبي, ولذلك فقد كشفت الازمة الليبية عن فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع هذه الازمة وضعفه في إيجاد حلول لها, كما جاء في هذا المقال ان الدول الأوروبية كانت في بداية الازمة حذرة من اتخاذ موقف ضد القذافي باستثناء المانيا التي دعت إلى فرض عقوبات على ليبيا ورفضت فكرة التدخل العسكري, وانه قد حذرت المفوضية السياسية للاتحاد الأوروبي القذافي من استخدام العنف ضد المتمردين, كما جاء في هذا المقال وصف وتحليل كيفية تدخل مجلس الامن في الازمة الليبية.

***مقال للباحث طارق المجريسي 2019 بعنوان " Libya is Global Civil War " "ليبيا حرب**

أهلية عالمية" وقد جاء في هذا المقال تبين الوضع في ليبيا التي أصبحت تعاني من الحرب الاهلية والإنقسامات السياسية الداخلية بين الثوار وقد إمتدت آثار هذه الحروب والإنقسامات إلى باقي دول الجوار الإقليمي والجغرافي.

*دراسة فرانسيس غيليس 2020 بعنوان " How Libya Impacts North Africa " "كيف تؤثر ليبيا على شمال إفريقيا" وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاوضاع التي آلت إليها ليبيا والتي تحولت من مجرد إحتجاجات عادية إلى فوضى عارمة و حربا أهلية امتدت آثارها إلى دول الجوار الأفريقي وكانت لها انعكاسات أمنية خطيرة على كل المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا.

*دراسة Lembarek Ayoub SAYAH سنة 2023 بعنوان: " Challenges of the Libyan " "crisis and opportunities to build the state " "تحديات الازمة الليبية وفرص بناء الدولة" وقد تناولت هذ المقال الصراع السياسي المتعدد الاطراف المتصارعة في ليبيا وتبيان أسبابه وتداعياته الداخلية والخارجية وانه رغم مرور 12 عاما عن انفجار الوضع في ليبيا غير انه لم تستطع الأطراف المتصارعة الوصول لبناء توافق وطني وفشل التأسيس لمرحلة انتقالية وما يترتب عن ذلك من صراعات سياسية والتي تحولت لحرب أهلية بين الطوائف والقبائل وكل الأطراف والقوى المتناحرة في ليبيا وذلك في ظل غياب حكومة وحدة وطنية, كما تطرقت هذه الدراسة إلى التنوع القبلي في ليبيا الذي كان له دور في تنوع الولاءات وانقسامها بين قوى سياسية متنازعة مما اضعف البيئة الاجتماعية ووفر بيئة مناسبة لمشروع تقسيم البلاد حسب مصالح القوى الداخلية والإقليمية الدولية في ليبيا.

تقسيم الدراسة

ان طبيعة هذا الموضوع فرضت وضع خطة على أساس تصور منهجي متسلسل وواضح يكون متناغم مع طبيعة الموضوع, حيث ان الازمة الليبية جاءت متأثرة بأحداث ثورات الربيع العربي على غرار الثورتين التونسية والمصرية التي اثرت في اندلاع الازمة الليبية مما اعطى فرصة للتدخلات الخارجية في ليبيا وما انتجته من أزمات على الوضع الداخلي الليبي وما انجر عنها من انعكاسات على الامن القومي الجزائري, وهذ بدوره دفع بالجزائر لاتباع سلوكات واتخاذ تدابير لمواجهة هذه الانعكاسات. وبالتالي جاء تقسيم الدراسة كما يلي:

تم تناول الموضوع في أربعة فصول: في الفصل الأول تناولت الإطار المفاهيمي للتدخل الخارجي وجيوبولتيك ليبيا، وتم تفصيل ذلك في مبحثين، حيث تناولت في المبحث الأول مفهوم التدخل الخارجي وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة، وكان ذلك ضمن ثلاث مطالب، وفي المبحث الثاني تناولت جيوبولتيك ليبيا وتم تفصيل ذلك في مطلبين، وفي الفصل الثاني تناولت انعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين، وكان ذلك في مبحثين، المبحث الأول بعنوان: أثر الربيع العربي في اندلاع الثورة الليبية وتم تفصيل ذلك في مطلبين، وتناولت في المبحث الثاني أثر التدخلات الخارجية على الأزمة الليبية كان ذلك ضمن ثلاث مطالب،

وفي الفصل الثالث تناولت الدوافع المحركة للسلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية وكان ذلك في ثلاث مباحث حيث تناولت في المبحث الأول تدخل المؤسسات الدولية والإقليمية في الازمة الليبية وتم تفصيل ذلك في مطلبين، وفي المبحث الثاني أثر تدخل حلف الناتو (NATO) في الازمة الليبية وتم تفصيل ذلك في مطلبين وتناولت في المبحث الثالث مواقف الدول المتدخلة في الازمة الليبية ومصالحها من وتم تفصيل ذلك في ثلاث مطالب وفي الفصل الرابع تناولت فيه السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها وكان ذلك في مبحثين حيث تناولت في المبحث الأول انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري تم تفصيل ذلك في ثلاث مطالب وتناولت في المبحث الثاني السياسة الجزائرية تجاه الازمة الليبية وتم تفصيل ذلك في مطلبين.

الفصل الاول

التدخل الخارجي والمشكلات المنهجية: سؤال في المفهوم والنظرية

تمهيد:

شكلت الاحداث الكبرى الحاصلة على المستوى الدولي والانساني على مر التاريخ محطات فاصلة في تاريخ تطور العلاقات الدولية من خلال آثارها التي اسهمت في اعادة ترتيب الاوضاع على الساحة الدولية.

إن الحرب الباردة وما تلاها من متغيرات دولية عديدة اسهمت في ظهور العديد من المفاهيم القضايا والممارسات الدولية التي لم تكن معهودة ولا معمول بها في القانون الدولي، والتي في مجملها تؤدي لخرق مبادئ هذا القانون، وبلورة مفاهيم جديدة، على غرار ظهور مفهوم التدخل الذي تعددت اشكاله واساليبه واطرافه عبر فترات متتالية من تاريخ العلاقات الدولية. ففي الآونة الاخيرة احدث التدخل الدولي العسكري لاعتبارات انسانية نقاشات حادة بين مؤيد ومعارض للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهو الامر الذي اسهم في ظهور مبدأ مسؤولية الحماية.

المبحث الأول: التدخل الخارجي والمفاهيم ذات الصلة: مقارنة مفاهيمية.

بعد الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة على مستوى الفواعل مثل المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية كالمجتمع المدني العالمي، والدول الكبرى الفاعلة. وعلى مستوى القضايا والمشاكل الدولية كتلك التي تنجم عن التحولات الديمقراطية أو إنتهاك حقوق الإنسان أو الصراعات العرقية والاثنية والمشاكل البيئية والإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات وغيرها من المخاطر وتداعياتها التي تجاوزت حدود الدول.

أمام هذه التهديدات السالفة الذكر شعر المجتمع الدولي بان الدولة لم تعد قادرة على التغلب عن هذه المشاكل والتحديات لوحدها وبالتالي ضرورة تنسيق الجهود لمواجهة هذه المخاطر. وهذا ما دفع بالمجتمع الدولي إلى إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل ومبدأ السيادة، حيث بدأ التوجه العالمي نحو إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحرياته وحفض كرامته، وبذلك ظهر مفهوم التدخل الإنساني كآلية لحماية المدنيين أثناء النزاعات.

المطلب الأول: التدخل الخارجي والسياق المفاهيمي

الفرع الأول: مفهوم التدخل الخارجي The concept of external intervention:

قبل التطرق لتعريف التدخل الخارجي يجب الوقوف عند المصطلحات المتعلقة بشأن التدخل الخارجي كما وردت في كل من اللغة العربية والإنجليزية، ففي اللغة العربية حيث ورد في المعجم الوسيط أن التدخل يعني "دخل قليلا قليلا" أي أن التدخل يفيد التدرج في العملية بكل وعي وإرادة، وتدخل في الخصومة، أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفا من أطرافها. إلا أنه في اللغة الانجليزية نجد " Intervention " و " Interference " ويعني التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى¹.

إن مسألة تحديد تعريف خاص بالتدخل الخارجي ينال رضا المجتمع الدولي مسألة صعبة يشوبها الغموض نظرا لتداخل و تناقض هذا المفهوم مع أحد المفاهيم والمبادئ الرئيسية في القانون الدولي و هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ سيادة الدولة في إقليمها وما يحتويه. هذا من الناحية القانونية، كما يبقى عرضة للانتقاد والجدل السياسي والتضارب بين آراء الفقهاء والسياسيين و أهواء الدول في التدخل أو الإمتناع عن التدخل حسب المصلحة الإستراتيجية لها.

قبل التعرض لبض التعاريف للتدخل الخارجي يجب تحديد معنى التدخل والمفاهيم المتداخلة معه، مثل النفوذ الذي يعني التأثير غير المباشر في سلوك طرف آخر وقراراته من خلال إستثمار متغيرات لها أثر في الطرف الواقع تحت التأثير. أما الإعتماد المتبادل فيعني الحاجة المتبادلة بين طرفين وتكييف السلوك لضمان إستمرار هذه التبادلية. ويعني التغلغل الإنخراط في الجسد السياسي للطرف الآخر بهدف التأثير من داخله وتوجيه قراراته وتصرفاته باتجاه معين. أما الإختراق فهو الأقرب للتدخل ويعني أن النظام يكون

¹ تيسير، إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني -دراسة حالة ليبيا 2011- (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الأزهر-غزة- 2013. ص 69.

فيه أطراف خارجية تشارك بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية. وذلك يعني أن الاحتلال أو وجود قواعد عسكرية هو الشكل الواضح لظاهرة الاختراق أو التدخل¹.

01- تعريف التدخل الخارجي External interference: التدخل يعني الإخلال بالالتزام أساسي يفرض على أي دولة الامتناع عن التعرض في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة أخرى أو في العلاقات بين الدول الأخرى دون أن يكون لهذا التدخل مسوغ قانوني. وهنا نجد الدكتور محمد عبد الوهاب الساكت يعرف التدخل بأنه: "إقحام دولة لنفسها إقحاما استبداديا بحق أو بدون حق في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها أو الإبقاء عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة في ذلك نفوذها وسلطتها وما لديها من وسائل الضغط، وهو بهذا المعنى يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية"².

كما يعرف فنست R.j.vencent التدخل على أنه "النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل الدولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية الذي يتدخل قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إنه حدث متميز له بداية ونهاية، ويهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة، وليس من الضروري أن يكون قانونيا أو غير قانوني ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعية في العلاقات الدولية"³. ما يلاحظ على هذا التعريف أنه لا يستند إلى الشرعية الدولية ولا يحمل تفويض من مجلس الأمن حيث أن الدولة المتدخلة تقحم نفسها في شؤون دولة أخرى من تلقاء نفسها. وقد عرف التدخل الخارجي فقيه القانون الدولي الألماني شتروب بأنه "تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدولة

¹ أحمد ، سعيد نوفل، و آخرون ،التداعيات الجيو سراتيجية للثورات العربية ، بيروت : لمركز العربي للابحاث و دراسة السياسات 2014 ، ص-ص57-58

² السعيد، حرزي ،إرهاب الدولة في ظل التدخل الامريكي في أفغانستان ، نيكاراغوا ، ليبيا، الجزائر :، 2014 ، ص23

³ فازية، ويكن " آليات حل النزاعات الدولية بين سلمية الخيارات ومبررات اللجوء للقوة " المجلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد 01، العدد 01، جامعة وهران 2، 2022، ص191

المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليه عليها في شأن من شؤونها الخاصة - الدولة أو الدول المتدخلة¹. كما يعرف "جوزيف ناي Joseph Nay " التدخل الخارجي بمعناه الواسع "تلك الممارسات التي تؤثر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ذات سيادة أما التدخل بمعناه الضيق وهو التدخل باستخدام القوة العسكرية في الشؤون الداخلية للدولة"². ويعرفه محمد يونس Mohammed younes بأنه: (التدخل عمل إرادي على درجة من الجسامة يباشره شخص قانوني دولي تجاه دولة اخرى بغية حرمان هذ الدولة من التمتع بسيادتها و استقلالها)³.

من خلال تطرقنا لهذه التعاريف نلاحظ أنها تتفق في ان التدخل سلوك دولي يترتب عنه فرض إرادة الطرف المتدخل على الطرف المتدخل عليه، وأنه قد يكون باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، كما أنه قد يكون مشروعاً يستند إلى سند قانوني وقد يكون غير مشروع.

مما سبق يمكن تعريف التدخل الخارجي إجرائياً كما يلي: التدخل الخارجي هو فعل أو سلوك أو إجراء تقوم به دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية أو إقليمية بالتدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى تفرض عليها إرادتها وتلزمها بالامتناع عن القيام بفعل أو سلوك معين، أو تلزمها القيام به، سواء أكان ذلك الفرض و الإلزام باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وسواء كان ذلك التدخل مشروعاً يستند إلى مسوغاً قانونياً كالاستناد إلى تفويض من مجلس الامن، أو كان غير مشروع وخارج عن دائرة العلاقات الدولية و القانون الدولي.

إن الانتهاكات التي أصبحت ترتكب في حق الإنسانية جعلت من التدخل الدولي الإنساني احد الاستثناءات الواردة على المبادئ التي تضمنتها قواعد القانون الدولي المعاصر، وقد شكل تأسيس الامم المتحدة أحد الاطر القانونية لممارسة التدخل الدولي

¹ خير الدين، غسان مدحت، القانون الدولي الإنساني، التدخل الدولي، ، الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، 2013، ص81.

² وسيلة، بومدين " التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا واثره على بناء الدولة الوطنية" مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تلمسانو 2020، ص464

³ يسين، فلوس، التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 1، 2017، ص26

الإنساني من خلال نظام الامن الجماعي، وقد توسعت فكرة التدخل الدولي الإنساني في إطار المنظمات الإقليمية بعد أن أصبحت الامم المتحدة غير قادرة على التصدي للانتهاكات التي تحدث في المجتمع الدولي، والتي تمس حقوق الإنسان مما جعل ضرورة تحريك آليات جديدة لحفظ السلم و الأمن الدوليين،

02- تعريف التدخل الإنساني Humanitarian intervention: قبل ذلك يجب التطرق لحقوق الانسان التي أصبحت من اكثر المجالات استقطابا للاهتمام في العلاقات الدولية، اذ اصبح الانسان هو غاية كل مجتمع ويتمتع بمجموعة من الحقوق: كالحق في الحياة، وحق العمل، وحق التعليم، وحق الحرية، وحق العقيدة، وتحريم التمييز العنصري، والتعذيب، الإبادة... وغيرها¹ ويعرف بأنه "إجراء قسري من قبل دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية لمنع و إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان نيابة عن مواطني الدولة المستهدفة من خلال استخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة دون موافقة الحكومة المستهدفة والمجتمع الدولي، مع أو بدون تفويض من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة"². كما أطلق الأستاذ باكستر وصف التدخل الإنساني على "استخدام القوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعاياها مما يتعرضون له من أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة المتدخلة عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت"³، أما الأستاذ محمد مصطفى يونس فيعرف التدخل الإنساني على أنه "استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بواسطة دولة ما أو بطلب طرف متحارب أو بمعرفة هيئة دولية بغرض حماية حقوق الإنسان" نلاحظ أن هذا التعريف أضفى الشرعية على التدخل لحماية حقوق الإنسان إما بطلب من أحد الأطراف المتحاربة أو بمعرفة هيئة دولية.

¹ مصطفى، سلامة حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص- ص 68-69.

² Saban kardas, Humanitarian Intervention: conceptual Analysis, ALTERNATIVES turkiah journal of International, volume2 Number3, 2003.

³ السعيد، حرزي ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب و الثورات ، الجزائر : مكتبة الوفاء القانونية ، 2022 ، ص116

ويعرفه آدم روبرتس بأنه: التدخل العسكري في دولة ما دون موافقة سلطاتها وذلك بغرض منع وقوع معاناة أو ضحايا على نطاق واسع بين السكان¹ أما هذا التعريف فقد حصر التدخل في التدخل العسكري لحماية السكان ولو دون موافقة سلطات الدولة المتدخل في شؤونها. كما عرفه Y veslsandoz أنه: "التدخل المسلح لدولة في إقليم دولة أخرى لوضع حد لخروقات خطيرة وجماعية لحقوق الإنسان"² نلاحظ أن هذا التعريف حصر التدخل في التدخل العسكري في شقه الإنساني وأضفى عليه الشرعية على أساس حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب والنزاعات.

تعرفه السيدة Bastide بأنه "عمل يهدف إلى التأثير أو السيطرة على أعمال حكومة أجنبية تنتهك القوانين الإنسانية التي تتعلق بمواطني الدولة المدانة أو برعايا عدة دول أخرى ويطالب المتدخل بإلغاء تصرفات السلطة العامة والذي يستخدم لإعاقة التجديد أو يسعى لإجراءات تحفظية ملحوظة عوضاً عن التماهي للحكومة"³.

مما سبق يمكن تعريف التدخل الإنساني إجرائياً على أنه: تدخل دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بتفويض من منظمة الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما تعاني من الصراعات و النزاعات الداخلية والتي تشكل تهديداً لحياة الإنسان وانتهاكاً لحقوقه، ولذلك جاء القانون الدولي الإنساني بمجموعة من القواعد الدولية الموضوعية بمقتضى معاهدات وأعراف دولية المخصصة لحل المشاكل ذات الصلة الإنسانية الناتجة عن النزاعات المسلحة بين الدول أو داخل دولة ما، حيث أعطت هذه القواعد للمجتمع الدولي حق التدخل الإنساني لفض النزاعات وحماية حقوق الإنسان. سواء عن طريق التهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي لها أو عن طريق

¹ عبد المؤمن ، بن صغير "التدخل الإنساني و إشكالية المساس بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على ضوء قواعد القانون الدولي" المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، المجلد 10، العدد 3، سبتمبر 2018 ، ص 230 من:

² غزلان ، فليح "التدخل العسكري المعاصر بين القانون الدولي و الممارسة الدولية -العدوان المقنع" مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ، المجلد 4 ، العدد 3 سنة 2019 ص 127. من:

³ انس، أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي -دراسة مقارنة ، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2008، ص 88.

ممارسة الضغوط السياسية أو الاقتصادية. فما هي الشروط الواجب توافرها في التدخل الإنساني؟ وما هي أساليبه؟

الفرع الثاني: "معضلة" التدخل الخارجي الإنساني في المفهوم

إن مسألة حماية حقوق الإنسان والاهتمام بقضاياها الإنسانية والسياسية والاقتصادية لم تعد أمرا داخليا يمنع على الدول الأخرى التدخل فيها، بل تراجع أمام اهتمام المجتمع الدولي بتلك القضايا وبضرورة احترام السلطات في الدولة لحقوق الإنسان التي في حال خرقها من طرف هذه الدولة أو عدم القدرة على حمايتها بسبب الصراعات الداخلية والحروب فإن المجتمع الدولي يكون مضطرا للتدخل تنفيذا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأوضاع الإنسانية، وخاصة بعد أن انتقل القانون الدولي الإنساني من العرف إلى التقنين والتدويل.

01- شروط التدخل الإنساني ومشروعيته: يمكن ذكر شروط التدخل الإنساني في النقاط التالية:

- وجوب الاستناد إلى قواعد القانون الدولي: ليكون التدخل الدولي لأجل حماية حقوق الإنسان مشروعا لابد من استناده إلى قواعد القانون الدولي في شقه المتعلق بحقوق الإنسان، والتي هي مجموعة القواعد والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول بإرادتها الحرة، أو انضمت إليها لاحقا، مما خلق وفرض على الأطراف المتعاقدة التزامات بضرورة احترام القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ تلك الالتزامات حتى وإن كانت هذه الالتزامات تخرج بعض المسائل التي هي في الاصل من اختصاص الدولة المتدخل في شؤونها لتدخل ضمن اختصاص المجتمع الدولي وذلك بهدف الحفاظ على أمن المجتمع الدولي و استقراره، ومن ثم حماية الإنسانية والأجيال القادمة من الانتهاكات التي ترتكب في حقها¹.

¹ غسان ، مدحت خير الدين ، مرجع سبق ذكره، ص108 .

- التدخل عبر المنظمات الدولية: ومفاد ذلك أن يصدر قرار التدخل من منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المخولة بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية.

وبالتالي فإن التضرعات الشكاوي والتبليغات التي ترفع إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من الافراد والدول ضحايا الانتهاكات تكون بمثابة سبيلا لتحريك الوكالات المتخصصة أو مجالس ولجان حقوق الإنسان لرصد وتتبع واستطلاع أحوال حقوق الإنسان في دولة ما، حيث يقوم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدراسة الشكاوي و التقارير الواردة إليه وفحصها وتحليلها وإبداء النصائح والاستشارات لتخفيف عملية الانتهاكات أو التخلص منها، ثم تحول تلك التقارير إلى الجمعية العامة لدراستها و اتخاذ ما تراه مناسباً و إصدار قرار التدخل في الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان.

إن عملية رصد واستطلاع أحوال حقوق الإنسان أصبحت أكثر سهولة من السابق نظراً لتوفر العديد من الطرق والآليات من خلال إلزامية الدول بتقديم تقارير عن أحوال حق الإنسان فيها، بالإضافة للانتشار الواسع للمنظمات الغير حكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان. زد على ذلك الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الدولية والإقليمية بقضايا حقوق الإنسان، مما يحد من عمليات التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان لدولة ما بإرادتها الحرة المنفردة أو المشتركة مع دول أخرى في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهذا يعني ضرورة تفويض التدخل من طرف الامم المتحدة¹.

ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة بعض حالات التدخل تحت حجة حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي تتجم معظمها من الأزمات الداخلية والحروب الاهلية في الدول، أن الدول الكبرى وفي ظل الاحادية القطبية ومركزية القرار أصبحت تؤثر في قرارات مجلس الأمن وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالحها وتحقق أهدافها الاستراتيجية، وما العمليات الانتقائية في التدخل العسكري الإنساني في دول معينة والتغاضي عن البعض الآخر مهما كانت الجرائم المستهدفة لحقوق الإنسانية إلا دليل على ذلك. وخير

¹ المرجع السابق، ص109

مثال على ذلك سرعة الاستجابة للتدخل في كلا من العراق وليبيا خاصة، و غض الطرف عن الانتهاكات التي تحدث في فلسطين وأيضاً سوريا واليمن.

- **حدود التدخل الدولي المشروع لحماية حقوق الإنسان :** تعد قواعد القانون الدولي الإنساني الإطار المحدد الذي يجب على الدول والمنظمات الدولية الخضوع له، والتقيّد بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية من أهداف التدخل، وضمن الحدود المشروعة بعيداً عن التحيز والتمييز بين الأفراد والدول فالعمليات الإنسانية من مساعدات وحماية ليست حكراً على فرد أو دولة أو طرفاً دون آخر، ولذلك يجب التقيد بالحيادية والنزاهة والعدالة في عمليات التدخل الإنسانية كحدود مشروعة، وأن تجاوزها يعد خرقاً لقواعد القانون الدولي¹.

نلاحظ على هذا العنصر أن التدخل الخارجي في ليبيا تم في إطار الشرعية الدولية لأنه استند إلى مطلب شعبي من طرف الشعب الليبي، وكذلك مطلب إقليمي عن طريق طلب بعض الدول الإقليمية وطلب جامعة الدول العربية وفق القرار 7298 من مجلس الأمن التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين، بعد ما أدانت النظام على كل الأفعال التي قابل بها المتظاهرين.

ومن ثم التدخل الأممي لحماية المدنيين وفق القرارين 1970 و1973 الصادرين عن مجلس الأمن تم التدخل في ليبيا بتاريخ 19 مارس 2011 تحت قيادة حلف الناتو من أجل حماية المدنيين و تطبيقاً لما عرف بمبدأ مسؤولية الحماية².

إذن التدخل الإنساني من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في فقه القانون الدولي العام وكذلك في مواقف الدول وبسبب ذلك جاءت آراء مختلفة بصدده بين مؤيد له لدرجة وصفه بأنه حق واجب، ورافض له لدرجة وصفه بأنه تبرير تقليدي لسياسة العدوان

¹ المرجع، السابق، ص110

² أ. أميرة ، برحائل بودودة "التحول الديمقراطي في ليبيا و تداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية" مجلة دراسات وابحاث، المجلد 8، العدد22، 2016، ص97

المقنع، وأثار مزيد من الجدل نظرا للتطورات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة¹.

02 – أساليب التدخل الإنساني(صوره): تتم عملية التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية لدولة ما أو في أراضيها بهدف إيقاف إنتهاكات حقوق الإنسان فيها بعدة أساليب يأتي ذكرها فيما يلي²:

– الأسلوب السياسي للتدخل الإنساني: يتم هذا الأسلوب بإتباع وسائل سياسية ودبلوماسية من خلال التأثير على إرادة الدولة المتسببة في إنتهاكات حقوق الإنسان التي تم التدخل ضدها و الضغط عليها للكف عن مثل هذه الأفعال ويكون ذلك بعدة طرق، كأن يكون عن طريق قيام الجهة المتدخلة بتقديم طلبات سواءا تحريرية أو شفاهية أو مذكرات رسمية تتضمن طلب من الجهة التي تقوم بإنتهاكات حقوق الإنسان القيام بعمل معين أو الإمتناع عن القيام به، كما يمكن أن يتضمن الطلب من الجهة المتدخل فيها السير وفق خطة أو سياق محدد لها من طرف الدولة المتدخلة، أو يمكن أن تدعوا الدولة المتدخلة إلى عقد مؤتمر دولي لتحقيق ما تصبوا إليه من التدخل. ضف إلى ذلك أن التدخل السياسي يمكن أن يأخذ طابع إحتجاج دبلوماسي تقدمه البعثة الدبلوماسية للجهة المتدخلة، وقد يكون التدخل السياسي أكثر شدة عندما يكون من طرف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وقرارات الإدانة مثل قراري مجلس الأمن رقم 1970 و رقم 1973 للتدخل في ليبيا.

– الأسلوب الإقتصادي للتدخل الإنساني: وفق هذا الأسلوب تقوم الجهة المتدخلة بإستخدام بعض الاساليب والتدابير قصد التأثير في إرادة و سياسة الجهة المراد التدخل فيها والضغط عليها للتوقف عن إنتهاك حقوق الإنسان.

من الوسائل والاساليب الإقتصادية المتبعة للضغط على الدولة المتدخل في شؤونها الداخلية والتأثير على إرادتها نجد إتباع سياسة المقاطعة الإقتصادية ضدها، و منع التصدير والإستيراد معها أو فرض الحصار الإقتصادي عليها ومنع مرور البضائع

¹ معمر، فيصل خولي، الامم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني، مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص11.

² عثمان، علي الرواندوزي، مبدأ عدم التدخل و التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام، مصر: دار شتات للنشر ، 2010 ، ص ص408-410

في إقليمها، أو تجميد الأموال والممتلكات والبضائع المملوكة للدولة المتدخل فيها الموجودة في الخارج، بالإضافة إلى الإمتناع عن منح القروض أو المنح لها، أو فرض بعض الشروط الإقتصادية القاسية عليها خلال التعاملات الإقتصادية معها، وهذا الأسلوب يستخدم مثل الأسلوب السابق من حيث القصد أي التأثير على إرادة الدولة المتدخل فيها وإرغامها على القيام بعمل معين أو الإمتناع عنه وفي كلتا الحالتين الهدف هو التوقف عن إنتهاك وخرق حقوق الإنسان.

- **الاسلوب العسكري للتدخل الإنساني:** يعتبر هذا الاسلوب من أكثر الأساليب حزمًا للأمور والأقدر على تحقيق الهدف من التدخل، و يتم عن طريق إستخدام القوات المسلحة سواءا أكانت برية أو بحرية أو جوية أو إستخدامها معا. أو التهديد بإستخدامها، ويعد أسلوب التدخل العسكري الإنساني من أكثر الأساليب إستعمالا على صعيد العلاقات الدولية نتيجة لقدرته على التأثير والحسم لتحقيق الأهداف من التدخل، بالإضافة للسرعة في إتخاذها وتنفيذها، وسرعة تحقيق النتائج منه. ومثال ذلك تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999م، والتدخل في العراق عام 2003م حسب القرار رقم 688 لمجلس الأمن، والتدخل في ليبيا عام 2011م حسب القرار رقم 1973¹. وفي هذا الصدد يعرف Michcal Barcett الأسلوب العسكري للتدخل الإنساني بأنه: "إستخدام القوة العسكرية سواءا من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية لوقف الإنتهاكات الإنسانية التي يتعرض لها مواطني الدولة محل التدخل"². ومن ثم حفظ السلم و الأمن الدوليين من مصادر التهديد حسب المادة 39 من الفصل السابع و التي فسرها مجلس الأمن على نحو يتيح له السلطة التقديرية والحرية في التكييف القانوني لحالات وقوع تهديد للسلم و الأمن³.

¹ عثمان ، علي الرواندوزي، المرجع السابق، ص411

² إيمان ، تمرايط مرجع سبق ذكره، ص28.

³ عمر ، خيرى ، تغير التدخل الدولي في ليبيا :الانتقال من التماسك إلى التنافس ، ، منتدى السياسات العربية ، وحدة الدراسات التركية العربية 2019 ، ص03 من:

الفرع الثالث: التدخل الخارجي والمفاهيم ذات الصلة: إن مفهوم التدخل الخارجي كغيره من المفاهيم في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية يرتبط ويتداخل مع بعض المفاهيم الأخرى، وهو ما يدعوا القيام بتفسير دقيق لتحديد أوجه الاختلاف و التشابه بينه وبين بعض المصطلحات التي تتداخل معه ومن بينها:

01 التدخل الخارجي والردع: الردع (Deterrence) هو مفهوم من المفاهيم العسكرية و الإستراتيجية القائمة على التهديد بالقوة والعقاب، والردع هو عكس المقاومة والدفاع اللذان هما

مفهومان يرتكزان على القدرة العسكرية تقوم بهما اي دولة تتعرض للهجوم والتدخل وذلك حسب إمكاناتها وقدراتها العسكرية، أما الردع فيقوم على التهديد بفرض العقوبات، فقبل القيام بأي هجوم اجنبي يجدر بالقوات العسكرية ان تردع الهجوم، فإن لم يتم الردع تكون تلك القوة مستعدة للمقاومة للإعتداء و التدخل العسكري بالقوة¹.

كما تناول مونتيني مفهوم الردع من خلال قوله: "أي نصر كبير تنتظرون أكثر من إفهام عدوكم بأنه عاجز عن قتالكم" وقال عنه ليوتي "برهن على قوتك لكي لا تستعملها"².

لقد ظهر مفهوم الردع النووي كمصطلح جديد في العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة عندما أصبحت الدول الكبرى تمتلك انواع من أسلحة الدمار الشامل (الاسلحة النووية) وهو السلاح الذي تستخدمه روسيا حالياً لردع الدول و القوى الأخرى لعدم التدخل في شؤونها الداخلية او الخارجية في حربها مع أوكرانيا.

مما سبق يتبين أن الردع عكس التدخل، فهو عبارة عن وسيلة أو تحذير تستخدمه الدولة لمنع محاولة دولة أخرى أو مجموعة من الدول التدخل في شؤونها الخاصة، فالردع إذن وسيلة أو آلية تستخدمها الدول لمواجهة و إبعاد الخطر الذي يهدد أمنها، ولكن

¹ علاء الدين، زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة بسكرة، 2013، ص19.

² محمد محمد، خير اليوسف، إدارة الازمات السياسية الدولية في عالم متغير دراسة لحالة أزمة الخليج الثانية ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة حلب ، 2002، ص ص 168-169.

هذه الوسيلة لا تمتلكها جميع الدول بل تستخدمها فقط الدول التي تمتلك قوة عسكرية تأهلها لاستخدامها مثل الاسلحة النووية. كما أن كلا من المقاومة والردع يستخدمان في مواجهة التدخل، غير أن الردع هو الخطوة الاولى في مقاومة التدخل، وإعلان بامتلاك القوة الكافية لردع القوة المضادة أو الدولة المتدخلة.

02- التدخل الخارجي والحرب (War) : الحرب تعني استخدام القوة المسلحة في النزاع، و أن هناك عدة أنواع للحروب نجد منها الحروب الداخلية كالحرب الاهلية وهي عبارة عن صراعات مسلحة دموية داخل الدولة الواحدة والتي قد تكون بين السلطة الحاكمة والمعارضة أو بين مجموعة داخلية واخرى او ثورة شعبية شاملة ضد النظام الحاكم بغية تغييره. و الحروب الخارجية كالحرب بين دولتين على الحدود، أو الحروب الايديولوجية، كالحروب السابقة بين المعسكر الشرقي الإشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، أو الحروب الدينية كما في أوروبا الغربية سابقا...الخ.

يرجع بعض المفكرين أن الأسباب الكامنة وراء الحروب ترجع إلى العوامل السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والنفسية، وفي هيكل السلطة والتحالفات في النظام العالمي كما يرجع بعض المفكرين الحروب إلى الدول الإستبدادية و الدكتاتورية التي تميل إلى العنف عكس الدول الديمقراطية الليبرالية التي تكون مسالمة بطبيعتها¹. في حين يرى البعض أن الحروب هي نتاج لنزاعات الدول الرأسمالية التوسعية، وترى إدارة الحروب في يومنا هذا أن الحروب خاصة في الدول التي تعيش حالة من التفكك والصراع سواء في إفريقيا او دول العالم الثالث هي حروب من أجل الوصول إلى السلطة والسيطرة على الثروة².

مما سبق نستنتج ان الحرب قد تكون ذات أهداف وأغراض محددة وتنتهي بتحقيق الهدف منها، أي انها عمل عسكري تقوم به دولة ضد دولة أخرى مثل الحرب بين الجزائر و المغرب سنة 1963 و التي إنتهت برد الجزائر الهجوم المغربي عن ولاية

¹ Kalevi Holsti, peace and war : Armed conflicts and international order, new York :Cambridge university press, 1991 p133 <http://www.cambridge.org>

² علاء الدين، زردومي، مرجع سبق ذكره، ص21.

تندوف الحدودية، أو حرب بين مجموعة داخل الدولة ضد أخرى أو ضد السلطة الحاكمة، وهذه الحرب تكون نتائجها غير مؤكدة أي إما سلبية أو إيجابية، وليس لها علاقة بالفعل التدخل الخارجي، أو قد تكون حرباً تستدعي تدخلاً خارجياً خاصة في حالة الحروب الأهلية الدامية التي تستدعي التدخل الخارجي لفض النزاع، وهنا يكون التدخل تابع للحرب وحل لها.

03- التدخل الخارجي والإجتنب (avoidance): يركز الاجتناب كخيار إستراتيجي لقوات التدخل العسكري الإنساني على تلافي المواجهة المباشرة، ويستقى ذلك من حرب العصابات التي عادة ما تعتمد تحاشي التشابك المباشر مع الوحدات العسكرية التقليدية¹.

إذن الإجتنب هو إستراتيجية عسكرية تستخدم فيه الدولة المتدخلة الضربات الجوية الخاطفة و المتقطعة و في أوقات غير معروفة بهدف إرباك الطرف الآخر وعدم المواجهة المباشرة معه، و يتوقف نجاح هذه الإستراتيجية على موافقة الأطراف الأصلية للنزاع بعد علمهم بوجود إمدادات معونة وإغاثة، أو موافقة الطرف المستغيث بطلب التدخل الخارجي، أو على حجم المسافة المادية الفاصلة بين الطرف المتدخل والاطراف المتحاربة، مثل هذه الإستراتيجية الجسر الجوي من الإمدادات الذي قاده

الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب الصومال المعروف باسم "عملية توفير الإغاثة" Operation provide relief. / إذن الاجتناب هو وسيلة إستراتيجية وعملية أولية للتدخل الخارجي.

04-التدخل الخارجي والعدوان (Aggression): العدوان ليس له تعريف متفق عليه وذلك نظراً لتعقده و كثرة الزوايا التي ينظر منها إليهكل باحث، من التعاريف التي عرف بها نذكر:

¹ كمال، بوناب، التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة باتنة 1، 2017، ص33.

يعرفه بلا pella بأنه "كل لجوء إلى القوة من قبل جماعة دولية، فيما عدا حالتي الدفاع الشرعي و المساهمة في عمل مشترك تعتبره الامم المتحدة مشروعاً"¹. كما يعرفه ألفارو Alfaro بأنه "كل إستخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدة حكومات ضد أقاليم وشعوب الدول الأخرى أو الحكومات أيا كانت الصورة أو السبب أو الغرض المقصود من العدوان"².

ومنه نستنتج ان العدوان هو شكل من أشكال التدخل الخارجي تستخدم فيه القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، هو غير شرعي ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة و كل المواثيق العالمية التي تمنع التدخل و العدوان غير المشروع. كما أن العدوان قد يكون داخليا في الدولة الواحدة نتيجة عدم الاستقرار السياسي كاعتداء السلطة الحاكمة على الأفراد والجماعات التي مثلاً تخرج للمطالبة ببعض الحقوق، وقد يكون العدوان من طرف الافراد والجماعات على الدولة أو السلطة مثل الانقلابات، كما انه قد يكون بين الجماعات و الافراد فيما بينهم وفي هذه الحالة تعم الفوضى التي قد تتحول إلى حرب أهلية، كما يجري حالياً في ليبيا. كما ان هناك العدوان الخارجي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى.

05- التدخل الخارجي و مبدأ الحياد (La Neutralité): الحياد هو نظام قانوني خاص بتنظيم العلاقات الدولية بين الدول المتحاربة و الدول الاخرى التي تختار البقاء محايدة بعيدة عن معترك الحرب أو النزاع الدائر بين هذه الدول، وهو وضعية تريد من خلالها الدول غير المتحاربة الحفاظ على علاقاتها السلمية مع جميع الدول دون الانحياز لطرف عن آخر، سواء كانت قريبة أو بعيدة، والحياد يمكن أن يكون لمدة زمنية مؤقتة أو يكون حالة دائمة تلتزم به الدول التي تنقيد به، وهو من المبادئ التي تكفل للدولة إحترام سيادتها و إستقلالها الوطني.³

¹ علاء الدين، زردومي، مرجع سبق ذكره، ص24.

² المرجع نفسه، ص24.

³ المرجع نفسه، ص19.

من خلال هذا التعريف فإن مبدأ الحياد يعني بقاء الدولة محايدة وبعيدة عن أطراف النزاع وغير معنية به وملتزمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، وبهذا فإن الحياد يمثل نقيض التدخل، هذا المبدأ الذي ناضلت من أجل تحقيقه مجموعة من الدول التي أسست منظمة عدم الانحياز سنة 1955م من أجل عدم الانحياز لأطراف النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي والنضال من أجل السلام والأمن الدوليين.

المطلب الثاني: سؤال النظرية في ظاهرة التدخلات الخارجية: الازمة الليبية وأسباب النشوء.

الفرع الاول: الحوار (الواقعي - الليبرالي) حول التدخل الخارجي:

ان مجال العلاقات الدولية مر بمراحل متعددة، وان كل مرحلة هيمنة فيها منظور نظري معين، بما يعني ان التطور التاريخي لحقل العلاقات الدولية مر بسلسلة متواصلة من تعاقب المنظورات والنماذج المعرفية التي أنتجت ما عرف بالحوارات الكبرى بين هذه المنظورات ذات الابعاد المعرفية المختلفة. كالحوار الذي ثار بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية حول التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول.

قبل التطرق لرؤية كلا من النظريتين الواقعية والليبرالية حول التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول يجب التعرف أولاً على ومضمون النظريتين:

01- النظرية الواقعية: هي من ابرز النظريات الفكرية التي تفسر العلاقات الدولية، وهي تنطلق من الطبيعة البشرية التي تتصف بحب السيطرة والانانية في تفسير للعلاقات الدولية. ومن هذا المنظور فإن العلاقات الدولية تمثل صراعاً دائماً بين الدول من أجل القوة والسيطرة، لأن الدول لا يعينها إلا تحقيق مصالحها الوطنية وان علاقاتها مع الدول الأخرى تكون قائمة على القوة والمصلحة. وهنا نجد "توماس هوبز Thomas Hobbes" وهو احد الواقعيين الاوائل يقول: "إنني أعتبر أن الجنس البشري كله له جنوح عام إلى

الرغبة المستمرة في سبيل القوة بعد القوة، ولا ينتهي هذا الجنوح إلا بالموت¹. وهذا يعني انه على الدولة لكي تستمر في الوجود ان تعتمد على قوتها فالنظرية الواقعية ترى بأن النزاعات والخروب الدولية لا مفر منها في عالم يتسم بالفوضى، وان السلم والامن الدوليين لا يرتكزان على القانون الدولي والمنظمات الدولية وإنما يرتكزان على توازن القوى.

ترتكز الواقعية على مجموعة من الفرضيات التي هي منطلقاتها الفكرية وهي²:

- الواقعية لا تقوم على اساس معايير اخلاقية إذ نجد الواقعي هانس مورغنثاو يقول: "أن تبني الدول لاعتبارات اخلاقية صرفة تحد من سعيها لاكتساب القوة وبلوغ المصلحة"
- ترى الواقعية بان السياسة الخارجية للدول تسعى لتحقيق المصلح الوطنية في كل الظروف و بالتالي فهي لا تلتزم بالأخلاق والقانون الدولي، إلا في حالة توافق ذلك مع مصالحها الوطنية
- القوة Power - والمصلحة National Interest : إن القوة والمصلحة مفهومان متحركان يتجددان وينسجمان مع تغير الظروف المحيطة سواء داخليا او خارجيا.
- ان المصلحة الوطنية لأي دولة تستلزم توفرها على قدرات عسكرية للهجوم والدفاع عن نفسها وايضا لتوسيع نطاق سيطرتها.
- الدولة تتواجد في عالم يتسم بالفوضى، أي لاتوجد سلطة عليا تنظم سلوك الدول.
- الدول لاجل الحفاظ على سيادتها واستقلالها يجب عليها ان تبقي القوة هي المحرك الرئيسي لسلوكها.

¹ أنور، محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 196

² معمر خولي، في ضوء ما يجري في سوريا: موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الانساني، تاريخ النشر 2012/03/16، تاريخ الزيارة 2025 / 05/25 من:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29932>

02- النظرية الليبرالية: ظهرت الليبرالية بعد النصر الذي حققته على النظام الكنسي والاقطاعي الاوروبي بوصفها التيار الايديولوجي الذي يدعوا للتقدم عن طريق الحرية الفردية وفق شعارها "دعه يمر، دعه يعمل" وهو الامر الذي جعل كثير من المفكرين يرون بان حقوق الانسان يعود الفضل في ظهورها للنظرية الليبرالية¹.

النظرية الليبرالية تعتمد على مجموعة من المرتكزات وهي²:

- نظرية الحقوق الطبيعية الملازمة للانسان التي يجب على الدولة ان تحترم هذه الحقوق لكي يستطيع الانسان القيام بدوره على اكمل وجه

- نظرية الاخلاق: وتتمثل في اطلاق الحرية للانسان من طرف الدولة لكي يستطيع ان ينمي قدراته ومن ثم تسود المنافسة الحرة بين الافراد مما يؤدي للوصول لاحسن النتائج التي تكون في مصلحة الفرد والدولة.

- نظرية العقد الاجتماعي: التي ترى بان قيام الدولة يتم بين الافراد بالتراضي على اساس التعاقد مع احترام حقوقهم وحياتهم التي تنازل عن جزء منها لصاحب العقد

- النظرية الاقتصادية التي ترى بوجود نظام طبيعي يسيير الظواهر الاقتصادية لتوفير السعادة للفرد وبالتالي تتحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

إذن فالنظرية الليبرالية تهدف إلى تغيير العلاقات الدولية لتتلاءم مع السلام والحرية والازدهار الاقتصادي الناتج عن التجارة الحرة التي توفر المنافع الاقتصادية كسبيل لتوحيد الشعوب في ظل الاعتماد المتبادل للمنافع³.

¹ المرجع السابق.

² نفس المرجع

³ مارتن غريفش، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2002،

كما ان الليبرالية تقوم على مجموعة من الفرضيات التي تتحدى بها فرضيات النظرية الواقعية وهي¹:

- الدولة ليست الفاعل الوحيد والمهم في السياسة الدولية، لان هناك المنظمات الدولية وعبر الحكومية.

- الدولة ليست فاعلا وحدويا لانها تتكون من الافراد وجماعات المصالح والرأي العام والبيروقراطيات المتنافسة .

- الدولة لا تتصرف دائما بعقلانية لانها تتكون من فواعل تؤثر في سياستها. والامن لا يتركز فقط على الجوانب العسكرية لانا القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الهوية كلها تؤثر على الامن القومي.

- لها رؤية تفاؤلية بشأن تحول السياسية العالمية

رؤية كلا من الواقعية والليبرالية حول التدخل الخارجي؟: ترى كلا من الواقعية والليبرالية ان النظام العالم يقوم على اساس الفوضى، غير انهما يختلفان في فهمهما لفوضى العالم، فالواقعية ترى بأن الفوضى تعني العنف الذي يجب الاحتراز منه وانه على الدولة تعزيز مركزها من حيث القوة وحفظ مصالحها من خلال السعي للسيطرة، اما الليبرالية فإنها ترى بأن الفوضى تعني عدم وجود سلطة قادرة على تطبيق التعاقدات، ومن ثم ضرورة ايجاد الحدود المثالية مع الدول الاخرى لفرض السلام العالمي². ومنه فإن الواقعية ترى الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية هم الدول التي تتماثل سلوكياتها دون النظر لطبيعة حكومتها، اما الليبرالية فتري بأن الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية هم الدول والمؤسسات الدولية والمصالح التجارية.

كما ان معضلة الامن عند الواقعيين تتمثل في ان السلوكات التي تبديها الدول العظمى لتعزيز امنها وتقلل من مستوى أمن الدول الاخرى في هذا العالم المتسم بمعادلة

¹ سيد احمد، قوجيلي، الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2019، ص 72.

² انور، محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 410

صفريّة الذي يكون فيه من الصعب على أي دولة دعم فرصتها في القوة والبقاء دون تهديد بقاء الدول الأخرى، بمعنى أن النظرية الواقعية تؤمن بالمعادلة الصفريّة¹، أما النظرية الليبرالية فإنها لا تؤمن بالمعادلة الصفريّة بل تدعوا للتعاون بين الدول من خلال الاعتماد المتبادل ليعم العدل والسلام بين الجميع.

وبما أن التدخل الإنساني يندرج ضمن أدبيات حقوق الإنسان، وإن انتهاك هذه الحقوق يمثل خطر على الإنسانية والأمن والسلام العالمي من جهة، ومن جهة أخرى فإن تدخل الدول في شؤون دولة أخرى تحت مظلة حماية حقوق الإنسان يثير جدلاً بين مؤيد ومعارض سواء بين الباحثين أو بين النظريات، كالحوار الذي دار بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

النظرية الواقعية ترى بأن حقوق الإنسان ماهي إلا فكرة غريبة ساهمت في تثبيت النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، فهي ترى بأن الدول لا تتدخل في شؤون دولة أخرى إلا إذا رأت في تدخلها تحقيقاً لمصالحها وتمتنع عن التدخل إذا لم تحقق منه مصلحة، وهنا يصبح أهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي لا قيمة له وهو مبدأ عدم التدخل، أما النظرية الليبرالية فإنها ترى بأن للفرد حقوق طبيعية استمدتها من إنسانيته تكفل له كرامته في ظل نظام سياسي ديمقراطي، لأن حقوق الإنسان في نظر الليبرالية هي جوهر الديمقراطية التي تستند إلى السيادة الشعبية، ولذلك فالليبرالية تبرر التدخل لأجل حماية الإنسانية من الانتهاك من قبل الدولة المتدخل في شؤونها².

كما أن الواقعية ترى بأن الدول لا تدفع بجنودها للخطر من أجل التدخل الإنساني أي من أجل حماية الإنسانية، وإن الدولة مسؤولة فقط عن حماية رعاياها، فهي لا تتبنى مشاعر التعاطف والإخاء في سلوكها السياسي الخارجي وإن ما يحرك هذا السلوك السياسي الخارجي هو المصلحة القومية للدولة فقط، أما الليبرالية فإنها تركز على التعاون بين الدول للتغلب على الفوضى الدولية ونتائجها السلبية، ومن هذا المنطلق انتقدت

¹ أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية" مصر: منشورات

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، 2016، ص 26

² معمر، خولين مرجع سبق ذكره

الليبرالية مبدأ عدم التدخل حفاظا على سيادة الدول، وترى بان السيادة ليست خيرا مطلقا لأن اهميتها تكمن في حماية الشعب من التدخل الخارجي أو الاستبداد الداخلي ، وهذا يعني ان التدخل حسب النظرية الليبرالية ضروري لحماية الافراد ومنع الفوضى، ذلك لان مصلحة الافراد تفوق لتحقيق المصلحة العامة والعليا للمجتمع¹.

يرى انصار النظرية الواقعية ان الدول لاجل الحفاظ على مصالحها تمارس الانتقائية في التدخل الدولي بمعنى انها تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما وتمتنع عن التدخل في شؤون دولة اخرى رغم ان الدولتين لهما نفس المشكلة فالمصلحة القومية فرضت هذا التباين في الاستجابة، وهذا حسب تأكيد انصار النظرية الواقعية، أما النظرية الليبرالية فإنها تؤيد التدخل الخارجي وتعهده تحديا لسيادة الدول التي تنتهك حقوق الانسان التي هي حقوق محفوظة في ظل المجتمع العالمي، لان قيام الدولة وسيادتها مشروط بموافقة الافراد من اجل حماية حقوقهم².

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لأسباب التدخلات الخارجية. هناك العديد من النظريات المفسرة لأسباب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول نذكر منها:

01 - نظرية الفوضى الخلاقة: طرح هذا المفهوم لمعالجة أوضاع ومشاكل الشرق الأوسط، خاصة بعد احتلال العراق للكويت، وما ترتب عنه من حروب ونزاعات. وقد تبلور هذا المفهوم بشكل واضح عام 2005 م قدمته وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس مستندة إلى فكر المحافظين الجدد³.

مفاد الفكرة الرئيسية لنظرية الفوضى الخلاقة تقوم على تهديم البنية القائمة التي توصف بأنها مختلة ويجب إزالتها وإعادة بناء بنية جديدة مكانها، ومن هذا المنظار كان التدخل الخارجي في ليبيا التي كان يرى فيها الغرب بأنها بنية مختلة ولا تحترم حقوق

¹ نفس المرجع

² نفس المرجع

³ -أحمد سعيد نوفل، مرجع سبق ذكره، ص89

الانسان في ظل حكم دكتاتوري ولذلك اغتتمت الدول الغربية فرصة قيام الثورة الليبية للتدخل فيها.

غير انه ما يلاحظ على هذه النظرية ان تطبيق افكارها يؤدي الى تهديم البنية العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتخلق فوضى عارمة في الدولة أكثر مما كانت عليه، دون ان تلتزم الدول المتدخلة في هذه الدولة بإعادة بنائها واستقرارها، كما حدث في العراق وأفغانستان التي مازالت إلى اليوم تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار جراء التدخلات الأمريكية، وما تعاني منه ليبيا من حرب أهلية إلى اليوم نتيجة للتدخلات الخارجية منذ انتفاضة 2011.

02-نظرية السلام الديمقراطي: تعود أفكار نظرية السلام الديمقراطية إلى أفكار إيمانويل كانط سنة 1795م في مقاله المعنون "السلام الدائم" الذي يرى فيه أن السلام والامن لا يحدث إلا في الدول ذات الدساتير المدنية¹.

وهو ما يشير إلى وجود نظام جمهوري تسود فيه المساواة القانونية والفصل بين السلطات ووجود مؤسسات تمثيلية وتحترم فيه الملكية الخاصة، وقد عاد الترويج لفكرة السلام الديمقراطي بعد الحرب العالمية الاولى في أفكار الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون الذي أكد أن السلام يعتمد على وجود مؤسسات ديمقراطية وأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض². حيث أعلن في رسالته التي وجهها إلى الكونغرس عام 1917 بشأن الحرب بأن الولايات المتحدة تهدف إلى جعل العالم آمناً للديمقراطية³، ثم جاء بعده عديد المفكرين الذين تناولوا فكرة السلام الديمقراطي.

ولذلك فإنه على الصعيد العملي اليوم يسود اجماع واسع على أن انتشار نظام الديمقراطية الليبرالية القائم على انتخابات حرة ومنظمة هو عامل سلام بالضرورة، وانه

¹ - مبروك، ساحلي " نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام" المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد12، العدد 3، 2020، ص3.

² - نفس المرجع، ص3

³ Ido Oren, democratic peace, the Editors of Encyclopaedia Britannica,

<https://www.britannica.com/topic/democratic-peace>

يجب ان نعم الديمقراطية العالم كله بصفتها عامل امن وسلام دائمين¹. وفي هذا الصدد يقول ألكسيس دوتوكفيل "الشعوب الديمقراطية ترغب طبيعيا في السلام".

03- نظرية الحرب العادلة: الحرب العادلة هي اطار اخلاقي يحدد الظروف التي يجوز بموجبها لدولة ما ان تخوض حربا بشكل مبرر². وترجع الكثير من الأبحاث و الدراسات العلمية الأصول النظرية للتدخل العسكري الإنساني إلى نظرية الحرب العادلة التي جاء بها فقهاء القانون الكنسي، ثم أخذت في التطور إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن بفضل الكثير من المنظرين المنتمين إلى حقل العلاقات الدولية. يرجع تاريخ نظرية الحرب العادلة إلى كل من سانت أوغسطين 354-430 Augustinus ثم جاء توماس الإكويني 1224-1274 Thomas of Aquin، حيث لم تكن أفكارهما بمثابة تبرير للحرب، ولكن بحثت أيضا في الطريقة التي يجب أن تتحلّى بها الحروب في كل الظروف، بالتالي أصبحت أفكارهما نماذج للمدارس القانونية ورجال القانون من أمثال فرانسيسكو دوفيتوريا وغرسيوس وغيرهم³.

إن التميز بين الحرب والحرب غير العادلة تعود جذوره إلى روما القديمة حيث كان ملوكها يشددون على عدالة الحرب، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الخطيب والسياسي الروماني شيشرون قدم إسهاما للفكر الروماني بالنسبة الحرب العادلة حيث أقام التفرقة بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة على أسس موضوعية.

كما أن نظرية الحرب العادلة كجزء من النظرية الإنسانية في بناء الامن حسب رأي كلا من "بول فيوتي" و"مارك كوبي" لا تتوقف عند نشوب الحرب ووضع قيود

¹ عبد الله، هوداف "هل تحقق الديمقراطية السلام مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي" مجلة دراسات استراتيجية، العدد 17، ص 144

² Miller Steven , Just War theory , 2024, <https://www.ebsco.com/research-starters/military-history-and-science/Just-War-theory>

³ جمال، منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية-دراسة في المفهوم والظاهرة (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة باتنة، 2011، ص 113

لنشوبها او ابطالها, وانما تذهب للبحث في أسبابها إلى حيث الإجراءات والقوانين والعقوبات الموضوعة ضد انتهاك حقوق الانسان كجريمة الإبادة الجماعية¹.

حيث قام العديد من الباحثين والمنظرين بتكييف تقاليد الحرب العادلة لمعالجة المشاكل الاخلاقية والامنية الناشئة في عصرنا هذا من اعمال العنف والتطرف الحرب على الارهاب²

باسقاط نظرية السلام الديمقراطي و نظرية الحرب العادلة على عملية التدخل الخارجي في الازمة الليبية نلاحظ ان الدول الغربية وعلى راسها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية, هذه الدول التي كانت ترى في نظام العقيد معمر القذافي بأنه نظام دكتاتوري ولا يحترم حقوق الانسان ولا الحريات العامة, ويضطهد المعارضة السياسية وانه يشكل خطر على الامن والسلم العالميين. ولذلك بمجرد بداية الازمة الليبية سارعت الدول الغربية بالتدخل في الشأن الليبي بذريعة حماية المدنيين وحماية الامن والسلم العالميين والقضاء على النظام الدكتاتوري ونشر الديمقراطية, حيث كانت هذه الدول ترى بان الحرب على نظام القذافي هي حرب عادلة بالاستناد عديد المبررات وعلى رأسها طلب بعض دول الجوار وجامعة الدول العربية وطلب المعارضة السياسية الليبية بعد تحول الاحتجاجات إلى حرب دامية بين كتائب القذافي والمعارضين له.

الفرع الثالث: أهم النظريات المفسرة لأسباب نشوء واندلاع الازمة الليبية. هناك العديد من النظريات التي تفسر أسباب اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية على غرار الانتفاضة الليبية نذكر منها ما يلي:

01-نظرية أثر الانتشار Diffusion effect theory : يعد هذا المفهوم من المفاهيم المستعملة في النظرية الوظيفية الجديدة، وقد استخدم هذا المفهوم في تحليل أثر الحركات والتطورات التي تحدث داخل دولة ما وتؤثر في دولة أخرى قد تكون مجاورة لها جغرافيا أو مشابهة لها من حيث النظم القيمية، كما ان هذا التأثير قد يتعدى إلى دول الإقليم الذي

¹ مصباح, عامر, المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن, القاهرة: دار الكتاب الحديث, 2013, ص 280.

² Seumas Miller , Mitt Regan , and Patrick F , Walsh, NATIONAL SECURITY INTELLIGENCE AND ETHICS ,Routledge, 2022, p 1

تتتمي إليه هذه الدولة المعنية وقد يتجاوز الحدود الإقليمية ليؤثر على النظام العالمي ككل¹.

هناك العديد من الأمثلة التي تبرهن على ذلك كانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية إثر انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989، كما أثرت في الوقت الحالي ثورات الربيع العربي في بعضها البعض عندما انطلقت الشرارة الثورية الاولى من تونس حين انتفض الشعب التونسي وانتشرت عدواها في العديد من الدول العربية على غرار ما حدث ويحدث الآن في ليبيا.

02- نظرية أثر الفراشة: نظرية أثر الفراشة هي احد أحدث النظريات الفيزيائية وقد نشأت هذه النظرية على يد عالم الأرصاد ادوارد لورينز سنة 1961²، حيث فسر من خلالها ما تستطيع ظواهر طبيعية بسيطة ان تحدثه من آثار ونتائج وتطورات أكثر بكثير من حجمها الأول³.

من خلال هذه النظرية نفهم انه قد تكون هناك حوادث أو ظواهر بسيطة لكن نتائجها تكون كبيرة وتحدث تأثيرات ضخمة وتغييرات كبيرة، وباسقاط هذه النظرية على ما حدث بانتفاضات الربيع العربي، نجد انه مجرد حادث صغير والمتمثل في حادثة الشرطة التونسية التي حسب ما راج من اخبار صفعت الشاب محمد البوعزيزي مما دفعه إلى اضرام النار في جسده، وكيف انا حادث كهذا أدى إلى انتفاضة عارمة في تونس وانتقلت عدواها لعدد الدول العربية أولها مصر ثم ليبيا وسوريا واليمن والبحرين.

03- نظرية الدومينو: هي نظرية ظهرت في الخمسينيات في الولايات المتحدة الامريكية وتقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها

¹ محمد رضا، الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص60

² بنك المعرفة، تعريف نظرية الفراشة وامثلة عنها، معهد تطوير الذات، تاريخ الزيارة 2023/10/08 من

<https://www.tathwir.com>

³ محمد رضا، الطيار، مرجع سبق ذكره، ص64

ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. وقد طرح الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور نظرية الدومينو في خطاب شهير ألقاه في عام 1954م¹.

تفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين ومصفوفة كقطع الدومينو مشكلة نظام ما. وتفترض انه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر ذلك النظام الواحد تلو الآخر وتكون لهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزيز انتشار الموجة.

وهذا ما ينطبق على ثورات دول الربيع العربي وكيف أدت إلى أزمة سياسية في ليبيا قادت إلى تدخلات خارجية أسهمت في سقوط النظام الليبي وانتجت أزمة ليبية انعكست اثارها على الامن القومي الجزائري خاصة.

04- نظرية الحاجات الإنسانية : ظهر هذا المفهوم في الولايات المتحدة الامريكية خلال القرن العشرين عند اجراء مسح اجتماعي لمدينة بتسبرج (1909 - 1911) لتقدير الحاجات السكانية لتلك المدينة وترتيب أولوياتها، وفي عام 1950 بدا التخطيط الحكومي لمجالات جديدة للخدمات الإنسانية، وبذلك تزايد الطلب على معرفة الاحتياجات وتوزيع الموارد²، وحسب هرم ماسلو للحاجات الإنسانية والتي حددها في عدد من الاحتياجات الإنسانية كما في الشكل التالي.

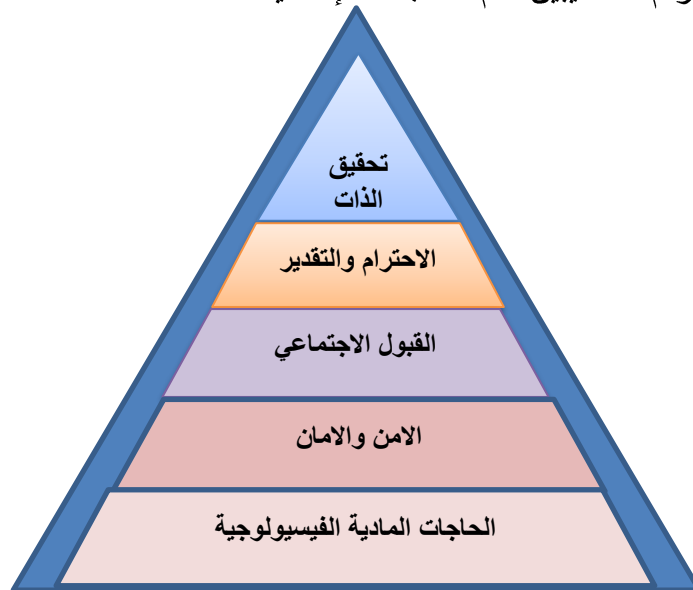
¹ نسرين، الشحات الصباحي، نظرية الدومينو "الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" المركز الديمقراطي

العربي، تاريخ النشر 2016 / 07/09 ، تاريخ الزيارة 2023 / 10 / 08 ، من: <https://democraticac.de>

² عبد الوهاب، جودة الحاي، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة "رؤى نظرية ومنهجية"

ورقة بحثية غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ص7

الشكل رقم 01: يبين اهم الحاجات الإنسانية.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على شكل هرم ماسلو للحاجات الإنسانية.

بإسقاط هذه النظرية على المجتمع الليبي نجد انه بشكل عام يفتقر إلى تحقيق هذه الحاجات، فرغم ان ليبيا بلد غني بثرواته النفطية التي تثري الخزينة العمومية فإن معظم الشعب الليبي يعيش الفقر ويحتاج لكل ضرورات الحياة، خاصة في المناطق والقبائل المهمشة قصدا من طرف نظام القذافي، كما يحتاج إلى الشعور بالطمأنينة والحماية من طرف الدولة في كنف المشاركة السياسية والهوية الوطنية، فهو لم يكن مستقلا ولا حرا في التعبير عن آرائه وطموحاته، فالشعب الليبي كان يفتقر إلى حرية الراي والتعبير خاصة في المجال السياسي، حيث كان نظام القذافي يمنع ويجرم وجود أحزاب أو معارضة سياسية، فهو لا يعترف بالتعددية السياسية وحرية التعبير ويقمع كل من يعارضه في الرأي او السياسة التي تسير عليها البلاد، بالرغم من ان المجتمع الليبي كان في حاجة لما يمثله في السلطة للحصول على حقوقه الأساسية، وكل هذا أدى لتراكمات متعاقبة أدت لانفجار الوضع بعد موجة الربيع العربي.

المبحث الثاني: جيوبوليتيك ليبيا.

تمهيد: الدراسات الجيوستراتيجية هي إحدى الحقول المعرفية التي تدرس تأثير الجغرافية في رسم الاستراتيجيات الكبرى للدولة، بالاعتماد على ما تتمتع به من عوامل جغرافية: (المساحة، الموقع الجغرافي، عدد السكان، تنوع المناخ... الخ)، فهي تدرس العلاقة بين قوة الدولة والجغرافية السياسية، وغير أنه ظهر إلى حيز التطبيق العملي مصطلح الجيوبوليتيك وهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض¹، وهو الأمر الذي دفعنا إلى البحث في جيوبوليتيك ليبيا لمعرفة المقومات والقدرات التي تتمتع بها ليبيا ونظامها السياسي وسياستها الخارجية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي والسياسة الخارجية في ليبيا قبل 2011.

إن دراسة طبيعة النظام السياسي الليبي والسياسة الخارجية الليبية يستدعي التعرف على أهم خصائص ومميزات هذا النظام الذي كان يعتبر من الانظمة ذات الطبيعة الخاصة والغير معروفة في العالم كما سيأتي شرحه، كذلك يجب التعرف على السياسة الخارجية في ليبيا وتوجهاتها التغيرات التي تطرأ عليها من فترة لأخرى اثناء حكم القذافي وبعده.

الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي في ليبيا: لقد اعتلى العقيد معمر القذافي سدة الحكم سنة 1969 بعد الإطاحة بنظام السنوسي، حيث أسس نظاما جماهيريا بدون أحزاب سياسية ولا دستور ولا مؤسسات برلمانية حقيقية كما عمل على اضعاف المؤسسة العسكرية التي حولها إل كيان متختم بالأسلحة دون كفاءة ولا ولاء وطني²، ولذلك كان القذافي في كل حروبه يركز على الميليشيات المسلحة والقوات الخاصة متجاهلا الجيش لأنه يعلم أنه ضعيف ودون كفاءة، وذلك كسياسة مقصودة من طرف القذافي لخشيته من

¹ - عمار، حميد ياسين، توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إقليم شمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة "دراسة

جيوستراتيجية" الجزائر: دار امجد للنشر والتوزيع، 2017، ص24.

² أمينة، سرير عبد الله "تدخل حلف مال الأطلسي في الازمة الليبية - التأثير الإقليمي والدولي" مجلة السياسة العالمية

،المجلد 4، العدد3، 2021

الانقلاب عليه¹، وعمل على تغيير الأسماء ابتداء بأسماء أشهر السنة والتقويم الزمني واسم دولة ليبيا إلى الجماهيرية الليبية العظمى، وأسماء الوزارات والسفارات، ورافق ذلك إصداره للكتاب الأخضر وتأسيسه للمؤتمرات واللجان الشعبية، ليتوج نفسه ملكا لملوك افريقيا، وقائدا فعليا لليبيا رغم ادعائه عدم ممارسة دور في السلطة² وان الشعب يحكم نفسه من خلال هذه اللجان فيما يعرف بالديمقراطية المباشرة دون الحاجة للمجالس النيابية أو الديمقراطية النيابية التي كان يرى فيها تحايل على الشعب.

ولذلك فقد رفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب، معتبرا أن مجرد وجود المجلس النيابي يعني غياب الشعب والابتعاد عن ارادته

بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد معمر القذافي سنة 1969م ركز في حكمه على ثلاث ركائز، الأولى هي الزعيم القائد أيديولوجيا محلية الجماهيرية التي حاول تصديرها للعالم من خلال أدبيات الكتاب الأخضر، والركيزة الثانية تمثلت في القبيلة من خلال التوازن داخل القبائل وتغليب بعضها على بعض، كما عمل على المستوى الخارجي على استمالة قطاع كبير من قبائل بعض الدول الافريقية عن طريق مؤتمرات ومهرجانات وعلاقات بنفس منطق الحكم في داخل ليبيا حتى يظهر كزعيم دولي أو ما لقبوه به "ملك ملوك افريقيا"، ومن القبائل التي ارتكز عليها القذافي طيلة حكمه هي قبائل القذاذفة، الورفلة، المقارحة، مع تهميش سياسي واجتماعي مقصود للمناطق الشرقية وبالأخص بنغازي³، والركيزة الثالثة هي الثروة النفطية التي وظفها القذافي لشراء السلم الاجتماعي في الداخل وكسب التأييد والشرعية في الخارج خصوصا عن طريق مؤسسة القذافي

¹ - جويده، ناصر ، وخالد خلف، الثورات العربية في ميزان، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، 2012،

ص31

² عبد الاله، بلقزيز، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

2015، ص271

³ - مصطفى، صايح "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار : الجزائر وتونس" المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد3، 2014، ص30.

الخيرية التي سيرها ابنه سيف الإسلام والتي قامت بالعديد من الاعمال على غرار تعويض ضحايا حادثة لوكاربي.

كما عمل على تبني مرتكزات أخرى للهوية ما فوق الوطنية، كالإسلام والعروبة والافريقية والعالمية. وهكذا فان تتبع مسيرة البناء السياسي في ليبيا يفضي لتأكيد الحضور القبلي في خطط النظام وتوظيفاً كبنى أساسية. حيث في عام 1988م تأسس ما يسمى "النوادي القبلية" بغية محاصرة المطالبات المناطقية والمحلية، وكانت تهدف إلى مراقبة تحركات الشباب في المناطق القبلية، خاصة المناطق والقبائل المعارضة للحكم واكتشاف بؤر التوتر¹.

في عام 1976 بدأ معمر القذافي بتطبيق النظرية العالمية الثالثة باعتبارها طريقة الحكم الثالثة بعد الماركسية والرأسمالية، التي تجسدت في مؤلفه "الكتاب الأخضر" الذي يشرح أسسها ومفاهيمها، ونظريته حول كيفية بناء نظام سياسي في ليبيا، واعتماده منهجاً سياسياً للحكم، عندما أعلن أن الهدف من الكتاب الأخضر هو تقديم الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الليبي. ولذا قام النظام السياسي في ليبيا أو ما يسمى بالنظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية، وأطلق عليه اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات جديدة عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية. واستناداً لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بآلية المؤتمرات الشعبية.

على العموم يمكن ذكر بعض المظاهر التي يتميز بها النظام الليبي كما يلي:

- كان نظام سياسي قائم من دون مؤسسات حقيقية كما هو متعارف عليه في كل دول العالم. فلم يكن له برلمان ينوب على الشعب بل لجان شعبية، كما لم يكن له مؤسسة عسكرية قوية وأنظمة أمنية متمكنة بل عبارة عن ميليشيات وكتائب مكونة معظمها من المرتزقة الأفارقة.

¹ محمد نجيب ، بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص66.

- تم حل الأحزاب السياسية في أقل من شهرين من نشأة دولة الاستقلال في 19 / 02 / 1952، من طرف الملك السنوسي وبعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد معمر القذافي سنة 1969 بادر هو الآخر في عام 1972 إلى تجريم الحياة الحزبية وسن قانون تنص مادته الثالثة على عقوبة الإعدام لكل من دعا إلى إقامة تجمع أو تنظيم حزبي.

- لم يكن المجتمع الليبي يتمتع بالحقوق السياسية ولا الحريات العامة، فلا توجد صحافة حرة تعبر عن آراء المجتمع ولا مشاركة في صنع القرار السياسي أو السياسة العامة للبلاد.

- قمع المعارضة السياسية في الداخل، وملاحقة المعارضين في الخارج.

- كان معظم الليبيين قبل اكتشاف النفط يعيشون في القرى والمدامر غير مرتبطين بالدولة المركزية في الحواضر الشمالية، غير ان الوضع تغير في حقبة النفط حيث سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي واصبح المواطن معتمدا بشكل كامل على الراتب والهبات والعطايا الدورية للدولة الريعية.

- نظام جماهيري يعتمد الديمقراطية المباشرة، حيث كان يعتبر الديمقراطية النيابية تحايل على الشعب الذي يجب ان يحكم نفسه بنفسه، غير انه في حقيقة الامر كان القذافي هو من يقرر عن الشعب وان المؤتمرات واللجان الشعبية كانت اشكال صورية فقط.

- النظام السياسي الليبي كان عبارة عن نظام حكم استبدادي فردي، قائم الاستمرار في الحكم، فقد حكم العقيد معمر القذافي طيلة 42 سنة، وكان يهيئ ليخلفه احد أبنائه.

- نظام تقليدي قبلي قائم على القبلية والجهوية المقصودة.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والسلوك السياسي الليبي قبل 2011 وبعده: من المتعارف عليه أن السياسة الخارجية للدول تتأثر بالبيئة الداخلية للدولة، كما تتأثر وتتفاعل مع النظام الدولي، إن السياسة الخارجية لأي دولة تبنى على أساس المصلحة التي تحققها الدولة في علاقاتها مع الخارج، فهي تعكس اهداف وطموحات الدولة في تعاملها مع عناصر النظام الدولي. إلا أن الدولة عند تحديد أهدافها التي تسعى لتحقيقها مع دولة أخرى يجب ان

تتراعي فيها العقلانية والقابلية للتحقيق من حيث ما يتوفر لها من إمكانيات وموارد وقدرات دبلوماسية تفاوضية على فرض ما تراه يخدم اهدافها، ومراعات ما تطرحه البيئة الداخلية والخارجية في شأن هذه الأهداف. ولذلك تعرف السياسة الخارجية بانها "التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الاوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية"¹. ومن هنا يمكن القول بان كل تصرف وكل عمل يجب أن يكون مدفوع بهدف واضح، ووضوح الهدف لا تكمن أهميته في توجيه الإدارة المخططة فقط وإنما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ كذلك².

01- السياسة الخارجية الليبية قبل 2011: إن المتتبع للشأن الليبي في فترة حكم العقيد معمر القذافي سنة 1969 يرى وبكل وضوح تأثر السياسة الخارجية الليبية بالوضع الداخلي والسياسة الداخلية في ليبيا. فالسياسة الخارجية الليبية بعد الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي حدث تغيير في مجراها حيث كانت في العهد الملكي محصورة في الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها باعتبارها حديثة التكوين ، وأصبح على رأس قائمة أهدافها تحقيق الوحدة العربية ، وانعكس ذلك على أداء السياسة الخارجية الليبية في محاولة إقامة علاقات تكامل مع العديد من الدول العربية (مصر، تونس، الجزائر، السودان، سوريا والمغرب) في تواريخ مختلفة خلال الفترة الممتدة من 1969 إلى 1984 ، حيث شهدت اوائل السبعينيات التجربة النوعية الوحيدة في هذا الاتجاه عندما تأسس "اتحاد الجمهوريات العربية" الذي ضم ليبيا مصر وسوريا، غير ان هذا الاتحاد سرعان ما انفك بسبب اختلاف اراء زعمائه حول "توقيت واهداف محاربة إسرائيل والبدائل الدبلوماسية في الصراع معها"³.

انتهت جميع هذه المحاولات بالفشل نتيجة اكتشاف جميع هذه الدول عدم جدية النظام الليبي في مساعي تحقيق الوحدة⁴، ومع فشل كل برامج الوحدة العربية بحلول

¹ البشير علي الكوت، "الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية" مجلة الجامعي، ليبيا، العدد 22، ص 112.

² مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية : دراسة نقدية، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 14.

- وين، بوون، ليبيا وانتشار الأسلحة النووية الابتعاد من حافة الهاوية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008³

⁴ - مازن إسماعيل الرمضاني، المرجع السابق، ص 113

التسعينيات رفع معمر القذافي شعار الوحدة الأفريقية كهدف أساسي للسياسة الخارجية الليبية وهو الهدف الذي امتد العمل على تحقيقه منذ منتصف التسعينيات وحتى نهاية نظام القذافي عام 2011

إن السياسة الخارجية الليبية منذ قيام ثورة 1969 أكدت على ثلاث مبادئ هي: الحرية، والاشتراكية، والوحدة. وكانت مهمة بالبعد القومي والاقليمي والافريقي، بحكم الموقع الجغرافي والعمق الاستراتيجي الذي تمثله إفريقيا لليبيا¹. فموقع ليبيا الذي يمثل أحد النوافذ الشمالية للبحر المتوسط وأوروبا، وكذلك غناها بالثروات والإمكانات الاقتصادية والنشاط السياسي الذي تقوم به ليبيا في القارة الافريقية، وهو ما دفع بالدول الافريقية بالتوجه إلى ليبيا للمساعدة في فض نزاع أو وقف حرب أو تقديم مساعدة إنسانية، كما أن القيادة الليبية تقوم بكل هذه المبادرات الخارجية من تلقاء نفسها لاعتقادها أن أمن القارة الافريقية ينعكس إيجاباً على أمن ليبيا كأحد أهداف السياسة الخارجية الليبية².

أما عن السلوك السياسي الخارجي الليبي تجاه الغرب فإن ليبيا كانت تتبع سياسية خارجية عدائية للغرب وترفض كل ما هو غربي، وتدعم كل حركات التحرر في العالم وتساند القضية الفلسطينية ولا تعترف بإسرائيل كدولة، وتتوسع في علاقاتها مع دول القارة الافريقية، غير انها شهدت تطورات بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على صناعة القرار السياسي العالمي وعلى كل عناصر القوة، وسعت لنشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ومحاربة الإرهاب وعولمة الاقتصاد عن طريق تدخلاتها تحت ذرائع مختلفة خاصة في المنطقة العربية.

ولذلك سعت ليبيا في سياستها الخارجية لتغيير مواقفها الخارجية تجاه الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حليفها التقليدي، إذ وجدت نفسها في مواجهة الغرب الذي يرى

¹ جمعة عمر عامر المودي، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة المشرق الأوسط، 2011، ص6.

² المرجع نفسه، ص35

في سياستها الخارجية تهديدا لمصالحه خاصة في القارة الافريقية¹، ووضعها ضمن قائمة الدول الراحية للارهاب، الذي عرف في قاموس اكسفورد Oxford بأنه "استخدام العنف والتخويف خصوصا لتحقيق اغراض سياسية"² ولذلك يجب محاسبتها. ولذا تبنت سياسات أكثر عقلانية على الأقل في نظر الغرب محاولة الحصول على دعمها في الحفاظ على استقرار نظامها، وعملت على حل كل الازمات العالقة مع الغرب، حيث تكفلت ليبيا بدفع تعويضات إلى عائلات ضحايا طائرة "يوتا" الفرنسية بما يقدر بـ 170 مليون دولار، كما أقرت عن مسؤوليتها عن مقتل الشرطة البريطانية أيفون فليتشر ودفعت تعويضات لعائلتها، وقبلت في 2002 بدفع تعويضات عن قضية لوكاربي المقدرة بـ 2,7 مليار دولار في مقابل شطب أمريكا اسم ليبيا من قائمة الدول الراحية للارهاب، وانضمامها لاتفاقية محاربة الارهاب، التي قبل 11 ديسمبر 2001 موقعة عليها سوى اربعة دول، وبعدها زاد عدد الدول الموقعة عليها ليصل إلى 188 طرفا و132 دولة³.

كما أعلنت ليبيا في 2004 عن انضمامها لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية⁴. وهي الخطوة الليبية التي رحبت بها الولايات المتحدة وتجاهلها للممارسات التي يقوم بها النظام تجاه الشعب الليبي⁵ وذلك في محاولة من امريكة في جعل الدول العربية التي ترى بأنها تمتلك أسلحة نووية أو تسعى لاملاكها من التخلي عن هذه المساعي.

¹ سميح باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 131

² سامي، جاد عبد الرحمن واصل، ارهاب الدولة في اطار القانون الدولي العام، الاسكندرية: منشورات منشأة المعارف، ص 45

³ Nicholas Ryder, Counter-Terrorist Financing Law and Policy, by Routledge, 2019, p2

⁴ المرجع نفسه، ص 142

⁵ سعد، شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 94

وبصفة عامة فإن وزارة الخارجية الليبية في عهد العقيد معمر القذافي لم تكن وزارة بالمعنى العلمي نظراً لطغيان العامل الشخصي عليها من ناحية، وطابعها الاستخباراتي والسري من ناحية أخرى¹.

02- السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: أما بعد ثورة 17 فيفري 2011 فإن السياسة الخارجية الليبية عرفت تغييرات حسب الأوضاع التي أصبح عليها المشهد الليبي الذي عرف انقسامات سياسية ودخول البلاد في حرب أهلية دعمها التدخل الخارجي وجعل العملية السياسية خاضعة لممارسات النخب الجديدة في دولة هي أقرب ما تكون فاشلة. كما أدى الانقسام السياسي الذي عانت منه البلاد منذ 2014 ليس فقط إلى الافتقار إلى سياسة خارجية وطنية، بل أدى عملياً إلى وجود سياسات خارجية متعددة، حيث تبنى كل طرف توجهات ومواقف خارجية مخالفة للأطراف الأخرى. مما عمق الضعف الكامن في أدوات العمل الخارجي والافتقار إلى الكفاءات وتضخم العاملين بها بشكل غير مسبوق لا يعكس سياسة خارجية واضحة مما ضاعف من هشاشة الدولة الليبية على كل المستويات².

ولأن السياسة الخارجية ليست منعزلة عن الأوضاع الداخلية في الدولة والتحديات التي تواجهها. فإن وضع رؤية للسياسة الخارجية الليبية مرهون بوجود اتفاق وطني على رؤية شاملة بشأن الدولة ومؤسساتها والنظام السياسي، وهو ما يصعب تحقيقه في هذه المرحلة المتميزة بالصراع والتدخل الخارجي ومهددات الوحدة للدولة³.

كما أن اختيار المعارضة الليبية لنظام القذافي مساراً خطيراً حين اعتمدت على قوى خارجية لإحداث تغيير في النظام، دون أن تكون لديها رؤية لبناء الدولة وللمصالحة . سرعان ما دبّ الخلاف بين قادة ينقصهم الاستعداد والخبرة، فانقض كل منهم على

¹ مصطفى خشيم، المفهوم للسياسة الخارجية الليبية ومدى علاقة ذلك بالسياسة الخارجية الليبية الجديدة، ليبيا المستقبل، تاريخ النشر 22 /2/2012، تاريخ الزيارة 21/8/2023 ، من: <https://libya-al-mostakbal.org>

² يوسف محمد الصواني، السياسة الخارجية الليبية.. نحو رؤية انتقالية تحقق المصلحة، تاريخ النشر 20 ماي 2021 ، تاريخ الزيارة 29/08/2023، من: <https://chorouknews.com/columns/viewaspx?cdate=20052021>

³ المجمع نفسه.

خصومه وأعدائه الجدد، ما دفع المجتمع نحو حرب أهلية¹. ذلك لان العامل الخارجي كان له الدور الرئيسي في صوغ المشهد الليبي ببيئته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية المنكشفة، واتاح له اللعب على تناقضات الأطراف المنقسمة والمتصارعة للمضي في تنفيذ مشاريعه السياسية وفي خلق واقع جديد في البلاد، حيث لم تعد اطراف المعادلة السياسية الليبية في ظل انقسامها قادرة على إدارتها وتجاوز خلافاتها بصورة مباشرة ، الامر الذي عرض البلاد لضغوط وتأثيرات للأطراف الخارجية الساعية لتحقيق مصالحها ولو على حساب الشعب الليبي ومصالحه الوطنية².

الفرع الثالث: أدوات السياسة الخارجية الليبية: إذا كانت السياسة الخارجية للدولة تعني الرغبة في تحقيق اهداف خارجية فإن ذلك يجب أن يكون مقرون بالقدرة على تحقيق تلك الاهداف، ويجب ان يكون للدولة أدوات ووسائل تعتمد عليها لتحقيق أهدافها في الخارج. ذلك لان توفر وسائل تنفيذ السياسة الخارجية له أيضا أهمية في التأثير في مسارها الخارجي، فمثلا الدولة التي تمتلك القوة العسكرية فإنها تعتمد عليها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لها أكثر من الدول التي لا تتوفر لها القوة العسكرية.

ومن الوسائل والأدوات التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية نجد: الوسائل الاقتصادية كقوة الدولة في تصدير المواد الأساسية في احتياجات الوحدات الدولية وبالتالي تكون متحكممة في السوق العالمية وسياساتها الخارجية نافذة حسب رغبتها، والوسائل الدبلوماسية (فن إدارة المفاوضات)، الوسائل التكنولوجية والعلمية، والوسائل العسكرية، وغيرها من الوسائل.

وفيما يخص الوسائل التي اعتمدت عليها الدولة الليبية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية نجد:

¹ علي عبد اللطيف احميدة "دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات والافاق" منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، ص9

² محمد عبد الحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الازمة وتحديات التعطيل، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر 11 ماي 2022، تاريخ الزيارة: 24/8/2023، من: <https://caus.org.lb>

- العمل الدبلوماسي الذي اتبعته الحكومة الليبية منذ ثورة 1969 من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والافريقية، و بعد إنتهاء الحرب الباردة توسعت لتشمل علاقات مع الدول الغربية. كانت السياسة الخارجية الليبية منذ 1969 مركزة على خدمة البعد القومي الليبي والعمل على دعم حركات التحرر خاصة في افريقيا على اعتبار أنها من صميم الامن القومي الليبي.

- الوسيلة الاقتصادية، حيث عملت ليبيا على استخدام المساعدات الاقتصادية كأداة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية من خلال تقديم المساعدات والمنح الاغراءات خاصة للدول الافريقية، أو استخدام أسلوب التهديد بقطع هذه المساعدات، وهذا خاصة بعد اكتشاف النفط في ليبيا الذي استخدمت عوائده

في تدعيم سياستها الخارجية من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والافريقية وذلك لمساهمة هذه الدول في حماية الحدود المشتركة¹.

- استخدمت ليبيا الوسائل العسكرية في السياسة الخارجية من خلال التنسيق والاستفادة من الخبرات العربية لحماية الامن القومي العربي الذي اعتبرته ليبيا جزء هام من الامن القومي الليبي. ولذلك فقد انفقت الحكومة الليبية في فترة الثمانينات مبالغ كبيرة لتحسين قدراتها العسكرية².

إلا أنه بعد 2011 وفي ظل الصراع الداخلي والتخبط السياسي وتنافس حكومتين للسيطرة على السلطة هما: حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والتي اتخذت من مدينة طرابلس في الغرب الليبي مقرا لها برئاسة "فايز السراج"، والحكومة المؤقتة المعترف بها من قبل مجلس النواب والتي اتخذت من مدينة البيضاء في الشرق الليبي مقرا لها. واصبح في ليبيا مجلسين تشريعيين وحكومتين مما جعل السياسة الخارجية الليبية في تخبط غير واضحة الأدوات والوسائل، من يقرر؟ من ينفذ؟ من يتحكم في العلاقات الخارجية؟ وبذلك توالى الازمات عليها وظهر القصور

¹ -سالم حسين عمر، الباروني "السياسة الخارجية الليبية" بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2000، ص383

² عبد الرؤوف محمد أبو القاسم الاشخم، مرجع سابق، ص137

في الأداء واضحا وعدم العمل بموجب دراسات وتحليلات استراتيجية لحقيقة المشهد الداخلي¹.

أصبحت السياسة الخارجية في ليبيا يتحكم في قرار صنعها عديد الفواعل الداخلية والخارجية، وأدى تعدد العناصر المتحركة في الوضع الداخلي الليبي العام، إلى تعدد القيادات التي تصنع وتنفذ السياسات الخارجية المتعددة، وذلك كل حسب وجهة نظره وما يخدم مصالحه ومصالح مؤيديه وعلاقاته الخارجية. حيث تبني كل طرف توجهات ومواقف خارجية مخالفة للأطراف الأخرى يقوم ببناء علاقات خارجية حسب ما يخدم مصالحه.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لليبيا: يلعب الموقع الفلكي لأي دولة دورا هاما استراتيجيا واقتصاديا ودوليا إذ يمثل اهم العوامل التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، فهو يؤثر في سلوكها السياسي الداخلي والخارجي، كما يؤثر في اتجاهات سكانها.

وليبيا دولة عربية إسلامية افريقية، تقع في الجهة الشمالية الوسطى للقارة الافريقية، وتمتد رقعتها الواسعة حتى الساحل الصحراوي للقارة، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق

تحدها مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الغرب تحدها الجزائر وتونس ومن الجنوب تشاد والنيجر، فهي تقع في الجزء الشمالي من قارة افريقية وتمتد بين خطي طول 9° و 25° شرقا، دائرتي عرض 18,25° و 33° شمالا، ويبلغ طول الحدود البرية في ليبيا 4383 كم.² والجدول التالي يبين لنا حدود ليبيا مع الدول المجاورة

الجدول رقم 1: طول الحدود التي تربط ليبيا مع دول الجوار

¹ خالد التومي، السياسة الخارجية الليبية نحو بدائل عملية، تاريخ النشر 2020، تاريخ الزيارة: 2023/9/2، من:

<https://eipss-eg.org>

² - مندوبية ليبيا الدائمة لدى اليونسكو من : <https://libya-unesco.org> تاريخ الاطلاع 07 / 01 / 2024

البلد المجاور	طول الحدود مع ليبيا
الجزائر	982 كم
تشاد	1055 كم
مصر	1150 كم
النيجر	354 كم
السودان	383 كم
تونس	459 كم

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على كتاب: الجزائر وسياسة حسن الجوار، منشورات مجلس الامة

أما عن الشريط الساحلي في ليبيا فيبلغ 1952 كم، وتبلغ مساحتها قرابة 1.774.440 كم مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عربيا وافريقيا والسابعة عشر عالميا من حيث المساحة.¹

إذن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي متميز يتوسط الوطن العربي، فهي دولة عربية تربط بين المشرق العربي والمغرب العربي، وتتجاوز مع دولتين افريقيتين هما تشاد والنيجر، واربع دول عربية - مصر، السودان، الجزائر، وتونس - كما يمثل موقع ليبيا جسرا يربط بين افريقيا واروبا، هو بمثابة بوابة دخول دول شمال المتوسط إلى القارة الافريقية من جهة، ومتنفس الدول الافريقية الحبيسة للوصول للبحر المتوسط وأوروبا من جهة ثانية.

لقد اسهم موقع ليبيا منذ القدم في الاحداث التي عرفتها البلاد قبل الميلاد على غرار الحملات الفينيقية واليونانية و الرومانية التي ما تزال اثارها قائمة حتى اليوم، مرورا بالحكم العثماني ووصولاً إلى الاحتلال الإيطالي 1911، واخيرا التدخلات الخارجية لعام 2011 التي أدت لازمة سياسية مستعصية الحل وما صاحبها من تنافس

¹ - نفس المرجع.

الدول الخارجية على نهب ثروات البلاد، حيث كانت ليبيا دائما مطمع الدول الكبرى نتيجة لهذا الموقع الاستراتيجي والغني بالثروات الطبيعية خاصة النفطية، وقرب موانئها من مناطق التصدير واستقبال السفن التجارية طوال السنة مثل ميناء طرابلس وبنغازي وطبرق، كما تعتبر ليبيا همزة وصل بين الشمال الافريقي وما يتصل به من طرق مواصلات مباشرة إلى آسيا، وبين مجموعة المغرب العربي وباقي الشاطئ الافريقي الغربي على المحيط الأطلس.

الخريطة رقم 01: الحدود السياسية لدولة ليبيا.



المصدر: سفارة دولة ليبيا-كندا <https://embassyoflibya.ca>

الفرع الثاني: المقومات السكانية لليبي: تلعب التركيبة السكانية لأي دولة دورا كبيرا في استقرار البلاد وعلى كل المستويات، سواء من الناحية الاجتماعية ان كان مجتمع متجانس عرقيا ودينيا وثقافيا وفكريا أم هو مجتمع متعدد الأعراق والديانات، وذا ثقافات مختلفة وأفكار متناقضة، مجتمع قبلي يمجّد انتمائه للقبيلة أكثر من انتمائه للدولة ...، ومن الناحية السياسية ان كان مجتمع سياسي مشارك ذا ثقافة سياسية واعية، أم هو مجتمع لا مبالي وغير مشارك بالحياة السياسية، أو مجتمع خنوع وخضوع

للسلطة الحاكمة، ومن الناحية الاقتصادية كطبيعة المهن والحرف والاعمال السائدة لدى افراد المجتمع، والخدمات المقدمة من طرفه، ومدى قدرته على الإنتاج سواء كان مجتمع رعوي أو زراعي أو صناعي إلى غير ذلك.

المجتمع الليبي يتكون من مزيج من العرقيات والبدو الرحل اللذين يسكنون الهضاب والصحاري موزعين في شكل قبائل تعبر عن روابط اجتماعية تحتضن الافراد وتتحكم في مساراتهم السياسية، فالقبيلة في ليبيا تعد منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية تشكلت معالمها عبر المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا لا سيما في العهد الملكي(السنوسي) ثم العهد الجمهوري إلى غاية سقوط نظام القذافي.

هناك العديد من القبائل في ليبيا والتي يبلغ عددها حوالي 140 قبيلة والتي تنقسم إلى عدة فروع وعشائر ومنها قبائل كبيرة التي تكون مهيمنة نوعا ما على الحياة السياسية في ليبيا من ضمنها ما يلي:

الجدول رقم2: يوضح أهم القبائل ومكان تواجدها

القبيلة	مكان تواجدها
قبيلة الاشراف	تتواجد بمدينة ودان وزوالة في وسط ليبيا، وهم من سلالة علي بن أبي طالب
قبيلة ورفلة	من اكبر القبائل تتواجد جنوب شرق طرابلس وبنغازي وسرت
قبيلة القذافة	وهي القبيلة التي ينحدر منها الرئيس الراحل معمر القذافي تتواجد في مدن سرت وطبرق وبنغازي وطرابلس وفزان وغريان والزربة الغربية، وهي اكثر تسلحا بهدف حماية النظام
قبيلة الزنتان	وهي قبيلة أمازيغية تتواجد بمدينة الزنتان بمنطقة الحبل الغربي(جبل نفوسة) وقد تولى عدد من ابناءها مناصب في المؤسسات الأمنية في فترة نظام القذافي

قبيلة التوارق	وهي قبيلة أمازيغية تتواجد بمدينتي غات وغدامس بأقصى الجنوب الليبي بالقرب من الحدود مع الجزائر وتشاد ومالي وهي قبيلة محرومة من حقوقها ومضطهدة
قبيلة ترهونة	تتواجد بمدينة ترهونة جنوب شرق طرابلس وتضم عدد من القبائل الفرعية حوالي 65 قبيلة وهي قبيلة موالية للقذافي ويمثل ابنائها غالبية الجيش الليبي
قبيلة العبيدات	تتواجد في أقصى الشرق الليبي وكثير من أبنائها كانوا ضمن الخطوط الأولى في المجال الأمني في نظام القذافي
قبيلة المقارحة	تتواجد في وسط وغرب ليبيا وهي ثالث اكبر القبائل وكثير من أبنائها يعملون في المناصب القيادية في حكومة القذافي
قبائل أولاد علي	وهي قبائل عربية تتواجد على طول الحدود الشرقية في ليبيا وتتداخل مع القبائل المصرية في الصحراء
قبائل التبو	قبائل أمازيغية تتواجد في الجنوب الليبي في مناطق أوزو وغدامس واوباري وكفرة والقطرون وتتميز باحتفاظها بهويتها الثقافية واللغوية عن باقي القبائل
قبائل اولاد سليمان	قبيلة عربية تتمركز في الجنوب الليبي وتتكون من مجموعة من القبائل الصغيرة في إقليم فزان وسرت

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مقال للباحث ناظم نواف إبراهيم, بعنوان:

التفاعلات القبلية واثرها في الحياة السياسية الليبية قبل وبعد 2011.

ان هذا التنوع القبلي الذي اتسم به المجتمع الليبي منذ القدم مثل احد التحديات التي واجهت ليبيا في بناء المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام 2011 حيث جعل هذا التنوع البيئة الاجتماعية ضعيفة نتيجة لتضارب مصالح هذه القبائل والجهات المتصارعة كما

ساهم في تعزيز الولاءات للأطراف المتناحرة مما وفرة بيئة مناسبة لمشروعات تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق¹

أما عن عدد سكان ليبيا فانه يبلغ حسب احصائيات 2018 حوالي 6,6 مليون نسمة، منهم 26,17% تحت سن 15 عاما، تتمركز اغلب الكثافة السكانية لليبيين في المناطق الساحلية وتقدر بـ 50 نسمة/كم²، وان حوالي 88% من السكان يقيمون بالمدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي وبرقة، وحوالي 13% من السكان يعيشون الأرياف والمناطق الجنوبية التي تقل فيها الكثافة السكانية عن 1 نسمة/كم².² حيث نجد منطقة طرابلس تأتي في المرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية التي تبلغ فيها 583 نسمة/كم²، ثم تأتي في المرتبة الثانية منطقة بنغازي التي تزيد فيها الكثافة السكانية عن 80 نسمة/كم².³ ومنه يمكن تقسيم ليبيا إلى ثلاث أقاليم هي:

- الإقليم الشمالي تمثله طرابلس المطلة على البحر المتوسط بمساحة تقدر بـ 353,000 كم² ويحتوي تقريبا على 65,4% من السكان.

- الإقليم الشرقي الملاصق للحدود المصرية والمطل على البحر المتوسط وتمثله برقة ومساحته 855,000 كم² ويحتوي تقريبا على 28% من السكان.

- الإقليم الجنوبي وهو بمثابة الجوف الصحراوي النائي لليبيا بمساحة تقدر بـ 140,551 كم² وهو يضم أفران ويقطنه حوالي 5,7% من السكان.⁴

ومن هنا يتضح بجلاء عدم انتظام التوزيع السكاني في ليبيا، وذلك بشكل عام راجع للعوامل الجغرافية والطبيعية كالمناخ والمياه، والعوامل البشرية المرتبطة بالنواحي

¹ Lembarek ayoub, Sayah, Challenges of the Libyan crisis and opportunities to build the state, the Algerian and Comparative public Law journal, Vol 09, N01, 2023, pp 12.

² - المؤسسة العربية للعلوم ونشر الابحاث، كم عدد سكان ليبيا ، تاريخ النشر 2024/04/26 ، تاريخ الزيارة 2025/05/29 ، من : <https://blog.ajsp.com>

³ - خالد، سالم معوال "المقومات البشرية المؤثرة في الزراعة في ليبيا سهل جفارة وسهل بنغازي "دراسة مقارنة" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2021، ص759.

⁴ -حنان، لبيدي، "ليبيا بين التفكك الداخلي والاختراق الخارجي" مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، 2021، ص617

التاريخية والاجتماعية، وخاصة العوامل الاقتصادية كمناطق الرعي والزراعة وشبكة الطرق والمناطق الساحلية.

الخريطة رقم 02: مناطق توزيع السكان في ليبيا حسب المدن



المصدر:

<https://web.facebook.com/photo.php?fbid=3827235584027707&id=231681053583196>

[#&set=a.257504137667554&_rdc=1&_rd](#)

وبصفة عامة فان الواقع الليبي يبين ان الغالبية العظمى من السكان (80%) متمسك بالانتماء القبلي والعشائري، فالمجتمع الليبي عبارة عن أقليات متصارعة تبرز اكثر في أقاليم برقة في الشرق وطرابلس في الغرب والفران في الجنوب، إضافة للانقسام الاثني داخل تلك الأقاليم¹. وهو الامر الذي استغله القذافي لتثبيت حكمه طيلة اربع عقود، واسهم هذا الانقسام القبلي بعد ثورة 2011 في تأجيج الصراع بين القبائل والجهات وصعب من مهمة الوصول لاتفاق وطني وانهاء الازمة السياسية الليبية.

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية لليبي: ليبيا دولة ريعية يعتمد اقتصادها على الريع البترولي كمعظم الدول العربية، ويعد اقتصادها من الاقتصاديات النامية صغيرة الحجم، ومن المقومات الاقتصادية لليبي نذكر:

- تعرف ليبيا جيلا صاعدا من الشباب الطموح بما يمثله من فرصة للاستثمار في جهود التنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي، جيل له اهتمامات بقضايا المجتمع والوطن وبالشأن الاقتصادي خاصة، كما تمثل فئة الشباب في ليبيا احد المقومات الاقتصادية كقوة للعمل نسبتها وحجمها يفوق نسبة وحجم المعالين (أي الأطفال دون سن 15 سنة والشيوخ فوق 65 سنة).

- الموقع الجغرافي إذ تقع ليبيا وسط شمال افريقيا ولها أطول شريط ساحلي على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مما يجعل موقعها ملائم للتجارة الدولية وجذب الاستثمارات، خاصة بعد اكتشاف البترول فيها الذي اصبح عاملا مؤثرا في جلب الاستثمار من خلال تنافس الشركات الكبرى للاستثمار في هذا المجال. كما اثر في سياسية ليبيا الخارجية والداخلية حيث منح الدولة قوة مضاعفة، كما جعلها منطقة صراع بين القوى الكبرى نظرا لأهمية موقعها الجغرافي ومواردها النفطية².

¹ -إبراهيم , ناظم نواف "التفاعلات القبلية واثرها في الحياة السياسية الليبية قبل وبعد 2011" مجلة السياسية والدولية ,

العدد45, 2020

² خالد محمد بن عمور العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية على انشاء التقسيمات الإدارية -دراسة في الجغرافيا السياسية،

مصر: منشورات جامعة طنطا، 2014، ص1069

- المساحة الواسعة (1.760.000 كم²) والمتنوعة الخصائص الجيولوجية من سهول وهضاب وصحاري. والغنية بالموارد الطبيعية كالمعادن التي تسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الليبي، والاهم من ذلك الموارد النفطية التي يعتمد عليها في تمويل الخزينة العمومية والتنمية بصفة عامة.

- ليبيا دولة غنية بموارد الطاقة التي تعتبر العمود الرئيسي للاقتصاد الليبي، فمنذ اكتشاف النفط في ليبيا سنة 1953م اصبح لها أهمية استراتيجية، حيث نشطت الحركة الخارجية الليبية واصبح لها دورا

إقليميا ودوليا، تحظى بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة، اذ تشكل عائدات النفط نحو 94% من مداخل ليبيا من العملة الصعبة، و60% من العائدات الحكومية، و30% من الناتج المحلي الإجمالي، فليبيا يبلغ معدل انتاجها من النفط بـ 1,6 مليون برميل يوميا، وذلك من احتياطي مؤكد قدره 41,5 مليار برميل، ومعدل انتاجها من الغاز يبلغ 1,300,000,000 م³ يوميا، وذلك من احتياطي مؤكد قدره مليار قدم³ ¹.

إذن ليبيا تعتبر من الدول التي تمتلك احتياطا كبيرا من النفط الذي يتميز بعدة مميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي ² :

-الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث أعفي من إتاوة المرور فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

-الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبترول العربي في مقابل بعد بترول الخليج عن سوقه.

¹ الجزيرة نت، ما لا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود... من يتحكم في النفط الليبي؟ تاريخ النشر 2019/12/30، تاريخ الزيارة 2019/05/26 من:

<https://www.ajazeera.net/ebusiness/2019/12/30>

² -باهي ، سمير مرجع سبق ذكره، ص100

-أن حوض البترول الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله إلى الموانئ الليبية .

-البترول الليبي من النوع الخفيف وبالتالي يلائم كل أغراض الصناعة ويكون الطلب عليه عالميا.

أغلب الدول المستوردة للنفط الليبي هي دول الاتحاد الأوروبي، وتشكل ما يزيد عن 80% من إنتاج النفط، وتستورد أوروبا 11% من احتياجاتها من النفط من ليبيا عام 2010، أما الغاز، فإنتاج ليبيا منه ازداد بنسبة كبيرة عام 2003 بعد مشروع أنشأ في الغرب الليبي لإنتاج الغاز. وكانت إيطاليا هي المستفيد الأكبر من هذا المشروع عبر شركة إيني الإيطالية، حيث امتدت أنابيب غاز من ليبيا إلى إيطاليا وهو من أكبر المشاريع بين البلدين، وتقلص حجم ما تصدره ليبيا لإيطاليا من الغاز من 9.4 مليار متر مكعب إلى 4.9 مليار متر مكعب¹.

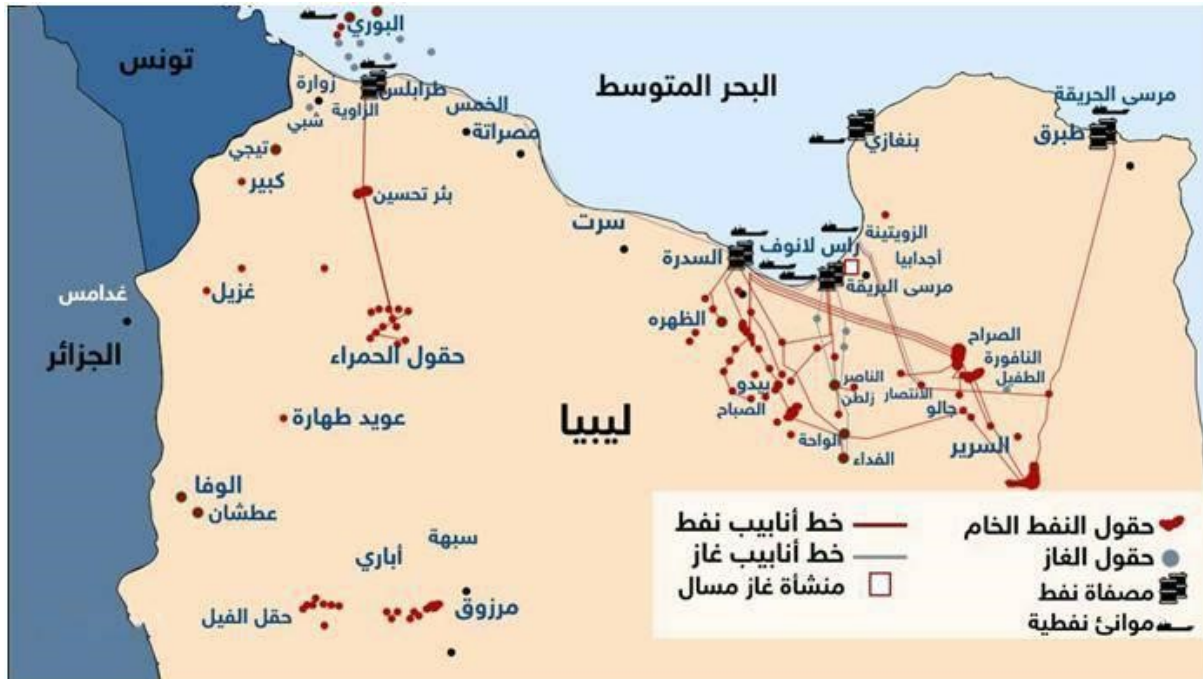
إذن النفط الليبي جعل للسياسة الخارجية الليبية أدوارا واهداف جديدة على المستوى الإقليمي والعالمي بعد ثورة 1969، حيث توجهت ليبيا للعب دورا في افريقيا وكسب تأييدها للنظام، كما تم

تأمين شركات النفط التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية سنة 1970، وعمل على استخدام النفط في سياساته الخارجية الداعمة للوحدة الافريقية، والمعادية للمشروع الصهيوني.

¹ - صحيفة الاستقلال، النفط الليبي خريطة الصراع والحرب بالوكالة ، تاريخ النشر 2022/11/6 و تاريخ الزيارة:

<https://www.alestiklal.net> من: 2022/11/10

الخريطة رقم 03: خريطة تبين مواقع الحقول النفطية في ليبيا



المصدر:

https://web.facebook.com/permalink.php/?story_fbid=132160018504306&id=11454043#6932931&_rdc=1&_rdr

أما عن اهم الصناعات والمنتجات الزراعية، فإن الصناعات في ليبيا تتمثل في الحديد والصلب، اليورانيوم، مواد البناء، الصودا الكاوية، اسمدة اليوريا، والصناعات البتروكيمياوية الأخرى. وتتمثل المنتجات الزراعية في الشعير، القمح بكميات قليلة ، الطماطم، البطاطا، التمور، الخضروات والفواكه¹. حيث تمتلك ليبيا احتياطات ضخمة من خام الحديد تصل الى 3,5مليار طن حسب تقرير المجلس الليبي للنفط والغاز، هذه الثروة التي تم اكتشافها في الجهة الجنوبية الغربية من ليبيا بمنطقة تاروت ببراك الشاطئ شمال مدينة سبها، وعلى بعد 750 كلم جنوب طرابلس، وبذلك تنتج الشركة الليبية للحديد والصلب 1000750 طن سنويا، الامر الذي مكن مصنع الشركة بمصراتة من تصدير كميات منه للخارج، كما انه حسب تقرير المجلس الليبي للنفط والغاز فان ليبيا تتواجد بها مناجم اليورانيوم للجنوب الغربي في منطقة العوينات الغربية قرب مدينة غات في المنطقة

– نفس المرجع¹

الحدودية مع الجزائر والنيجر, غير ان هذه الثروة غير مستغلة الا في النيجر من طرف الشركة النووية الفرنسية¹.

¹ - مصطفى, دالع, حديد ويورانيوم وذهب .. ثروات ليبية ضائعة (اطار), إسطنبول تركيا, 08-07-2020, تاريخ الزيارة 18-01-2024 من: <https://www.aa.com.tr>

إستنتاجات الفصل الاول: من خلال هذه الدراسة المفاهيمية نتوصل إلى النتائج التالية:

01- التدخلات الخارجية ظاهرة قديمة قدم الانسانية كانت تستخدمها الدول الكبرى بطريقة مباشرة للتوسع والسيطرة على الغير، غير انها ازدادت حدتها بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور النظام الدولي الجديد الذي تسيطر عليه امريكا، وقد تنوعت مسوغات التدخل الخارجي من: التدخل الخارجي، إلى التدخل الانساني، ثم التدخل تحت مظلة مبدأ مسؤولية الحماية الذي طبق لأول مرة في ليبيا 2011. وقد مر مفهوم التدخل بهذه المحطات حسب التغيرات والمتسجدات على الساحة الدولية.

02- تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الازمة الليبية كان كهدف معلن هو حماية المدنيين من بطش القذافي، غير انه لوحظ الانتقائية في تطبيق هذا المبدأ حسب ما يخدم مصالح الدول الكبرى، حيث طبق في ليبيا ولم يطبق في مناطق اخرى تتعرض شعوبها لابطشع الجرائم كالشعب الفلسطيني وما يتعرض له من ممارسات لا انسانية من طرف الكيان الصهيوني. فلماذا طبق مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا ولم يطبق في فلسطين؟

03- الازمة الليبية جاءت بسبب تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكانت ثورات الربيع العربي السبب المباشر لاندلاعها. ذلك لان ليبيا الغنية بثوراتها ومساحتها الشاسعة في مقابل قلة عدد سكانها، كان الشعب الليبي يعاني من الفقر والتهميش السياسي والاجتماع

الفصل الثاني

إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين
الخارجيين

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

تمهيد:

شكلت ثورات الربيع العربي منعرجا سياسيا حاسما في تاريخ المنطقة العربية، الذي تجلّى في الحركات الاحتجاجية التي عرفتتها معظم الدول العربية بداية من نهاية 2010، انطلقت شرارتها من تونس ثم انتشرت لباقي الدول، وأدت لاسقاط نظم في عدد من هذه الدول. تعد ليبيا من أكثر الدول تأثرا بالتحولات ذات العلاقة المطلوبة التي تعرفها المنطقة العربية، حيث عرفت حركة احتجاجية بداية من 17 فيفري 2011 كانت سلمية ذات مطالب اصلاحية، غير ان تعرضها للعنف الممنهج من طرف النظام الذي أدى للتدخلات الخارجية التي سارعت للتدخل في الشأن الليبي بهدف وضع حد للنظام تحت ذريعة حماية المدنيين وتمكينهم من الديمقراطية، وهو الامر الذي كانت له آثار خطيرة على الدولة والمجتمع ككل.

المبحث الأول: ثورات الربيع العربي وأثرها في اندلاع الازمة الليبية.

تمهيد: ثورات الربيع العربي هي حركات عربية احتجاجية سلمية بادر بها الشباب العربي الرافض للإقصاء والتهميش والفقر والبطالة ... والباحث عن العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية وفرص العمل والعيش الكريم والخروج من دائرة الفقر والجهل... هذه الحركات التي انطلقت بدايتها من تونس نهاية 2010 وانتشرت شرارتها لمعظم الدول العربية كتعبير عن غضب الشعوب العربية عن هذه الوضعية وسخطها عن الأنظمة الحاكمة. هذه الأنظمة التي تجاوزت حدود السلطة بهدف تحقيق المصلحة الخاصة ولو على حساب المصلحة العامة والتعدي على حقوق الرعية¹.

جاءت ثورات الربيع العربي متميزة في خصوصيتها كحدث سياسي واجتماعي، وذلك حسب طبيعة كل مجتمع وثقافته، ومدى اهتمامه بالحياة السياسية، وطبيعة نظم الحكم. ومتشابهة في أسبابها التي تكاد تكون أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى كالقفر والبطالة والحرمان، إضافة لأسباب سياسية كالتهميش والاقصاء السياسي وقمع الحريات العامة. وكل هذه الأسباب وغيرها أدت لظهور حركات احتجاجية كانت بدايتها في تونس أواخر 2010 ثم

¹ - عبد الله، جاب الله، شرعية العمل السياسي، الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2000، ص83

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

انتقلت شرارتها إلى مصر ثم إلى ليبيا التي عرفت بانها اعنف ثورة كانت في بدايتها سلمية مطالبة بالتغيير والإصلاح ومع مواجهة النظام لها بقوة السلاح تحولت إلى ثورة مسلحة أدت في النهاية لاسقاط نظام العقيد معمر القذافي والتحول لحرب أهلية.

المطلب الأول: العوامل المساعدة في تحريك انتفاضات الربيع العربي.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية: الدول العربية في غالبيتها ان لم اقل كلها دول ريعية تعتمد في اقتصادها على عائدات النفط، أو السياحة أو المساعدات الخارجية، وهي دول تعاني التخلف الاقتصادي وغياب التنمية في ظل التزايد الكبير في عدد السكان وانخفاض معدل الادخار ومنه تدني مستوى الدخل الفردي، وهو ما أثر سلباً على القدرة الشرائية للفرد وتدني مستوى المعيشة. إضافة إلى ان معظم الدول والمجتمعات العربية تعيش في ظل نظام اجتماعي يمتاز بالتخلف، ويعتمد في علاقاته الاجتماعية على القبيلة والقراة والجهوية والاعراف والعادات القديمة.

من مظاهر تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية نجد العيش في ظل الفقر وانتشار البطالة بين القوى العاملة العربية، والتي تتركز في أوساط الشباب، هذه الفئة التي تعاني من عدم وجود مناصب شغل بحيث ان مناصب الشغل والتوظيف في معظم البلدان العربية تخضع للمحسوبية والجهوية والمساومة على الفوز بمنصب شغل، أو تمنح للأقارب وأصحاب الجاه، وهو ما أدى لتقلص فرص العمل وأحال معظم الشباب للبطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة، وجعلهم عرضة للجوع وانعدام الامن الغذائي والامن بصفة عامة. وحسب احصائيات منظمة العمل الدولية لعام 2008 فإن قوة العمل في الوطن العربي سترتفع من 105 مليون شخص قادر على العمل إلى 161 مليون شخص¹. وان معدل البطالة سيرتفع من 25% إلى 29,2% في الفترة الممتدة بين 2008 و 2013². والجدول التالي يبين معدلات البطالة في بعض الدول العربية.

¹ - الطبيب، هاشمي، بوبكر شاربلي "أثر الازمة الغذائية العالمية وتداعياتها على أوضاع الامن الغذائي في الدول العربية" مجلة

تاريخ العلوم، العدد 06، ص 230

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، موجز السياسات الاجتماعية: بطالة الشباب في المنطقة العربية أسباب وحلول، مطبوعات الأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا: 2016، ص 4

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الجدول رقم 03: نسبة معدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة البطالة
الجزائر	2009	12,4
البحرين	2006	7,6
مصر	2009	9,7
العراق	2008	15,2
الاردن	2009	13,5
ليبيا	2006	30
لبنان	2007	9,2
موريتانيا	2006	36
المغرب	2009	9,9
قطر	2009	0,5
سوريا	2009	8,5

المصدر: نقلا عن مقال: هاشمي الطيب وشاربي بوبكر بعنوان: أثر الازمة الغذائية العالمية وتداعياتها على أوضاع الامن الغذائي في الدول العربية.

ان العامل الاجتماعي يمثل اكثر العوامل وضوحا في تفسر الحركات الاحتجاجية في الدول العربية التي تعرف بتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، فالشباب العربي الحاصل على الشهادات الجامعية ومختلف الدراسات العليا الذين هم على درجة عليا من التعليم ويمتلكون أفكارا متنوعة واعين بحقوقهم ومدركين لواجباتهم، يقبع تحت مضلة البطالة. وهو ما كان من أهم الأسباب الكامنة وراء الحركات الاحتجاجية بمطالب الفئات المهمشة خصوصا فئة الشباب التي وصلت نسبة البطالة فيها إلى 25% حسب ما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2023¹. اضافة للظلم والتهميش الاجتماعي الذي يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي، و مع مرور الزمن يتحول إلى غضب شعبي، خاصة حين ترى الفئات المهمشة سيطرة فئات اجتماعية على خيارات ومقدرات البلاد وتعيش حالة من الترف والبلذخ على

¹ مصطفى، راجعي بطالة الشباب في العلم العربي 2023: الارقام المربعة، تاريخ النشر. 06 / 10 / 2023 ، تاريخ الزيارة <https://ourouba22.com/articl/900> من: 09 / 05 / 2025.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

حسابهم. كما ان غياب العدالة الاجتماعية في الدول العربية كالجهدية في تنفيذ السياسات التنموية بين المدن والارياف او بين الجهات في البلد الواحد، أو في التوظيف وغيرها، ما يؤدي للفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع الواحد. وما زاد الامر حدة هو الفساد في تقديم الخدمات العمومية التي أصبحت تخضع لمعيار الرشوة والمحسوبية او تقديم البديل.

اما عن العوامل الاقتصادية المساهمة في نمو الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية بفعل ضغوط البنك وصندوق النقد الدوليين وما صاحبها من اجراءات وسياسات لهذه الدول كخصخصة القطاع العام وتسريح العمال وزيادة الضرائب وتنوعها، كما حدث في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، أو تقليص الانفاق العام، وكل ذلك الحق اضرارا بالفئات الفقيرة والمهمشة وازدادت الفجوة بين الطبقات وحدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمعات، إضافة لغياب العدالة في التوزيع والتنمية وارتفاع الأسعار والتضخم، وضعف القدرة الشرائية.

تواجه اقتصاديات الدول العربية اختلالات وصعوبات جعلت معظم القوى العاملة تلجأ للبحث عن عمل في القطاع الموازي أو يلجؤون للبحث عن طرق للهجرة سواء كانت هجرة نظامية او هجرة غير نظامية(سرية) لأجل الاستقرار والعمل وتأمين العيش الكريم، وهو ما جعل هذه الفئات تتعرض لأبشع الاعمال كالسجن والاستغلال والابتزاز في بلد المهجر، وهذا في حالة النجاة من الموت غرقا في البحار أو من طرف جماعات إرهابية او تجار البشر والجريمة المنظمة أو الانخراط في الجماعات الإرهابية...كل هذه الأسباب الاجتماعية الاقتصادية كانت بمثابة العامل الرئيسي المحرك لانتفاضات شعوب الدول العربية.

هناك بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي الدالة على صعوبة الحياة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية قبل 2010 ، والتي أسهمت بشكل كبير في تردي الأوضاع ودفعت بالجماهير العربية للانتفاضات للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية والأمنية بصفة عامة، هذا بالرغم من ان هناك مؤشرات إيجابية لكنها غير مستغلة من طرف الدول العربية كما يلي:

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الجدول رقم 04: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول الربيع العربي لسنة 2006 وما بعدها.

السنة	طبيعة المؤشر (اجتماعي - اقتصادي)	قيمة المؤشر
	مساحة الوطن العربي تقدر بنحو:	2م1406
2010	عدد سكان الوطن العربي يقدر بنحو:	355مليون نسمة
2010	نسبة البطالة في الوطن العربي من العدد الإجمالي للقوى القادرة عن العمل	25%
2006	عدد الجوع في الوطن العربي من اجمالي عدد السكان	33,8مليون نسمة
2008	نسبة السكان المعرضين لخطر الجوع في الوطن العربي	10% أي 25,5 مليون نسمة
2009	عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الوطن العربي	20,37مليون نسمة
2022	نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25سنة في الوطن العربي	60%
2022	متوسط العمر في الوطن العربي مقابل متوسط العمر في العالم	22عاما مقابل 28 عاما
2010	معدل نمو السكان في الوطن العربي	2,8%
2009	الفئة العاملة من مجموع السكان في الوطن العربي تقدر بنحو:	39%
2009	الفئة العاملة في قطاع الزراعة في الوطن العربي تقدر بنحو:	22,9%
2009	الفئة العاملة في قطاع الصناعة في الوطن العربي تقدر بنحو:	17,6%
2009	الفئة العاملة في قطاع الخدمات في الوطن العربي تقدر بنحو:	59,5%
2010	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الوطن العربي	5435 دولار امريكي
2010	نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه تقل عن خط	3م1000

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

	الفقر المائي المحددة عالميا بنحو:	
2010	يقدر نصيب الفرد من القيمة الاجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو:	104 دولار
2010	معدل التضخم في الوطن العربي	6,9%
2008	العجز في الميزان التجاري في الوطن العربي قدر بنحو:	43,9 مليار دولار
2010	ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الوطن العربي بنحو وخاصة الاساسية كالقمح والزيت على التوالي بنحو:	33,7% و 49% و 50%
2010	اجمالي انتاج النفط الخام العربي يقدر بنحو:	21,2 ألف برميل يوميا
2010	اجمالي احتياطي النفط العربي يقدر بنحو:	683,66 مليار برميل عند نهاية السنة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد عل تقارير أوضاع الامن الغذائي العربي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، اعداد متفرقة.

عند تحليل بيانات هذا الجدول نلاحظ ان هناك بعض المؤشرات التي تعد مؤشرات إيجابية تكون في صالح التنمية، لكنها غير مستغلة ومهملة من طرف النظام. فالوطن العربي من اكثر المناطق التي تكون نسبة الشباب في سكانها عالية، بما يعني ان سكان الوطن العربي اكثرهم شبابا قادرا على العطاء والابداع فقط يحتاج الى الاعتناء به واشراكه وتمكينه، فمثلا في الجزائر الشباب الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما و تقل عن 65 عاما تبلغ نسبتهم 60% من عدد السكان¹، كما يتميز الوطن العربي بالمساحة الواسعة وتنوع الموارد الطبيعية، في مقابل قلة السكان بالنسبة للمساحة، حيث تبلغ نسبة مساحة الوطن العربي 10,8% من مساحة العالم، ونسبة عدد سكانه 5,6% من عدد سكان العالم². اضافة لغنى هذا الوطن بالثروات الطبيعية كالثروة البترولية التي يزخر بها الوطن العربي اذ يقدر انتاج النفط الخام العربي بـ: 21,21 ألف برميل يوميا، وبهذا فهو يقدر بأكثر من ثلث الإنتاج العالمي المقدرة بـ: 72,110 ألف برميل يوميا، أي ما نسبته 29,4% من الانتاج العالمي. هذه قيمة كبيرة لو استغلت في تشييد البنية التحتية والتنمية احسن استغلال وفق سياسات حكيمة لكان افضل حال

¹ ملتيميديا الاذاعة الجزائرية، تقرير الديوان الوطني للإحصاء، تاريخ النشر 18 / 07 / 2024 ، تاريخ الزيارة 09 / 05 / 2025 من <https://news.radioalgerie.dz/ar/nodeL48868>

² جامعة الدول العربية، اوضاع الامن الغذائي العربي، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص2.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

للوطن العربي، بالإضافة للثروات الأخرى كمناجم الحديد واليورانيوم المستغل من طرف الشركات العالمية الكبرى كاستغلال فرنسا لمناجم اليورانيوم جنوب ليبيا والنيجر بالقرب من حدود الجزائر، وبصفة عامة الوطن العربي لم يستفد من الإمكانيات والخيرات الطبيعية والمالية والبشرية واكتفى بالعيش في ظل التبعية للخارج والاعتماد على الريع البترولي.

كما نلاحظ أيضا في الجدول العديد من المؤشرات الدالة على الوضعية الصعبة التي يعيشها الفرد والمجتمع في الوطن العربي كحالة البطالة التي يعرفها المجتمع العربي المرتفعة جدا (25%) في أوساط الفئات القادرة عن العمل، و حالات الفقر والحرمان وتزايد عدد ناقصي التغذية والمعرضين لخطر الجوع... وغيرها من المؤشرات التي تثبت ان المجتمع في الوطن العربي يعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، إضافة للإقصاء والتهميش السياسي وكبح الحريات العامة .

الفرع الثاني: العوامل السياسية والرقمية: بالإضافة للأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي كانت كأسباب مباشرة في احداث الربيع العربي فان هناك أسباب سياسية دعمتها وأخرى رقمية كان لها الأثر المباشر في احداث الربيع العربي. من المعروف والسائد في البلدان العربية أنها تملك سجلاً غير مشرف في مجال حقوق الإنسان، من حيث عدم اشراكهم وتمكينهم من التعبير عن حقوقهم وحرمانهم من المشاركة في الحياة السياسية، وذلك لاستبداد الحكام وتمسكهم بالمناصب لعقود طويلة، إضافة لمجيئهم للحكم بطرق غير شرعية. وعدم السماح للمعارضة بممارسة دورها بل وتجريمها دستوريا في بعض الدول ووصف قادتها بالخارجين عن القانون وملاحقتهم والزج بهم في السجون أو نفيهم، إضافة لانتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، والتضييق السياسيّ والأمني، وعدم التداول السلمي على السلطة وتزوير الانتخابات.

ومنه نستطيع القول بأن الأسباب السياسية المحركة لانتفاضات الربيع العربي يمكن اجمالها في النقاط التالية:

- عدم وجود حوار سياسي بين الحكام والمحكومين عن طريق قنوات التعبير عن مصالح المواطنين والمتمثلة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي قد تكون محتوات

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

في النظام أو غير مسموح لها بالقيام بدورها أو عدم السماح بوجودها أصلاً، ففي بعض الدول العربية تم تجريم وجود المعارضة السياسية دستورياً كما هو الحال في ليبيا والسعودية، وبالتالي ازدياد الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع المعاش مما خلق أزمة ثقة وعدم مصداقية في خطاب السلطة الحاكمة.

- فقدان الأنظمة السياسية القائمة في الدول العربية لشرعيتها أمام عجزها عن القيام بدورها في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المجتمعات العربية، ورفضها السماح بقدر من الحريات والمشاركة السياسية وقبول الحوار السياسي والرأي المخالف، وعدم السماح بتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية في بعض الدول، وفي دول أخرى يسمح بتشكيل الأحزاب والجمعيات لكنها تكون محتويات في السلطة وتعمل وفق ما يخدم النظام ومصالحه وتدعيم شرعيته وحكمه، فإن عملت تلك الأحزاب والجمعيات في غير صالح النظام ودافعت عن حقوق المجتمعات والأفراد وعن ضرورة شرعية النظام والتداول السلمي على السلطة فإنه يتم حلها وملاحقة قادتها. وهذا يعني صورية وشكلية الأحزاب التي هي في الأصل قنوات لنقل انشغالات المواطنين للسلطة.

رغم الحضور المكثف للأحزاب السياسية في بعض البلدان العربية، غير أنها لا تقوم بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية.

- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق¹، كما هو الحال في الدول ذات النظام الملكي، أو النظام الجمهوري والعمل على تهيئة الأوضاع لتوريث الحكم على سبيل المثال وليس الحصر السعودية المغرب ليبيا مصر. أو من خلال تزوير الانتخابات، أو تدوير السلطة لتكريس الرئاسة للفئة الحاكمة كالجزائر مثلاً. وهذا الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية والذي أدى إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية قبل 2010، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية².

¹ سلام احمد، السواير، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمت الربيع العربي 2011 - 2017، (رسالة ماجستير في

العلوم السياسية) جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 21

² آية، يوسف، أسباب قيام ثورات الربيع العربي - المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 23 / 05 / 2014، تاريخ الزيارة 21 / 01 / 2024، من: <https://democraticac.de>

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

اما عن العوامل الرقمية فقد لعبت دورا هاما وكبيرا في توسيع الانتفاضات العربية ونشر الأفكار بين الشباب العربي التواق للديمقراطية الحقيقية والمشاركة في الحياة السياسية وللتحرر من القيود المفروضة عليه من طرف النظام. اذ برزت شبكات ومواقع التواصل الاجتماعية "الفيس بوك" "تويتر" و"اليوتوب" وغيرها نهاية 2010 وبداية 2011 في انتفاضات الربيع العربي كعامل مؤثر وفاعل ومحفز في الحركات الاحتجاجية والتغييرات السياسية، وواكب كل الحركات الاحتجاجية في كل العالم. فتورة المعلومات جعلت الشباب العربي على علم بتجارب دول أخرى في مجال الديمقراطية والتنمية والمشاركة المجتمعية واحترام حقوق الانسان ومحاربة الفساد، وتمنحهم فرصة المقارنة بين ما تشهده بلدانهم وما يجري في دول أخرى، وهذا كله ساهم في توعية الشباب العربي سياسيا وغذى طموحهم وتطلعاتهم وتطور طبيعة مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية¹. وقد جاءت انتفاضات الربيع العربي متزامنة مع زيادة استخدام -الشباب خاصة- الانترنت في العالم العربي.

الجدول رقم 05: تزايد عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية 2010 -2011

الترتيب	الدولة	مستخدمي الانترنت 2010	مستخدمي الانترنت 2011	نسبة النمو
01	المغرب	8,691,338	12,728,464	46,45
02	السودان	4,939,678	6,959,517	40,89
03	اليمن	2,379,724	3,327,558	39,83
04	الجزائر	5,648,315	7,767,641	37,52
05	عمان	842,722	1,146,880	36,09
06	فلسطين	966,781	1,280,172	32,54
07	مصر	16,670,308	21,671,400	30,00
08	تونس	2,737,805	2,432,988	25,39
09	السعودية	11,015,185	13,600,000	23,47
10	العراق	4,516,849	5,510,556	22,00

¹ - سفيان، فوكة، تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة الجزائر 3، 2014، ص248

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

19,07	5,113,749	4,294,791	سورية	11
16,39	854,958	734,583	قطر	12
16,07	2,178,519	1,884,599	الاردن	13
15,74	1,730,914	1,495,521	لبنان	14
15,03	2,187,519	621,567	البحرين	15
15,03	1,853,394	1,611,162	الكويت	16
11,74	4,574,578	4,093,815	الامارات	17
10,00	1,355,796	1,232,542	ليبيا	18
28,82	95,812,013	74,377,285	الاجمالي	

المصدر: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي

<http://www.tech-wd.com>

بعد ما كانت شبكات التواصل الاجتماعي مجرد وسائل للترفيه وتكوين صداقات والتواصل بين الاهل والأصدقاء، تحولت بعد 2010 لوسائل اعلام مفتوحة الفضاءات حررها شباب هم اكثر قدرة على الاختراق بهذه الوسائل، حيث استطاع الشباب تسخير الأدوات التي وفرتها التكنولوجيا وثورة الاتصالات من مواقع الكترونية (تويتر- فيس بوك ...) أو البريد الالكتروني والشبكة العنكبوتية. فتحوّلت لوسائل اعلام جديدة ضربت أنظمة دكتاتورية وأثارت الشعوب ضد الأنظمة الفاسدة واسقطت دكتاتوريات ورؤساء لم يكونوا يعملوا لصالح الشعوب بل لمصالحهم الشخصية، وافسدت أو الغت مشاريع التوريث وانظمة الحكم الفردي التي كان يهيئ لها معظم حكام العرب قبل 2010.

أصبحت شبكات مواقع التواصل الاجتماعي المحك الأساسي لأحداث الربيع العربي، وبحسب تقرير لمعهد التنبؤ الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط الصادر في اوت 2011 فإن اكثر من 20 مليون عربي يستخدمون شبكة التواصل الاجتماعي خاصة "فيس بوك"، وان الانترنت صارت بمثابة أرضية للمقاومة في خدمة الثورات التي شهدتها الدول العربية¹. حيث سهلت من التواصل والتفاعل بين المشاركين في الانتفاضات السياسية السلمية، إذ استخدم

¹ محمد، عجم، "تويتر" و"فيس بوك" .. زعيما ثورات الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 12081 ، تاريخ النشر 09 / 06 / 2011 ، تاريخ الزيارة 06 / 02 / 2024 ، من <https://archive.aawsat.com>

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

المتظاهرون مواقع التواصل الاجتماعي لتنظيم المظاهرات ونشر المعلومات حول انشطتهم وزيادة وعي المتلقي بما يحدث في بعض البلدان. وهذا ما دفع الحكام العرب إلى فرض قيود على شبكات الانترنت بغرض التحكم في المعلومات الأساسية المتداولة ومعرفة مضمون الرسائل التي تمر عبرها، على اعتبار ان ذلك من وجهة نظر أصحاب السلطة عنصر أساسي ومهم من عناصر القوة السياسية والضرورية لتسيير أمور البلاد والتحكم فيها¹

ونظرا لدور وسائل الاعلام في تعبئة الجماهير العربية حول ثورات الربيع العربي فانه يتبين أن نهاية سيطرة الحكام العرب على وسائل الاعلام لم تكن نتيجة لقناعتهم بتحرير وسائل الاعلام والاتصال وتعددها ودعم الشفافية وحرية التعبير، بل كانت نتيجة لضغوطات خارجية التي استهدفت نشر وتطبيق الديمقراطية عبر آلية الشفافية وحرية الوصول للمعلومة. و أن الغرض الحقيقي من وراء الاهتمام الغربي بحرية الاعلام والشفافية في الوطن العربي وهو ملء الفراغ وإعادة هيكلة المنطقة بما يخدم مصالح وتوجهات قادة الرأسمال الاحتكاري و شركائهم من حكام الخليج العربي²

اذن بشكل عام أدت وسال التواصل الاجتماعي دورا رئيسيا في المناقشات السياسية التي تسببت في اندلاع شرارة انتفاضات الربيع العربي حتى سميت بثورات الفيس بوك انطلاقا من تونس ثم مصر وبعدها ليبيا وباقي الدول الأخرى، يبدو ان مواقع التواصل الاجتماعي أثرت على بلدان المنطقة العربية وساهمت في نمو فيس بوك وتويتر، و ان هذه الوسائل لعبت دورا كبيرا ومؤثرا في وعي وتعبئة المواطنين وتمكينهم من الحديث عن التغيير من خلال انتفاضات الربيع العربي. هذا الحراك الذي كان تعبير تلقائي وسلمي يحمل مطالب للتغيير، ثم تحولت للمطالبة برحيل الأنظمة الاستبدادية التي حكمت طويلا وسعت لتوريث الحكم، كما يحمل مطالب الحريات والحقوق السياسية والمدنية وممارسة الديمقراطية الحقيقية. ومكنت

¹ - حسام، سلمان، "أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين : ثورات الربيع العربي نموذجا" مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، جامعة الجزائر 3، ص 38 .

² - وائل، محمد إسماعيل "العالم العربي في مهب الريح : رؤية تشخيصية تحليلية في آليات التغيير" المجلة السياسية الدولية،

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

مواقع التواصل الاجتماعي من كسر حاجز الخوف وإتاحة إمكانية التواصل بين المتظاهرين وتنظيم الاحتجاجات، وتعميم اخبار تفصح انتهاكات الأنظمة لحقوق الانسان¹.

الفرع الثالث: العوامل الخارجية: بعد بدأ موجة انتفاضات الربيع العربي في تونس وانتقالها لمصر ثم ليبيا وانتشرت في كامل البلدان العربية، ظهرت العديد من التحليلات والآراء التي تبحث في اهداف ودوافع ودور العامل الرئيسي في اثارها. ولذلك انقسمت الآراء بين التأكيد على ان ثورات الربيع العربي هي عفوية ونتاج عوامل داخلية، في حين يرى فريق آخر بأنها مؤامرة تقف وراءها اطراف خارجية بهدف اسقاط أنظمة واحلال الفوضى والتبعية للخارج بما يخدم مصالحه ويحافظ عليها في هذا الوطن.

- مبررات الرأي القائل بأن انتفاضات الربيع العربي مؤامرة خارجية مخطط لها مسبقا: ان غياب دور الشعوب العربية لفترة طويلة من حكم الأنظمة التسلطية ورضوخهم له، وتوقيت ثورات الربيع العربي في هذا التاريخ بالذات، كان مثار للشك بأنه مؤامرة خارجية بالنظر لطبيعة الدول العربية وشعوبها الخاضعة لحكم تسلطي استبدادي لفترة طويلة، وليس بدافع الفعل الداخلي. وذلك بالاعتماد على عدد من العوامل: منها ما هو راجع لحقبة زمنية تمتد لفترة قيام النظام العالمي الجديد القائم على الاحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، والمناادي بشعارات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية واطلاق الحريات العامة والاصلاح السياسي خاصة في الدول العربية التي عرفت خلال تسعينيات القرن الماضي عمليات تحول ديمقراطي كالجزائر التي تبنت التعددية السياسية (دستور 1989) وقامت بإصلاحات هيكلية 1995، ثم تلتها مرحلة ثانية التي عملت فيها القوى الخارجية على اسقاط الأنظمة التي ترى فيها أنظمة تسلطية بالقوة بداية الالفية مثل التدخل الخارجي في العراق الذي أدى إلى إسقاط النظام وترك العراق في حرب وفوضى لم تنتهي آثارها إلى اليوم. هذه التدخلات التي كان شعارها مشروع الشرق الاوسط الكبير وأيضا التدخل في أفغانستان تحت مظلة محاربة الجماعات الإرهابية - جماعة أسامة بن لادن - وحركة طالبان -

¹ سلمان، حسام، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

فالتدخلات الخارجية في الشؤون العربية والضغط على الأنظمة السياسية والدعوات من أجل التحول الديمقراطي لم تتوقف وبشتى الطرق بإسم إحلال الديمقراطية، ليظهر هذا التدخل جليا في ثورات الربيع العربي التي انطلقت منذ عام 2010، وبمختلف الإمكانيات الوسائل المقدمة لها إعلاميا وسياسيا ودبلوماسية بل وعسكرية مثل الحالة الليبية عبر تدخل حلف الناتو لدعم الثورة الشعبية، وكذلك اليمن بتدخل الدول الخليجية وطرح المبادرة الخليجية، وأيضا في البحرين التي شهدت تدخلا عسكريا لدول الخليج، وسوريا التي أصبحت ساحة للحرب الاهلية بفعل التغذية الخارجية¹.

هذه الوجة التي تؤكد على الدور الكبير للعامل الخارجي في تحريك ثورات الربيع العربي وإسقاط الأنظمة السياسية وإيقاعها في عدم استقرار سياسي وصراعات داخلية، كان لها العديد المفكرين الأجانب والعرب من امثال: مايكل ليدين احد أعلام المحافظين الجديد الذي يقول: (أن التدمير هو صفتنا المركزية، وإن الوقت حان لكي يتم تصدير الثورة من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم السياسية فقط بل الجغرافيا السياسية)². وأيضا بيرنارد هنري ليفي (يقول: الربيعيون هم لعبتنا الأولية، والحكومات الانتقالية العربية الجديدة أدواتنا الحالية، والربيع هو حصان طروادة للتعجيل بالنهاية لتحقيق مشروعا الثورات، وستكون شعوب الربيع العربي وقودا لحروبنا القادمة...)³، كما نجد المفكر عبد الاله بلقزيز يرى بأن ثورات الربيع العربي أدت لحروب أهلية وصراعات قبلية وطائفية واسقاط أنظمة ودول واستباحة سيادتها ودمرت مقدرات البلاد ووفرت تسهيلات للتدخلات الخارجية سياسيا وعسكريا للنفاذ داخل المجتمع العربي⁴.

فالعامل الخارجي يعتبر من العوامل الرئيسية المؤثرة في عملية التغيير السياسي التي عرفتها دول الربيع العربي فلا يمكن الاغفال عن دور الولايات المتحدة الامريكية والحلف

¹ - طه، محمد والى، ويوسف، احمد احمادي "دور العامل الخارجي في ثورات الربيع العربي" مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.

المجلد 05، العدد 02، 2021

² - المرجع نفسه

³ - المرجع نفسه

⁴ - سي حمدي، عبد المؤمن، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الاطلسي بقيادة فرنسا في دعم ثورات الربيع العربي سياسيا أو عسكريا مباشرا كما حدث في ليبيا. هذه التدخلات للحلف الأطلسي والدول الغربية عامة كانت تهدف إلى الحفاظ على مصالحها والبحث عن الثروة أكثر من انحيازها للثورة¹

فبعد احداث 11 سبتمبر 2001 صارت الولايات المتحدة تربط بين الإرهاب والإسلام وغياب الحقوق والحريات في الدول العربية، وقد ذهبت إلى حد المطالبة بضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية وحتى دينية باعتبار ان الإسلام يولد الإرهاب الدولي على حد تعبيرها وفهمها، ولذلك راحت تتدخل في المناهج الدراسية للدول العربية لمنع تغذية الإرهاب وتجفيف منابعه².

إن توظيف الاستراتيجية الغربية والأمريكية خاصة للحرب على الإرهاب ضد الثورات التي سبقت ثورات الربيع العربي الهادفة للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتداول على السلطة، لها مخاطر كبيرة منها استخدام الحرب لأجل استمرار الهيمنة الغربية وتحقيق امنها ولو على حساب أمن المجتمعات، وحقوق الانسان وامنه، وهي سياسة تخدم مصالح الدول الغربية، وتسهم في اشعال المنطقة التي تدار عليها الحرب، لأنها تتجاهل حقيقة ان الإرهاب جاء نتيجة لازمة شرعية الحكم وآداء الحكومات في الدول العربية³. وهذا يعني ان القوى الخارجية المتدخلة في انتفاضات الربيع العربي لها اهداف في إزاحة الأنظمة الغير موالية لها وإقامة أنظمة وحكومات مؤيدة وتابعة لها وتعمل وفق ما يحقق مصالحها، وهوما أدى لتنافس هذه القوى على التدخل في دول الربيع العربي.

-الرأي القائل بأن ثورات الربيع العربي نتاج عوامل داخلية: جاءت ثورات الربيع العربي متزامنة في وقت واحد كالبراكين والظواهر الطبيعية التي لا يعرف لها توقيت ولا السيطرة على نتائجها، بسبب تراكمات ناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتهميش السياسي التي تعاني منه الشعوب العربية، وتسلب الأنظمة الحاكمة بالقوة.

¹ - ابتسام، الكتبي، وصلاح، فضل، وآخرون، إلى اين يذهب العرب؟ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص10

² الهواري، بلحاج "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها" مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد9، العدد2، جامعة سعيدي، 2022 ، ص483

³ عبد الفتاح، ماضي "العوامل الخارجية والثورات العربية : اربع إشكاليات للبحث" مجلة سياسات عربية، العدد36، 2019 جامعة الإسكندرية، ص 19

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

ومن المبررات التي اعتمد عليها هذا الرأي نجد:

- كان هناك العديد من الاحتجاجات والثورات الشعبية التي تثار في مختلف البلدان العربية قبل ثورات الربيع العربي المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والإصلاح السياسي، والتي لم يكن للخارج دخل في حدوثها، على سبيل التمثيل وليس الحصر مثل ما حدث في الجزائر فيما يعرف بال عشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، أو كما حدث في ليبيا في عديد المرات، حيث كان نظام القذافي يقوم بأعمال الإبادة ضد كل جماعة مطالبة بالحقوق المشروعة الاجتماعية والاقتصادية، كما حدث في مجزرة سجن أبو سليم ضد السجناء المطالبين بمحاكمة عادلة عام 1996 والتي راح ضحيتها أكثر من 1170 سجيناً، ومجزرة مشجعي كرة القدم التي راح ضحيتها 20 مدنياً من نفس السنة، ومجزرة مظاهرات بنغازي عام 2006 التي راح ضحيتها 11 متظاهراً من بين المتظاهرين بسبب الرسوم المسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)¹. وغيرها من الانتفاضات التي كانت كل مرة تثار وتخد بالقدرة في كل البلدان العربية. وهذا اكبر دليل على ان الشعوب العربية لم تكن راضية بالظروف المعيشية والوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش في ظلها.

- جل الثورات التي عرفت دول الربيع العربي كانت في بدايتها احتجاجات شعبية عفوية سلمية مطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإصلاح السياسي، غير انها عند مقابلتها بالعنف وبقدرة السلاح من طرف الأنظمة تحولت إلى ثورة شعبية عارمة مطالبة بتغيير الأنظمة. وهنا نجد المفكر العربي سمير أمين يسأل في كتابه (العالم العربي ضمن المدى الطويل): هل هو ربيع عربي حقاً؟ ثم يجيب أن هذه الانتفاضات لا تهدف إلى تنحية الحكام الديكتاتوريين من الحكم بل لإحداث تغييرات كبيرة على المدى الطويل، فهي مؤشراً على التفاوت الاجتماعي بين الفقراء الأغنياء، كما تمثل صرخة سخط ضد النظام الاقتصادي العالمي، فهي تهدف لإخراج العرب من حالة التبعية والخضوع للغرب الذي ينهب ثرواتها،

¹ على محمد، فرج النحلي، الازمة الليبية وتنتعياتها على دول الجوار 2011-2017 (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) 2018، ص27.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

كما يمكن أيضا اعتبارها على الصعيد السياسي صرخة احتجاج ضد إملاءات السياسة الأمريكية والأطلسية على العرب¹

- معظم دول الربيع العربي ذات أنظمة استبدادية سلطوية تحتكر فيها السلطة نخب معينة وبأساليب مختلفة بين القمع والاضطهاد، أو تزوير الانتخابات، أو باكره الشعب على القبول وغيرها، دول تغيب فيها التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية الحقيقية، والتداول السلمي على السلطة، وغياب مشاركة المجتمع المدني في إدارة الحياة السياسية، ومصادرة الحريات ومشاركة الشعوب...وهي كلها أمور تعد في خانة المحظورات في معظم الدول العربية، حيث نجد بعض الدول العربية قننت تحريم تأسيس الأحزاب السياسية كما هو الحال في ليبيا والسعودية، وأخرى عملت على تقنين نظام الحزب الواحد كما في العراق، السودان، مصر².

- دور الشباب كمحرك لانتفاضات الربيع العربي، حيث تبلغ نسبة الشباب في الوطن العربي 60% من مجموع السكان، وان هذه النسبة الكبيرة من الشباب تعاني من الاقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن الفقر والبطالة التي لغت نسبتها 27.25%، وكلها عوامل تشكل حافز يدفع باتجاه الوعي للوضع المزري المعاش، ومن ثم الرغبة في التغيير وتحسين الوضع³.

- أيضا من الاسباب الداخلية المحركة لانتفاضات الربيع العربي نجد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع العربي والتي اثرت على تحقيق مستويات لائقة لحياة الشعوب ودرجة الرفاه كحالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب المنطقة بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي وتسببها في العديد من المشكلات الاقتصادية واخفاقها في الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل⁴. وكذلك ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض مستوى القدرة

¹ - صالح، هاشم، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، بيروت : دار الساقي للنشر، 2013، ص 318.

² - اسراء، احمد جواد "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية : دراسة في الاسباب والنتائج" مجلة المستنصر للدراسات

العربية والدولية، العدد 43، ص35

³ بهاء الدين، تركية "البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والاثار وآليات الانتاج والحل" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات

العلمية، المجلد 36، العدد 04، 2014، ص17

⁴ - عمار، حميد ياسين، وعبير، سهام مهدي "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية" مجلة دراسات دولية،

العدد 58، جامعة بغداد، ص87

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار، في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي، اذ تشير دراسات البنك الدولي إلى ان 34% فقط من مبالغ الدعم تذهب للفئات الفقيرة وان 66% من هذه المبالغ تذهب لغير مستحقيها¹.

- إضافة إلى ان عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه معظم الدول العربية واسهم في تدني مستوى خدمات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي والإداري الذي زاد من تراكم المشاكل الاجتماعية والاحتقان الشعبي، والجدول التالي يبين نسب عدم الاستقرار في الدول العربية.

الجدول رقم 06: يوضح حالة عدم الاستقرار في الدول العربية.

عدم الاستقرار عال جدا 80 – 100%		عدم الاستقرار عال 60 – 79%		عدم الاستقرار نسبي 40 – 59%		عدم الاستقرار بسيط أقل من 40%	
اليمن	90,7	ليبيا	78,1	الأردن	59,8	-	-
السودان	87,9	مصر	74,7	تونس	52,3	-	-
		العراق	73,6	لبنان	49,2	-	-
		سوريا	72,9	الإمارات	43,9	-	-
		موريتانيا	71,1	الكويت	42,7	-	-
		الجزائر	69,5	قطر	41	-	-
		عمان	65,8			-	-
		البحرين	63,3			-	-
		السعودية	61,2			-	-
		المغرب	60,9			-	-

المصدر: وليد عبد الحي، المشهد السياسي العربي 2021 إقليم مضطرب.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الدول التي تقع ضمن خانة عدم الاستقرار عال جدا وعدم الاستقرار عال هي الدول التي عرفت انتفاضات الربيع العربي وما حدث من تغييرات سياسية فيها باستثناء تونس التي جاءت في خانة عدم الاستقرار نسبي، كما نلاحظ ان الدول التي جاءت ضمن خانة عدم الاستقرار النسبي تشكل حوالي 8% من مجموع سكان الدول العربية، أي ثلث الدول العربية الغير مستقرة، وان عدم الاستقرار العالي جدا والعالي شكل ما

¹ - نفس المرجع، ص 87

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

نسبته 92% من العرب، الامر الذي ستنعكس اثاره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية¹.

المطلب الثاني: قيام موجة الربيع العربي في تونس ثم مصر وانتقال عدواها لليبيا.

الفرع الأول: خصائص ثورات الربيع العربي: ان الاحتجاجات أو الانتفاضات الشعبية التي تكون في بدايتها سلمية مطالبة بالتغيير الاجتماعي إلى ظروف معيشية افضل والإصلاح السياسي والمشاركة ونبذ التهميش والاقصاء، وتقابل بالعنف والقمع من طرف النظام، وتتحول إلى ثورة شعبية شاملة، فإنه حينها لا ينفع النظام فرضه لحضر التجول ولا تنفعه الإجراءات القمعية والاضطهاد ومحاولة تفريغه للثورة، ولا تنازله عند مطالب الشعوب الثائرة، وحينها يبدأ بعض الموالين للنظام في الابتعاد عنه ومساندة الثوار، وتبدأ وسائل الاتصال والاعلام في نقده، وتارة أخرى كشف خباياه للجماهير ويبدأ الجيش في التخلي عنه والتزام الحياد، أو الانحياز للثوار. وهذا كله عرفته الثورات العربية التي تميزت بعدد من الخصائص نذكرها فيما يلي:

- يبلغ عدد الشباب في الوطن العربي اكثر من 60% من عدد سكان العرب البالغ عددهم 340 مليون نسمة، تنحصر هذه النسبة في الفئة العمرية (15 سنة و 30 سنة)². هذه الفئة الشبابية المتعلمة والواعية سياسيا بحقوقها وواجباتها وبواقع المجتمع ومحيطه الإقليمي والدولي، وعلمه بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل بلده وخارجه ودرايته بمشكلات العصر المختلفة وأيضا علمه بالقوى الفاعلة والمؤثرة في القرار السياسي وصنع السياسة الداخلية والخارجية. والتي حملت على عاتقها قرار تغيير الوضع إلى الاحسن في الوطن العربي فألهبت فتيل الثورة من غير سابق انذار عبر حراكا موسعا استطاع في أياما قلائل الاطاحة برؤساء وحكام لم يكن في حسابهم هذا وكانوا يهيئون لتوريث أبنائهم ومتحكمين في زمام الامور.

¹ وليد، عبد الحي، المشهد السياسي العربي 2012 اقليم مضطرب، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2012، ص2

² جامعة الدول العربية، اوضاع الامن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- ان ثورات الربيع العربي هي ثورات رقمية شبكية اذ لعبت فيها شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي أدوار كبيرة في حشد التأييد واستقطاب الشعوب من كل الفئات العمرية "نساء، رجال، أطفال، شباب، شيوخ" والثقافية " تلاميذ، طلاب، موظفين، معلمين، أساتذة جامعيين..." في الانضمام للثورة، حيث استطاع الشباب تسخير تكنولوجيا الاتصالات من مواقع الكترونية "تويتر، فيسبوك، يتوب" أو الهواتف النقالة والبريد الالكتروني... وغيرها من الوسائل التي استطاع من خلالها الشباب توفير المعلومات والصور والتوثيق، وكذلك هي آلية للتواصل والتنظيم بين الثوار.

- تتميز الثورات العربية بطابعها الاحتجاجي السلمي المطالب مع الشعور بالغضب على الفقر والحرمان والبطالة، ورفض الظلم والذل في ظل أنظمة قمعية استبدادية تعمل على استغلال الشعوب وتهميشها اجتماعيا وسياسيا، وممارسة القمع السياسي من طرف الأجهزة الأمنية الذي قد يصل إلى حد التنكيل بالشعب والزج به في السجون وتعذيبه. غير ان ذلك ساهم في زيادة قوة وصلابة الثوار وفي تعاطف المجتمعات المحلية والاقليمية والدولية معها، وانضمام فئات وقوى اجتماعية أخرى نائمة على استعمال العنف والاضطهاد ضد الثوار.

- ثورات الربيع العربي هي ثورات شعبية فجائية إذ تفاجأ بها جميع العرب والأجانب، عفوية ومنظمة. نقول انها عفوية لأنه لم يخطط لها، وجاءت سلمية تحمل فيها شعارات مطلبية وفي زمن قصير ومن غير تخطيط مسبق تحولت الاحتجاجات إلى ثورة شاملة تحمل فيها شعارات اسقاط الأنظمة. ونقول انها منظمة لأنها استطاعت ان تحافظ على استمراريتها وتصعيدها وسرعة انتشارها في الوطن العربي وخارجه.

- انها ثورة من دون قيادة أو هرمية تجمعها وتنظمها، فهي ثورة لا يعرف لها قائد مسير أو زعيم ملهم أو خطة مبرمجة لكيفية انطلاقها، ولا حزب قائد، بل كانت عفوية ومنظمة، قد أصبحت اكثر تنظيما عندما انظم إلى الثورة ناشطين ميدانيين من الأحزاب أو من غير الأحزاب، ثم انظمت قيادات نقابية وأخرى حزبية، ولكن جميعهم انظموا للثورة ولم يسيروها او يقودوها ولم خططوا لها في كل مراحلها.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- في معظم ثورات الربيع العربي استطاع الثوار المحافظة على العلاقة الأخوية مع الجيش وضمان حياده في المعركة، ولم يتدخل لحماية النظام، وحتى بعض فرق الجيش التي تدخلت لحماية النظام فانها عندما ادركت قوة واستمرار وشرعية الثورة فانها انسحب لصالح الثوار كما حدث في مصر وليبيا على سبيل المثال وليس الحصر.

- ثورات الربيع العربي ظهر فيها بجلاء تمسك الثوار بكل فئاتهم بالهوية الوطنية وحقوق المواطنة والحفاظ على الممتلكات العامة باستثناء بعض اعمال الشغب التي ظهرت في بعض الحالات والتي لا يقاس عليها بصفة عامة، وهو ما يؤكد تمسك الشباب العربي بمشاعر الوطنية والهوية العربية، وتابعت الاحداث وسائل اعلام عربية بشكل ودائم وداعم للثوار، كما كان الثوار يحملون شعارات تعيب على الحكام العرب تخليهم عن القضية الفلسطينية ام القضايا العربية وتبعيتهم للغرب.

- لقد افرزت ثورات الربيع العربي عدة اشكال من نتائج الحراك والتي نذكرها في النقاط التالية¹:

* الشكل الأول ويتمثل في الدول التي أدت فيها الثورة الى اسقاط الأنظمة السياسية والتي تفاوتت في درجات التوفيق في بناء المرحلة الانتقالية والنظام الجديد. فالثورة في تونس اسقطت النظام وتميزت بعملية تغيير سلسة نوعا ما وادراك النخب السياسة لملاسات عملية التغيير، مع الحذر من التغيرات التي قد تطرأ نتيجة لاختلاف الأيديولوجيات بين القوي السياسية الجديدة. أما في مصر فان المشهد يبدو اكثر تعقيدا وذلك بسبب مشاركة قوى جديدة إسلامية وعلمانية في عملية التغيير والتي تتفق على شكل السلطة دون الاتفاق على سياساتها الداخلية والخارجية، إضافة لرغبة النظام القديم في المشاركة لبناء النظام الجديد، والوضع الاقتصادي الذي يتسم بالعجز والتعود على الدعم الخارجي الأمريكي خاصة، ومن جهة أخرى القوى الدولية التي عملت على توظيف القيادات المصرية الجديدة لخدمة استراتيجياتها في المنطقة كما عهدته هذه القوى عبر مختلف الأنظمة المصرية الساقطة. وعن الوضع في ليبيا فانه مختلف عما حدث في مصر وتونس، حيث استطاع الثوار اسقاط النظام ولكن بعد طلب الثوار

¹ وليد، عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 5

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

تدخل القوى الخارجية، وهو ما خلق ازمة سياسية وصراعات قبلية وطائفية على السلطة والثروة مازالت تصنع المشهد السياسي الليبي إلى اليوم.

* الشكل الثاني من الحراك يتمثل في دول الربيع العربي التي عرفت اضطرابات متفاوتة بينها من حيث الأثر، ولكنها لم تسقط أنظمتها بعد. فاليمن تم فيها تحية الرئيس مع بقاء النظام بتوافق كل من الشباب الثائر والمعارضة وبقية النظام القديم. وفي البحرين عرفت اضطرابات ولم تسقط النظام الذي يجد دعمه في البيئة الإقليمية والدولية. وسوريا هي اكثر الحالات حساسية من بين دول هذه المجموعة لان النظام السياسي فيها لم يعرف أي انشقاقات عسكرية مؤثرة وبقية البعثات الدبلوماسية السورية تعمل بصفة عادية، إضافة إلى ان الطبقة الوسطى في سوريا اكثرها بقيت تابعة ووفية للنظام. إضافة للدعم الخارجي للنظام السوري خاصة من طرف الصين وروسيا، وهو ما جعل النظام السوري اكثر قدرة على معالجة الوضع سواء بالقوة أو باللين.

* الشكل الثالث للحراك يتمثل في الدول التي عرفت انتفاضات مطالبة بالإصلاح وليس التغيير. فالمغرب عرفت احتجاجات مطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لذلك بادر الملك المغربي بالترويج لمشروع الاصلاح لامتنصاص الغضب الشعبي كما تم تنظيم انتخابات برلمانية قبل موعدها التي سيطر فيها حزب العدالة والتنمية بنسبة 27% أي مقعد 107 من اصل 395 مقعدا وهو ما يجعل الملك اكثر اطمئنانا. بينما الأردن مازال يتخبط في التعامل مع الازمة الاقتصادية والتوتر الإقليمي.

* الشكل الرابع للحراك يتمثل في الدول التي عرفت العنف في سنوات سابقة لحراك الربيع العربي، مثل الجزائر والازمة الأمنية التي عرفت سنوات التسعينيات والتي استطاعت السيطرة على ازمته، وأيضا العراق الذي عرف الازمة بسبب التدخلات الامريكية واسقاط النظام وهو ما جعل دولة العراق تعاني من أزمات أمنية مازالت اثارها إلى اليوم، والسودان الذي عرف ازمة سياسية أدت لانقسامه لدولتين جنوبية وشمالية.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الفرع الثاني: بداية موجة الربيع العربي في تونس ثم مصر. بعد عقود من الجمود والرضوخ للأمر الواقع والسكوت عن الفساد الإداري والتضييق السياسي والركود الاقتصادي وسوء الأوضاع المعيشية... وعلى غير المتوقع اندلعت ثورات الربيع التي لم تأتي من فراغ وإنما كانت امتداد لسلسلة من التراكمات والاحتقان الشعبي، والتي كانت شرارتها الأولى من تونس ثم انتقلت إلى مصر.

01- الانتفاضة التونسية: إن الحديث عن الثورة التونسية يستدعي التطرق لعدد الأحداث التي سبقتها وكانت بمثابة المؤشرات الدالة على بلوغ الفساد السياسي والإداري والظلم وسوء الأحوال المعيشية في المجتمع التونسي حد لا يمكن السكوت عنه، خاصة في العقدين الأخيرين أين عرفت تونس انتفاضات كانت كإنذارات للرئيس زين العابدين بن علي الذي لم يبالي بها وتمادى في سياساته القمعية. نذكر من هذه المؤشرات ما يلي:

- قبل اندلاع الانتفاضة التونسية في 17/12/2010 بأشهر قليلة اندلعت احتجاجات كبيرة بمدينة بنقردان نظرا لارتفاع البطالة والتهميش وغياب التنمية وإغلاق معبر راس جدير الحدودي بين تونس وليبيا، الذي يمثل شريان الحياة الاقتصادية للأهالي وهو ماجعل الرئيس بن علي يعد بإقامة منطقة للتبادل التجاري في بنقردان، لأجل لتوفير فرص شغل جديدة وتهدة غضب الأهالي الذين دخلوا في اشتباكات مع الشرطة¹.

- اندلاع اشتباكات دامية في ولاية باجة بالشمال الغربي التونسي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى الفريق الترجي الرياضي التونسي الذي يرأسه سليم سييون أحد أصهار الرئيس، وقد رددوا أثناء المواجهات شعارات سياسية مناهضة للحكم منها شعار "يا زين تلفت لنا، إلا الجزائر أولى بيّنا" في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات².

¹ - ديني الموسوعة، بنقردان..مدينة تونسية في واجهة الأحداث، تاريخ النشر: 2016/03/10، تاريخ الزيارة 21/02/2024 من: <https://www.aljazeera.net>.

² - آية يوسف، مرجع سبق ذكره

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- انتفاضات منطقة الرديف عام 2008 التي كانت بسبب ارتفاع البطالة في أوساط الشباب وذلك اثر اعلان مسابقة التوظيف في شركة "قوسفات قفصة" التي طغت فيها المحسوبية في اختيار الناجحين حيث لم يستفد أبناء المنطقة من فرص النجاح، وذلك بسبب وجود ناجحين آخرين من مناطق أخرى على حسابهم، اذ لم يتم استيعابهم في التقدم للمسابقة، مما اثار غضبهم وقاموا بالاحتجاجات التي انتقلت لمدن أخرى لتشمل قفصة. وقد استمرت هذه الانتفاضة قرابة خمسة اشهر بين اعتصام واضراب وتظاهر، وقد عملت السلطات على قمعها بالعنف وزجت بعشرات النقابيين والمواطنين في السجون.

- اعتصام 20 نوفمبر 2008 أمام مقر الولاية للمطالبة بإطلاق سراح ناشط وعضو في الحزب الديمقراطي التقدمي وتحرير جميع المساجين السياسيين. وقد توالى الاعتصامات لثلاث سنوات متتالية كانت في كل مرة تتال تعاطف الشعب التونسي وتكسر حاجز الخوف وتثير التعظيم الإعلامي الذي يفرضه الرئيس بن علي الذي كان يهدف لتحسين صورة تونس في الخارج والداخل¹.

الانتفاضة التونسية هي احتجاجات شعبية تعرف بانتفاضة الحرية والكرامة اندلعت احداثها في 17/12/2010 تضامنا مع الشاب محمد بوعزيزي الذي قام بإشعال النار في جسده تعبيرا عن غضبه لما قامت الشرطة فادية حمدي بصفعه ومصادرة العربة التي يبيع عليها، وأيضا تعبيرا عن رفض الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع التونسي، هذه الوضعية التي ساهمت في تراكم السخط الشعبي². وايضا ما كشفه موقع "ويكيليكس" من حجم الفساد في نظام بن علي وعائلته الحاكمة وعمق تحالفه مع الولايات المتحدة الامريكية نظرا لسياسته التي تحافظ على مصالح امريكا في شمال افريقيا وتؤدي دورا في الحرب في على الإرهاب وأيضا المرونة في التعامل مع إسرائيل، ورفضه للطلب الشعبي بمقاطعة إسرائيل اقتصاديا، الأمر الذي وجد في حادثة محمد بوعزيزي بادرة للتحرك والاحتجاج بهدف إرساء وضع جديد يؤدي لإعادة تغيير نمط العلاقة بين مختلف القوى

¹ المرجع، السابق

² ياسين، سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة وهران 2، 2016،

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الاجتماعية والسياسية. هذه الانتفاضة الشعبية التي جاءت متسارعة الاحداث ضد نظام شمولي تسلطي تحمل شعارا رددته جميع القوى المشاركة " الشعب يريد اسقاط النظام"¹. وهي ليست الانتفاضة الوحيدة التي اندلعت في تونس، بل سبقتها عديد الانتفاضات في السنوات الأخيرة كما سبقت الإشارة إليه.

إن ما ميز هذه الانتفاضة انها انتشرت من بلدة سيدي بوزيد إلى المدن الأخرى، كما تعود قوة واستمرارية هذه الانتفاضة إلى الاسرار والتضامن الشعبي في الدفاع المستميت عن الكرامة والحرية والمطالب الاجتماعية، وكذلك تهاون مؤسسة الرئاسة بقوة الشباب القائم بالانتفاضة، وعدم اهتمام الحكومة بما يجري في شوارع المدن التونسية، ولم تتخذ إجراءات فورية تمتص من خلالها غضب المتظاهرين والحد من انتشار الانتفاضة كما فعلت المملكة المغربية على سبيل المثال وليس الحصر، وعلى العكس من ذلك فقد كانت الإجراءات القمعية التي قامت بها قوات الامن التونسي بمثابة تحدي للجماهير الثائرة مما زاد من عزيمتهم أمام ضعف وهشاشة مؤسسة الامن هذه، ضف إلى ذلك ان عدم تدخل الجيش لتفريغ الجماهير الثائرة، لان مهامه محددة دستوريا في الدفاع عن البلاد وحمايتها من التهديدات الخارجية دون تكليفه بالحفاظ على الامن الداخلي، وذلك قصد ابعاده عن السياسة وعدم تمكينه من القيام بالانقلاب على النظام، وكل هذه الأمور كانت في صالح الثوار.

كما ان الأحزاب السياسية لم تثق في جدية الانتفاضة الشعبية ولم تنظم إليها إلا بعد مغادرة بن علي الذي عشية رحيله ألقى خطابا قدم فيه تنازلات حقيقية لم يقدمها من قبل، والتي كانت بمثابة حلم للأحزاب السياسية وحتى تلك المعارضة قبل الانتفاضة، وهذا يعني ان الانتفاضة كانت تحقق إنجازا تلوى الآخر ما شجع الأحزاب السياسية الانضمام إليها، التي كان نشاطها الميدانيين منضمين للانتفاضة الشعبية في الشارع أصلا قبل انضمام الاحزاب.² أي منضمين كأشخاص وليس كأحزاب.

¹ - نفس المرجع.

² عزمي، بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة ويرونها من خلال يومياتها، قطر: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص41

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

وبتوسع نطاق الانتفاضة طبقا ومناطقيا وتزايد الضغوط على النظام، إذ أصبح المنتفضون يطالبون بإسقاط نظام بن علي والاطاحة به، الذي حول الدولة إلى دولة بوليسية ونظام استبدادي، وهو ما دفعه للتنحي عن مهامه التي تولاهها الوزير الأول حسب المادة 56 من الدستور 1959 المعدل سنة 2008، وتم الإعلان عن الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية الذي حسب المادة 56 من الدستور يتولاه رئيس مجلس النواب لمدة تتراوح بين 45 و60 يوما ينظم خلالها انتخابات رئاسية¹. وفي هذه الاثناء أعلن الغنوشي عن توليه لهذا المنصب، غير انه وجد معارضة من خبراء القانون الدستوري التونسي، وبالتالي في اليوم التالي 15 جواني أعلن من جديد عن شغور المنصب، ومن ثم تولاه رئيس البرلمان فؤاد المبرغ الذي قام بتكليف رئيس حكومة النظام السابق محمد الغنوشي بتشكيل حكومة وحدة وطنية تحضر لانتخابات برلمانية، وبعد رفض الشعب لحكومة محمد الغنوشي التي اضطرت لتقديم استقالة جماعية، وتعيين الباجي قايد السبسي رئيسا للحكومة، وهنا تظهر رغبة الشعب التونسي في رفض نظام بن علي بالكامل².

وقد تقدم المنتفضون إلى رئيس الحكومة الباجي قايد السبسي بمجموعة من المطالب كما يلي³:

- إيقاف العمل بالدستور وحل مجلس النواب والمستشارين وأيضا حل حزب التجمع الدستوري وتصفية أمواله وممتلكاته.
- اجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي تكون مهمته صياغة دستور جديد والتحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.
- تكوين هيئة عليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، تضم ممثلي الأحزاب والخبراء والمنظمات ومثّلين عن الشباب بهدف اعداد النصوص التشريعية

¹ دستور تونس 1959 المعدل سنة 2008. المادة 56.

² - يسين سعدي مرجع سبق ذكره، ص 69

³ نفس المرجع، ص-ص 69-70

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

واقترح الإصلاحات لتحقيق اهداف الثورة إلى غاية انتخاب مجلس تأسيسى يكون دوره تشريعي ورقابي.

- العفو العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين بالخارج.

02- **الانتفاضة المصرية:** هي انتفاضات شعبية ذات الطابع السلمى الاجتماعى والسياسى والمطالب الحقوقية المشروعة، كما تمثل ثاني انتفاضات الربيع العربى التى اندلعت احداثها فى 25 جوفى 2011 بعد الانتفاضة التونسية التى استطاعت الاطاحة بنظام زين العابدين بن علي فى اقل من شهر، وتأثر بها الشباب المصرى لحد بعيد، إضافة لعدد الاحداث التى سبقتها وكانت سببا فاعلا فى اشعالها، وقد اختير لها يوم 25 جوفى ليوافق عيد الشرطة، حيث نشرت بعض مواقع التواصل الاجتماعى الدعوات للمصريين للتخلص من هذا النظام الفاسد وسوء معاملة الشرطة وفرض حالة الطوارئ لفترة طويلة وتردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوء الأحوال المعيشية.

قبل الغوص فى دراسة احداث الانتفاضة المصرية يجب التطرق للأسباب التى تراكمت وأدت لاحداثها.

أ- أسباب اندلاع الانتفاضة المصرية فى 25 جوفى 2011: هناك العديد الاحداث والمواقف التى أدت لانفجار الوضع فى مصر والتى يمكن تقسيمها إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية نذكرها كما يلى:

الأسباب الخارجية التى أسهمت فى اندلاع انتفاضة 25 يناير 2011 فى مصر:

- مواقع التواصل الاجتماعى التى أصبحت تلعب دورا هاما فى نقل وإيصال الاخبار فى حينها والرسائل النصية والمسموعة (الفيديوها)، وأتاحت للشباب العربى فرصة التعرف على الحياة الهنيئة التى يعيشها اقرانه فى العالم الخارجى وبالتالي تحمس الشباب للحصول على مثل هذه الحياة الكريمة وانفعل بحماسة للخروج فى مظاهرات والمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- نجاح الانتفاضة التونسية في اسقاط النظام الذي حكم لمدة 23 سنة بقبضة من حديد اظهر للشعوب العربية ان قوتها تكمن في تجريدتها من الخوف والخروج للتظاهر في الشوارع والمطالبة بالحقوق المشروعة والإصلاح السياسي والاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية واحترام إرادة الشعوب. كما بعثت الانتفاضة التونسية في الشعوب العربية الامل في تغيير الأنظمة وتحقيق تطلعاته.

- انتشار الظاهرة البوعزيزية في مصر: حيث بعد حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه التي ألهمت فتيل الانتفاضة في تونس وأدت لإسقاط النظام شجعت على انتشار هذه الظاهرة في مصر كتعبير عن الظروف المأساوية التي يعيشها الشباب والمجتمع المصري ككل. إذ قبل بداية الاحداث بأسبوع قام أربعة (4) شباب مصريين بإضرام النار في انفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الفقر وتدني الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية، وهؤلاء الشباب هم¹:

محمد فاروق حسن من القاهرة - سيد علي من القاهرة - احمد هاشم السيد من الإسكندرية والذي توفي في نفس اليوم متأثرا بالحروق - محمد عاشور سرور من القاهرة.

ولذلك اطلق علماء الاجتماع والكتاب وصف الظاهرة البوعزيزية على الحوادث المشابهة والمتكررة في الوطن العربي والتي كانت ترمز للاحتجاج على الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة، رغم انها ظاهرة غريبة اجتماعيا ومحركة دينيا في الدول العربية والإسلامية إلا انها أصبحت شائعة التكرار.

الأسباب الداخلية التي أسهمت في إندلاع انتفاضة 25 يناير في مصر:

الأسباب الاجتماعية:

- تدهور الأحوال المعيشية للشعب المصري، وتدني مستوى التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الاعمال الاجرامية في البلاد. ولجل التعبير عن ذلك كان هناك العديد من الاحتجاجات والاعتصامات خاصة بين سنتي 2009 و2010، التي كان يطالب فيها الشباب المصري بالعديد من المطالب والحقوق المشروعة، التي لم يأبه بتحقيقها النظام طوال فترة

¹ -لطفى، وفاء لطفى ، "الثورة والربيع العربي" ، القاهرة ،الجامعة الاسلامية، 2011

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

حكمه. وحسب تقديرات عام 2008 ان عدد سكان مصر وصل لأكثر من (81) واحد وثمانون مليون نسمة، وان هذه الزيادة صاحبها تدهور اقتصادي وزيادة معدلات الفقر وتدهور الأحوال المعيشية بصفة عامة، وذلك نتيجة لفشل السياسات العامة للبلاد في استثمار هذه الزيادة من الايدي العاملة، وهو ما اسهم في زيادة نسبة الفقر في مصر التي وصلت 55% من الشعب المصري¹. وأن من بين هذه الفئة يوجد 40% تحت خط الفقر².

- كذلك ساهم غياب العدالة الاجتماعية في التوزيع وفي الاستفادة من ثروات البلاد وظهور الفوارق الاجتماعية والطبقية وعدم مبالاة النظام للقيام بمسؤوليته تجاه المواطنين واهتمامه بتحسين صورة الرئيس والحرب الوطني ورجال الاعمال وكل القائمين على النظام³.

الأسباب السياسية

- الفساد السياسي والإداري الذي استفحل في البلاد ووسم النظام وكل رموزه ومؤيديه والحزب الحاكم والمستثمرين ورجال الاعمال، وضعف الأحزاب السياسية كقنوات للتعبير عن المطالب الشعبية واحتوائها من طرف النظام، وانتهاك حقوق الانسان وغياب حرية التعبير وعدم التمكين السياسي والمشاركة في الحياة السياسية، والعمل بقانون الطوارئ ما أدى لكبت الحريات بصفة عامة⁴.

- ضعف الأداء الحكومي والسياسات العامة التي في معظمها تخدم النظام ورجال الاعمال وتستجيب لإملاءات خارجية، دون الاهتمام بتحقيق رغبات الشعب المصري أو تكفل له الحقوق التي منحها له الدستور.

- الإجراءات الأمنية المشددة والمسلطة على الشعب المصري التي قيدت من حرياته الأساسية ونتهكت حقوقه وطالته بعيد الإجراءات التي لا يتحملها أحد خاصة في كيفية إلقاء القبض

¹ الجزيرة نت، الفقر في مصر، تاريخ النشر 2011/03/10، تاريخ الزيارة 2025/05/27، من:

<https://www.aljazeera.net/news/>

² نفس المرجع

³ ثورة 25 يناير في مصر وتداعياتها، تاريخ الاطلاع 2024 / 01 / 10، تاريخ الزيارة 2024 / 04 / 21، من:

<https://www.moqtel.com>

⁴ آية، يوسف، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

والحبس والاحتجاز وغيره¹ كما ان النظام عن طريق الامن يلجأ لاختلاق الفوضى والفتن الطائفية وتوجيه الرأي العام إلى ان مصر تواجه تهديدات خارجية وأخرى داخلية وذلك لتبرير قبضته الأمنية المشددة².

- قانون الطوارئ رقم 162-1958 الذي جرى العمل به منذ 1967 وهو ما أدى لتعطيل كل القوانين المنصوص عليها في الدستور، واصبح الرئيس حسني مبارك هو المشرع الوحيد في البلاد، وفي ظل هذا قانون الطوارئ يتم تعليق كل الحقوق الدستورية، وتقييد الأنشطة في الحياة السياسية كالاحتجاجات والمظاهرات والاعتصام...الخ، كما تكرر الجمود الاستبداد الذي عان منه الشعب المصري.

- غياب التعددية السياسية في مصر، حيث سيطرة الحزب الوطني الحاكم على الحياة السياسية في ظل قانون الطوارئ بالرغم من وجود قوانين دستورية تنص على التعددية السياسية إلا أنها لم تنفذ على ارض الواقع وكانت شكلية لتحسين صورة النظام خارجيا، فكان يتعرض للمضايقات أو التعذيب أو الاعتقال لك من يمارس العمل السياسي وذلك بحجة الحفاظ على الامن والسلم في البلاد، كما انه لم يكن هناك تداول على السلطة، ولا معارضة حقيقية، وعمل نظام الرئيس حسني مبارك على حظر الأحزاب السياسية وابقى فقط على الأحزاب التي تخدمه ولا تتعارض مع مصالحه.

- رفض النظام الحاكم إجراء تعديلات دستورية رغم المطالبة الشعبية والقوى الحزبية المعارضة منذ تولي الرئيس السابق حسني مبارك الحكم سنة 1981، غير ان السلطة ظلت ترفض السماع لهذه المطالب إلى غاية 2005 عندما طلب الرئيس حسني مبارك تعديل المادة 76 من الدستور والخاصة بكيفية اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري المباشر على عدد من المرشحين لمنصب الرئيس بدلا من الاستفتاء بـ " لا " أو " نعم " على مرشح فقط، غير ان تعديل هذه المادة حمل العديد من الشروط والتعقيدات على المرشحين من الأحزاب وبشروط أكثر تعقيدا على المرشحين الاحرار مما ابعدها هذا التعديل عن هدفه

¹ عثمان الدلنجوي، 2011 عام الثورة، القاهرة: مطبعة كتاب الجمهورية، 2012، ص 19

² سعد عبد القادر حميد "الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر" المجلة السياسية والدولية، العدد 53، 2022

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الحقيقي، ثم جاء تعديل ثاني سنة 2006 ألا ان كلا التعديلين صيغتا بطريقة وبشروط يتعذر فيها على أي مرشح ان ينافس حسني مبارك أو ابنه على منصب الرئاسة¹.

- قضية التوريث التي كانت من اخطر القضايا التي اثارت غضب الشباب المصري، حيث عمل الرئيس حسني مبارك على التهيئة والسعي لتوريث ابنه جمال مبارك الذي ظهر دوره السياسي بعد عضويته في الحزب الوطني الحاكم سنة 2000 مبادرا بإصلاحات سياسية داخله، كما ابدى اهتمامه بكرة القدم بهدف كسب الجماهير المصرية المولعة بها². غير ان قضية التوريث تعني بقاء السياسيات التعسفية وعدم التمكين السياسي للشباب المصري وكل الأساليب التي اتبعها والده ضد الشعب المصري، وهذا ما أثار الشعب المصري لرفض التوريث والمطالبة بأسقاط النظام.

الأسباب الاقتصادية:

- تسبب تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل عام 2004 وفق أربعة عقود يمتد العمل بهما لغاية 2030 في أزمات عدة من خلال معارضة خبراء في البترول على اعتبار ان مرحلة التصدير لا تبدأ إلا إذا كان موجود فائض منه، وهذا غير متوفر في مصر، وبذلك عدت تلك العقود اهدار للمال العام، إضافة لما يعترئها من فساد وعدم الشفافية³.

- قامت الحكومة المصرية عام 1991 بإصدار قانون قطاع الأعمال رقم(53) والخاص بالشركات القابضة، ثم أصدرت القانون رقم(93) سنة 1992، والخاص بنفس القطاع، تم بموجبه تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أي خصخصة القطاع العام، ابتعدت قدر الامكان عن التدخل في العملية الإنتاجية ، وفتحت المجال أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر، واتخاذ إجراءات قانونية تُفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري⁴.

¹ قاسم علوان سعيد الزبيدي، وخير الله سبهان عبدالله الجبوري " دور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير 2011 المصرية" مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 02، 2015، ص14.

² المرجع نفسه، ص14.

³ نفس المرجع ص15

⁴ خالد كاظم أبو دوح، "ثورة 25 يناير في مصير... محاولة للفهم السوسيولوجي" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 387، 2011، ص 114

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- أدت إجراءات إلغاء الدعم السلمي من طرف الحكومة المصرية وارتفاع أسعار السلع والخدمات وزيادة أسعار رسوم الخدمات الحكومية وارتفاع الضرائب وتقلص الانفاق العام على القطاعات الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم والسكن...الخ، وكل هذا أدى لمزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وازداد حجم الفقر في المجتمع.

الفرع الثالث: انتقال موجة ثورات الربيع العربي إلى ليبيا (اندلاع الانتفاضة الليبية).

الانتفاضة الليبية هي إحدى انتفاضات التي عرفها الوطن العربي بداية من 2011، هذه الانتفاضات التي عرفت فيما بعد بثورات الربيع العربي، حيث جاءت الانتفاضة الليبية متأثرة لحد كبير بالانتفاضتين التونسية والمصرية، ومتشابهة معهما في العديد من دوافع الانتفاضة المنبثقة من حرمان ومعاناة الشعوب نتيجة لأفعال وممارسات أنظمتها السياسية التي تعمدت تهيمش الشعوب وكبت الحريات وغياب العدالة الاجتماعية فاستشر الفساد والظلم وساد الفقر وغيرها من العوامل التي أدت للاحتقان الشعبي ومن ثم الثورة ضد الأنظمة الحاكمة. ومن جهة أخرى فإن الانتفاضة الليبية جاءت متميزة عن باقي الانتفاضات التي عرفها الوطن العربي بخصوصية منفردة، وذلك حسب الوضع الاجتماعي والواقع السياسي والاقتصادي والتفكير والمزاج الشعبي في ليبيا.

01-الخصوصية التي اختلفت بها الانتفاضة الليبية عن باقي الانتفاضات العربية.

*الانتفاضة الليبية هي انتفاضة شعبية بحثة دون وجود مؤسسات مجتمع مدني، أو أحزاب تتبناها أو تدعمها، لان مثل هذه المؤسسات غير موجودة ولا معترف بها في ليبيا.

*سرعة تحول الانتفاضة الشعبية في ليبيا عن مسارها السلمي والمطالبة بالحقوق المشروعة والتغيير، إلى الدخول في صراع مسلح مع النظام، أي سرعة تحول الانتفاضة إلى حرب اهلية بين المنتفضين والنظام نتيجة لمقابلة هذا الأخير لهم بالعنف المسلح.

*لجوء طرفي النزاع للاستعانة بأطراف خارجية، حيث استعانة النظام بدعم المرتزقة الأفارقة، وأستعان المنتفضون بدعم حلف الناتو، وبعض الدول الإقليمية العربية.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- * كما تميزت الانتفاضة الليبية بسرعة انشقاق عدد كبير من الموالين للنظام عنه لصالح المنتفضين، حيث قدم عدد من المسؤولين استقالتهم، احتجاجا على السياسة القمعية التي اتبعها النظام في سعيه للقضاء على الانتفاضة التي سرعان ما تحولت لثورة مضادة.
- * سرعة انهيار الامن والهياكل الرسمية للدولة خلال الانتفاضة، أين وجدت المعارضة الليبية الفرصة في التحول من حركة احتجاجية إلى حكومة موازية من خلال تشكيل مجلس عسكري في بنغازي يتكون من (14) عضواً من المنشقين عن النظام، تكون مهمته الرئيسية الدفاع عن المدينة ضد الهجمات التي تشنها قوات النظام. كما تأسس ما يعرف بالمجالس التنسيقية لإدارة المدن، التي تخضع لسيطرة المنتفضين مثل (بنغازي طبرق، ودرنة، أجدابيا)¹.
- * بالرغم من ان الانتفاضتين في تونس ومصر أيضا قبولتا بإجراءات امنية مشددة أدت لسقوط ضحايا وخسائر مادية وبشرية، إلا انها لم تكن بنفس الوضع في ليبيا الذي وصل لحد الإبادة والكثير من الخسائر المادية والبشرية.
- *في تونس ومصر لم يكن التدخل الخارجي إلا عن طريق توجيه بيانات لمطالبة قادة النظام بالتحني عن السلطة، ودعم المطالب المشروعة للمحتجين، وهذا على النقيض مما هو في الحالة الليبية، اذ نتيجة للخسائر الكبيرة التي الحقها النظام بالثوار والمناطق المعارضة له، توجهت المعارضة لجامعة الدول العربية والدول الكبرى للمطالبة بالتدخل وتوجيه ضربة جوية لمراكز قوة النظام، بذلك كان التدخل الدولي في ليبيا ممثلا في حلف الناتو بموجب القرارين الامميين رقمي 1970 و1973.
- * بعد تنحي زين العابدين بن علي عن السلطة في تونس، وتنحي حسني مبارك عن السلطة في مصر استتب الامن وأجريت انتخابات رئاسية في كلا البلدين، اما في ليبيا فانه بمجرد سقوط نظام القذافي انقسم الجيش الليبي وأيضا المعارضة لفئات وطوائف متناحرة وذلك بسبب التركيبية القبلية والانتماءات العشائرية والواقع الاجتماعي العام في ليبيا. وظهر في المشهد

¹ احمد، خليف عفيف "الثورة الليبية شباط 2011 - 2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد42، العدد03، 2015، 665.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الأمني والسياسي حكومتان متنافستان، وعدد كبير من المجالس والكتائب والمليشيات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة المجلس الوطني الانتقالي والتي بلغ عددها 1700 ميليشيا مسلحة¹.

* على الرغم من ان الشعب الليبي كان يهدف من وراء انتفاضته إلى الاستقرار والعيش الكريم، إلا انه في واقع الامر حدث العكس من ذلك، حيث تحول الامر من النقيض السيئ إلى النقيض الأسوأ، إذ خرج من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الفوضى والانفلات الأمني والحرب الاهلية وعدم الاستقرار إلى اليوم، وأصبحت ليبيا تمر بمرحلة الفشل المؤسساتي والسياسي.

إن الانتفاضة الليبية جاءت كغيرها من انتفاضات الربيع العربي نتيجة لعديد الأسباب والتراكمات الناتجة عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السياسية. فرغم الهدوء الاجتماعي والاستقرار الظاهري في ليبيا منذ استلاء القذافي على السلطة بالانقلاب الذي قاده ضد الملك ادريس السنوسي سنة 1969، إلا ان الكثيرين من داخل ليبيا ومن خارجها يرون ان ليبيا فقدت فرصا عديدة للتنمية والتطور ونهضة شعبها وتقدمه، ذلك لان القذافي اعتمد على عائلته والمقربين منه في تدعيم حكمه الفردي، وحرمان الجماهير الليبية من الاستفادة من ثروات بلادهم، هذه الثروة التي استخدمها القذافي في شراء المؤيدين له وقمع المعارضين.

كل ذلك أدى لتردي أوضاع المجتمع الليبي كغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية... الخ. وهذا أدى لتراكمات وسخط شعبي ودفع بالليبيين للخروج في احتجاجات شعبية واسعة. وفي هذا الصدد تقول الصحفية الأيرلندية ماري فيتزجيرالد في تعليق على كتاب "عاصفة الرمال: ليبيا من القذافي إلى الثورة": ندرك جيدا أنه لفهم الدوافع التي أدت إلى الانتفاضة، يجب فهم ما الذي حصل في العقود المنصرمة². كما قال الباحث التونسي منصف وناس بأن قمع وعنف النظام السابق سواء كان أيديولوجيا أو ثوريا ساهم بشكل كبير ورئيسي في تراكم الاحقاد التي أسست للبيئة الحاضنة للانفجار في 02 / 17 / 2011³. إذن فالأزمة الليبية ارتبطت بالازمات البنوية والتاريخية والسياسية التي مرت بها

¹ زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، الجزء الثاني، العدد 25، 2023، ص42

² هيلسوم، ليندسي عاصفة الرمال: ليبيا من القذافي إلى الثورة "ترجمة هنادي مزبودي، طرابلس: دار الفرجاني للنشر، 2014.

³ وناس منصف، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2018 م، ص19

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

ليبيا خاصة خلال فترة حكم القذافي. والتي تراكمت وشكلت أسباب سياسية واقتصادية اجتماعية لاندلاع انتفاضة 2011. كما سيأتي ذكرها في المبحث الثاني.

على العموم يمكن القول ان العقيد معمر القذافي منذ وصوله للسلطة استخدم نظاما سياسيا خاصا و قد جسد أفكاره في الكتاب الأخضر الذي حاول تصديره للخارج وقد اسماه بالنظرية العالمية الثالثة كتجاوز للماركسية والرأسمالية، حيث أسس نظام من دون أحزاب، ولا دستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولا مؤسسات سياسية رسمية، إذ تم حل الاحزاب السياسية وتجريم تكوين الأحزاب أو أي تنظيم آخر وفق نص المادة الثالثة من قانون سنة 1972 التي تنص على عقوبة الإعدام لكل من دعا أو أسس حزبا. كما اتبع سياسة الترغيب والترهيب في تعامله مع القبائل والافراد، إذ اتبع سياسة الترهب للقبائل المناهضة له وملاحقة زعمائها وقادتها واقصائها سياسيا وتهميشها اقتصاديا حرمانها اجتماعا. في حين سعى لتقريب القبائل ذات الثقل منه ومن حاشيته، واغرق القبائل المتحالفة معه والمساندة لسياسته بالهدايا والميزات لضمان ولائهم واحكام السيطرة على البلاد، حيث تم تقسيم المهام والادوار بين افراد هذه القبائل حسب رؤيته. وذلك من خلال تأسيس عدد من الهياكل.

المبحث الثاني: أثر التدخلات الخارجية على الازمة الليبية: جاء التدخل العسكري في الازمة الليبية بتوافق كل الدول على ضرورة اسقاط نظام لقذافي، غير انها ما إن سقط النظام وقتل القذافي حتى اختلفت هذه الدول بسبب تضارب مصالحها واجنداتها المختلفة في ليبيا، كما انه لم تكن لها اية رؤية لتسيير مرحلة ما بعد القذافي، وهذا ما نتج عنه تداعيات خطيرة سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، وانقسام خطير في الصف الليبي وفي مؤسسات البلاد وازداد الوضع الامني في البلاد خطورة وتعقيدا امتدت اثاره خارج ليبيا.

المطلب الأول: الازمة الليبية النشأة والتطور. اندلعت الثورة الليبية متأثرة بالثورتين التونسية والمصرية نتيجة لتراكمات وسخط شعبي على الحكم الفردي الذي اتبعه القذافي ومارس

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

السلطة خلاله وفق اهوائه بعيدا عما يطلبه الشعب، الذي ثار معظمه لأجل تغيير الوضع الاجتماعي والسياسي المتردي في ليبيا.

الفرع الأول: خلفيات الازمة واسبابها: من أسباب قيام الثورات هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام حسب ما أشار إليه أرسطو في كتابه "السياسة". لذا فإن المتتبع للثورة الليبية والباحث في أسبابها يتبين له أن الحكم فيها كان قائما على ما يعرف (بمثلث الإستبداد)-إستبداد إجتماعي، إستبداد سياسي، وإستبداد إقتصادي-، وعوامل متقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأخرى ثورة تكنولوجية عبأت ونظمت إنتشار الحالة الثورية وهيمنة المزاج الثوري على الجماهير الليبية المتأثرة بالانقلابات التونسية المصرية.

منذ وصول العقيد معمر القذافي للسلطة ركز طيلة فترة حكمه (1969-2011) على ثلاثة ركائز أساسية: الأولى هي الزعيم القائد أيديواوجيا ومحلية "الجماهيرية" التي حاول تصديرها للعالم من خلال أدبيات الكتاب الأخضر، والثانية تمثلت في القبيلة فالحضور القبلي الذي ارتكز عليه تمثل في قبائل القذاذفة والورفلة والمقارحة مع تهميش سياسي وإجتماعي مقصود لباقي القبائل. والركيزة الثالثة تمثلت في النفط كغنيمة وظفها لكسب الرضا الإجتماعي في الداخل والشرعية في الخارج خصوصا في المرحلة الأخيرة من حكمه عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية التي سيرها ابنه سيف الإسلام القذافي، والتي من بين الاعمال التي قامت بها هذه الجمعية، أنها عوضت ضحايا لوكربي والحملة الرئاسية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي¹.

كعامل على توظيف جملة من الإجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل في المناطق التي زارها من خلال تقديم هدايا وتنظيم مهرجانات سخر لها في سنوات الشدة موارد مطائلة على حساب التنمية الداخلية. وفي المقابل إستعمل القذافي منهج العقوبة الجماعية، تارة بسجن أبناء القبائل غير المنصاعة لسياسته، وتارة أخرى بنفي زعمائها وملاحقتهم وأسرهم، أو الدفع بشبابها إلى أتون حرب تشاد. كما إتجه النظام لتبني مرتكزات أخرى للهوية ما فوق الوطنية،

¹ مصطفى، صايح، رجع سبق ذكره، ص30:

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

كالإسلام والعروبة والإفريقية والعالمية. وهكذا وظف معمر القذافي القبيلة كبنى إجتماعية وسياسية في ظل المنع الصارم لأي تنظيم سياسي أو مدني آخر كالأحزاب التي كان يراها في الكتاب الأخضر بأنها إحتيال على الديمقراطية¹. حيث أسس نظاما جماهيريا بدون أحزاب سياسية او مؤسسات مجتمع مدني، أو دستور أو مؤسسات برلمانية بهدف التقلت من أي محاسبة سياسية، كما عمل على إضعاف المؤسسة العسكرية وحولها إلى كيان متختم بالأسلحة دون كفاءة أو ولاء وطني، خوفا من أن تكون وسيلة للتغيير، ومن ثم إستطاع القذافي عبر نمودجه الإستبداد المركزي الحر من توزيع القوة المتناثرة أصلا بحكم طبيعة تكوين الدولة، والتي ركزها إما في شخصه أو قبيلته أو النخبة الأمنية المحيطة به.

كما ركز في التنمية على إقليم سرت والوسط، في حين ساد الفقر ونقص الخدمات الاساسية في الشرق والجنوب. إضافة لأعمال الإبادة التي يقوم بها النظام ضد كل جماعة مطالبة بالحقوق المشروعة². مثل ما حدث في مجزرة سجن أبو سليم ضد السجناء المطالبين بمحاكمة عادلة عام 1996 والتي راح ضحيتها أكثر من 1170 سجيناً، ومجزرة مشجعي كرة القدم التي راح ضحيتها 20 مدنيا من نفس السنة، ومجزرة مظاهرات بنغازي عام 2006 التي راح ضحيتها 11 متظاهرا من بين المتظاهرين بسبب الرسوم المسيئة للنبي محمد(صلى الله عليه و سلم)، وأيضا أقدم على حقن 450 طفلا بفايروس نقص المناعة (الايدز) انتقاما من الأهالي الذين قاموا بمحاولة اغتياله بمدينة بنغازي عام 1999³.

كما أن القذافي بدلا من أن يجعل من ليبيا بمساحتها الشاسعة (1,760,000 كلم²) والغنية بمواردها، وبعدد سكانها المحدود (6 مليون نسمة) حسب إحصائيات 2010، ونظام حكم ديمقراطي تمارس فيه الحقوق والحريات الفردية والجماعية، في دولة حديثة تكون نموذجا يشع عربيا ويؤثر إيجابيا في الدائرة الإفريقية، أصبح النموذج الذي يثير السخرية، ويمثل واحدا

¹ محمد نجيب، بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² أمينة، سرير عبد الله "تدخل حلف شمال الأطلسي في الازمة الليبية -التأثير الإقليمي و الدولي" مجلة السياسة العالمية، المجلد 4، العدد 3، 2012، ص 51.

³ ميادة، على حيدر "أثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام 2011" المجلة السياسية والدولية ، ص 913.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

من أبشع الانظمة القمعية، التي لم تحترم فيها حقوق الانسان، وساد فيها الحرمان والاقصاء السياسي وتعرض فيها الشعب الليبي للبطالة والفقر وسوء الأحوال المعيشية¹.

كل ذلك اسهم في تنامي المعارضة السياسية في فترة حكم القذافي بشكل كبير. وما يترجم ذلك هو محاولات الانقلابات على القذافي بسبب تسلطه واستقراؤه بالسلطة. كمحاولة الانقلاب الذي قام به ضابطان في الجيش الليبي هما: موسى الحاسي، وأدم حواز، سنة 1976، والمحاولة الثانية قام بها احد افراد العائلة السنوسية وهو عبد الله عابد السنوسي سنة 1970 الذي خطط للمحاولة من روما بالاتفاق مع عدة ضباط مقربين من العائلة السنوسية، غير ان القذافي اكتشف المحاولة وافشلها قبل وقوعها واعتقل معظم أنصارها... وغيرها من المحاولات الانقلابية الأخرى: في سنوات 1975، و1984 و1993، وآخرها سنة 2008 التي قيل انه خطط لها ابنه المعتصم بسبب سعي القذافي إلى توريث ابنه الأكبر سيف الإسلام القذافي².

وعند الحديث عن الهياكل السياسية التي أسسها القذافي، فيجب أولاً الحديث عن "النظرية العالمية الثالثة" التي وضعها القذافي سنة 1976 واعتمدها كمنهج يسير عليه لتسيير الشأن الليبي واحكام سيطرته عليه، حيث رأى بتطبيق افكاره السياسية القائمة على فكرة النظام الجماهيري الذي في ظاهره قائم على اللامركزية في كل المستويات، بمعنى ان عملية اتخاذ القرار هي بيد المواطنين انفسهم عن طريق الديمقراطية المباشرة فيما يعرف "المؤتمرات الشعبية"، غير انه في حقيقة الامر كل القرارات يتخذها معمر القذافي وعلى كل المستويات.

والهياكل السياسية الأساسية في ليبيا إبان عهد القذافي تتمثل في:

- لقد استخدم القذافي القبيلة كهيكل اجتماعي وسياسي سعى من خلاله لضمان بقائه في السلطة خاصة وأن المجتمع الليبي يمتاز بطابعه القبلي، وان ولاء الفرد للقبيلة اكثر منه للدولة، اذ يقدر عدد القبائل في ليبيا اكثر من (150) قبيلة لها امتدادات جغرافية خارج حدود ليبيا (الجزائر،

¹ عبد الاله، بلقزيز، الربيع العربي إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2015، ص272

² احمد، خليف عفيف، مرجع سبق ذكره، ص 664.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

تونس، مصر، النيجر، وتشاد)¹. فالقبيلة هي الهيكل الاجتماعي والسياسي الذي يحتضن الافراد ويتحكم في مساراتهم وتوجهاتهم السياسية في ظل المنع الصارم الذي فرضه القذافي لوجود او تشكيل أي تنظيم آخر، بل ذهب إلى حد تجريم تكوين حزب أو نقابة أو أي تنظيم. ولذلك فإن استعمال القذافي للقبيلة كان بمثابة تأكيد على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمها العلاقات القبلية وذلك لأجل تحسين صورته الخارجية وتدعيم مكانته الداخلية. ولذلك كان حضور القبيلة في كل خطط النظام وتوظيفها وتجنيدها سياسيا.

- إن الهياكل السياسية التي أسسها القذافي وفق رؤيته في كتابه (الكتاب الأخضر) تتمثل في أمانة المؤتمر الشعبي" الذي يعتبر كأعلى هيئة تشريعية، و"اللجان الشعبية" و"روابط شبان القبائل"، كما قام سنة 1977 بتشكيل ما سمي بـ"النواصي القبليّة" وذلك لأجل مراقبة ومحاصرة المطالبات المناطقية الضيقة التي يمكن ان تتراكم لتتحول إلى حركات احتجاجية، إضافة لمراقبة تحركات الشباب في المناطق القبليّة والكشف عن أماكن التوتر. تم تشكيل هياكل "القيادات الشعبية والاجتماعية" كتنظيمات وظيفتها هي مراقبة المعارضات القبليّة أو الفئويّة ومواجهتها. وفي مقابل التنظيمات الشبابية تم تشكيل ما عرف بـ "الحرس الشعبي" وهو تنظيم مكون من كبار السن المتطوعين من القبائل لحمل السلاح بهدف الدفاع عن النظام وحماية ما سمي بـ "مكتسبات الثورة" وذلك في مقابل منح هؤلاء المتطوعين في هذه التنظيمات امتيازات وهبات مادية ورمزية ما رسخ العلاقات الزبونية².

ومنه يمكن تقسيم الاسباب التي أدت لاندلاع انتفاضة 17 فيفري 2011 كما يلي:

أ- الأسباب السياسية: وصل العقيد معمر القذافي للحكم بعد الانقلاب الذي قاده ضد الملك ادريس سنة 1969 وكان حكمه منذ البداية يحمل صفات النظم الاستبدادية وتطور من مرحلة لمرحلة حتى اصبح حكما فريدا من نوعه في التسلط وقمع المعارضة.

¹ عبد الله، عاشوري "الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بين المطالبات الداخلية والضغط الخارجية في ظل أحداث الربيع العربي - ليبيا نموذجا"، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 02، ص 282.

² محمد، نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

أول ما قام به القذافي أنه جمد العمل بالدستور، وحل المنظومة السياسية وأولها مجلس النواب الذي حل محله "مجلس قيادة الثورة" كسلطة عليا في البلاد يقوده القذافي نفسه، و في سنة 1978 أسس "مؤتمر الشعب العام" الذي يحاكي فيه القذافي البرلمان في الأنظمة الديمقراطية وهو يعني سلطة الشعب التي في حقيقة الامر كانت شكلية فقط، لان قرارات القذافي تعتبر واجبة التنفيذ، فهو في كل دورة من دورات انعقاد مؤتمر الشعب العام يوجه خطابا لأعضاء المؤتمر يحدد فيه الاتجاه العام لإدارة الدولة واولوياتها وكيفية التعاطي مع المستجدات والمشاكل الداخلية والخارجية¹.

بعد مرور ثلاث سنوات على إنقلاب 1969 عمل القذافي على الغاء الحياة الحزبية، حيث صدر سنة 1972 قانون تجريم الحزبية، وبذلك صار كل من يدعوا أو يقوم بتشكيل الأحزاب أو أي نشاط حزبي أو جمعي فإنه يواجه عقوبة الإعدام، وتبعاً لذلك تمت ملاحقة التيارات السياسية والفكرية والأنشطة الحزبية، وكل قادة الفكر السياسي بإجراءات مشددة كالسجن أو النفي أو التصفية الجسدية.

حيث نصب المشانق في الساحات العامة ونقلها على شاشات التلفاز، وعمل على مصادرة أموال المعارضين وهدم بيوتهم وتعذيبهم والتكيل بهم². ومن حالات الإعدام شنقا ما جرى لثلاثة من معارضيه في ميدان عام بينغاري سنة 1976، واعداد العشرات من الضباط الذين ساندوا عمر المحيشي في محاولة الانقلاب سنة 1977...³. إضافة للمجازر الجماعية وأعمال الإبادة التي يقوم بها النظام ضد كل جماعة مطالبة بالحقوق المشروعة، كما حدث في مجزرة سجن أبو سليم ضد السجناء المطالبين بمحاكمة عادلة عام 1996 والتي راح ضحيتها أكثر من 1170 سجيناً، ومجزرة مشجعي كرة القدم التي راح ضحيتها 20 مدنياً من نفس

¹ السنوسي، بسيكري، أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية : المسارات، العثرات، المآلات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،

2022، ص11.

² المرجع السابق، ص12.

³ المرجع نفسه، ص13.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

السنة، ومجزرة مظاهرات بنغازي عام 2006 التي راح ضحيتها 11 متظاهرا من بين المتظاهرين بسبب الرسوم المسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه و سلم)¹.

كما تمت مصادرة الصحافة الخاصة، وواجه الاعلاميون والصحافيون المستقلون نفس مصير النشطاء السياسيين، وابقى فقط على الصحف الحكومية التي تعتمد رؤية النظام وتروج للفكر الجماهيري الذي ضمنه القذافي في كتابه الأخضر.

والكتاب الأخضر هو كتاب فلسفي سياسي، ألفه معمر القذافي عام 1975 عرض فيه أفكاره حول أنظمة الحكم، و يتكون من ثلاثة فصول: الفصل الأول يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع، والفصل الثاني فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل و رب العمل، الفصل الثالث وفيه أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون، وجعله دستوراً للبلاد، وعرض فيه ما اسماه النظرية العالمية الثالثة التي تقوم على سلطة الشعب واعتبرها تجاوزاً للماركسية والرأسمالية، وتم اعتماد اللون الأخضر لونا رسمياً في البلاد².

ضف إلى ذلك التهميش والاقصاء السياسي الذي يعاني منه الشعب الليبي والشباب خاصة، وعدم التمكين من المشاركة في السلطة ولا التداول السلمي عليها، ولا حرية تعبير عن الرأي، وتجلي مظاهر الفساد السياسي والإداري واقتصاد التوظيف والوظائف على فئات معينة رغم افتقارهم للخبرة، كلها أسباب تراكمت لتفجير ثورة 17 فيفري 2011.

ب- الأسباب الاقتصادية: لقد أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بان ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية خلال سنوات من 2000 إلى غاية 2010، ففي عام 2010 احتلت المرتبة (52) عالمياً وطوال هذه السنوات كانت تحتل المرتبة (01) إفريقيا، غير ان الواقع الاجتماعي المعاش يعكس ذلك فأسلوب الحكم الفردي، الذي يعتمد على عائلة القذافي والمقربين منه وأتباعه، أدى إلى حرمان القاعدة الشعبية العريضة من عائدات الثروة

¹ أمينة، سرير عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص51

² علاء الدين، زردومي، مرجع سبق ذكره، ص91.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

في بلادهم، التي واستخدمها في سبل تخدم مصلحة النظام الحاكم¹. فرغم تمتع ليبيا بثروات نفطية كبيرة، وعدد السكان القليل مقارنة بحجم هذه الثروات، إلا ان سياسة القذافي التي اتبعها فرضت واقع اجتماعي متردي يتسم بضعف المؤسسات الخدمية والبنى التحتية وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والتعليم التقني المعاصرة على وجه الخصوص، وساد الفقر والبطالة وانتشار الفساد والمحسوبية، حيث أدت سياسية القذافي إلى احداث تفاوت في عملية توزيع الثروة التي استأثرت بها عائلته والمقربين منه. إضافة إلى انه بعد الانفتاح على الغرب وتطبيق سياسات اقتصادية رأسمالية كان لها العديد من الاثار السلبية على المجتمع، من غلاء المعيشة نتيجة لارتفاع الاسعار وازدياد الفقر والبطالة، وانتشر الفساد....، وهو الامر الذي دفع الشباب الليبي للخروج في عمليات احتجاجية في مناطق متفرقة، وبفعل العنف الذي قوبلت به من طرف النظام تحولت إلى حرب مضادة في 17 / 02 / 2011.

ج- الأسباب الاجتماعية: عرفت فترة حكم القذافي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وقمع الحريات وتقنين الصحافة والرقابة على المطبوعات وازداد سجناء الرأي والسجناء السياسيين وقتل المئات منهم وتهجير أسرهم وزاد الخوف من أجهزة الأمن والبوليس السياسي. كما زادت الإعدامات الجماعية بداية من نهاية السبعينات واستمرت حتى منتصف الثمانينات التي راح ضحيتها العديد من طلبة الجامعات وأصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر القذافي واعدموا على في الساحات والميادين والجامعات أمام الطلبة والعامة من الناس بغرض ترهيبهم.

غير ان ذلك لم يثني من عزيمة الشباب الليبي خاصة الفئة التي تقل اعمارهم عن 25 سنة والتي تشكل 52% من مجموع السكان². هذه الفئة الطموحة المثقفة التي تجيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمطلع من خلالها على حياة الرفاه في العالم الخارجي، وعلى ما يمتلكه ليبيا من ثروات، في مقابل قلة عدد السكان، وهو ما دفعهم للقيام بعدد الخرجات الاحتجاجية خاصة منذ بداية الالفية، ذلك لأن المجتمع الليبي يعاني من الفقر والبطالة وتدني مستوى الصحة والتعليم، وتدني مستوى الدخل الفردي هذا الأخير نتيجة لتثبيت المرتبات وفقاً للقانون رقم 15 سنة 1981 المتعلق بتثبيت المرتبات، وذلك في مقابل الزيادة المستمرة في

¹ احمد، خليف عفيف، مرجع سبق ذكره، ص666.

² المرجع السابق، ص666

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

أسعار السلع والخدمات، كما ان سياسة الخصخصة وما صاحبها من فساد سياسي إداري وانتشار المحسوبية والوساطة، وغياب العدالة الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة، خلق حالة عدم الرضى في أوساط الشباب وقتل روح الولاء والمواطنة لكل الفئات الاجتماعية المهمشة. وكل ذلك كان سببا من أسباب اندلاع إنتفاضة 2011.

الفرع الثاني: طبيعة النزاع في ليبيا: إن النزاع في ليبيا يندرج ضمن موجة الانتفاضات العربية أو ما سمي بثورات الربيع العربي. التي اجتاحت المنطقة العربية بداية من 2010 احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش في ظلها الجماهير العربية.

إن المتتبع للازمة الليبية منذ البداية يكتشف ان طبيعة النزاع الدائر في ليبيا كان في بداية ظهور الازمة عبارة عن احتجاج سلمي ذا طبيعة مطلبية، أي مطالب اجتماعية بهدف تغيير الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان يعيشها المجتمع الليبي، نظرا لعدم التمتع بحقوق الانسان والسياسية والمدنية، وغياب العدالة الاجتماعية بين القبائل والجهات، وعدم توفر مستوى معيشي لائق بشعب يعيش في دولة غنية بالثروات الطبيعية على غرار الثروة النفطية. فرغم أن الدولة الليبية ذات الموقع الحيوي والاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تمتلكها، غير ان هذا الثراء تتمتع به فئة محدودة، وان اغلبية الشعب الليبي يعيش في ظل الفقر والبطالة والتهميش، وكل هذه الظروف وتأثرا بالانقلابات التونسية والمصرية أدت بالليبيين للخروج في احتجاجات سلمية مطالبة بالتغيير الاجتماعي والتمكين السياسي في كنف الديمقراطية والحرية.

فالوضع الأمني في ليبيا كان في بدايته لا يتعدى مجرد احتجاجات ذات طابع مطلبية سلمي، غير ان مقابلة كتائب القذافي لهذه الاحتجاجات بالعنف المسلح أدى بها ان تتوسع عبر كامل التراب الليبي وتنجر إلى انتفاضة شعبية مسلحة تسعى لإسقاط نظام القذافي الذي بدلا من ان يتبنى مطالب الجماهير ويسعى لتحقيقها، تبنى اسلوبا هجوميا شرسا لقمع الاحتجاجات، حيث استخدمت قوات القذافي في البداية الغازات المسيلة للدموع بهدف تفريق المحتجين. ومع تصاعد الاحتجاج تم استخدام الاسلحة الخفيفة وبالضبط يوم 16 و 17 فيفري 2011، ثم

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

استخدم الأسلحة الثقيلة كالرشاشات الثقيلة والأسلحة المضادة للدبابات¹. وفي 22 فيفري وجه القذافي خطابا مطولا على التلفزيون الرسمي أدان فيه المنتفضين ووصفهم بالخارجين عن القانون والخونة ودعى انصاره على قتالهم² وبذلك دخل النزاع الليبي مرحلة العسكرة أي النزاع المسلح بين الثوار و قوات القذافي.

ونتيجة للاستعمال المفرط في استخدام القوة التي واجه بها النظام الليبي المنتفضين أبدى العديد من رجال نظام القذافي والقادة العسكريين المعارضة الصريحة له، والوقوف لصف الالمنتفضين وبالتالي خسر النظام المزيد من بنيته العسكرية، وتوسعت مظاهر الانشقاق والتمرد العسكري ضده، ما أدى لتوسع معارضة النظام من المناطق الشرقية وامتدت المواجهات للعديد من المناطق الغربية. إذ تمكن المنتفضون من توسيع نطاق سيطرتهم وخسر نظام القذافي الكثير من نفوذه في مناطق مصراتة وجبل نفوسة مما سهل عملية دخول طرابلس من عدة جهات³.

لقد أدى التوسع في الحرب بين النظام والمنتفضين إلى اسقاط العديد من الوفيات، فمنذ بداية الانتفاضة حتى 20 مارس 2011 تراوحت تقديرات حول عدد الوفيات بين 8,000 و 20,000 وارتفعت في 8 سبتمبر إلى 30,000 ضحية، وفي ضوء ذلك وحتى سقوط طرابلس في أوت 2011 ظهر تطور في طبيعة النزاع من احتجاج سلمي مطلبى إلى انتفاضة مسلحة ضد النظام، وأن هذه الانتفاضة تقترب من حرب أهلية بين النظام والمنتفضين الذين كانوا في البداية اغلبهم من الشرق الليبي، غير ان توسع الانتفاضة إلى طرابلس، مصراتة، الزاوية، الزنتان، والجبل الغربي، غطت مناطق كبيرة من ليبيا⁴.

ولما اتسعت المواجهات بين المنتفضين وكتائب القذافي الذي افراط في استعمال القوة المسلحة، طلب المنتفضون من جامعة الدول العربية التدخل لحماية المدنيين، وبعد ادانة الجامعة العربية لتصرفات نظام القذافي، وعمليات القتل العمدى للأبرياء أصدرت القرار رقم

¹ أيمن، ترمابط، مرجع سبق ذكره، ص137.

²Britannic, Libya revolt of 2011/History,War,Timeline, 15/02/2011, <https://evet/Libya-Revolt-of-2011>

³ عبد الاله، بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص25.

⁴ علي، خضير ميرزا، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص75.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

(7298) في 2 مارس 2011 طلبت من مجلس الامن تحمل مسؤوليته تجاه الازمة الليبية وحماية المدنيين- وهذا يعني تدويل النزاع الليبي- وبذلك قام مجلس الامن باصدار القرار رقم 1970 الذي يقضي بفرض عقوبات على النظام واتخاذ إجراءات بفرض حظر جوي على الطيران المدني والعسكري الليبي، كما تم اصدار القرار رقم 1973 الذي اعطى الحق للتدخل الدولي في ليبيا، بذلك تم تدخل دول حلف الناتو الذي وفر الغطاء للمنتفضين لكي يتمكنوا من السيطرة على كامل المنطقة الشرقية، واكثرية المناطق الغربية¹. وهكذا تم اضعاف قوات القذافي وقلت مناوراته تحت ضربات قوات حلف الناتو إلى ان تم اسقاط نظامه في أكتوبر 2011.

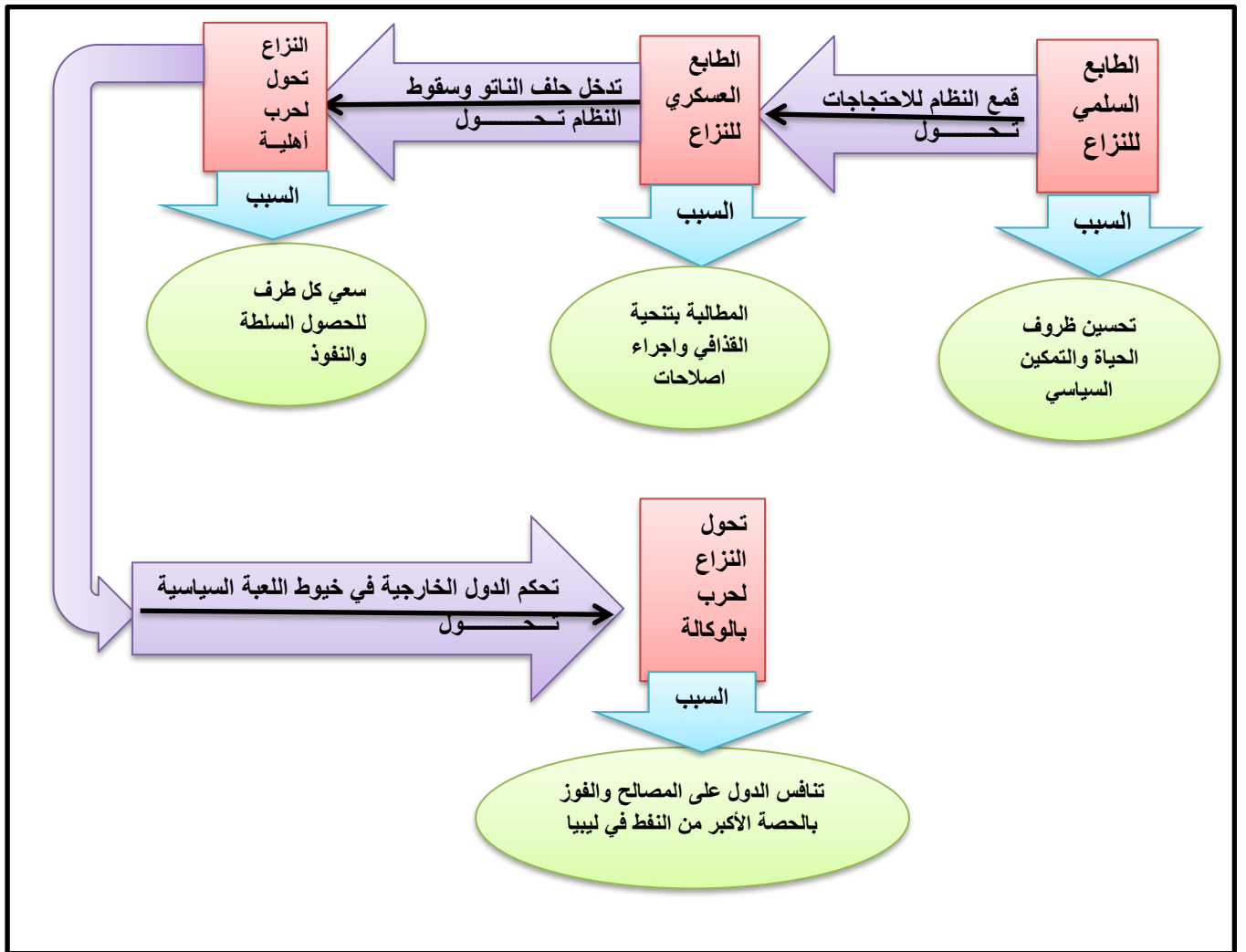
ومع سقوط النظام وانهيار منظومة الامن. بدأت المصالح الشخصية لقادة الانتفاضة تطغى على المصلحة الوطنية، حيث انقسم قادة التغيير إلى فئات وطوائف متنازعة، واختلفت وجهات نظرهم حول كيفية تسيير المرحلة، وظهر جليا عدم التوافق السياسي بين الفرقاء الليبيين والتنافس بينهم على السلطة والنفوذ، وازدادت حالة التشردم والفوضى. وأصبحت البلاد ساحة صراع للمليشيات المسلحة والقبائل المتنازعة مع بعضها البعض، ودخلت في حرب أهلية غذتها التحالفات الخارجية الإقليمية والدولية مع هذه القوى الداخلية المتصارعة فيما بينها على السلطة، حيث اصبح كل فاعل خارجي يدعم فاعل داخلي حسب ما يخدم مصالحته في ليبيا أو يكسبه نفوذ فيها، وبذلك خرجت خيوط اللعبة السياسية من ايدي الليبيين المحليين وتحول المتصارعين الليبيين على شرعية السلطة والنفوذ إلى مجرد وكلاء حرب بالنيابة. وهنا أصبح النزاع الليبي ذا طابع حرب بالوكالة، بحيث ان الصراع في ليبيا صار صراع الارادات والمصالح الدولية. وان غياب التوافق بين الليبيين الفرقاء فتح المجال أمام التدخل الخارجي المتنافس على تحقيق مصالحه من خلال توجيه الصراع والتحكم في مآلاته بواسطة التحكم في تسيير هؤلاء الفرقاء الليبيين الذين تحولوا لمحاربين في ليبيا ضد بعضهم البعض نيابة عن الدول الخارجية الداعمة لهم.

¹ رجب، ضو المريض "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا" مجلة دفتلر السياسة والقانون، العدد 17، 2017، ص85

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

على العموم يمكن توضيح المراحل التي مر بها تطور الصراع من مجرد انتفاضة سلمية مطالبة بالحقوق المشروعة إلى حرب أهلية فالإلى حرب بالوكالة من خلال اختصارها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: المراحل التي مر بها تطور الصراع في ليبيا



المصدر: من اعداد الباحثة.

الفرع الثالث: مسارات الازمة الليبية: شهدت ليبيا أعنف التحولات منذ سقوط نظام القذافي وانهيار المنظومة الامنية، وتزايد الصراعات الداخلية على النفوذ والسلطة وانتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وتعاضم عدد الاعبين المحليين والخارجيين في الساحة السياسية، بشكل جعل من الصعب الإحاطة بمعالم الساحة السياسية السائدة، وعدم تجلي موازين القوى، وقد ظهرت عدة حكومات بمسميات متعددة (الانتقالية، والوفاق الوطني،

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين

الخارجيين.

والمؤقتة، والإنقاذ الوطني، والوحدة الوطنية). وفي كل حكومة وزراء ومدراء، إلا أن الملاحظ للواقع المعاش ان القوة الحقيقية تكمن في أيدي قادة الميليشيات المسلحة بمختلف الأسلحة الخفيفة والثقيلة، الذين استمروا في التنافس على المكاسب السياسية والاقتصادية. وبذلك اتخذت الازمة الليبية مسارات متعددة.

قبل تتبع المسارات التي اتخذتها الازمة الليبية يجب التعرف على اهم التكتلات التي أصبحت تسيطر على المشهد السياسي في ليبيا، إضافة لعديد القوى العسكرية والسياسية الصغيرة ذات الطابع القبلي، الجهوي، أو الأيديولوجي التي تتحالف أو تنسق عملها مع احد التكتلات وذلك حسب ما تقتضيه مصالحها، وطبيعة الصراعات المستجدة. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: القوى (التكتلات) العسكرية والسياسية في ليبيا بعد 2011.

التكتل	مجلس التكتل	تاريخ التأسيس	رئيس المجلس	حكومة التكتل	تاريخ التأسيس	رئيس الحكومة	الجناح العسكري للتكتل
تكتل المنطقة الغربية	المجلس الرئاسي	09/15/2015	فايز السراج	حكومة الوفاق الوطني	02/23/2016	فايز السراج	قوات البناء المرصوص
تكتل طبرق بالمنطقة الشرقية	مجلس النواب	2014	عقيلة صالح	الحكومة المؤقتة	2011	عبد الله الثني	قوات خليفة حفتر
تكتل نواحي مصراتة	المؤتمر الوطني	2012	نوري أبو سهمين	الحكومة المؤقتة ثم حكومة الانقراض الوطني	2012	علي زيدان ثم خليفة لغويل	قوات فجر ليبيا
تكتل	المجلس	منتصف	غير	الجبهة	/12/25	غير	جيش

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين

الخارجيين.

انصار النظام السابق	الأعلى للقبائل والمدن الليبية	2013	معروف	الشعبية لتحرير ليبيا	2016	معروف (مشكوك في تأسيسها من طرف سيف الإسلام)	القبائل
---------------------	-------------------------------	------	-------	----------------------	------	---	---------

المصدر: من اعداد الباحثة.

بعد انتفاضة 15 فيفري 2011 على خلفية اعتقال محامي ضحايا سجن أبو سليم بمدينة بنغازي من طرف أهالي الضحايا، والتي قابلها النظام بالعنف، واعتقل عدد من المنتفضين، وفي اليوم الموالي (16 فيفري) خرج شباب مدينة بنغازي والاحياء المجاورة لها للانتفاضة ووقعت مواجهات مع قوات النظام المنتشرة في وسط المدينة واحيائها وقتل عدد من المنتفضين. وفي نفس اليوم بمدينة البيضاء انطلقت انتفاضة كبيرة أسهمت في بلورة اهداف الانتفاضة والمطالبة الصريحة بإسقاط النظام، فقبولت بالقمع المسلح وقتل عدد من المنتفضين، وهذا ما زاد من غضب الجماهير وازدياد عدد المنتفضين واصرارهم على موقفهم، وتوسعت المواجهات. مما أدى بأكبر كتبية من الكتائب الأمنية للنظام في المنطقة الشرقية (كتبية الجارح) بأن تتوقف عن مواجهة المنتفضين لتصبح بذلك مدينة البيضاء والقرى القريبة منها في قبضة المنتفضين¹.

وبعد أن أتم المنتفضون سيطرتهم على منطقة الشرق الليبي ما بين 23 و 25 فيفري وأعلنوا فيه عن قيام الجمهورية الليبية وتأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 27 فيفري 2011 بقيادة عبد الجليل، لتولي الحكم وتنظيم الانتفاضة مؤقتا. وامتداد الانتفاضة إلى مدينة طرابلس العاصمة الليبية إذ استطاع المنتفضون إسقاط نظام القذافي فيها وذلك بفضل رفض كتبية القذافي السيطرة على طرابلس القتال ضد المنتفضين رغبة في حقن الدماء، مما اضطر انصار القذافي للانسحاب من المدينة، كما أعلنت قوات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية القريبة

¹ السنوسي، بسيكري، مرجع سبق ذكره، ص35

الفصل الثاني: انعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

من العاصمة انضمامها للمنتفضين... وتوالى انشقاقات قوات الامن في عديد المدن الليبية كطبرق، مصراتة، خمس، الزاوية، زوارة¹.

وبعد توسع الانتفاضة بدأت ردود الفعل المحلية تظهر المساندة للمنتفضين حيث قدم مندوب ليبيا في جامعة الدول العربية استقالته، إضافة لاستقالات السلك الدبلوماسي لليبيا في عديد الدول كالصين، بريطانيا، الهند، وبولندا. كما اعلنت عديد القبائل انحيازها للمنتفضين على غرار قبيلة ورفلة وهي من اكبر القبائل اذ يقدر عدد سكانها بنحو مليون نسمة، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوي بالجنوب أين تتواجد حقول النفط التي أعلنت انها ستوقف تصدير النفط للعالم إذا لم يتوقف سفك الدماء².

وهكذا استمر الصراع بين كتائب القذافي والمنتفضين وأدى لسقوط عدد كبير من الضحايا، مما أدى بالمجتمع الدولي للتدخل في الازمة الليبية لحفظ سلامة المدنيين. وبطلب من المنتفضين وجامعة الدول العربية اصدر مجلس الامن القرارين رقمي 1970 و1973 إذ تم بموجبهما التدخل الدولي لمساعدة المنتفضين على اسقاط نظام حكم القذافي الذي تم اسقاطه في مدينة سرت يوم 20 أكتوبر 2011 أين تم القبض على القذافي وقتله من طرف الاهالي.

لقد شكل سقوط نظام القذافي منعرج خطير للازمة الليبية، حيث شهدت ليبيا ازمة امنية وسياسية حادة وفوضى عارمة ناتجة عن عدم الاستقرار، وتزايد حالات الهشاشة الأمنية والانزلاقات الاستراتيجية، وغلبة الطابع القبلي على الممارسة السياسية، مما أدى لتزايد مؤشرات عدم التوافق السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين في ليبيا.

وكما سبق الذكر انه في خضم الصراع، وبعد ظهور بوادر نجاح المنتفضين بتحرير المناطق الشرقية بعد أسبوع من انطلاق الانتفاضة تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كمجلس تشريعي وممثل شرعي للشعب الليبي، وواجهة للانتفاضة الشعبية خارجيا. أسندت رئاسته للوزير السابق مصطفى عبد الجليل بصفته أول المنشقين عن النظام والانضمام للثورة، واتخذ

¹ الجزيرة ، ثورة 17 فبراير..الهيئة التي أسقطت القذافي بعد اشهر من القتال، تاريخ النشر 2024/02/20، تاريخ الزيارة

2025/05/27 من: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/2.20>

² نفس المرجع.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

المجلس من الجامعة الدولية ببنغازي مقرا له، وبعد اعلان تحرير العاصمة طرابلس في أكتوبر انتقل إليها مقر المجلس نظرا للمضايقات التي تعرض لها أعضاء المجلس بمدينة بنغازي. وتم اسناد السلطة التنفيذية (المكتب التنفيذي للثورة) للدكتور محمود جبريل لتتكفل بتسيير المرحلة الانتقالية وتمهد لإجراء انتخابات حرة وشفافة واعداد دستور ديمقراطي توافقي.

لقد مارس المجلس الوطني الانتقالي مهام وسلطات كبيرة في المجالات التشريعية والتنفيذية والأمنية، وفق رؤية جديدة تتماشى والمرحلة الانتقالية، كما اصدر قرارات وقوانين ذات طبيعة تأسيسية كقانون الغاء تجريم الحزبية، وقانون الأحزاب، وقانون الإدارة المحلية، وقانون المصالحة الوطنية...الخ¹. غير انه من جهة أخرى فشل في إدارة المال العام الذي وقع فيه الهدر والفساد، كما فشل في فرض الاستقرار الأمني والسياسي وعدم القدرة على تحقيق المصالحة الوطنية.

بعد نجاح المجلس الانتقالي في سد الفراغ المؤسسي واستقطاب العديد من والمدن والقبائل، اكتساب القبول والشرعية الدولية، هنا القذافي إلى جانب سعيه لاستئصال الانتفاضة، بدأ بإقناع الرأي العام الليبي بأن ما يحدث في ليبيا هو مؤامرة خارجية لاستعمار ليبيا وسلب خيراتها. كما حاول الترويج للغرب بأن المنتفضين عبارة عن مجموعات إرهابية متطرفة تريد تشكيل إمارة إسلامية متشددة. إلا ان الدول الغربية لم تقبل بهذه الدعاية بالاستناد لتقارير صحفيين عايشوا الانتفاضة وتأكدوا بأن المنتفضين مدنيين ثاروا من اجل الحرية والحقوق المدنية والسياسية.

بعد اسقاط نظام القذافي، ظهرت نزاعات عديدة داخل المجلس الوطني الانتقالي من بينها مسألة التمثيل للعناصر الفاعلة في المجلس، وظهور النزعة الجهوية والقبلية، والخلافات ذات الطابع الأيديولوجي بين عناصر ينتمون لجماعة الاخوان وعناصر ضمن التيار الليبرالي، مما انعكس على سياسة المجلس، وذلك بسبب تعدد الآراء واختلاف التوجهات السياسية والفكرية،

¹ السنوسي، بسيكري، مرجع سبق ذكره، ص59

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

والتناقضات الاجتماعية ذات البعد القبلي، الجهوي، والمناطقي، وازدياد نفوذ الجماعات المسلحة وتعددتها. وكل ذلك ساهم في التعجيل بالانتخابات¹.

عرفت ليبيا أول انتخابات في 07 جويلية 2012 بانتخاب المؤتمر الوطني العام كهيئة تشريعية استلم السلطة بشكل رسمي بعد حل المجلس الوطني الانتقالي في 8 أوت 2012، وتشكيل الحكومة المؤقتة كأول حكومة بعد الانتخابات مشكلة من الحزبين الرئيسيين (حزب العدالة والبناء، وحزب تحالف القوى الوطنية) في نفس السنة، وبقي المؤتمر الوطني العام يمارس مهامه التي تجمع بين: السلطة التشريعية، وسلطة الرئيس، والقائد الأعلى للجيش الليبي، وذلك لتسيير المرحلة الانتقالية حسب ما جاء في الإعلان الدستوري الذي أقره المجلس الوطني الانتقالي في 03 / 08 / 2011، حيث تقرر كتابة دستور دائم من طرف هيئة تأسيسية منتخبة، وانتخاب هيئات تشريعية ورئاسية دائمتين، وإرساء نظام اداري وسياسي للبلاد². إلى غاية 07 / فيفري / 2014 حيث تم اجراء انتخابات تشريعية ممثلة في مجلس النواب الليبي، وحددت مدينة بنغازي مقرا له، ثم نقل مقره لمدينة طبرق بسبب الوضع الأمني في بنغازي. وهو ما تسبب في رفض المؤتمر الوطني الاعتراف بسلطة مجلس النواب، الذي بقي يمارس مهامه رغم انتخاب جسم تشريعي آخر (مجلس البواب). واصبحت ليبيا مقسمة بين سلط، وان كل سلطة تدير مهامها على الحيز الجغرافي المسيطرة عليه. وما زاد من حدة هذا الانقسام هو قرار المحكمة العليا بطرابلس في 06 / 11 / 2014 بعدم دستورية انتخاب مجلس النواب. وبذلك اصبح في شرق ليبيا سلطة تشريعية "مجلس النواب" والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه، وفي غربها سلطة تشريعية أخرى "المؤتمر الوطني" والحكومة الانتقالية المنبثقة عنه. مما أدى لفوضى سياسية وامنية وتعطيل مؤسسات الدولة كالبנק المركزي الذي تعطلت خدماته.

*اتفاقية الصخيرات:

تنص اتفاقية الصخيرات الموقعة بمدينة الصخيرات المغربية يوم 11 / 07 / 2015 بين الأطراف الليبية المتنازعة على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: تأسيس مجلس اعلى

¹ المرجع نفسه، ص59.

² عبد الرزاق، العرادي، عملية فجر ليبيا مقدماتها وسياقاتها: صفحات من وقائع الثورة المضادة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص26.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

للدولة كجهاز استشاري يمارس مهامه بكل استقلالية ويكون له الشخصية القانونية والمعنوية والذمة المالية المستقلة¹. وتشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص في 23 فيفري 2016 بقيادة فايز السراج، وقد حظيت هذه الحكومة بالاعتراف والشرعية الدولية تحت الرعاية الأممية بهدف تسوية الوضع السياسي الليبي، وإدارة المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهرا (18)². ومجلس النواب الذي عليه منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني، وقيادة المرحلة الانتقالية،- سبق الإشارة اليه- كما ركزت اتفاقية الصخيرات على تدابير بناء الثقة بين كل الأطراف الفاعلة والمصادقة على هذا الاتفاق. والعمل على التكاثف والتعاون لضبط الامن والنظام العام، وتوفير الامن والاستقرار للليبيين.

غير ان ذلك لم يتم بسبب قيام المشير خليفة حفتر في 16 / 05 / 2014 بعملية عسكرية اطلق عليها "عملية الكرامة" وذلك بحجة انتهاء ولاية المؤتمر والحكومة التابعة له في 2014 بعد انتخاب مجلس النواب، وكذلك بهدف محاربة الجماعات الإسلامية المسلحة وتطهير الدولة منها، التي يرى بانها تشكل خطر على امن ومصالح الدولة، وفي المقابل قامت هذه الجماعات بعملية عسكرية ضد قوات الكرامة، سميت "فجر ليبيا". حيث قامت قوات فجر ليبيا بتنفيذ الهجوم في 13 / 07 / 2014 على مطار طرابلس وعدد من المناطق العسكرية المجاورة له³. مما أدى لتوسع الصراع بين الفريقين وانضمت فصائل وقبائل وكتائب مختلفة لكل منهما، كما سيأتي توضيحه في الجدول التالي:

¹ UNSMIL، الاتفاق السياسي الليبي، تاريخ الزيارة 05 / 06 / 2024. من: <https://unsmil.unmissions.org>

² سارة ، بوشوشة، ومدوني، علي "الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011" مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص1689.

³ منى، بومعزة "الصراع المسلح في ليبيا الأسباب ومسارات التسوية" مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 25، العدد 04، 2018 ص 124

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الجدول رقم 08: الفصائل المكونة لكل من قوات الكرامة وقوات فجر ليبيا.

الفصائل المكونة (المنظمة) لقوات فجر ليبيا	الفصائل المكونة (المنظمة) لقوات الكرامة
*تحالف يضم مليشيات من مناطق: مصراتة_ غريان_ الزاوية _ صبراتة	*ضباط سابقين في الجيش الليبي في عهد القذافي الذين تم ابعادهم بعد إقرار قانون العزل.
*مليشيات درع ليبيا الوسطى	*كتائب عسكرية مختلفة معظمها يتبع الجيش الليبي ومنها: قوات رئاسة اركان الجيش_ حرس المنشآت النفطية_ كتائب الزنتان_ كتائب ورشفانة _كتيبة حسن الجوفي_ كتيبة 319_ كتيبة 204دبابة_ كتيبة 21صاعقة_ قوات الصاعقة_ كتيبة محمد المقرئ_ وصحات المناطق.
*غرفة عمليات ثوار ليبيا في المنطقة الشرقية وتضم: كتيبة 17 _ وكتيبة عمر المختار_ وكتيبة شهداء ليبيا الحرة	*كسب تأييد قبائل كبرى في الشرق: قبيلة العبيدات_ قبيلة البراعصة_ قبيلة العواقر_ قبيلة العرفة.
*كسبت تأييد قوى إسلامية منها: كتيبة درع الغبية _ كتائب الدروع_ تنظيم انصار الشريعة_ مجلس شورى ثوار بنغازي _كتيبة راف الله السحاتي_ تنظيم مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها_ تنظيم شباب شورى الإسلام_ كتيبة الفاروق	*كسب تأييد قبائل ومدن في الغرب: مدينة الزنتان_ مدينة العزيزية_ كل قرى منطقة ورشفانة
* نالت دعم معظم المجالس البلدية في المنطقة الغربية	*كسب تأييد الجنوب في منطقة أوباري: قبائل التبو_ قبيلة القذاذفة_ البعض من افراد قبيلة الطوارق.
* وفيما بعد ضمت مدن من الجنوب منها: بنغازي_ سرت _ الجفرة _ جالو	*كسب تأييد تحالف القوى الوطنية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مقال بعنوان "الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية" للباحثة منى بومعزة

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

المطلب الثاني: تداعيات التدخلات الخارجية على الازمة الليبية.

الفرع الأول: تداعيات التدخلات الخارجية على الوضع الداخلي الليبي. إن المتتبع لمسار الازمة الليبية يظهر له بوضوح ان ليبيا بعد التدخلات الخارجية وسقوط نظام القذافي شهدت وضعاً داخلياً مضطرباً، وعدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي كنتيجة حتمية للتدخلات الخارجية ذات الاجندات المصلحية من التدخل، حيث ان دول حلف الناتو وباقي الدول المتدخلة في الازمة الليبية بعد اسقاط النظام وقتل القذافي، لم تأبه بمصير الدولة ولا بمستقبل حياة المدنيين ولا بالإعمار، بل تركت الدولة في حالة فوضى وتنازع عن السلطة، واكثر من ذلك راحت الدول المتدخلة تتنافس على تحقيق مصالحها هناك من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لهذه الأطراف الليبية المتنازعة .

ان التدخلات الخارجية التي غدت النزاعات الداخلية جعلت ليبيا تدخل ضمن دائرة الدول الفاشلة يتزايد فيها التفكك الاجتماعي بين قبائل مساندة للنظام، وأخرى معادية له، وتعدد الميليشيات المسلحة بين مناطقية، دينية، ومافيوية، وأخرى محلية، إضافة لمكونات سياسية علمانية وليبيرالية، وأخرى اسلاموية، وكثرة الصراعات الداخلية على السلطة والنفوذ، ما جعل ليبيا تعيش ازمة حادة، وحرب أهلية مصطنعة ناتجة عن إخفاق القيادة في تحقيق الانتقال السلس للسلطة، وبالتالي تآكلت شرعية النظام السياسي، وفشل في تحقيق الاستقرار وتسوية الأوضاع الداخلية وعجز عن تحقيق إصلاحات سياسية وتعقدت البيئة السياسية.

كما أدى التدخل العسكري لدول حلف "الناتو" في ليبيا، ومقتل القذافي، إلى سيطرة المحتجين على الوضع الليبي، وانهار النظام، ودخلت ليبيا في عهد جديد من التناقضات والانقسامات والاقتتال بين القبائل، وتحولت الإنتفاضة إلى حرب أهلية بين المناطق، أي حرب فئات قبلية عن الزعامة والمصالح بعيدا عما كان يأمله الشعب الليبي. وصارت ليبيا مرتعا للإرهاب، وتجار البشر والمخدرات، ومكانا للتعذيب وتنفيذ الإغتيالات العشوائية والمدروسة، وتجارة السلاح غير الشرعية، وهو ما لم يكن يريده الشعب الليبي. وكل ذلك ناتج عن التدخلات الخارجية التي كان هدفها الحقيقي من التدخل في الازمة الليبية هو اسقاط نظام القذافي وذلك بسبب سياساته العدائية للغرب، وأيضا بهدف تحقيق مصالحها في ليبيا.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

ومن يمكن ذكر نتائج التدخل الخارجي على الوضع الداخلي في ليبيا في النقاط التالية¹:

- بعد التدخلات الخارجية اسقاط النظام كثرت التحالفات وخطابات التهديد بين التكتلات السياسية المتصارعة على السلطة والنفوذ، ازدادت عمليات التصفيات الجسدية، وتضاعف الإغتيالات السياسية والإنتقامات بشكل ملفت للإنتباه في ليبيا خصوصا ضد قيادات عسكرية وأمنية تابعة للنظام السابق، أو تلك التي أدمجت في النظام الجديد.
- حدوث إنفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات بدعوى حفظ الامن والنظام في المناطق المحررة، التي بدأت بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة، كما بلغ عدد التشكيلات الامنية في طرابلس أكثر من (100) مجموعة تحمل هويات مختلفن من جهوية، إلى أيديولوجية معينة، أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال.
- تحول الانتفاضة إلى حرب اهلية مناطقية بين القبائل على السلطة والزعامة وليس لإقامة نظام ديمقراطي ومؤسسات دستورية منتخبة في ظل الحرية والمساواة بين جميع أبناء ليبيا.
- إشكالية حل وإدماج الكتائب المسلحة في المؤسسات النظامية رغم الإصلاحات المنتهجة، والإعتماد على الشارع للضغط على هذه الكتائب للإسحاب من المدن الكبرى مثل بنغازي وطرابلس.
- تحول ليبيا إلى حلبة صراع بين الدول الكبرى صاحبة المصالح والنفوذ على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى حديثة العهد بالتدخل التي أرادت أن يكون لها نصيب من المصالح في ليبيا مثل تركيا وقطر.
- تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بإدعاء الحفاظ على الأمن.
- إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية كافة والتي تجاوز عددها 104 ألف عنصر.

¹ حسن، مصدق، وثائق ويكليكس و أسرار ربيع الثورات العربية، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012، ص-ص 113-115.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين

الخارجيين.

- سقوط النظام و حدوث الإنفلات الأمني ترتب عنه سهولة إختراق الحدود مع دول الجوار وسهل عبور موجات كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا من دول الساحل الإفريقي التي هي دول تقع خلف الصحراء و فقيرة، وغير مستقرة سياسيا، وفي المقابل أعداد السكان مرتفع في ظل وجود خدمات متدنية، وتعاني من اضطرابات اقتصادية ، ومعظم تلك الدول يعتمد أفرادها على مهن تتأثر بتلك الظروف السابقة الذكر كالزراعة والرعي. إضافة إلى عوامل التصحر والجفاف¹. إذ في الفترة مابين 2010 و2014 عبر ما يقارب 8مليون مهاجر حدود قاراتهم إلى اماكن اخرى إضافة للنزوح نتيجة للظروف الصراعات والكوارث وغيرها² , كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم09: نسب المهاجرين إلى ليبيا وأسبابها.

نسبة الهجرة غير الشرعية		أسبابها
%80	%40	أسباب
	%60	و عوامل اقتصادية
%15		تهديدات وجوانب أمنية
%5		حروب أهلية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بعض الدراسات من مقال (الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة-سرت ليبيا/ 18.12.2019 للدكتور الفيتوري صالح السطي، جامعة بني وليد. ليبيا، 2019.

- إنهيار المؤسسة العسكرية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بمختلف أنواعه في مخازن الشرطة والجيش ونقله إلى دول الجوار، حيث نشط تجار السلاح في مجموعات لبيعه، مما أثر على ثورات الربيع العربي من خلال تأثير الجماعات الإرهابية على الوضع الأمني هناك.

¹ الفيتوري، صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر "دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول للدراسات السياسية والاقتصادية المعنون بـ"الهجرة غير الشرعية -التداعيات وسبل المواجهة-جامعة سرت، ليبيا في 18/ديسمبر 2019)

² Michiel de Haas, and Ewout Frankm, Migration in Africa, Routledge, 2022, p27

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- نشطت المجموعات الإرهابية المتشددة والمحسوبة على الإسلام (داعش). حيث أصبحت الأراضي الليبية منطقة دعم وتدريب لهذه المجموعات في غياب السلطات الرسمية والأمنية. حيث عرفت الحدود الليبية الجنوبية انفلات أمني وانكشاف منذ 2011. مما سهل انتشار الظاهرة الإرهابية التي تقوم بأعمال إجرامية ترعيبية كظاهرة تهريب البشر والمهاجرين وتهريب الوقود إلى جانب تهريب السلاح، ومع عودة المقاتلين الذين كانوا يعملون تحت إمرة القذافي إلى بلدانهم محملين بالأسلحة، تأجبت الصراعات في العديد من دول الساحل وصعود الجماعات الإرهابية في شمال مالي التي تلقت الدعم من الجماعات الإرهابية في ليبيا¹.

- بسبب الظروف السابقة، تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وإنطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح، المخدرات، الهجرة غير الشرعية...) ما أثر سلبا على ليبيا ودول الجوار الإقليمي والجغرافي.

- التدخل العسكري وما نتج عنه من أزمات إقتصادية، إجتماعية، سياسية، وأمنية تسببت بأزمة لاجئين على نطاق واسع. وأن هذه الأزمات المتنامية سوف تشكل إرثا ثقيلا على أي حكومة تأتي بعد القذافي.

- إنتشار عدوى الجماعات الإرهابية المسلحة خصوصا من منطقة شمال مالي وبحثها عن ملاذات آمنة في جنوب ليبيا، وحدث تشابك بين فروع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة في ليبيا، وأنصار الشريعة في تونس، وهو نفس الخطر الذي حذر منه بعض المراقبين الدوليين.

- كما ان التدخل الخارجي ساهم في اتساع الفجوة السياسية والأمنية بين الجبهة الغربية (فايز السراج) والجبهة الشرقية (خليفة حفتر) في تصعيد الصراع السياسي والعسكري بينهما من خلال دعم كل طرف لخدمة مصالح الدول الخارجية الفاعلة في ليبيا².

¹ أميرة ، محمد عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي، تاريخ النشر 12/ 04 / 2020، تاريخ الزيارة <https://aspss.ahram.org> من 2022/12/06

² بوشوشة، سارة، ومدوني، علي، مرجع سبق ذكره، ص 1693

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

- ضف إلى ذلك ان التدخلات الخارجية في ليبيا انتجت وضعاً أمنياً يتميز بالهشاشة، وعدم القدرة على ضبط الامن وحماية ممتلكات المواطنين ومؤسسات الدولة.

- إن التدخلات الخارجية انتجت صراعاً داخلياً على السلطة ناتجاً عن اختلاف المصالح سواء أكانت مصالح القوى الداخلية المتصارعة، أو مصالح الدول الخارجية الغربية والإقليمية الداعمة لكل طرف من هذه الأطراف.

- ونتج التدخلات الخارجية وسقوط النظام تنافس دولي وإقليمي على تقسيم البلاد والفوز بجزء منها. إذ نجد بعض الدول الإقليمية إضافة للعمل على تحقيق مصالحها في ليبيا لها أطماع توسعية فيها، فمصر مثلاً تطمح في ضم واحة الجغبون الليبية حسب ما جاء في الاعلام المصري، وفرنسا مازالت لها أطماع في الجنوب الليبي حسب ما جاء في مارس 2018 على لسان مولاء قديدي رئيس المجلس الأعلى للطوارق

- حدوث إنفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات بدعوى حفظ الامن والنظام في المناطق المحررة، التي بدأت بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة، كما بلغ عدد التشكيلات الامنية في طرابلس أكثر من (100) مجموعة تحمل هويات مختلفة. من جهوية إلى أيديولوجية معينة، أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال. حيث بلغ عدد المسلحين بطريقة غير قانونية في ليبيا أكثر من 711 ألف ليبي، حسب ما صرح به تقرير منظمة "كرايسز جروب" حيث أن هذا القدر العالي من التسلح أدى إلى عسكرة القبائل التي باتت تتنافس على التسلح وترى في استخدامه شرعية ثورية¹.

- إضافة إلى ان التدخلات الخارجية التي عملت على اسقاط النظام أسهمت بشكل كبير في تفاقم الهجرة غير الشرعية من وإلى ليبيا، حيث أدى سقوط النظام الليبي وانهايار الأمن وغياب مؤسسات الدولة والصراع السياسي بين القبائل والمليشيات العسكرية إلى سوء الأحوال الاجتماعية والأمنية وإنكشاف الحدود الليبية وانهايار مقومات السيادة الوطنية لليبيا². وهوما

¹ المرجع السابق، ص 1691

² عمر، المبروك اسباقه "لامن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجاً)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد 01، 2023، ص 141-155.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

زاد من تفاقم الهجرة غير الشرعية سواء هجرة الليبيين الفارين من سوء الأوضاع السياسية والأمنية التي أثرت على الحياة الاجتماعية، أو هجرة الأفارقة عبر ليبيا إلى دول شمال المتوسط. وبذلك أصبحت ليبيا تمثل نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين نحو شمال المتوسط، إذ يغادر 90% من المهاجرين المتوجهين إلى أوروبا عبر سواحلها سواء من الليبيين أو من غير الليبيين، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يحاول دعم قدرات قوات وحرس السواحل الليبية ضمن خطته الرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ورصد خطوط إمداد المهربين والمتاجرين بالبشر، إضافة إلى مساعدة ليبيا على حماية حدودها الجنوبية من خلال تنشيط التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الساحل التي تمثل مصدر إمداد بالمهاجرين غير الشرعيين. الذين دفعتهم ظروف الحياة القاسية الى تحمل مخاطر الهجرة وتصرفات المهربين للبشر وتجار الجريمة المنظمة¹.

مما سبق يمكن تقسيم تداعيات التدخلات الخارجية على الوضع الداخلي الليبي إلى تداعيات أمنية وسياسية، وأخرى اقتصادية واجتماعية كما يلي:

تداعيات التدخلات الخارجية السياسية والأمنية على الوضع الداخلي الليبي: كان التدخل الخارجي في الازمة الليبية عبر القرارات 1970 و 1973 لحماية المدنيين وضمان عملية الانتقال السياسي، غير انه بعد سقوط النظام لم تبدي الدول المتدخلة رغبة حقيقية في تحقيق الاستقرار في ليبيا التي دخلت في حالة من الفوضى وانهيار المنظومات الأمنية وضعف مؤسسات الدولة في توفير الحاجيات الأساسية، وأصبحت بذلك ليبيا فضاء مفتوح لممارسات شرعية وغير شرعية، وملاذا آمنا للمهربين وتجار البشر والمخدرات والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية والمرتزقة، ومكانا ممتازا للحصول على الأموال وبطرق سهلة ومتنوعة، كسيطرة بعض الجماعات الإرهابية والميليشيات على حقول النفط وبيع الوقود بطرق غير مشروعة، وعلى مخازن السلاح وبيعه.

وبذلك صارت ليبيا منطقة آمنة لتسلح الشبكات الإرهابية ومرورها عبر الحدود المنكشفة، مما شكل خطرا على الامن القومي لدول الإقليم والعالم ككل، كما ان التدخلات

¹ المرجع السابق، ص156

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الخارجية بقيادة حلف الناتو فتحت المجال للتدخل المستمر من طرف العديد من الدول الدولية والإقليمية، وقد نتج عنه استمرار وإطالة عمر المرحلة الانتقالية حتى 2024. كما ان تنافس الدول المتدخلة في الازمة الليبية ودعمها لأطراف النزاع الليبي، حول ليبيا لمنطقة نزاع إقليمي ودولي، وساحة للحروب بالوكالة، اذ نجد اشتداد التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ في ليبيا لتحقيق مصالحه هناك والحفاظ عليها، من خلال واستغلال الأطراف الليبية المتنازعة لهذا التنافس، وامدادها عسكريا وسياسيا، وهذا أدى لإطالة أمد الحرب، وتعطل مساعي حل الازمة. فنجد دول تدعم خليفة حفتر كروسيا ومصر، ودول أخرى تدعم حكومة الوفاق الوطني كتركيا، في حين هناك اطراف أخرى تارة تدعم حكومة الوفاق الوطني وتارة أخرى تدعم في الخفاء خليفة حفتر كفرنسا التي تميل حيث تكون مصالحها محققة. ومن جهة أخرى نجد بعض الدول الإقليمية والدولية إضافة للعمل على تحقيق مصالحها في ليبيا لها أطماع توسعية فيها، إذ نجد مصر تطمح في ضم واحة الجغبون الليبية حسب ما جاء في الاعلام المصري. وفرنسا مازالت لها أطماع في السيطرة على الجنوب الليبي وغيرها.

تداعيات التدخلات الخارجية الاجتماعية والاقتصادية على الوضع الداخلي الليبي: نتج عن التدخلات الخارجية في الازمة الليبية تفكك النسيج الاجتماعي بسبب انقسام المجتمع الى فئتين، بين مؤيدة ومعارضة لأطراف الصراع، وأيضا اختلاف المواقف من التدخلات الخارجية، إضافة للتغيرات الديمغرافية بسبب توطين جنسيات مختلفة من المهاجرين غير الشرعيين، بما يحلونه من إختلاف وتباين في العادات والتقاليد وتنوع الأعراق والأديان التي تكون دخيلة على المجتمع الليبي وتؤثر على النسيج الاجتماعي، خاصة بالجنوب الذي عرف عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب ليبيا، كما أن تكتل تلك المجموعات القادمة لليبيا وتكوين تجمعات عشوائية من المباني المكونة من الصفيح لا تحتوي على صرف صحي ولا مخططات سكنية . فتصبح مكانا للأوساخ ولتعشيش البعوض والحيوانات الضالة ومنطلق للأمراض، وتصبح تلك الأماكن ملائمة لانتشار الرذيلة والجرائم الغير أخلاقية، كما تعتبر بؤرة صراع للقيم والعادات للجنسيات المختلفة.

كما انتجت التدخلات الخارجية في ليبيا تداعيات اقتصادية خطيرة على الاقتصاد الليبي الهش اصلا الذي يساهم فيه الغاز والنفط بأكثر من 70% من الناتج المحلي، و95% من

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

اجمالي الصادرات، و90% من ارادات الخزينة العمومية، بسبب تعرض حقول النفط للصراعات السياسية، وما صاحبها من سيطرة للمليشيات المسلحة، والحكومات المتعاقبة على حقول النفط الذي اصبح يباع في بعض الأحيان خارج سيطرة الدولة كما حدث سنة 2016 وسنة 2019، أو يتعرض للإغلاق كما فعل المشير خليفة حفتر سنة 2015...، وكل ذلك نتج عنه تآكل وضعف البنية التحتية لقطاع المحروقات، وارتفاع حاد لمعدل التضخم، وزيادة معدل البطالة، وانتشار الفقر بين الليبيين وتدني مستوى الحياة بصفة عامة¹.

الفرع الثاني: تحول الحرب الاهلية في ليبيا إلى حرب بالوكالة: يعد موضوع الحرب بالوكالة من المواضيع التي يكثر عليها الحديث اليوم، وذلك بسبب التطورات الحاصلة في البيئة الدولية والحروب بكل اشكالها، ووسائل التدمير والقتل، ونظرا لتطور الأسلحة الذكية والالكترونية التي تحدث اخطار كارثية في مناطق الحرب، ولهذا السبب أصبحت الدول لأجل تحقيق أهدافها تلجأ للحروب غير التقليدية، وفي مقدمتها الحرب بالوكالة، التي تحقق من خلالها الدول أهدافها وتحافظ على مصالحها في مناطق النزاع والصراعات المختلفة، من دون تكلفة مادية كبيرة، ولا استنزاف كبير للاموال ولا خسائر في الأرواح، لان الحرب لا تدور على ارضها. فهي حرب لا تختلف كثيرا عن الحرب التقليدية من حيث الشكل العام والمبدأ، لان نفس الوسائل والاليات والطرق والاستراتيجيات المستخدمة في الحروب التقليدية تستخدم في الحرب بالوكالة، وإنما الفرق بينهما يتعلق بأطراف النزاع والدور الذي يلعبه كل طرف.

في هذا الصدد تطرق العديد من الباحثين بالتعريف لموضوع الحرب بالوكالة، اذ نجد عالم الاجتماع والسياسة "كارل دويتش Karl Deutsch" يقول ان الحرب بالوكالة هي: "نزاع دولي بين قوتين اجنبيتين، تقاتل على ارض دولة ثالثة عن طريق التذرع بالتدخل على قضية داخلية في ذلك البلد، واستخدام بعض القوى البشرية والموارد والأراضي فيه كوسيلة لتحقيق الأهداف الأجنبية والاستراتيجيات الأجنبية الغالبة"². في حين قدم الباحث المختص بشؤون الامن والاستخبارات تريون جروه مقال بعنوان (فائدة الحرب بالوكالة) وعرفها بانها "أداة لفن الحكم

¹ أحمد، الزروق الرشيد "اشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016" مجلة مدارات سياسية، العدد 2، 2017، ص106

² خالد، علي العجيلي المحجوبي، محاضرات ومداخلات وابحث مؤتمر جاتحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، ليبيا: منشورات دار الكتب الوطنية، 2020، ص244

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

وتوفر الطريق والآلية المناسبة للدول والحكومات، للانخراط في التدخلات الخارجية، وكذلك فهي تدخلات تدعم فيها دولة اجنبية جهة فاعلة محلية، للتأثير على النتائج السياسية في بلد أو منطقة محددة، ويمكن ان يكون الدعم ماديا بالأسلحة والامدادات والمعلومات الاستخباراتية، او غير مادي كتقديم المشورة والدفاع السياسي عن القضية¹.

مما سبق يمكن تحديد عدد من الشروط التي يجب توافرها لكي يكون النزاع حرب بالوكالة وهي:

- وجود دور كبير ورئيسي للدول الراعية للنزاع يتمثل في عدة صور منها: المشاركة في الحرب بعمليات عسكرية مباشرة، او المشاركة في عمليات التخطيط العسكري والتكتيك الاستراتيجي.

- تدخل الدول بطريقة مباشرة او غير مباشرة في ترتيب أوراق المجموعات الداخلية المتناحرة، وهنا يكون هدف الدول المتدخلة هو إطالة عمر الازمة بين الطرفين لأجل غاية تريد تحقيقها هذه الدول.

- وجود ترتيبات سابقة بين الدول الراعية للنزاع والأطراف المتنازعة، أي التدخل لإحداث الازمة بين أطراف النزاع، زيادة على التدخل للإشراف والتدقيق على متطلبات العمليات العسكرية التي يقوم بها الوكيل.

هناك العديد من الأمثلة التي تثبت حقيقة الحرب بالوكالة، على سبيل المثال لا الحصر. الحرب في أوكرانيا التي تشهد حربا دولية على أراضيها منذ قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم سنة 2014 حيث قامت الحكومة الروسية بتدعيم الجماعات المتمردة هناك، وأيضا الحرب الروسية الاكرانية التي اندلعت في 14 فيفري 2022 وقامت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بدعم اكرانيا عسكريا وسياسيا، وذلك بهدف توسع حلف الناتو في شرق اسيا. كذلك الحرب في اليمن بين مجموعات محلية التي تدعمها الامارات والسعودية من جهة، وبين الحوثيين الذين تدعمهم ايران، وأيضا الحرب الليبية التي هي حرب أهلية تحولت لصراع بين

¹ نفس المرجع

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

العديد من الأطراف المحلية المدعومة من طرف الدول الإقليمية والدولية. وهو ما سيأتي تفصيله فيما يلي:

لقد عرفت التدخلات الخارجية في ليبيا عدة مراحل بدء من التدخل الاممي "تدخل حلف شمال الأطلسي" الذي حضي بشبه اجماع دولي واقليمي وداخلي "طلب المعارضة الليبية" لإسقاط نظام القذافي. وقد انتهت هذه المرحلة بإسقاط النظام وإصدار القرار رقم 2016 لمجلس الامن والقاضي بإلغاء قرار التدخل رقم 1973. ثم بدأت المرحلة الثانية بانسحاب قوات الناتو، حيث وجدت بعض الدول الإقليمية الساعية لزيادة نفوذها في ليبيا بالتدخل غير المباشر، مما اسهم في فشل العملية السياسية، تحول القرار السياسي من أيدي الليبيين إلى قوى خارجية.

هنا بدأت مرحلة ثالثة تمثلت في التدخلات المباشرة، حيث ساد التنافس الدولي على التدخل في ليبيا للحفاظ على مصالحه او تحقيق اهداف معينة فيها، وفي هذه الاثناء كان الحضور التركي والروسي في المشهد الليبي، إضافة للقوات الأجنبية وارتفاع عدد المرتزقة التي تعمل في ليبيا لصالح اطراف خارجية. وكل ذلك اثر بشكل كبير في الصراع الدائر في ليبيا بمختلف مظاهره السياسية والعسكرية والفكرية وتحولت الحرب الاهلية بين الأطراف الليبية الداخلية المتصارعة إلى حرب بالوكالة. أي حرب تديرها اطراف ليبية ومرتزقة نيابة عن اطراف خارجية دولية وإقليمية، تدعم الفرقاء الليبيين بالسلاح والعتاد، وتؤيد حكومات على حساب حكومات أخرى، أو تلعب على الوترين وذلك بدعم طرفي النزاع سرا كما تفعل فرنسا مع الخليفة حفتر علنا، رجل الوفاق فتحي باشاغا سرا، كما نجد هناك دول أخرى تتدخل بالعمل على استمرار الصراع. وكل ذلك بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وليس اعتبارات إنسانية كما يدعي الغرب. وبذلك صارت ليبيا ميدان للحرب بالوكالة ساهم في إعاقة المصالحة الوطنية والتسوية السلمية، وزاد من التفكك الاجتماعي واطال من عمر الازمة. فالتدخلات الخارجية عملت على اخراج القرار والامر الليبي بمختلف جوانبه ومستوياته من ايدي الليبيين المحليين المتصارعين على السلطة والنفوذ والشرعية واحالهم لمجرد وكلاء حرب بالإنابة عن صراعات خارجية وتتافس ارادات دولية، إضافة لطموحات جيوسياسية لفواعل إقليمية محاولة لعب دور مع القوى الكبرى.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

مظاهر الحرب بالوكالة في ليبيا: ان القول بان الصراع في ليبيا اصبح صراع ارادات دولية، فيما يعرف بالحرب بالوكالة راجع إلى تحالف قوى خارجية إقليمية ودولية مع اطراف النزاع فيها، وذلك من خلال دعم ومساعدة كل طرف من اطراف الصراع سياسيا وعسكريا وحتى فنيا. اذ نجد بعض الدول الخارجية الدولية والإقليمية تدعم احد اطراف النزاع، والبعض الآخر يدعم طرف النزاع الآخر، وذلك تنافسا على تغيير موازين القوى لصالح الدول المتدخلة. اذ نجد قوات الخليفة حفتر تتلقى دعما سياسيا وعسكريا وفنيا من طرف دول إقليمية ودولية مثل الامارات ومصر روسيا وفرنسا ودول أخرى، وذلك مقابل الحفاظ على مصالحها وتحقيق اهداف أخرى كالضفر بحصة من النفط الليبي، في حين تتلقى حكومة الوفاق المعترف بها دوليا دعما سياسيا من طرف الأمم المتحدة كما تتلقى دعما سياسيا وعسكريا وفنيا من طرف دول أخرى كالولايات المتحدة وقطر وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي كفرنسا التي تدعم طرفي الصراع سعيا لتحقيق مصالحها مع كل طرف.

كما ان الدول المتدخلة في الازمة الليبية ولأجل الحفاظ على مصالحها وحمايتها في ليبيا تسعى لبناء تحالفات لدعم احد طرفي النزاع ضد الطرف الآخر لخدمة مصالحها هناك. كتحالف مصر والسعودية والامارات لتقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لقوات الخليفة حفتر، فالامارات وفرت له دعما سياسيا وعسكريا تمثل في انشاء قاعدة "الخادم العسكرية" وتوفير الطائرات المقاتلة والطائرات بدون طيار التي استخدمها في حربه على بنغازي 2014، كما شاركت طائرات إماراتية في ضرب قوات فجر ليبيا، وذلك سعيا لتأمين واحكام السيطرة على كامل الموانئ الليبية بهدف التأثير الاماراتي على مشروع "طريق الحرير الصيني"¹. في حين تقدم مصر دعما جويا للخليفة حفتر عن طريق شن غارات ضد اعدائه، ووفرت له عتادا عسكريا ووحدات من المشاة البحرية ومستشارين عسكريين في مجال الطيران، وذلك بهدف حماية مصالحها في منطقة شرق ليبيا الذي يعد مجالا حيويا وعمقا استراتيجيا لمصر يجب تأمينه. من جهة أخرى تقوم الامارات والسعودية بتقديم مكافآت مالية

¹ محسن، رمضان جابر "أثر التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي (2011 - 2023)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، المجلد 20، العدد 01، 2023، ص15.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

لفصائل سودانية مكونة من جيش تحرير السودان، وتجمع تحرير السودان، وقوات الدعم السريع التي يقودها الجنرال "محمد حميدتي"، وذلك للقتال في ليبيا لجانب قوات حفتر¹.

إضافة لتحالفات أخرى كتحالف قطر وتركيا، والاتحاد الأوروبي كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

كما انه من مظاهر الحرب بالوكالة في ليبيا هو وجود شركات أمنية وعسكرية خاصة وبأعداد كبيرة متعاقدة مع اطراف الصراع، فالشركات الأمنية الخاصة تقوم بأعمال الحراسة وتوفير الحماية الشخصية لبعض القادة العسكريين أو السياسيين أو حماية المواقع النفطية والمواقع الحيوية والمعسكرات لأطراف الصراع، أو لدول الخارجية ذات المصالح في ليبيا كالشركات الأجنبية النفطية العاملة بليبيا التي عملت على ادخال هذه الشركات لحماية مصالحها والتي يتواجد معظمها في شرق ليبيا بعدد لا يقل عن 70 شركة. إضافة لنوع اخر من الشركات الخاصة التي دخلت ليبيا بعد انهيار النظام الليبي وهي الشركات العسكرية الخاصة التي تشارك بقواتها الخاصة المكونة من المرتزقة الذين يتم جلبهم من بلدان وجنسيات مختلفة للمشاركة في عمليات عسكرية إلى جانب احد اطراف الصراع، او ارتكاب مجازر او توفير مقاتلين كالمليشيات المتواجدة لي ليبيا والتي تحارب تحت امره هذه الشركات او الدول الخارجية.

من امثلة الشركات العسكرية الخاصة نجدت الشركة العسكرية الخاصة "قاغنر" الروسية التي وجدت في الازمة الليبية ارض خصبة للاستثمار فيها، وذلك بتعاقدتها مع احد اطراف النزاع الليبي والتي قامت بتوفير مقاتلين مرتزقة وصلوا إلى قاعدة طبرق ثم قاعدة بنينا في بنغازي فإلى قاعدة الجفرة . كما قامت شركة "قاغنر" بتوفير حوالي 31 فنيا من بلاروسيا وكرانيا لصيانة عتاد واسلحة الخليفة حفتر ذات الصنع الروسي، كما جلبت له 07 (سبعة)

¹ المرجع السابق، ص15

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

خبراء وامنيين لبناء شبكة استخبارات بالتنسيق مع الاستخبارات المصرية لصالح الخليفة حفتر¹.

الفرع الثالث: تداعيات التدخلات الخارجية على الازمة الليبية إقليمية ودوليا: ان التدخلات الخارجية في ليبيا سواء كانت إقليمية او دولية كانت لها تداعيات خطيرة على امنها استقرارها كما كانت لهذه التداعيات انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار دول الجوار وحتى الدول الأخرى، ومن اهم هذه التداعيات نجد:

- أدت التدخلات الخارجية في ليبيا إلى تنشيط الخلايا الارهابية وازدياد عددها وعتادها، وذلك بسبب انتشار السلاح في ليبيا بعد انهيار النظام وسيطرة الميليشيات والجماعات الأخرى على مخازن السلاح. إضافة لقيام دول حلف الناتو بتسليح جماعات من المرتزقة ضد النظام، وهذا ما أدى لتهريب السلاح خارج ليبيا للجماعات المتطرفة الأخرى على اختلاف توجهاتها، ما خلق فرصة للخلايا الإرهابية التي كانت نائمة لتنشط مجددا². لقد كان لمشاركة حلف الناتو دور كبير في اثارة الفوضى وأعمال العنف والإرهاب، واطلاقه العنان للمجموعات المتشددة التي كانت صامته بسبب رقابة نظام القذافي عليها لتظهر على الساحة الليبية أمام صمت دولي أطلق عنان الراديكالية المتحصنة خلف التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي وتركت البلاد تعيش حالة من الفوضى والارهاب³.

زيادة تصعيد المشهد الامني للقارة ساهم في توسيع دائرة العنف وإرتفاع حصيلة الوفيات التي أصبحت تمثل 35% من إجمالي حالات الوفيات الناتجة عن العمليات الإرهابية في العالم خلال 2021 مقارنة بـ 01% خلال عام 2007⁴. حيث أدى التدخل الخارجي في

¹ فوزي، خلف الله، والطاهر "رياحي خصخصة الحرب في ليبيا دراسة نموذج شركة فاغنر الروسية" مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 539

² رشا، عطوة عبد الكريم ضبيش "التدخل الدولي تأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية" مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13، 2022، ص 30.

³ محمد، إسماعيل محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي (2011 - 2017)، (رسالة ماجستير) جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 46

⁴ نهال، احمد السيد، افريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي 2022، تاريخ الزيارة 12/12/2022 من :

<https://www.almesbr.net>

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

ليبيا وسقوط نظام القذافي وإنهيار مؤسسات الدولة إلى حدوث أزمة سياسية خانقة وحرب أهلية مناطقية نتجت عنها العديد من التهديدات التي اتسم بها المشهد الليبي وامتدت إلى دول الجوار وخارجها، ودول الساحل الإفريقي كان لها النصيب الأوفر من هذه التهديدات في أعقاب النمو غير المسبوق لأنشطة الجماعات الإرهابية التي اتخذت من هذه المنطقة ملاذاً آمناً لأنشطتها في الشمال الإفريقي وتحديداً في ليبيا. وهو ما أدى إلى تهديدات خطيرة على أمن المنطقة.

ضف إلى أنه منذ عام 2016 ظهرت مجموعة منشقة عن بوكو حرام أعلنت مبايعتها لتنظيم داعش، كما يشير تقرير المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب إلى أن هناك اتجاهات جديدة لعمليات المنظمات الإرهابية من خلال توسيع مناطق عملياتها وإحداث تغييرات في أولوياتها الإستراتيجية كما تضاعفت أنشطتها الإرهابية عن طريق تكتيكات وتقنيات وإجراءات جديدة خاصة في مناطق الحدود الليبية¹. وهو ما جعل أمن الساحل والشمال الإفريقي يشهد تغييرات جيوسياسية جديدة مع الصعود القوي للجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة الخاصة الناشئة عن أزمة ليبيا². ومن أمثلة التهديدات الإرهابية التي امتدت أذرعها وأعمالها خارج الحدود الليبية على سبيل الذكر لا الحصر الهجوم الإرهابي على مدينة سوسة التونسية في 26 جوان 2015 الذي استهدف فندق "امبريال مرحبا" الذي خلف 38 قتيل أغلبهم سياح أجانب³، وفي نفس اليوم كان انفجار في دولة الكويت الذي استهدف مسجد الامام الصادق الذي راح ضحيته 27 قتيلاً و227 جريح⁴. أيضاً الهجوم الإرهابي سنة

¹ نور الهدى، بقعة "تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا" مجلة مدارات سياسية، العدد 05، جامعة الجزائر، 2018، ص 84

² شاكر، ظريف "معظلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وإرتداداتها الإقليمية" مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جامعة مستغانم، 2016.

³ France24، فندق سوسة الذي شهد إعتداء صيف 2015 يفتح ابوابه مجدداً، تاريخ النشر 2017/04/22، تاريخ الزيارة <https://www.france24.com/ar/20170422> من: 2025/05/27

⁴ الجزيرة، الكويت تشيع ضحايا تفجير مسجد الصادق، تاريخ النشر 2015/07/01، تاريخ الزيارة 2025/05/27، من: <https://www.aljazeera.net/news/2015/7/1>

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

2015 على معمل للغاز ببلدية سان كانتان فالافييه قربة مدينة ليون الفرنسية على نفس التوقيت السابق والذي خلف (1) قتيل و12 جريح¹.

الخارطة رقم 04: خارطة دول الجوار الليبي.



المصدر: <https://acpss.ahram.org.eg>

- كما أدت التدخلات الخارجية في الازمة الليبية واسقاطها للنظام إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية للمهاجرين غير الشرعيين الذين اتخذوا من الأراضي الليبية منطقة عبور لدول شمال المتوسط. وبذلك أصبحت ليبيا تمثل نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين نحو شمال المتوسط، إذ يغادر 90% من المهاجرين المتوجهين إلى أوروبا عبر سواحلها سواء من الليبيين أو من غير الليبيين، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يحاول دعم قدرات قوات وحرس السواحل الليبية ضمن خطته الرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ورصد خطوط إمداد المهربين والمتاجرين بالبشر، إضافة إلى مساعدة ليبيا على حماية حدودها الجنوبية من خلال تنشيط التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الساحل التي تمثل مصدر إمداد بالمهاجرين غير الشرعيين²، الذين دفعتهم ظروف الحياة القاسية إلى تحمل مخاطر الهجرة وتصرفات المهربين للبشر وتجار الجريمة المنظمة. حيث أعلنت منظمة الهجرة الدولية خلال اسنة 2022 عن وفاة

¹ France24 ، ماهي الاعتداءات والهجمات التي وقعت في فرنسا منذ 2015، تاريخ النشر 2018/05/13 ، تاريخ الزيارة

<https://www.france24.com> من 2025/05/29

² جمعة أحمد، "قوارب الموت" صدام في رأس الدول الأوروبية، تاريخ النشر 26 سبتمبر 2022، تاريخ الزيارة 09 / 02 / 2023 من: <https://www.alaraby.net>

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

114 مهاجراً غير شرعيين وفقدان 436 آخرين، خلال محاولتهم عبور البحر المتوسط من ليبيا إلى الشواطئ الأوروبية، وذلك خلال الأول من يناير وحتى 30 أبريل 2022، فضلاً عن إعادة 4461 مهاجراً إلى ليبيا خلال الفترة نفسها¹.

هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة خارج دولتهم، هروباً من الواقع الاجتماعي المعاش، ولاسيما ما يعيشه المواطن الليبي في الوقت الراهن بعد أضرار الحرب، وما نتج عنها من خلق الفرقة الاجتماعية وبث روح الانتقام والأخذ بالثأر نتيجة الاضطهاد العرقي والقبلي²، وهذا ما يترتب عنه آثار عديدة وخطيرة اقتصادية واجتماعية وصحية خاصة على الدول المستقبلية، وأن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب تعاوناً دولياً، فضلاً عن قيام الدول المستقبلية الغنية بالمشروعات الاستثمارية في الدول المرسل³.

- كذلك أدت التدخلات الخارجية واسقاط النظام من طرف قوات "حلف الناتو"، وانهيار المنظوم الامنية إلى انتشار الجريمة المنظمة بكل انواعها ومكوناتها وتوسعت أنشطتها ومناطق نفوذها من خلال بسط سيطرتها على معظم الحدود الجنوبية لليبيا وتكوين شبكة إجرامية قوية مع المنظمات الاجرامية العالمية⁴، كالشبكات الاجرامية المختصة في تجارة البشر، أو تلك المختصة في تزوير العملة، أو تجارة المخدرات، وكل أنواع الممنوعات، وغيرها.

- كما خلفت التدخلات الخارجية في ليبيا تداعيات على المنطقة تمثل في تواجد قوات عسكرية متنوعة بين (قوات خاصة، خبراء عسكريين، مدربين، مرتزقة) وما شكله من ضغوط على دول الجوار والمنطقة ككل، إضافة لتكثيف نشاط المخابرات الامريكية والفرنسية البريطانية الإيطالية التركية الروسية المصرية الإماراتية... وغيرها. وذلك تحت ذريعة الحصول على

¹ نفس المرجع

² زينب، أبو زيد أبو بكر، يوسف أحمد صالح "الهجرة غير الشرعية للسباب اسبابها واثارها على الامن الاجتماعي الليبي" المجلة الليبية العالمية، العدد 51 و 2021 ص 11

³ عبد الله، العشري "تأثير الهجرة غير الشرعية على الامن القومي" المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية العدد 03، 2018، ص 112

⁴ معزیز عبد السلام "انعكاسات النزاعات المسلحة الافريقية على دول الجوار النزاع الليبي نموذجاً" مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 223

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

معلومات بشأن تحركات وانشطة الجماعات الجهادية والمسلحة هناك. و هذا نوع من الجوسسة على دول الجوار والاقليم ككل¹.

ضاف على ذلك ان التدخلات الخارجية في الازمة الليبية أدت لنشوء ازمة دائمة تتعلق بصعوبة ضبط الحدود الليبية التي يبلغ طولها اكثر من 4300 كم، والتي أصبحت مكشوفة وغير آمنة، ما نتج عنه زيادة مخاوف دول المنطقة ان تصبح ليبيا مصدرا لتهديد الامن الإقليمي والمصالح الاستراتيجية والأمنية لها، وهو ما جعلها تزيد من جاهزية جيوشها وتستنفذ قواتها استعداد لأي طارئ، خاصة وأن الحدود الليبية شهدت الكثير من الخرقات والاحداث كتهريب السلاح الليبي للجماعات الإرهابية وتجار الجريمة المنظمة خارج الحدود الليبية وتسلل المجموعات الإرهابية إلى دول المنطقة. مثل دخول الجماعات الإرهابية لمدينة عين امناس بالصحراء الجزائرية سنة 2013 فيما يعرف بالهجوم الإرهابي على المجمع الغازي تقنتورين. وبالنظر إلى شساعة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية والغربية المنكشفة وغير الآمنة فإن ذلك اصبح يمثل تحديا كبيرا على الامن القومي والإقليمي لكل الدول التي تربطها حدود مع ليبيا.

المطلب الثالث: التدخل في ليبيا بين مسؤولية الحماية للمدنيين وحماية المصالح.

الفرع الأول: تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا. من حماية المدنيين لاقحامهم في الحرب: تعد حقوق الإنسان من أهم القضايا التي يشتغل عليها المجتمع الدولي. ويعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان أول وثيقة دولية عامة ومتكاملة ومتخصصة في حقوق الانسان، حيث قامت الامم المتحدة بعدد الخطوات المتتالية لتأكيد هذه الحقوق وحمايتها². بعد الحرب الباردة، حيث شهدت الكثير من الدول اضطرابات داخلية وحروب أهلية أدت إلى نتائج وخيمة على الإنسانية وصلت إلى حد الإبادة الجماعية والتصفية العرقية، لذلك أصبح التدخل الإنساني من القضايا الجوهرية على جدول أعمال الهيئات الدولية. إلا أنه واجه الكثير من الانتقادات أولها تعارضه مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما جاء في الفقرة 02 من المادة 07 من ميثاق

¹ نفس المرجع، ص 224

² ياسر الحويش، ومهند نوح، حقوق الانسان، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية، 2018، ص100

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الأمم المتحدة، وثانيها الشكوك التي دارت حول التدخل الإنساني إذ أثبتت حالات التدخل إنتقائية الدول للحالات التي تتدخل فيها، وهذا ما يعكس ازدواجية المعايير الراجع إلى طبيعة العلاقات الدولية الموسومة بالفوضى والتي تقوم على عنصرين أساسيين هما: القوة والمصلحة، فعملية التدخل الإنساني تحكمها مصالح الدول المتدخلة. وهذا حسب ما أكدت عليه النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

إن التدخل الإنساني الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمهددات الامن الإنساني أحدث تحولا من عدم التدخل المرتبط بالأمن القومي للدولة وسيادتها إلى التدخل المرتبط بالأمن الإنساني وأولوية أمن الفرد والجماعة عن الامن القومي. غير أن الأزمات الإنسانية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي وارتكبت فيها جرائم إنسانية راح ضحيتها العديد من الأبرياء دون تحركات دولية فعالة لوقفها. جاء مفهوم مسؤولية الحماية كمبدأ في العلاقات الدولية خلفا للتدخل الإنساني المقدم من قبل اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول والمقترح من طرف الحكومة الكندية¹. والجدول التالي يبين لنا التطورات التي طرأت على أهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ عدم التدخل وكيفية ظهور مبدأ مسؤولية الحماية.

الجدول رقم 10: التحولات التي طرأت على مبدأ عدم التدخل كأهم مبدأ في القانون الدولي.

المبدأ	الهدف منه	سنة ظهوره
-عدم التدخل	-حماية الامن القومي للدولة -الحفاظ على سيادة الدولة	1713 إثرى إتفاقية أوترخت، وتأكيد في مبادئ الثورة الفرنسية
-التدخل	-حماية الأقليات -الحفاظ على حقوق الإنسان -حل النزاعات بين الدول	بدأ إثرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
-التدخل الإنساني	-حماية الفرد كهدف للأمن الشامل لكل المجالات -تحقيق الامن الإنساني وحماية الإنسانية	1994

¹ سلوى، بن جديد "من التدخل الإنساني" إلى "مسؤولية الحماية" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 5، 2013، ص 200

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

مسؤولية الحماية	-جاء كبديل للتدخل الإنساني بعد فشل المجتمع الدولي في حل العديد من القضايا	2005
-----------------	---	------

المصدر: من إعداد الباحثة.

ومن الحالات الخطيرة التي ساهمت في ظهور مبدأ مسؤولية الحماية، نجد حالة رواندا عام 1994 التي رفض مجلس الأمن التدخل فيها لاتخاذ ما يجب لمنع الإبادة الجماعية إلا بعد فوات الأوان وبطريقة محتشمة، والحالة الصومالية في 1992-1993، وكلها حوادث أثارت نقاشا حول فشل الامم المتحدة في منع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. كما أثارت حالة التدخل الإنساني في كوسوفو 1999 أسئلة حول مدى شرعية هذا التدخل في دولة ذات سيادة، هل تم استنفاد جميع الوسائل السلمية لحل النزاع؟ وهل حصل التدخل على الموافقة؟ أم تجاوز منظومة الأمم المتحدة بتحالف الراغبين في التدخل لأغراض مصلحة؟ وهو ما يعني التشكيك في عملية التدخل التي أصبحت تحدث لأهداف ومصالح الدول المتدخلة التي أظهرت الانتقائية في حالات التدخل حسب المصلحة منها¹.

قد سبق للأمم العام الأسبق كوفي عنان للأمم المتحدة في تقرير الألفية أن تحدث عن التوظيف السياسي لعملية التدخل من طرف الدول الكبرى التي تبني تدخلاتها وفقا لما تحققه من مكاسب. ولذلك تم تقديم عبارة "مسؤولية الحماية" في تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة التي أنشأتها الحكومة الكندية في ديسمبر 2001، حيث جاء في تقرير اللجنة أن السيادة لم تمنح الدولة فقط الحق في السيطرة بل أيضا مسؤولية حماية الناس داخل حدودها، وعندما تفشل الدولة عن حماية شعبها تنتقل المسؤولية إلى المجتمع الدولي لمنع العنف. وبعد استنفاد كل الإجراءات الدبلوماسية والوسائل السلمية، يتم التدخل العسكري كملاذ أخير. وعليه تقوم مسؤولية الحماية على ثلاث مراحل متتالية هي²:

- أ- مسؤولية منع الاسباب الجذرية للحرب الأهلية وغيرها التي تعرض الناس للخطر.
 - ب- مسؤولية التصدي للمعاناة الإنسانية بالوسائل السلمية كالعقوبات الدبلوماسية أو الاقتصادية، دون تدخل عسكري إلا كحل أخير.
 - ج- مسؤولية إعادة البناء والمساعدة في جهود إعادة المصالحة خاصة بعد التدخل العسكري.
- وهذا ما لم يحدث في ليبيا ، حيث لم تتحمل الدول المتدخلة في الازمة الليبية مسؤولية انهاء

¹ بلعربي، علي "التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2021، ص 372

² المرجع نفسه، ص 373

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

الازمة وإعادة والاستقرار الاعداد. وتركت ليبيا تتخبط في حرب نيابة عنها من خلال تغذية الصراع بين اطرافه الداخلية.

هناك مجموعة من المعايير التي حددتها اللجنة الدولية لضبط عمليات التدخل الإنساني هي¹:

- الإذن الصريح: الرسمي للتدخل من مجلس الأمن في جميع الحالات قبل القيام بأي تدخل، أو يطلبوا منه (أي من مجلس الأمن)، أو من الأمين العام للأمم المتحدة وإثارة المسألة حسب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

- القضية العادلة: التدخل العسكري لأغراض حماية الإنسانية وتجنب خسائر كبيرة وقعت أو يخشى وقوعها أو تطهير عرقي وقع أو يخشى وقوعه بالقتل أو بالإبعاد.

- النية الصحيحة: أن يكون التدخل جماعيا، وان يحضا بموافقة الطرف المتدخل في شؤونه، وموافقة دول المنطقة.

- الملائم الأخير : أن يبقى التدخل العسكري الحل الأخير بعد استنفاد كل الحلول الدبلوماسية.

- تناسب حجم التدخل ومدته وحدته والوسائل المستخدمة مع الغايات والأهداف المراد تحقيقها.

حظيت حقوق الإنسان باهتمام القانون الدولي الذي أعطاه الأولوية على سيادة الدول وخص هذه الحقوق بالحماية من الانتهاكات بالتدخل الإنساني وفق مبدأ مسؤولية الحماية. فهل كان التدخل العسكري في ليبيا يهدف لحماية المدنيين أم لحماية مصالح الدول المتدخلة واغراضها الخفية؟

يشهد العالم اليوم الكثير من الازمات الدولية التي تسببت في جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك الدول والمنظمات الدولية على مرأى ومسمع ولم تتحرك إلا في حالات تحكمها معايير معروفة في العلاقات الدولية كالمصلحة. خاصة المصالح الاقتصادية، فالمجازر الجماعية لشعب الروهينغا في بورما من قبل سلطات دولة ماينمار والعالم لم يتحرك ويكتفي مجلس الأمن في اجتماعه بتاريخ 2017/09/13 بالتدبير بالعنف، أو كما حدث ويحدث من قبل الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني من قتل تدمير للبنية التحتية، فقد أدلت الأنباء الجزائرية بقناة النهار للتلفزيون الجزائري أنه في ظرف يومي 8-9 أوت 2022 قتل أكثر من 50 شهيدا، و 400 جريحا إضافة للخسائر المادية. كل هذا والأمم المتحدة لم تتخذ موقفا لحماية حقوق الإنسان كما هو محدد في مبدأ مسؤولية الحماية على عكس ما حدث من سرعة التنافس للتدخل في ليبيا 2011 لأغراض خفية تحت مسمى حماية حقوق الإنسان. إن فكرة التدخل لم

¹ المرجع نفسه، ص375.

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

تعد مسألة معيارية، بالرغم من انتهاك حقوق الإنسان في الكثير من الدول لم يحدث تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، إلا في حالات ارتبطت بأبعاد سياسية ومصلحية كما حدث في ليبيا 2011. * **إقحام المدنيين الليبيين في الصراع:** إن الرد العنيف للقذافي على المظاهرات التي بدأت سلمية جعل البعض يتحدث عن تدخل دولي عادل وضمن الشرعية الدولية بتوافر جميع شروط التدخل التي أقرها مبدأ مسؤولية الحماية وأكدها القرار الأممي رقم 1973 والمتمثلة في وجود خرقات انسانية وطلب التدخل من طرف مواطني ليبيا والدول الإقليمية والمنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية). وبذلك تم التدخل. في حرب عادلة التي يشترط فيها مايكل ملرز أن يكون الهدف النهائي منها هو استعادة السلم¹. إضافة لتوافر المعايير التي حددها مبدأ مسؤولية الحماية باستثناء معيار النية الصحيحة الذي شابه الانتقاد، إذ المتدخلين لم يكن هدفهم الحقيقي حماية المدنيين بل تغيير النظام، لأن قوات حلف الناتو منذ البداية تجاوزت حماية المدنيين إلى إسقاط نظام القذافي كهدف استراتيجي ومصالح خفية للدول المتدخلة، التي انحازت إلى دعم القوات المناهضة للحكومة الليبية، وتسليحهم وتوفير التغطية الجوية لهم.

فحقيقة القوى الأجنبية المتدخلة لم يكن يهمها حرية وكرامة الليبيين، إلا أنها نفذت 7500 ضربة جوية وصرفت حوالي مليار دولار على الحرب التي تحولت من حماية المدنيين من بطش القذافي إلى حرب لإسقاط النظام بتسليح المعارضين ومدهم بجميع الوسائل العسكرية والتقنية والمعلومات، فمثلا قطر لوحدها قدمت 20,000 طن من السلاح إلى الكتائب المحسوبة على الإسلاميين ودعمهم بقوات خاصة².

هذا ما يظهر ان الدول المتدخلة في الازمة الليبية عملت على اقحام المدنيين في الصراع بدلا من حمايتهم، حيث بعد ما اسقطت النظام كهدف رئيسي لها عملت على تأجيج الوضع الأمني والصراع بين الفرقاء الليبيين من خلال تسليح المدنيين المعارضين لنظام القذافي إلى جانب الميليشيات والجماعات المسلحة. وهو الامر الذي جعل ليبيا تدخل في حرب أهلية تحولت إلى حرب بالوكالة بعد اسقاط نظام القذافي. حرب جعلت الاشقاء الليبيين يعيشون صراع فيما بينهم ويقتلون بعضهم البعض، وذلك كله لخدمة اجندات سياسية للدول الخارجية.

الفرع الثاني: خلفيات التدخلات الخارجية في الازمة الليبية: نعلم بأن حقوق الانسان نتيجة صراع طويل وفي تطور دائم، وهي مرتبطة بالمسارات التي وفرت الشروط الذاتية والموضوعية لظهورها، مما جعلها غير مستقلة عن محيطها وغير محصنة عن تأثير القوى

¹ إكرام، دربال "التدخل الإنساني بين ليبيا وبورما: عقلنة التدخل أم إزدواجية المعايير" مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 187

² حميد، زعاطي، التحولات السياسية في شمال إفريقيا بعد 2011، إنعكاساتها الأمنية على المنطقة، (اطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية) 2019، ص 193

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

المتصارعة فيه¹. جاء في ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على حقوق الإنسان، إذ نجد المادة الأولى الفقرة الثالثة أكدت على تحقيق التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإشاعة حقوق الإنسان، ولذا فإن تأزم الوضع في ليبيا، وتحول الاحتجاجات إلى حرب أهلية فتح المجال للدول والمنظمات الدولية للتدخل باسم الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين، غير أن مهمة الدول المتدخلة قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات تابعة للرئيس الليبي بهدف القضاء على النظام الذي يعتبر هدفا استراتيجيا للقوى المتدخلة قصد الوصول إلى تحقيق مصالحها القومية.

فالدولة الليبية الغنية بثرواتها الطبيعية وموقعها الجيوستراتيجي كمنطقة عبور بين القارات كانت هدفا لتنافس الدول على التدخل. كما أن حلف "الناتو" لم يلتزم بالتفويض الذي منح له من خلال قصف السكنات المدنية التي لا تشكل أهدافا عسكرية وكان هدفه هو السعي وراء قتل القذافي دون اكتراث لحياة المدنيين. ولعب دورا في زيادة تأجيج الازمة من خلال تزويد الثوار بالسلاح، ومساندة دول الحلف للأطراف المتصارعة كلا حسب مصلحته.

مما سبق يمكن القول أن عملية التدخل الإنساني في ليبيا وفق القرار 1973 تبقى اجراء خاضعا لأحكام القانون الدولي يستهدف حماية المدنيين وتكريس حقوق الإنسان، إلا أن حرص بعض الدول على تعظيم مصالحها أدى إلى التوظيف السياسي لعملية التدخل والانحراف عن الشرعية الدولية. ما نتج عنه ازدياد الوضع السياسي الليبي اضطرابا، وأصبحت ليبيا دولة فاشلة تعاني من حرب أهلية وفوضى عارمة.

ومن المؤشرات التي تبين انحراف الدول المتدخلة في ليبيا عن الشرعية الدولية نذكرها

في نقطتين هما:

- **تفسير أحادي الجانب لنص اللائحة 1973:** عند مناقشة مشروع اللائحة رقم 1973 أبدت كلا من روسيا، الصين، الهند، وألمانيا تحفظهم تجاه استخدام القوة واقترحوا الحل السياسي السلمي لوقف أعمال العنف دون استعمال حق الفيتو لمعارضة استخدام القوة. لكن فرنسا، وبريطانيا، وبتأييد من الولايات المتحدة كانتا من أبرز الدول الداعية إلى استخدام الحل العسكري الفوري، ما نتج عنه صدور لائحة بتعابير فضفاضة تدعو إلى معالجة المسألة بالوسائل السلمية، وفي نفس الوقت تعطي تفويضا للدول باللجوء للقوة العسكرية لفرض الحضر الجوي وحماية المدنيين. وبالتالي إعطاء الأولوية لتدخل عسكري مباشر².

¹ خديجة ريلضي، ومحمد الهلالي، حقوق الانسان من منظور نقدي، المغرب: مطابع الرباط نت، 2018، ص3

² 2 عمار، عنان "التدخل العسكري لحلف "الناتو" في ليبيا 2011 من هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية" مجله دراسة قانونية، العدد 48، 2011، ص42

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

نلاحظ أنه لم يكن هناك مواقف صريحة لمنع التدخل بالقوة العسكرية في ليبيا خاصة من طرف بعض الدول الكبرى التي يحق لها استعمال حق "الفيتو" كما حصل في القضية السورية. بقدر ما كان هناك دعوة صريحة للتدخل بالقوة العسكرية واسقاط النظام. وذلك بهدف تحقيق مصالحها الخفية في ليبيا.

- انتهاك بنود اللائحة 1973 وأحكام القانون الدولي الإنساني: ويظهر ذلك من خلال الانحراف بقواعد لائحة التفويض من حماية المدنيين إلى إسقاط النظام وتدمير قوات القذافي ومناصرة المتمردين. رغم أن اللائحة 1973 من بين الالتزامات التي فرضتها هي حظر الأسلحة على جميع الأطراف الليبية المتنازعة وعدم الانحياز لأحد منها. حسب ما أقره مجلس الأمن بموجب اللائحة 1970 وتم تأكيده في اللائحة 1973 بغرض تفادي العنف ومنع انزلاق القوات الأجنبية أو تواجد قوات احتلال على أي جزء من التراب الليبي. غير أن ذلك لم يحترم من طرف دول التحالف وتم تزويد المتمردين بالأسلحة، ففرنسا التي اعترفت رسمياً بأنها زودت المقاتلين بالسلح. كما كشفت بعض الأنباء أنها شاركت في العمليات البرية إلى جانب قوات إماراتية وإنجليزية، وهو ما يتعارض مع ما تفرضه اللائحة 1973 من منع نشر أية قوات أجنبية برية على التراب الليبي¹.

إن تدخل حلف الناتو في ليبيا كان له أهداف خفية استراتيجية وأخرى شخصية ضد القذافي. فحلف الناتو الذي أوكلت له مهمة تنفيذ القرار 1973 الذي يقضي بحماية المدنيين وإقامة الحظر الجوي على ليبيا تقوده الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا الساعية للمحافظة على مصالحها وزيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغربي لها لما يتمتع به من قرب لموانئها وسهولة نقله².

القول بأن التدخل الدولي في ليبيا جاء لحماية المدنيين مغالطة، فالدول لا تتدخل إلا في المناطق التي تهمها لتحقيق هدف ما، أو التي تشكل تهديدا لمصالحها أو تكون دولة مارقة، فحسب الطرح الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، لا تتخرط الدول في عمليات عسكرية تنكبد من ورائها خسائر لدواعي إنسانية. وهو الطرح الأقرب إلى تفسير الدوافع الحقيقية للتدخل في ليبيا. فالانتقائية في التعامل مع الدول بما يخدم مصالح الدول الكبرى يجعل من مفهوم التدخل الإنساني محل شك وجدال³.

¹ المرجع نفسه ص 48.

² أميرة، برحائل، بودودة "التحول الديمقراطي في ليبيا و تداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية" مجلة دراسات وابحث المجلد 8، العدد 22، 2016، ص 98

³ Benjama Rochrig "L'OTAN et L'ONU: victimes de l'intérêt national en Libye" Rvue Defense nationale, N° .752(été 2012),pp.73-82

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

ولذلك فإن الدوافع الحقيقية لفرنسا لجر الحلف الأطلسي للتدخل في ليبيا هي تراجع شعبية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ما جعله يبحث عن مبادرة لاستعادة شعبيته المفقودة بعد تعاطف الشعب الفرنسي مع الإنتفاضة الليبية، فقام بالتدخل لحماية الليبيين من بطش القذافي، ومن جهة أخرى رغبته في تصفية حساباته مع القذافي شخصيا، نتيجة تهربه من وعده بمنح فرنسا عقود نظير جهودها لتسهيل عودة ليبيا إلى الساحة الدولية، والتطبيع معه، بالإضافة إلى خوفه من إقدام القذافي على كشف سر تمويل حملته الإنتخابية سنة 2007 والمقدرة بـ 5ملايين أورو حسب مصادر إعلامية¹.

ومن هذا كله نخلص إلى ذكر بعض أهداف الدول المتدخلة في الازمة الليبية في النقاط التالية:

*الموقع الجيوستراتيجي الهام الذي تتمتع به ليبيا في إفريقيا، حيث تبلغ مساحتها 1,759,540 كلم² وطول شريطها الساحلي 1,770 كلم، فهي نافذة تطل على المتوسط، وبوابة نحو الساحل الإفريقي ماجعلها محط أنظار الدول الغربية.

* توفر ليبيا على احتياطات نفطية تصل إلى 47مليار برميل و1540مليار متر مكعب من الغاز فهي ثاني بلد مصدر للمحروقات بعد نيجيريا، حيث تصدر 80% من إنتاجها نحو أوروبا ذات الطلب المتزايد على المحروقات. ووجود احتياطي كبير فيها جعلها محل أطماع القوى للتحكم في مواردها الطبيعية.

* شساعة أراضيها الصحراوية يجعل منها بلدا للطاقت المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية. * توفرها على صناديق سيادية تقدر بحوالي 200مليار دولار يمكن إستغلالها في نظر الاستثمارات الدولية لإعادة إعمارها وتجاوز آثار الحرب التي تتطلب حوالي 80 و150مليار دولار بحسب تقديرات أولية.

* إن تدخل فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة في ليبيا كان للدفاع عن مصالحهم هناك، واستبعاد قوى دولية أخرى مزاحمة لهم حصلت على بعض المصالح في عهد القذافي كالهند والصين والبرازيل وروسيا. لأن الرهانات الاقتصادية والطاقوية والجيوسياسية فرضت تنافسا شرسا بين الشركات الأوروبية لهذه الدول في السوق الليبية. إضافة أن التدخل جاء في إطار وضع دولي عرف أزمة اقتصادية حادة.

¹ Redaction de Mediapart, "L'argent Libyen de Sarkozy" dans: <https://www.mediapart.fr/journal/france/dossier/notre-dossier-largent-libyen-de-sarkozy.14/12/2016>

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

* إن التدخل في ليبيا جاء بهدف حفاظ الدول الكبرى على مصالحها المستهدفة من طرف الحركات الإرهابية، وانتشار العمليات الإرهابية إلى أراضيها على غرار تفجيرات 05/22 2017/ في مدينة مانشستر البريطانية التي راح ضحيتها 23 قتيلا و250 جريح، فضلا عن عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعاية الغربيين مقابل تقديم الفدية التي أصبحت تجارة رائجة¹.

¹ توفيق، بوسني "المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي: الدوافع والإتجاهات" مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 419

الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وادوار الفاعلين الخارجيين.

استنتاجات الفصل الثاني:

01- تضافرت عدة مسببات لاندلاع ثورات الربيع العربي بين عوامل داخلية ناتجة تراكمات ونضال طويل ضد الفساد السياسي والاداري والفقر والبطالة، واستبداد الحكام، وغيرها، وعوامل خارجية تتمثل في المؤامرات والاملاءات الخارجية والترويج للديمقراطية الغربية وبطريقة غير مباشرة لخدمة مصالحها، من خلال إثارة الفوضى والحروب في العالم العربي وتقسيمة وإثارة الفتن بين مكونات الامة لابقائها ضعيفة مشتتة، ومن ثم سهولة اختراقها والسيطرة عليها.

02- لقد ادت سياسة التمييز الجهوي التي اتبعتها العقيد معمر القذافي في ليبيا إلى تفاوت كبير بين جهات الوطن الاربعة من حيث التنمية والمشاركة السياسية، والتمهيش الاجتماعي المقصود للشباب في مناطق محددة، وغياب حرية التعبير وغيرها. كل ذلك قتل لدى الشعب الليبي روح الولاء والمواطنة، مما ادى لتصاعد مظاهر حدة التوتر الداخلي، وتزايد قوة المعارضة ضد نظام الحكم.

03- كانت الثورة التونسية والثورة المصرية بمثابة القطرة التي افاضت الكأس، حيث ثار الشعب الليبي متأثرا بهما، ساعده في ذلك شباب تواق للحرية والمشاركة السياسية، ووسائل اعلام متنوع.

الفصل الثالث:

السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

تمهيد:

عرف مبدأ عدم التدخل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الاحادية القطبية
بزعامة الولايات المتحدة الامريكية تراجعاً لصالح التدخل الخارجي وبمبررات مختلفة عما
كان في السابق، حيث كانت المبررات الرئيسية للتدخل الخارجي هي التعاون الدولي للقضاء
على مهددات الامن الانساني بما يكفل الامن والاستقرار العالمي. وبعد احداث 11 سبتمبر
2001 عرف العالم تحولات جديدة في مسار العلاقات الدولية بما يسمح باستخدام بعض
الاساليب التدخلية الحديثة على غرار التدخل العسكري الانساني وفق مبدأ مسؤولية الحماية
للمدنيين من طرف المجتمع الدولي.

ولذلك جاءت التدخلات الخارجية في الازمة الليبية التي اعتبرت تهديداً للانسانية
بسبب العنف الممارس من طرف النظام. حيث كانت هناك تدخلات مباشرة من طرف
الدول والمؤسسات الدولية وفقاً للقرار الاممي رقم 1973 كما كانت هناك تدخلات غير
مباشرة من خلال تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري لاطراف النزاع بعد
سقوط النظام، وذلك لاجل تحقيق مصلحة ما للدولة المتدخلة واكتسابها منافذ للوصول للنفط
الليبي. وهذا ما جعل الدول تتنافس على التدخل في الشأن الليبي وبموافق مختلفة من الازمة
الليبية بما يخدم مصالحها.

المبحث الأول: تدخل المؤسسات الدولية الاقليمية في الازمة الليبية. المنظمات
الدولية منذ تأسيسها تهدف لفرض السلام والامن العالمي، والحفاظ على الإنسانية وحقوق
الانسان وفق الأطر القانونية المحددة في ميثاقها التأسيسي، اذ شكلت الأمم المتحدة اطار
قانوني دولي لممارسة التدخل الانساني الدولي في إطار نظام الامن الجماعي، وقد توسعت
هذه الفكرة في اطار المنظمات الإقليمية لتقوم بالتدخل الإنساني إقليمياً، وحفظ الامن والسلم،
فيما يعرف بنظام الامن الإقليمي، وذلك بعد عدم قدرة الأمم المتحدة على التصدي لكل
الانتهاكات التي تحصل في المجتمع الدولي. وهو ما حدث في ليبيا من خلال تدخل
المنظمات الدولية الإقليمية كما سيأتي تفسيره فيما يلي:

المطلب الأول: تدخل المؤسسات الدولية في الازمة الليبية:

الفرع الأول: تدخل منظمة الأمم المتحدة (مجلس الامن) في الازمة الليبية: جاء تأسيس الأمم المتحدة سنة 1945 بعد الدمار الشامل الذي شهده العالم جراء الحربين العالميتين، حيث حملت بين طيات ميثاق تأسيسها اهداف نبيلة وغايات ومبادئ سامية، فإنشاء هيئة الأمم المتحدة حسب ما جاء في ديباجة ميثاقها هو انقاذ البشرية وكل الأجيال القادمة من الحروب وما ينجر عنها من دمار شامل، إذ دعا ميثاقها الدول الأعضاء فيها لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية كالوساطة والمفاوضات والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية والاستعانة بالتنظيمات الإقليمية. وتتدخل الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية والحفاظ على الامن والسلم الدوليين من خلال الأجهزة المكونة لها والتي أهمها مجلس الامن الذي له افضلية في مجال التسوية السلمية للمنازعات حسب الفقرة الأولى من المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة كأهم جهاز مركزي من أجهزتها، وصاحب الاختصاص الأصيل في حفظ الامن والسلم العالميين، وله سلطة قانونية على الدول الأعضاء فيه، ما يجعل قراراته ملزمة لهذه الدول، وهو يتكون من خمسة عشر (15) عضوا منهم خمسة (5) أعضاء دائمين وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، الصين، بريطانيا.

يقوم مجلس الامن بدور كبير وفاعل لمعالجة الازمات الدولية من خلال التحري عن مسبباتها والتعامل معها بما يحفظ الامن والسلم الدوليين، ويحمي حقوق الانسان، وذلك انه عندما ترفع له الشكاوي والتقارير المتعلقة بأزمات دولية تنذر بخطر وشيك يهدد الامن والسلم الدوليين، فانه بعد دراستها يقدم توصياته لأطراف النزاع لأجل التوصل لحل سلمي لازمة، وذلك من خلال رؤية عامة لتسوية سلمية سياسية يمكن ان تتضمن خارطة طريق مفصلة في جدول محدد بمدة زمنية تطبق خلالها هذه الرؤية لحل الازمة سلميا. وفي حال تحول النزاع بين الأطراف المتنازعة إلى حرب فإن مجلس الامن يمكنه اتخاذ تدابير اكثر قسوة مثل إجراءات اقتصادية كالحظر الاقتصادي، كما يمكنه التدخل العسكري الجماعي وايفاد قوات حفظ السلم العالمي، وذلك بعد استنفاد كل الإجراءات السلمية الواجب اتخاذها

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الواردة في الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهنا يكون لمجلس الامن السلطة التقديرية في فحص النزاع وتصنيفه إن كان يمثل تهديدا للأمن والسلام أم لا¹.

لذلك اثرى التصعيد الذي عرفته الازمة الليبية بعد العنف المسلح الذي استقبل به القذافي الاحتجاجات الشعبية التي توسعت لمعظم الأراضي الليبية، وبعد تصاعد الردود الاقليمية والدولية تحرك مجلس الامن مستعملا صلاحياته التي يخولها له ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في حفظ الامن والسلم الدوليين، وبذلك اعتبر الازمة الليبية تهديدا لهما وانتهاكا لحقوق الانسان فيها، من خلال تعرض المدنيين للقصف العشوائي والتصفية الجماعية للمتظاهرين من طرف قوات القذافي. وبعد تسجيل عديد الخرقات والتجاوزات التي اقترتها المحكمة الجنائية الدولية اثرى التحقيق الذي أجرته في الجرائم التي اقترتها نظام القذافي، تبنى مجلس الامن مجموعة من القرارات بخصوص الازمة الليبية، والتي كانت بمثابة الدافع القانوني، واعطت الشرعية للتدخلات الدولية في الازمة الليبية، حيث قام مجلس الامن بإصدار العديد من القرارات التي تخص الازمة الليبية منذ نشأتها عام 2011، وبعد القضاء على حكم القذافي وبدأ ظهور بوادر الانفلات الأمني بسبب ما شهدته ليبيا من خلافات وصراعات مسلحة بين الأطراف الليبية تابع مجلس الامن ذلك بإصدار العديد من القرارات. كما سيأتي تفصيله فيما يلي:

-القرارات الصادرة عن مجلس الامن قبل اسقاط نظام القذافي:

***القرار رقم 1970:** اصدر مجلس الامن في 26 فيفري 2011 القرار رقم 1970 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبإجماع أعضائه تجاه الأوضاع في ليبيا، حيث تم فرض مجموعة من العقوبات ضد نظام القذافي التي نذكرها في النقاط التالية²:

- إحالة الملف الليبي الى المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة الوضع في ليبيا والتحقيق في الجرائم التي يقترفها النظام ضد المدنيين.

¹ حسان، أولاد ضياف، وداد، غزلاني، "إدارة الأمم المتحدة للزمات الدولية : ما بين مسألة عدم التدخل واشكالية التدخل الإنساني" المجلة الجزائرية للامن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 567
² علاء الدين، زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 123.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

- الوقف الفوري لإطلاق النار وانهاء العنف والهجمات التي تشنها قوات النظام على المدنيين والانتهاكات التي تحدث في حقهم.

- ترخيص مجلس الامن للدول التي أخطرت بها يجري في ليبيا بالتصرف وفق جهود وطنية أو وفق ترتيبات إقليمية بالتعاون من الأمين العام للمجلس بإتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، مع استبعاد أي تدخل أو احتلال اجنبي على أي جزء للأراضي الليبية.

- حظر الأسلحة على ليبيا، وبهذه العملية تتخذ كل الدول الأعضاء في مجلس الامن التدابير المناسبة لمنع توريد السلاح أو بيعه إلى ليبيا بكل انواعه وعتاده، ويشمل ذلك كل أنواع الأسلحة والذخيرة والمعدات شبه العسكرية والعسكرية والمركبات وقطع الغيار والمساعدات المالية والتقنية، أو توفير المقاتلين المرتزقة سواء كانوا من داخل ليبيا أو من خارجها. غير ان هذا الحظر استثنى المساعدات ذات الاستخدام الإنساني. كما طلب من الدول المجاورة لليبيا تفتيش جميع أنواع البضائع القادمة من ليبيا أو المتوجهة إليها ويتم مصادرة البضائع المحظورة من التصدير أو التوريد ثم يتم تدميرها.

- تم حضر السفر على 16 شخص من ليبيا وهم القذافي وابنائاه وعبد القادر يوسف الدبري، ابوبكر يونس، أبو زيد عمر دودة، محمد البغدادي، معتوق محمد معتوق، عبد الله السنوسي، محمد قذاف الدم.

- قيام الدول الأعضاء بتجميد كل الأصول المالية وكذا الموارد الاقتصادية لمتواجدة على أراضيها والتي يمتلكها أو يتحكم فيها القذافي أو أحد افراد عائلته.

*القرار رقم 1973:بعد زيادة حدة الصراع بين قوات القذافي والمعارضة وزيادة تعرض المدنيين للقمع والتقتيل، بطلب منجامعة الدول العربية من مجلس الامن تحمل مسؤوليته في حماية حقوق الانسان والإنسانية، وبعد عدم احترام واستجابة نظام القذافي للقرار رقم 1970 اصدر مجلس الامن بتاريخ 17 مارس 2011 القرار رقم 1973 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونتيجة لتدهور الوضع الأمني وانتهاك حقوق الإنسانية وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين، وهو ما اعتبره مجلس الامن تهديدا حقيقيا للأمن والسلم الدوليين، وقد تضمن هذا القرار ماييلي:

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

- التأكيد على ما جاء به القرار رقم 1070 الذي مثل أول تفعيل لمبدأ مسؤولية الحماية من طرف الأمم المتحدة. كما جاء في إحدى فقرات القرار رقم 1973 الاذن لحكومات الدول بالتدخل في الازمة الليبية لحماية المدنيين باستخدام كل الوسائل المتاحة ولو بالقوة العسكرية¹. وهذا حسب ما جاء في نص المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة اذ نصت على انه (إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها

في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه)².

- يتضمن القرار رقم 1973 فرض حظر جوي، وتوفير الحماية للمدنيين. وهنا كانت البداية للتدخل العسكري في ليبيا من طرف دول حلف الناتو والعديد من الدول العربية والغربية، اذ تم التفاعل السريع مع القضية الليبية³.

- حظر الرحلات الجوية وبذلك طلب من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منع هبوط أو اقلاع أي طائرة عسكرية أو حتى تجارية متجهة إلى ليبيا أو قادمة منها على أراضي الدولة⁴.

القرار رقم 2009: بعد ظهور بوادر انتصار المعارضة من خلال سيطرتها على العاصمة طرابلس نهاية شهر أوت، وانهيار قوات النظام، واصبح واضح أن نهاية الحرب باتت قريبة ولصالح المعارضة، اصدر مجلس الامن في 16 سبتمبر 2011 القرار رقم 2009 الذي نص على ضرورة انشاء بعثة الأمم المتحدة بهدف الدعم في ليبيا ومساعدة الجهود الهادفة إلى استعادة الاستقرار والامن وتعزيز حكم القانون وترشيده ودعم الحوار السياسي بين الليبيين والمصالحة الوطنية وصياغة دستور توافقي جديد للبلاد، وتعزيز حماية حقوق الانسان. ضف الى ذلك ان هذا القرار نص على الغاء القيود المفروضة على توريد الأسلحة بهدف

¹ امينة، سرير عبد الله، وامينة بوبصلة "تدخل حلف شمال الأطلسي في الازمة الليبية : التأثير الإقليمي والدولي" مجلة السياسة العالمية، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص 56

² حسين، خليل، المنظمات العالمية: النظرية العامة للأمم المتحدة الأجهزة والوكالات والبرامج، عصابة الأمم، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية: 2017، ص 355

³ محسن، رمضان جابر " اثر التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي (2011- 2013)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد 1، 2023، ص 13.

⁴ علاء الدين، رزدومي، مرجع سبق ذكره، ص 125

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

مساعدة السلطات الليبية الجديدة على فرض الامن والنظام. وكل هذه التدابير اتخذها المجلس بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة¹.

لقد جاء قرار مجلس الامن رقم 2009 بإنشاء بعثة أممية بناء على طلب من السلطات الليبية الانتقالية الجديدة لمساعدتها في عمليات البناء بعد انتهاء النزاع، حيث جاء في هذا القرار انشاء بعثة أممية للدعم في ليبيا بقيادة ممثل خاص للامين العام لمرحلة أولية مدتها (03) ثلاثة اشهر، غير انه بسبب الفترات الانتقالية المضطربة كان في كل مر يتم تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى وفق قرارات متلاحقة لمجلس الامن: القرار رقم 2022 لسنة 2011، القرار رقم 2040 لسنة 2012، القرار رقم 2095 لسنة 2013، القرار رقم 2144 لسنة 2014... القرار رقم 2020 لسنة 2021².

-القرارات الصادرة عن مجلس الامن بعد اسقاط نظام القذافي: هذه بعض القرارات التي أصدرها مجلس الامن بخصوص الحالة الليبية بعد اسقاط نظام القذافي.

القرار رقم 2016: بعد انتهاء حكم القذافي وقتله من طرف المعارضة بمساعدة قوات حلف الناتو في 20 / 10 / 2011 ، وثبت ذلك لدى مجلس الامن قام بإصدار القرار رقم 2016 في 27 / 10 / 2011 الذي تم بموجبه انتهاء العمليات العسكرية والتدخل الدولي في ليبيا، وانهى كذلك القرار رقم 1973 بما يعني ان التدخلات الخارجية التي تأتي بعد هذا القرار تصبح غير مشروعة ولا تستند لقرار أممي³.

القرار رقم 2040: هذا القرار الصادر في 12 مارس 2012 والقاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لسنة أخرى من اجل مساعدة السلطات الليبية في تحديد الأولويات والاحتياجات الوطنية ودعم جهود ليبيا في كل المجالات

-القرار رقم 2095: هذا القرار أصدره مجلس الامن في 2013 بخصوص تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وذلك بسبب عدم توافق الليبيين في التوصل لكيفية التحول

¹ برهان، على محمد سعيد "دور مجلس الامن في إدارة الازمات الدولية (الازمة الليبية انموذجا) " مجلة العلوم السياسية، العدد 65 ، 2023، ص 45

² احمد، مصطفى فتحي، وهشام، محمد بشير "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : النجاحات والافاقات" مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص 405

³ فؤاد، خير، وطاهر، عباس "إحالة الملف الليبي على العدالة الدولية الجنائية" مجلة افاق للعلوم، المجلد 07، العدد 04، 2022، ص 612

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

السياسي¹. وعدم تمكن اطراف النزاع من التوصل لتوافق ينهي حالة الصراع وقرار الامن والسلم في البلاد.

- القرار رقم 2213: وفي هذا القرار الصادر في 2015 اكد مجلس الامن ان الحالة الليبية لا تزال تشكل خطرا على الامن والسلم الدوليين نظرا لاستمرار حالة الصراع بين الليبيين وذلك بعد فشل اتفاق الصخيرات ونشوب الصراع بين قوات حفتر وقوات فجر ليبيا.

- القرار رقم 2259: اصدر مجلس الامن هذا القرار في 23 ديسمبر 2015 للإقرار بشرعية المجلس الرئاسي الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني ذات التأييد والدعم الإقليمي والدولي، وضرورة تقديم الدعم والمساعدة له. وقد تم الاتفاق على ذلك في البيان الوزاري المشترك الذي صدر عن مؤتمر فيينا في 16 ماي 2016².

- القرار رقم 2357: الصادر عن مجلس الامن في 14 / 06 / 2016 الذي يتعلق بضرورة تفتيش السفن المارة في البحر قبالة السواحل الليبية ولو بالقوة، وهذا القرار صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في احدى فقراته أن " الإرهاب بجميع اشكاله ومظاهره يشكل أحد اخطر التهديدات للسلم والامن". وقد سمح هذا القرار للدول بالتعاون والتشاور مع حكومة الوفاق الوطني على تفتيش السفن القادمة إليها والخارجة منها³.

- القرار رقم 2486: جاء هذا القرار الصادر في 12 سبتمبر 2019 لتأكيد مجلس الامن على التزامه الدائم والقوي بسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووحدتها الترابية، ودعم الجهود المستمرة للبعثة الأممية والممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، ودعوة كل الأطراف إلى التوافق وضبط النفس والابتعاد عن الاعمال التي تقوض العملية السياسية والمصالحة الوطنية وحماية المدنيين⁴.

¹ الأمم المتحدة "مجلس الامن"، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام 2013، تاريخ النشر 2013، تاريخ الزيارة 09 / 17 / 2024، من <https://main.un.org>

² أحمد، قاسم حسين "دور القوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات" مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019، ص 67.

³ الجزيرة نت، مجلس الامن يمدد حظر السلاح على ليبيا، تاريخ النشر 12 / 06 / 2017، تاريخ الزيارة 16 / 09 / 2024، من: <https://www.aljazeera.net>

⁴ الأمم المتحدة، القرارات التي اعتمدها مجلس الامن في عام 2019، تاريخ النشر 2019، تاريخ الزيارة 18 / 09 / 2024 من: <https://main.un.org>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

- القرار رقم 2542: اتخذ مجلس الامن هذا القرار في 15 سبتمبر 2020 الذي أعاد فيه التأكيد على القرارات السابقة له، واكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تسيير عملية سياسية تشمل الجميع وتتولى ليبيا قيادتها والعمل على الوقف الدائم لإطلاق النار¹.

- القرار رقم 2701: أصدره مجلس الامن في 19 أكتوبر 2023 الذي يعيد فيه التأكيد على التزامه بالعملية السياسية الشاملة للجميع والتي يقودها الليبيون وتتولى الأمم المتحدة تسييرها ويدعمها المجتمع الدولي، وتمكن من اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية نزيهة وحرّة وشفافة تشمل جميع الليبيين وفي اقرب وقت ممكن².

الفرع الثاني: تدخل الاتحاد الأوروبي في الازمة الليبية: لقد ابدى لاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا بالالزامات التي تعرفها منطقة شمال افريقيا، ومحاولة دول الاتحاد استرجاع نفوذها القديم في مستعمراتها السابقة في منطقة الشمال والساحل الافريقي، مستندتا للتحويلات التي عرفت سياساتها الأمنية والخارجية. غير انه من جهة أخرى أبدت دول الاتحاد الأوروبي حذر وترقب تجاه هذه الثورات (مصر - تونس) وحافطة على نفس المسافة بين اطراف النزاع دون تدخل او انحياز لطرف ما، وبقيت في حالة ترقب وتتبع لما يحدث من تطور للأوضاع وما تسفر عنه الأيام القادمة، إلا ان هذا الموقف اختلف مع الازمة الليبية، اذ نجد مسئولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاترين آشتون" سارعت في 20/02/2011 لاصدار اعلان تؤكد فيه ان الاتحاد الأوروبي قلق بشأن تصاعد العنف في ليبيا ولذا عملت دول الاتحاد الأوروبي جاهدة على الحضور في المشهد الجديد بشمال افريقيا بكل تفاعلاته في ليبيا.

ذلك لان استقرار شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الافريقي بالنسبة للاتحاد الأوروبي تعني استقرار مصالح القارة الأوروبية والمتمثلة خاصة في مصادر اليورانيوم والطاقة فموريتانيا تمثل مخزونا كبيرا من الحديد الذي يدخل في صناعة الصلب في أوروبا،

¹ المرجع السابق.

² نفس المرجع.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

والنيجر ذات المرتبة الرابعة (04) عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة تقدر بـ 7.8% من الإنتاج العالمي، وهذه النسبة تغطي 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي¹.

*موقف الاتحاد الأوروبي من الازمة الليبية: يشهد موقف الاتحاد الأوروبي من الازمة الليبية صراعا داخليا وانقسامات بين الدول الأعضاء فيه بسبب تباين مصالح اعضائه وتضاربها، واختلاف حسابات كل دولة حيالة الازمة الليبية، غير ان هذه الدول تشترك في التخوف من التقارب الروسي- التركي وتحالفهما الذي قد يؤدي إلى تهيش مصالح الدول الأوروبية. ولذلك أبدى الاتحاد الأوروبي على العموم اهتماما كبيرا تجاه الازمة منذ اندلاعها في 17 فيفري 2011، وسارع إلى تطبيق القرارات التي فرضها مجلس الامن على النظام الليبي. وذلك بفرضه مجموعة من العقوبات على نظام القذافي تشمل مواضيع متعددة ومنها:

- تعليق المفاوضات وكل اشكال التعاون الاستراتيجي والفني بين دول الاتحاد الأوروبي وليبيا.

- حظر تصدير الأسلحة من الاتحاد الاوروبي للنظام الليبي.

- حظر سفر القذافي وعدد من افراد عائلته والمسؤولين المقربين منه إلى دول الاتحاد الأوروبي.

- تجريد ارصدة القذافي وافراد عائلته وكل المقربين منه في البنوك الأوروبية: حيث بدأت الدول الأوروبية بتجميد ارصدة القذافي وعائلته وكل المسؤولين المقربين منه في النظام. ففي النمسا بدأ البنك المركزي بتجميد ارصدة كل الأشخاص اللذين شملتهم العقوبات الأوروبية. كما عملت وزارة الاقتصاد الالمانيا على تجميد ارصدة احد أبناء القذافي، اما في بريطانيا فقد تم تجميد ما قيمته (22) مليار دولار من ارصدة القذافي².

¹ Luis, Simon Alexander mattelaer, Amelia Hadfield, Une stratégie coherent de l'UE pour Sahel , Rapport de la direction générale des politique externes de l'union européenne, Bruxelles, Mai 2012 ,p, 09

² منى، حسين عبيد "ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا" مجلة دراسات دولية، العدد 51، 2012، ص54.

وعلى غير المعتاد مع الثورتين التونسية والمصرية سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ موقف معارض لنظام القذافي وإدانة عمليات القمع التي يمارسها ضد المتظاهرين، إذ نجد الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) في تصريح له يوم 21 / 02 / 2011 عبر عن رفضه القاطع لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، وطالب بإيقاف استعمال القوة بشكل فوري، وضرورة تبني خيار الحوار السياسي والعمل على تحقيق اهداف الشعب الليبي، وتحقيق الديمقراطية والحرية¹. كما سعت الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا إلى القضاء على القذافي ونظامه ودعوة الاتحاد الأوروبي للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كمؤسسة سياسية شرعية، كما رحبت بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة على اتفاق الصخيرات على انها تمثل الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، دون أي اعتبار للمشكلات التي تحول دون تشكيلها ولا الطريقة التي تشكلت بها ولا مدى تمثيلها لكل الاطراف السياسية في المجتمع الليبي. وهذا من شأنه ان يحدث انقساماً سياسياً داخلياً بين اطراف المعارضة الليبية.

ان الاتحاد الأوروبي تدخل في الازمة الليبية لصالح الثوار ومساندتهم للتخلص من القذافي ونظامه، وهوما استدعى من الدول الأوروبية العمل على تنسيق المواقف والجهود وتكثيف التواصل بينها، خاصة وان القرار الأوروبي بالتدخل جاء بعد طلب من المعارضة الليبية للاستعانة بقوات حلف الناتو لتنفيذ ضربات جوية ضد قوات النظام وتوفير الحماية الجوية لهم من السلاح الجوي له.

* دور الاتحاد الأوروبي في تغيير موازين القوة لصالح المعارضة ودوافعه لذلك: ان خيار دول الاتحاد الأوروبي الوقوف لجانب المعارضة وتقديم المساعدات والدعم الضروري لها لاسقاط القذافي ونظامه، كان له الأثر الكبير في تغيير موازين القوة لصالح المعارضة على ارض الواقع، إذ تمكنت في 20 أكتوبر 2011 المعارضة من اسقاط النظام وقتل القذافي، وذلك بفضل ما قدمته قوات حلف الناتو من دعم لوجستي ومستشارين عسكريين وحضر

¹ المرجع السابق، ص54.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

جوي وتنفيذ ضربات جوية ضد قوات النظام. وهو العنصر الحاسم للمعركة لصالح المعارضة¹.

ان أهمية منطقة الشمال الافريقي والتغيرات السياسية التي حصلت فيها على غرار ما حدث في ليبيا، والتوجهات الجديدة لأطراف الصراع الليبي في بناء علاقات مع القوى الخارجية، دفع بالاتحاد الأوروبي ان يعمل جاهدا على ان يكون له حضورا مكثفا ومؤثرا في ليبيا، وان يكون منافسا قويا للولايات المتحدة هناك. خاصة بعد تدهور العلاقات الأوروبية الأمريكية خلال رئاسة ترامب والتحديات الأمنية الناشئة عن عدم الاستقرار في الجوار الجنوبي والشرقي، واقتراح الرئيس الفرنسي استراتيجيا لزيادة السيادة الأوروبية والحد من دور الولايات المتحدة في أوروبا² وبالتالي فدول الاتحاد الأوروبي تحرص على ان تكون أول المستثمرين للتحويلات السياسية في ليبيا وما نتج عنها.

ومنه يمكن ذكر اهم الدوافع التي جعلت من دول الاتحاد الأوروبي تتدخل في الازمة الليبية بالطريقة والشكل الذي كانت عليه كما يلي:

- أسهمت الدول الأوروبية بشكل كبير في احداث التغيير في ليبيا، وبالتالي فهي ترغب في ان يكون لها نفوذا كبيرا في ليبيا ما بعد القذافي. وأيضا المشاركة في عملية الاعمار.

- تهدف الدول الأوروبية من وراء اهتمامها بعملية التغيير في ليبيا إلى الحصول على الجزء الأكبر من امتيازات الثروة النفطية. لان ليبيا دولة غنية بثرواتها النفطية، وتحتل عالميا المركز الخامس من احتياطي النفط الصخري، وقد ارتفع احتياطها بعد ما كان (48) مليار برميل إلى (74) مليار برميل، بعد اكتشاف ما يقارب (26) مليار برميل من النفط الصخري، وبهذا ارتفع العمر الافتراضي للإنتاج النفطي في ليبيا من (80) عاما إلى (112) عاما³.

¹ احمد، عبد القادر الانباري "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة" مجلة دراسات دولية، العدد 62، 2015، ص102.

² Giedrius Cesnakas, and Justinas Juozaitis, **EUROPEAN STRATEGIC AUTONOMY SMALL STATES SECURITY IN THE SHADOW OF POWER**, Egmont Royal Institute for International Relations, Belgium, 2023, p14

³ نفس المرجع، ص103.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

ما يجعل النفط الليبي مرغوبا لدى الدول الأوروبية هو المواصفات الجيدة التي يتصف بها وهي¹:

- يتميز النفط الليبي بالخفة.

- قلة تكلفة استخراجة لقربه من سطح الأرض.

- سهولة استخراجة.

- قربه من موانئ الدول الأوروبية.

- امانة وسهولة نقله.

كما ان من بين الاغراءات التي جعلت دول الاتحاد الاوروبي تتدخل في الازمة الليبية هو توفرها على احتياطي كبير من الغاز الطبيعي خاصة بعد الاكتشافات الاخيرة للغاز الصخري اذ ارتفع احتياطها منه إلى 177 تريليون قدم مكعب وكان من قبل 55 تريليون قدم مكعب².

- رغبة دول الاتحاد الاوروبي في الحصول على حصة كبيرة من عمليات الاعمار التي ستعرفها ليبيا بعد الاستقرار مستقبلا التي قدرت تكلفتها ما بين 205 - 500 مليار دولار.

هذا على مستوى المصالح التي تسعى دول الاتحاد الاوروبي إلى تحقيقها في ليبيا. غير ان هناك دوافع اخري تتمثل في السعي لتحسين صور الغرب العالقة بذهنية شعوب المنطقة والشعب الليبي على الخصوص من هذه الدوافع نجد:

- محاولة دول الاتحاد الاوروبي تحسين الصورة العالقة بالذهنية العربية على ان الدول الاوروبية دول استعمارية ظالمة وتضطهد الشعوب ولا ترحمها، وبالتالي هبت هذه الدول لمساعدة الشعب الليبي لاجل تبييض الصورة.

¹ امينة سرير عبدالله، وامينة بويصلة، مرجع سبق ذكره، ص12

² نفس المرجع، ص104

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

- كما ان صالح دول الاتحاد الاوروبي تتطلب التعامل مع الطرف الاقوى والتعاون معه. وبما ان الشعب الليبي بدا متفوقا بفضل الضربات التي وجهها حلف الناتو ضد قوات النظام حسم المعركة لصالحه باسقاط النظام واحداث التغيير فانحازت له الدول الاوربية.

- محاولة التقرب من الحكومات الجديدة القادمة في ليبيا والتعامل معها وكسب ودها.

ولاجل تحقيق كل ما سبق ذكره استجابت دول الاتحاد الاوروبي من خلال حلف الناتو لدعوة الامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1973 بكل ما تضمنه من نقاط. والبدء بالعمليات العسكرية وشن هجمات جوية ضد قوات القذافي بالتعاون من الولايات المتحدة الامريكية، وتحت الشرعية السياسية للتدخل التي وفرها طلب بعض الاطراف الليبية وأيضا الطلب الذي تقدمت به الجامعة العربية على مستوى مجلس الوزراء وطالبت فيه من مجلس الامن تحمل مسؤوليته لحماية المدنيين الليبيين.

***- العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و ليبيا بعد سقوط نظام القذافي:** تقوم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه حول المتوسط وفق سياسة الجوار الأوروبية، حيث تقوم علاقات متميزة وتعاوناً في المجالات التي تحددها الأولويات المشتركة بينهما، ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه العلاقات إلى فرض الامن والاستقرار في المنطقة، وترسيخ حكم القانون وحقوق الانسان والديمقراطية التشاركية وترشيد مبادئ اقتصاد السوق.

رغم أنه لم تكن العلاقة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي في عهد القذافي على احسن ما يرام، اذ كان القذافي يرفض ويعادي كل ما هو غربي إلى غاية تدخل ابنه سيف الإسلام القذافي ومحاولة اصلاح تحسين العلاقات مع الغرب التي بدأت تتحسن قليلا. غير انه مع عملية التحول التي عرفت ليبيا سنة 2011 واسقاط النظام سعى الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف العلاقات معها بموجب سياسات الجوار الأوروبية في مختلف المجالات كما يأتي ذكره:

- **العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا:** يقوم الاتحاد الأوروبي بنشاط كبير في عملية برلين بشأن الازمة الليبية الى جانب الأمم المتحدة من اجل استعادة الامن والاستقرار في ليبيا، كما يدعم منتدى الحوار السياسي في ليبيا، وهو في حوار مستمر وبحث دائم مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية والأمم المتحدة حول كيفية الوصول لافضل الطرق السياسية

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

لدعم عملية الاعداد للانتخابات العامة التي كان مخطط لإجرائها في 24 ديسمبر 2021. غير انه فشل اجراء هذه الانتخابات بسبب احتدام الصراع بين الأطراف الليبية. ولذلك وتماشيا مع الالتزامات التي تعهد بها المشاركون في مؤتمر برلين الأول المنعقد جانفي 2020 اتخذ الاتحاد الأوروبي عقوبات صارمة ضد مفسدي العملية السياسية في ليبيا، ومنتهكي القانون الإنسانيين ومحقق الانسان. وتم تدعيم هذه العقوبات من خلال عقد مؤتمر برلين الثاني في جانفي 2021. كما اعتمد الاتحاد الأوروبي قرار بتمديد حظر الأسلحة ليشمل المعدات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في القمع الداخلي¹.

باعتبار الاتحاد الأوروبي احد رؤساء مجموعة العمل الاقتصادية ببرلين فإنه يعمل على تطوير طريقة مستدامة واكثر شفافية لإدارة العائدات النفطية في ليبيا من خلال أولوية الإصلاحات الاقتصادية الملحة لمعالجة الوضع الاقتصادي الليبي المتدهور. غير ان مساعي الاتحاد الأوروبي لحل الازمة الليبية لما بعد نظام القذافي وانهاء الصراعات بين الفرقاء الليبيين اثر عليها تنافس دول الاتحاد واختلاف مصالحها في ليبيا، حيث بدأت محاولات الاتحاد الأوروبي للمشاركة في معالجة الازمة الليبية بمقاربة دبلوماسية تراوحت بين التعاون والاتفاق والتنافسما اثر على هذه المحاولات وحكم عليها بالمحدودية، واثّر على فاعليتها، اذ كشف تنافس دول الاتحاد الأوروبي على وجود اختلافات جوهرية في مصالح وتوجهات أعضاء الاتحاد². قد ظهر ذلك بشكل جلي في التنافس الإيطالي الفرنسي على تحقيق مكاسب في ليبيا، حيث انحازت كل من إيطاليا وفرنسا لأحد طرفي النزاع الليبي وراحت كل واحدة تدعم سياسيا وعسكريا لطرف معين حسب ما يخدم مصالحها.

– العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا: اثرت الازمة السياسية الليبية على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا دول الاتحاد الأوروبي، وأصبحت العلاقات التجارية بينهما تنظم خارج الاطار القانوني، كما حدث سنة 2014 إذ تم تصدير النفط الليبي خارج علم السلطة الليبية.

¹بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، الاتحاد الأوروبي وليبيا، تليخ النشر 27 – 07 2021، تاريخ الاطلاع 26- 09 -2024، من: <https://www.eeas.europa.eu>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري مع ليبيا، إذ تقدر نسبة التجارة بينهما 51% من إجمالي العلاقات التجارية لسنة 2020 كما تعد ليبيا من أهم الدول المصدرة للغاز لدول أوروبا، وتأتي في المرتبة الخامسة مقارنة بالدول المصدر للغاز لأوروبا، إضافة لما تحتكم عليه ليبيا من مخزون نفطي يقدر بـ 48 مليار برميل والذي ارتفع إلى نحو 300 ألف برميل يوميا قبل أن تطاله الصراعات السياسية التي تسببت في إغلاق آبار البترول عدة مرات، رغم ذلك يبقى النفط الليبي مهم بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي لنظرا لقربه من السواحل الأوروبية مما يساهم في تقليل تكلفة نقله¹.

– العلاقات في مجال التعاون والمساعدات الإنسانية: يقدم الاتحاد الأوروبي أكبر مشاريع المساعدات الإنسانية التي يهدف من ورائها لدعم المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الصحافة والتمكين السياسي للشباب من كلا الجنسين، حيث بلغت المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لليبيا حوالي 700 مليون يورو بعد 2011 للسنوات الماضية وقبل 2023، إذ خصص الاتحاد الأوروبي منذ 2011 ما يقارب 75.3 مليون يورو كمساعدة إنسانية لدعم الاحتياجات الليبية الأكثر إلحاحا، كالمساعدات التي توجه لعلاج الجرحى المصابين في الحرب، أو لدعم السكان المشردين، واللاجئين والنازحين الهاربين من المناطق المتضررة من الحرب، وحمايتهم مما يتعرضون له من عنف جنسي وجسدي². زيادة على تقديم الدعم التقني والفني لاجل التسوية السلمية للازمة. كما يعمل الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الطبية الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف من خلال برامج خاصة بفيروس كوفيد19، وتسطير برامج لمحاولة حل الازمات الإنسانية التي يعرفها المجتمع الليبي.

¹حسين، معلوم، دوافع الاتحاد الأوروبي للعودة إلى الساحة الليبية، تاريخ النشر 12 / 09 / 2023، تاريخ الزيارة <http://arabwall.com> a été indexé par Google il y a plus de 10 ans من : الحائط العربي

² نفس المرجع، نفس الصفحة

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

المطلب الثاني: تدخل المؤسسات الإقليمية في الازمة الليبية:

الفرع الأول: تدخل جامعة الدول العربية في الازمة الليبية:

ظروف تأسيس جامعة الدول العربية: الجامعة العربية هي منظمة إقليمية قومية عربية، تعتبر من أقدم المنظمات الإقليمية، تزامن تأسيسها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تأسست في ظروف تخضع فيها معظم الدول العربية للاستعمار الغربي، وتتميز عن غيرها من المنظمات العالمية بأنها تجمع بين دول تقع في رقعة جغرافية واحدة، ولها تاريخ ومصير مشترك، ولغة واحدة، ودين واحد، وآمال وطموحات مشتركة بين الشعوب العربية، وقد جاءت جامعة الدول العربية استجابة للرأي العام العربي حسب نص ميثاقها. وذلك بهدف توثيق الصلات بين دول العالم العربي كما جاء في المادة الثانية من ميثاقها، وحفظ سيادتها الإقليمية ونيل استقلالها من السيطرة الاستعمارية - الدول التي لا تزال المستعمرة أثناء نشأة الجامعة- وتحقيق التعاون فيما بينها، ومنع نشوب نزاعات عربية، وحل الازمات والصراعات العربية القائمة بالطرق السلمية كما اكدت عليه المادتان الخامسة (05) والسادسة (06) من ميثاقها، والعمل على ترقية العلاقات العربية من اجل الوصول لتحقيق وحدة عربية في ظل ما تتميز به هذه الدول من عوامل مشتركة كما سبق ذكره.

الجامعة العربية منذ نشأتها تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين إرادة الفكر القومي العربي، وإرادة القطرية القومية، اضافة لإرادة القوى السياسية الكبرى التي تسعى لمنع قيام أي إتحاد عربي للحفاظ على مصالحها فيه. فمثلا إسرائيل يكمن أهم مقوم لأمنها في عدم قيام نظام للأمن القومي العربي. كما ان الجامعة العربية تواجه صعوبات داخلية مصادرها مشاكل الحدود بين الدول العربية، هذه الحدود الموروثة عن الاستعمار التي عمقت من الانقسام بين الدول العربية، واسهمت في كثرة النزاعات بينها كالنزاع بين الجزائر والمغرب حول الحدود والمشكل الكويتي العراقي....الخ¹

ان سعي جامعة الدول العربية للحفاظ على الامن والسيادة القومية لدول العالم العربي تأثر بعدد المتغيرات كحالة النزاعات والتجزئة والاختلاف في الآراء والمصالح

¹ عبد القادر، نابي، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، 2015، ص194

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

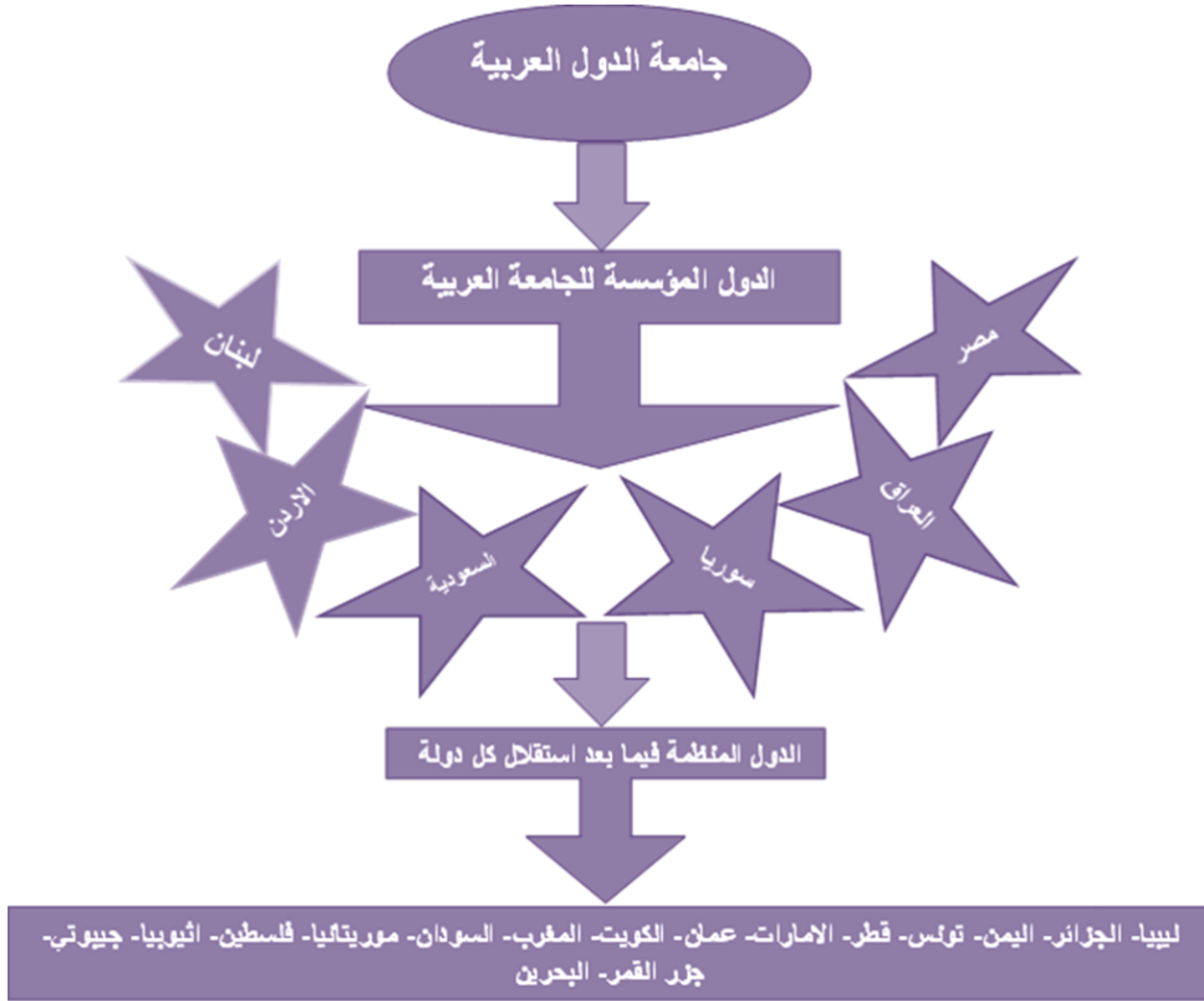
والسياسات التي تعرفها الدول العربية، وأيضا مدى ارتباط مصالح بعض الدول بالمصالح الخارجية للدول الأجنبية اكبر مما يجمع بين الدول العربية فيما بينها، إضافة لضعف التنسيق الاستخباراتي بينها. كل ذلك وغيره جعل الدول العربية غير قادرة على تأمين ذاتها من التهديدات الخارجية وحفظ سيادتها

نشأة جامعة الدول العربية: بعد حلم راود الرأي العام العربي لفترة طويلة من الزمن، وبعد عديد المحاولات الوحدوية التي اتضحت معالمها أثناء الحرب العالمية الثانية التي كانت مناسبة مهمة تدعمت فيها الحركات الداعية للوحدة العربية، وازداد فيها الالاح والتأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي بين البلدان العربية¹. وفي هذه الظروف دخل العرب في مشاورات لتحقيق في شكل الاتحاد العربي.

كنتيجة لهذه المشاورات تم تأسيس الجامعة العربية في 22 / 03 / 1945 بمشاركة ستة (6) دول عربية هي: العراق، السعودية، مصر، سوريا، لبنان، شرق الأردن، ثم بمدينة القاهرة تم التوقيع من طرف ممثلو الدول المشاركة في تأسيسها على ميثاقها الذي يتألف من ديباجه وعشرين (20) مادة تضمنت مبادئ واهداف الجامعة وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية فيها، وطريقة اتخاذ قراراتها. بعد ذلك بدأ انضمام الدول العربية إلى الجامعة العربية، إذ انضمت ليبيا للجامعة سنة 1953، وتلتها باقي الدول العربية الواحدة تلو الأخرى.

¹ عبد الكريم، عماد عمر محمد، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011 – 2017) (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، 2018 ، ص33

الشكل 03: أعضاء جامعة الدول العربية.



المصدر: من اعداد الباحثة

لقد تم إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 على مستوى النظام العربي الذي بدأت ملامحه تتشكل بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، معبرة عن إرادة وآمال الشعوب العربية في تغيير الأوضاع القائمة وإقامة وحدة عربية وعمل عربي مشترك¹. وذلك من خلال المؤتمرات العربية التي تعقدها جامعة الدول العربية لمعالجة القضايا العربية المطروحة عليها، كقضية الازمة الليبية 2011 التي هي موضوع بحثنا هذا، حيث إنعقد بشأنها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات في ليبيا والذي انبثق عنه القرار رقم 7298، ثم تلتها قرارات لاحقة.

¹: مجدي , حماد, جامعة الدول العربية مدخل للمستقبل, ط43, الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , 2007 ص13

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

دور جامعة الدول العربية في الازمة الليبية: بعد عدم انصياع القذافي لطب الجامعة العربية بضرورة التفاوض مع المتظاهرين وتثديدها باعمال العنف ضدهم، وتوتر العلاقات بين ليبيا والعالم العربي والمجتمع الدولي ككل، قامت الجامعة العربية بتقديم طلب لمجلس الامن بالتدخل في الازمة الليبية وتحمل مسؤوليته لحماية المدنيين. وذلك استنادا لدعوة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث دعا هذا المجلس لفرضمنطقة لحظر الطيران فوق ليبيا، وكذلك دعا بضرورة اتخاذ إجراءات بشأن هذه الازمة، وهو ما مثل ضغطا خليجيا على الجامعة العربية لعقد الاجتماع الذي حضرته 11 دولة من اصل 22 دولة عضوة في الجامعة الذي تم بموجبه طلب التدخل من طرف مجلس الامن .

على العكس ما كان عليه من مواقف الدول العربية والجامعة العربية من تراث حول الازمتين التونسية والمصرية، كان واضحا وسريعا حيال الازمة الليبية، حيث عقدت اجتماعها الأول في 22 فيفري 2011 حملت من خلاله النظام الليبي مسؤولية تدهور الوضع في ليبيا ونددت بتصرفات النظام وسياساته بحق المتظاهرين، وعملت على تعليق مشاركة الدولة الليبية في اجتماعات الجامعة العربية وكل المؤسسات التابعة لها، وفي وقت لاحق عقدت الجامعة العربية اجتماعا آخر حول مستجدات الازمة السياسية الليبية وذلك على مستوى الوزراء الذي خرج بإصدار القرار رقم 7298 بتاريخ 02 / 03 / 2011 وذلك بعد أقل من ثلاثة أسابيع على انفجار الوضع في ليبيا، واهم ما حمله هذا القرار هو ما سيأتي ذكره في النقاط التالية:

- التثديد بالتدخل العنيف لقوات النظام ضد المتظاهرين في المدن الليبية المطالبين بالحقوق المشروعة.
- الحد من تجنيد المرتزقة ضد المتظاهرين، واستخدام الاسلحة الثقيلة والرصاص الحي والقصف الجوي لمواجهتهم وتفريقهم.
- الدعوة لوقف اطلاق النار واعمال العنف الممنهج ضد المدنيين.
- توجيه طلب للسلطة الليبية برفع الحظر عن كافة وسائل الاعلام
- تسهيل خروج ومغادرة الأجانب الأراضي الليبية.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

- الرفض التام والقاطع لكافة اشكال التدخل الخارجي في ليبيا.
 - الالتزام بالمحافظة على وحدة التراب والشعب الليبي.
 - دعوة كل الدول والمنظمات الدولية وكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية الانية للشعب الليبي.
 - ضرورة استمرار التفاوض للخروج بإجراءات تكون كفيلة بوقف العنف.
 - تجميد وإيقاف مشاركة وفد الحكومة الليبية في اجتماعات الجامعة العربية
- غير انه وبعد ممارسة الضغوط على الجامعة العربية من طرف بعض القوى الأجنبية والعربية التي لها مواقف معادية لنظام القذافي غيرت -الجامعة العربية- من مواقفها من عملية التدخل الخارجي في الازمة الليبية مخالفة بذلك اهم مبدأ من مبادئ ميثاقها كما جاء في المادة الثامنة منه وهو مبدأ عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما خالفت احدى النقاط التي جاءت في القرار رقم 7298 التي تؤكد على عدم التدخل الأجنبي في الازمة الليبية. وذلك راجع على وجه الخصوص للدبلوماسية الإماراتية والقطرية والسعودية التي نجحت بدفع الجامعة العربية في مطالبة مجلس الامن الدولي بالتدخل، وتحمل مسؤوليته لحماية المدنيين من عنف النظام، كما دعت لفرض منطقة حظر جوي، وهو ما جعل الجامعة العربية تساند تدخل حلف الناتو من اجل اسقاط نظام القذافي، كما رحبت بقرار مجلس الامن الدولي بفرض حظر جوي في ليبيا بعد شهر من انفجار الازمة الليبية في 2011/03/17¹. وهذا ما جعل البعض يتهم الجامعة العربية بأنها السبب الأول والمباشر للتدخل الخارجي في الازمة الليبية، وانها أضافه عرفاً جديداً في العلاقات بين الدول العربية من خلال طلبها وسماعها بالتدخل الخارجي في الشؤون العربية.

¹إركان، إبراهيم عدوان "دور الجامعة العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام 2011" مجلة قضايا سياسية، العدد 77، 2024، ص 94

انعقد مجلس الجامعة على مستوى الوزراء في دورة غير عادية في 12/ 03 2011/ واصدر القرار رقم 7360 للتباحث في مستجدات الاحداث في ليبيا، والذي جاء فيه العديد من الإجراءات نذكر منها¹:

- توسيع نطاق التباحث والتنسيق بشأن الوضع الليبي إلى اطراف دولية وإقليمية بالنسبة لعملية فرض الحظر الجوي على الطيران العسكري الليبي، وذلك لاجل حماية المدنيين،

- اسقاط شرعية السلطات الليبية حسب ما جاء في الفقرة الثانية من القرار ان مجلس الجامعة العربية المنعقد على مستوى الوزراء بمقر الأمانة العامة بالقاهرة الذي يقرر التواصل والتعاون مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي مع وتوفير الدعم العاجل للشعب الليبي...وهو الامر الذي افقد السلطات الليبية الشرعية.

ان قرار الجامعة العربية بمساندة الثورة الشعبية الليبية، وسماحها لحلف الناتو بالتدخل في الشأن العربي مهد لتوسع التدخلات الخارجية التي أصبحت تدير الملف الليبي بما يخدم مصالحها، في مقابل تراجع دور جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية كان من المفروض ان تتكفل بملف الازمة الليبية لاجل إيجاد حل سياسي سلمي للازمة، رغم تداعياتها الخطيرة على عدد من أعضاء الجامعة خاصة ذوي الجوار الليبي، مثل تونس مصر الجزائر السودان.

لقد ارجع معظم المراقبين أسباب فشل جامعة الدول العربية في إدارة الملف الليبي وعدم احداث أي تأثير ملحوظ، في مقابل احتدام الصراع والتنافس الخارجي على إدارة الملف إلى عدم التوافق في الرأي العربي، والانقسام الذي يشهده الصف العربي الذي ازداد حدة بداية من سنة 2013 تجاه الازمة الليبية²، هذا الانقسام الذي نتج عنه اصطفاا لدول عربية خلف اطراف داخلية ليبية متصارعة على السلطة والثروة، وهي الأخرى متحالفة مع اطراف خارجية متحكمة في ادارة الملف الليبي ومتنافسة فيما بينها على كسب منافع في ليبيا، وعلى المحافظة على مصالحها هناك.

¹ عبد القادر، نابي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² زايد، هدية، يد الجامعة العربية لا تظال الملف الليبي، تاريخ النشر 1 نوفمبر 2022، تاريخ الزيارة 3 نوفمبر 2024، من:

<https://www.independentarabia.com>

لهذه الأسباب أصبحت ليبيا بؤرة توتر ونزاع دولي بين قوي دولية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، وصار دور الجامعة العربية لا يتعدى بيانات تنديد واستنكار من دون فاعلية تذكر في الواقع، ودعم المبادرات الدولية. حتى ان الاجتماعات التي تعقدها بشأن الازمة الليبية منذ 2011 إلى اليوم وما يصدر عنها من قرارات تبقى حبرا على ورق، شأنها شأن القمم التي تتعقد دوريا للتباحث في مستجدات الوضع العربي كالقمة العربية المنعقدة بتونس سنة 2019 وبعدها القمة العربية التي عقدت بالجزائر سنة 2022 والتي خرجت بقرارات هامة بشأن الازمة الليبية اثارت تفاؤلا بين الليبيين، كضرورة اجراء حوار وطني ومصالحة وطنية بين الليبيين بمتابعة عربية، وأن حل الازمة الليبية يكون ليبيا ليبيا دون تدخل لطرف خارجي، وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية

في اقرب الاجال، غير ان كل ذلك لم يطبق وبقي حبرا على ورق كباقي القرارات العربية التي بقيت حبيسة الادراج من دون فاعلية.

الفرع الثاني: تدخل الاتحاد الافريقي في الازمة الليبية.

نشأة الاتحاد الافريقي: في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الوحدة الافريقية تتبلور فيما سمي "الجامعة الافريقية"، وهي تعني تجمع الزوج ضد الرجل الأبيض... وانتشرت الفكرة بين الزوج والرقيق الذين نقلوا لأوروبا وامريكا وبدأوا بالمطالبة برفض التمييز العنصري والاعتراف بالجنس الزوجي وحقوقه. وتلى ذلك العديد من المؤتمرات التي كان أهمها مؤتمر مانشتير سنة 1945 الذي مثل البداية الفعلية في مسيرة الوحدة الافريقية¹.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 وقبلت عضوية ليبيا في الأمم المتحدة سنة 1955 بعد استقلالها واستقرارها كدولة صاحبة سيادة ولحققتها تباعا عدد الدول الافريقية بعد استقلالها وانضمامها لمنظمة الأمم المتحدة وهو الامر الذي جعل المجموعة الافريقية من اكبر المجموعات القارية من حيث عدد

¹ عبد الرزاق، عادل، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي رؤية مستقبلية، القاهرة: لهينة المصرية العامة للكتاب، 2008 ص13

الدول (35 دولة) المنظمة تباعا انذاك للأمم المتحدة. ولما احست الدول الافريقية بالمركز الهام الذي أصبحت تشغله في الأمم المتحدة من خلال عدد اعضائها سعت لضرورة المحافظة على هذه المكانة من خلال ترابطها وتقاربها في الراي وتوثيق العلاقات بينها وتوسيع مجالات التعاون المفعم بمشاعر الافارقة ضد التمييز العنصري، ولتصفية القارة من الاستعمار، وتبينت للأفارقة فكرة الاتحاد والتضامن بين الدول الافريقية، هذه الفكرة التي بدأت تتشكل تدريجيا وبصور مختلفة وغير منتظمة متخذة اشكال اتحادات تعاھدية بين دول متجاورة، توسعت فيما بعد شيئا فشيئا لتأخذ شكل تنظيمات تضم عدد من الدول المتقاربة لغويا وثقافيا وسياسيا، وهكذا حتى تم ضم جميع هذه الاتحادات وكافة الدول الافريقية في منظمة عامة وهي قيام منظمة الوحدة الافريقية سنة 1963.

غير انه نظرا للتغيرات على الساحة الدولية والاقليمية، والتحديات التي أصبحت تواجه القارة الافريقية، صار الافارقة يتطلعون إلى تطوير منظمة الوحدة الافريقية لتستطيع مواكبة هذه تغيرات , ولذلك بعد مشاورات بين القادة الافارقة انعقد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية بالجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999 الذي من بين قراراته هو انعقاد دورة استثنائية بطلب من العقيد معمر القذافي. فكان لذلك وانعقد المؤتمر بمدينة سرت بين 6 و9 سبتمبر 1999، ومن بين الأفكار التي طرحت هي مشروع ميثاق الولايات المتحدة الافريقية الذي تقدمت به ليبيا¹. غير ان ذلك لم يحض بإجماع كل الحاضرين ولذلك طرح البديل الثاني أيضا من طرف الرئيس الليبي معمر القذافي وهو انشاء الاتحاد الافريقي... وقد تم التوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي في 22/01/2001 بأديس أبابا بأثيوبيا، ثم جاء الاعلان الرسمي عن تأسيس الاتحاد الافريقي في جويلية 2002 بالقمة الأولى له التي عقدت بمدينة ديربان بجنوب افريقيا².

موقف الاتحاد الافريقي من الازمة الليبية: بعد اندلاع ثورات الربيع العربي لم يعر القادة الافارقة أي اهتمام يذكر للثورتين التونسية والمصرية كما هو الشأن بالنسبة للثورة الليبية التي اعطيت اهتماما خاصا منذ بدايتها وذلك نظرا لطبيعة وخصوصية العلاقات التي تربط بين ليبيا والدول الافريقية من جهة، ومن جهة أخرى تطور الاوضاع في الثورة الليبية بين

¹ المرجع السابق، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 76

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

المعارضة وقوات النظام وادى ذلك لتدخل عسكري اجنبي على أراضي افريقية، الامر الذي اثار حساسية الافارقة ودفع الاتحاد الافريقي لاصدار بيانا أدان فيه أسلوب العنفين الطرفين، كما اتخذ مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي في 12 مارس 2011 قرارا يرفض فيه التدخل العسكري الخارجي¹. قام بتشكيل لجنة مكونة من خمس رؤساء افارقة، حيث طرح فكرة تكوين اللجنة الرئيس الاوغندي يوري موسيفني في احد الاجتماعات الدولية المنعقدة بشأن ليبيا، وكانت هذه لفكرة لاجل التواصل والعمل مع كل الأطراف المتنازعة سعيا لمنع التصعيد ولإيجاد حوار شامل حول الإصلاحات المطالب بها من قبل المعارضة، كما دعا موسيفني لان يكون الحل افريقيا ومدعوم من المجتمع الدولي.

وقد وضعت هذه اللجنة خارطة طريق مكونة من النقاط التالية²:

- توفير الحماية للمدنيين
- ضمان وصول المستلزمات والمساعدات الإنسانية للسكان المتضررين من الصراع المسلح الدائر بين قوات النظام والمعارضة
- الاتفاق على وفق اطلاق النار
- البدء في مرحلة انتقالية وتتبنى تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة من طرف الشعب الليبي

- مباشرة حوار سياسي بين اطراف النزاع للتوصل لاتفاق يرضي الجميع.

هذا إضافة لمحاولة الاتحاد الافريقي في 12 مارس 2011 للقيام بدور الوساطة بين طرفي النزاع غير انها قوبلت بالرفض من طرف المعارضة التي كانت تطالب برحيل القذافي دون شروط.

ما يلاحظ على هذه الخارطة التي قدمها الاتحاد الافريقي انها ساوت بين اطراف النزاع أي بين قوات النظام وقوات الثوار المعارضة، كما انها لم تتضمن أي ادانة لأعمال

¹خالد، إبراهيم أبو رقيقة "موقف الاتحاد الافريقي من الثورة الليبية 17 فيفري 2011" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7، العدد 3، 2016، ص 639.

²المرجع نفسه، ص 640

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

العنف الممارس من طرف قوات النظام، وبالتالي فهي في نظر المعارضة متحيزة للقذافي نظرا للعلاقات التي تربطه بالدول الافريقية. ضف لذلك انها دعت لحوار سياسي بين الطرفين دون البحث في موقف القذافي الغير معترف بمطالب الثوار.

وبعد اصدار مجلس الامن الدولي القرارين الدوليين رقمي 1970 و 1973 أكد الاتحاد الافريقي رفضه للتدخلات الخارجية في ليبيا، وعقد قمة استثنائية في 25 مارس 2011 بالعاصمة اديس أبابا تم فيها توصية مجلس الامن السلم التابع للاتحاد بنشر مراقبين تابعين له لمراقبة ومتابعة التطورات الحاصلة في الميدان، ورفض التدخلات الخارجية. غير انه عندما رفض الاتحاد الافريقي التدخلات الخارجية في الازمة الليبية جاءت آراء بعض الدول الأعضاء فيه مخالفة لذلك، اذ نجد كلا من جنوب افريقيا ونيجيريا والغابون متوافقة ومساندة لقرارات مجلس الامن 1070 و 1073. وهذا الاختلاف في المواقف بشأن الازمة الليبية والتدخلات الخارجية فيها بين الاتحاد الافريقي كمنظمة افريقية وبعض الدول الأعضاء فيه كفاعلين مستقلين يبين عيوب آلية اتخاذ القرارات داخل منظمة الاتحاد الافريقي و يكشف عن سوء التوافق والتواصل بين قادة الاتحاد وبين الدول الأعضاء، وهذا التصرف من بعض الدول اضعف مصداقية الاتحاد في التعامل مع الازمة¹. وفي 10 افريل 2011 خلال اجتماع اللجنة المخصصة للازمة مع القذافي في طرابلس، وقبل القذافي من حيث المبدأ بخارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الافريقي قبلت بالرفض من طرف المجلس الانتقالي استنادا إلى انها لا تدعو صراحة لرحيل معمر القذافي.

وفي محاولة اخرى قدم الاتحاد الافريقي رؤية للاتفاق بين طرفي الصراع على الحل السياسي للازمة في جوان 2011، غير ان هذه الرؤية ايضا لم تكن مجدية بسبب رفض القذافي التفاوض مع المعارضة من جهة، ومن جهة اخرى رفضت المعارضة اي تسوية سياسية قبل رحيل القذافي من السلطة. وايضا التدخلات الخارجية وتنافس الدول على التدخل رغم رفض الاتحاد لهذه التدخلات والدعوة لان يكون حل الازمة افريقيا. وهو ما ادى لجمود دور الاتحاد الافريقي في حلحلة الازمة الليبية.

¹ شيماء، على مهدي، دور الاتحاد الافريقي في حل النزاعات الافريقية : دراسة حالة ليبيا، المركز الديمقراطي العربي، اتربخ النشر 2021/11/8، تاريخ الزيارة 2024/12/7، من: <https://democraticac.de>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

في ظل التطورات التي عرفتھا الازمة الليبية، وعجز عديد المحاولات الخارجية في التعامل معها، وما افرزته هذه الازمة من تداعيات خطيرة على الامن الاقليمي والدولي، خاصة ما تعلق بتزايد اعداد المهاجرين سواء الليبيين الفارين من الحرب، او الافارقة الذين يستخدمون الاراضي الليبية للعبور إلى أوروبا، وما يصاحب ذلك من تهديدات امنية ومخاطر اجتماعية على الدول الأوروبية. كل ذلك دفع بالمستشارة الألمانية ميركل خلال زيارتها للقارة الافريقية في اكتوبر 2016 للتأكيد على ضرورة زيادة الجهود الافريقية لمكافحة انتشار الميليشيات الارهابية والهجرة غير الشرعية¹. ولذلك بعد هذه الزيارة اجتمعت في نوفمبر 2016 اللجنة رفيعة المستوى المعنية بليبيا واكدت في تقريرها رغبة الاتحاد الافريقي في استعادة مبادراته بشأن الازمة الليبية. ودعت المجلس الرئاسي الليبي إلى تشكيل حكومة موحدة².

كما اظهرت اللجنة في نفس التقرير الحاجة إلى النظر في الحالة الانسانية الخطرة، وضرورة معالجة ازمة اللاجئين. ولأجل حل هذه الاشكالات رأىالاتحاد الافريقي بضرورة وضع خطة استراتيجية بالاشتراك مع الجامعة العربية ودول الجوار لليبيا والامم المتحدة. وكشف في نوفمبر 2016 مع هذه الجهات عن مبادرة سلام جديدة تضمنت ان يكون الاتفاق شاملا لكل الاطراف في ليبيا دون اقصاء لاي طرف، والاعتماد على الحوار كآلية فعالة للخروج من الازمة. واستبعاد الحل العسكري للازمة في ليبيا.

وفي سنة 2017 كثف الاتحاد الافريقي اجتماعاته بشأن الازمة الليبية لأجل سرعة التوصل لاتفاق سلام مع اطراف الازمة، خاصة فائز السراج وخليفة حفتر، إضافة للمجلس الاعلى للقبائل والمدن الليبية.

وهكذا على ما يبدو ان كل مساعي وإجتماعات الاتحاد الافريقي التي يعقدها لأجل ايجاد حل للازمة الليبية لم يكن لها اي جدوى، وباءت كل مساعيه بالفشل في ظل استمرار حالة الانقسام السياسي التي يعرفها المشهد الليبي. وكانت القرارات التي يصدرها اثناء اجتماعاته عبارة عن توصيات بضرورة تكثيف الجهود مع دول الجوار، وايجاد آليات فاعلة

¹ أميرة، محمد عبد الحليم، هل باستطاعة الاتحاد الافريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا؟، تاريخ النشر 9 ديسمبر 2024، تاريخ النشر الزيارة 20 ديسمبر 2024، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من: <https://apss.ahram.org.eg>
² نفس المرجع

لاحداث اجماع وطني ليبي. ففي قمة برازافيل للجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى المنعقدة في 7 فيفري 2023 التي كان يعول عليها كثيرا في حل الازمة الليبية اختتمت اشغالها دون اي تقدم يذكر، فقط التأكيد على وضع آلية ذات فعالية لادماج دول جوار ليبيا في اعمال اللجنة، كما شددت هذه اللجنة من خلال نداء قمة برازافيل على ضرورة تسريع مسار عملية السلم والمصالحة في ليبيا وارساء الثقة بين اطراف النزاع كشرط اساسي لانجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية¹.

أسباب ضعف الاتحاد الافريقي في التعامل مع الازمة الليبية وحلها: كانت التطورات التي عرفتها منطقة الشمال الافريقي نهاية 2010 اختبارا حقيقيا لمعرفة مدى قدرة الاتحاد الافريقي في تحقيق الأهداف والمبادئ التي أنشأ من اجلها من مثل نشر السلام والاستقرار والامن في القارة الافريقية². فكانت الازمة الليبية اكثر أزمات القارة التي كشفت عن عديد التحديات التي واجهت الاتحاد الافريقي لتنفيذ مبادئه وأهدافه في الواقع، وعملت على تراجع فعاليته في إستعادة الامن الاستقرار في ليبيا وذلك راجع لعدة اعتبارات يمكن ذكرها فيما يلي:

- تأثر قرارات الاتحاد الافريقي بالعلاقات القوية التي تربط بين الرئيس الليبي معمر القذافي وأعضاء الاتحاد القادة الافارقة، خاصة وان القذافي لعب دورا محوريا في تأسيس الاتحاد الافريقي.

- كما تأثرت قرارات الاتحاد الافريقي بتناقض التغييرات التي تعرفها دول شمال افريقيا مع اهم مبدأ من المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد وهي رفض التغييرات غير الدستورية في الحكومات، وكما هو معروف بأن التغييرات الحاصلة في ليبيا هي تغييرات غير دستورية وانما ناتجة عن ثورة شعبية خارجة عن ارادة السلطة الحاكمة.

- كما اثر عدم التماسك الذي ظهر بين اعضاء الاتحاد الافريقي بشأن الازمة الليبية على قراراته وافشل مساعيه لحل الازمة افريقيا دون تدخل خارجي، اذ نجد من مظاهر عدم

¹المركز الاعلامي، البيان الختامي لقمة برازافيل للجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى حول ليبيا، تاريخ النشر 7 فيفري

2024، تاريخ الزيارة 21 ديسمبر 2024 من: <https://www.sis.eg>

² أميرة، محمد عبد الحليم "مواقف الاتحاد الافريقي من الازمات العربية متفاوتة من حيث الاهتمام والاليات" مجلة آراء، العدد 143، 2019،

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

التماسك بين اعضاء الاتحاد ان هناك دول عضوة في الاتحاد تدعم التدخل الخارجي في الازمة الليبية بقوة، في حين ترفض دول اخرى التدخل الخارجي كالجائر، صف إلى ذلك انه في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الافريقي لا يزال غير معترف بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي بسبب ان الانتفاضة عبارة عن تغييرات غير دستورية سارعت 17 دول عضوة في الاتحاد كنيجيريا واثوريا للاعتراف به مخالفة بذلك رأء الاتحاد مبادئه التي تأسس عليها.

- ان ليبيا من الممولين الكبار في ميزانية الاتحاد الافريقي بما يقدر بـ 15% أي 18.39 مليون دولار من اجمالي ميزانية الاتحاد المقدرة بـ 256.75 مليون دولار، كما يقوم القذافي بدفع مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد المتأخرة عن الدفع. ومن هنا يمكن القول ان محدودية تأثير الاتحاد الافريقي في الازمة الليبية بسبب التأثير المالي الكبير الذي يقدمه القذافي للاتحاد¹.

- تساهم ليبيا في مجموعة البلدان الاعضاء 77 في بنك التنمية الافريقي بأكبر الحصص والمقدرة بـ 300 مليون دولار².

- يملك القذافي مجموعة من الفنادق والاستثمارات الأخرى في العديد من الدول الافريقية مثل بوركينا فاسو، أوغندا، زامبيا، الغابون، التوغو وغيرها.

- سخاء القذافي الكبير في مساعدة بعض الأنظمة الافريقية محاولة منه لكسب دعمهم داخل دائرة صناعة القرار بالاتحاد الافريقي. إضافة لتقديمه الدعم والمساندة لعدد من الحركات المعارضة لأنظمتها مثل دعم حركة التمرد التي قادها الطوارق في مالي والنيجر³.

- خوف الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي من انتصار القذافي على المعارضة وان تكون له ردة فعل انتقامية من الدول المساندة للمعارضة.

¹ دافيد، زونمينو، الاتحاد الافريقي.. والصمت المطبق إزاء الازمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 11 أبريل 2011، تاريخ الزيارة 2024/12/7، من: <https://studies.aljazeera.net>

² نفس المرجع

³ نفس المرجع

المبحث الثاني: سياسية حلف الناتو (NATO) للتدخل في الازمة الليبية واثره عليها

الناتو (NATO) هو منظمة دولية من اكبر المنظمات التي تعبر عن تحالف سياسي وعسكري وامني يجمع بين 29 دولة عضوة فيه من دول اوروبا وامريكا الشمالية، تجتمع الدول العضوة فيه بهدف تنسيق جهودها للتعاون في مجال الامن والدفاع المشترك. وبذلك فان حلف الناتو يحمل على كاهله الالتزام بحماية الدول العضوة فيه بكل الوسائل والاليات السياسية والعسكرية، كما يتواصل مع الدول غير الاعضاء فيه للبحث والتشاور في مجال الامن والاستقرار، يساهم في تعزيز قيم الديمقراطية، كما يوظف قدرته السياسية والعسكرية لادارة الازمات، وتنفيذ المهام الخاصة بحفظ الامن والسلم وذلك سواء بالاعتماد على امكانياته الخاصة او بالتعاون مع الامنظمات الدولية الاخرى.

المطلب الاول: استراتيجية حلف الناتو التوسعية وسياسته للتدخل في الازمة الليبية.

الفرع الاول: استراتيجية حلف الناتو التوسعية: جاء تشكيل الحلف الاطلسي استنادا للمادة الواحدة والخمسون (51) من ميثاق الامم المتحدة التي تعطي للدول حق الدفاع المشروع عن نفسها منفردة او من خلال التعاون مع دول اخرى، هذ التعاون الذي نظمته المادة الخامسة (5) من معاهدة الحلف الذي

انشأ لاجل ضمان امن اوروبا ضد المد الشيوعي والخطر السوفيياتي، وتعزيز المصالحة مع بعض دول المحور سابقا (المانيا وايطاليا) وايضا دعم وتعزيز الاعتماد المتبادل عبر الاطلسي¹.

كما تميزت فترة الحرب الباردة بالنسبة لحلف الناتو بتحويلات كبرى وبارزة في الشؤون العالمية²:

- انتهاء الحرب الاهلية في الغرب الاوروبي.

¹ حسين حافظ، طالب "الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة" مجلة دراسات دولية، العدد 46، ص 137

² المرجع نفسه، ص 139

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

- التزام امريكا بالدفاع عن اوروبا ضد خطر التهديد السوفيياتي.
- وضع حد للانقسام الجيوسياسي لاوروبا وايجاد الشروط اللازمة لاتحاد اوروبي ديمقراطي اوسع.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفتت الاتحاد السوفيياتي، وفي ظل الوضعية الصعبة التي صارت تعيشها روسيا الاتحادية، دعت الولايات الامريكية المتحدة في نوفمبر 1991 لتوسيع حلف الناتو من خلال قيام الدول الاعضاء في الحلف بتطوير القدرات اللازمة لاجل القدرة على مواجهة التهديدات وادارة الازمات. ثم في قمة بروكسل 1994 عملت دول الناتو على تطوير استراتيجية جديدة للحلف تركز على¹:

1 - "برنامج الشراكة من اجل السلام" الذي طرحته الولايات المتحدة في قمة بروكسل لاجل فتح باب الشراكة امام الدول الشيوعية سابقا بما فيهم روسيا دون منحها العضوية، لاجل اقامة علاقات التعاون العسكري مع دول الحلف.

2- تطبيق قرار مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لاجل تمكين حلف الناتو من التحرك بسهولة في اطار مهامه

3- فتح الباب لانضمام اعضاء جدد في الحلف لاجل توسيه ليضم دول اوروبا الشرقية والدول الشيوعية بعد تغيير انظمتها الاقتصادية والسياسية.

هذا ما تم فعلا حيث انضمت سنة 1999 جمهورية تشيكيا والمجر بولندا، وفي اجتماع الحلف على مستوى الوزراء سنة 2002 وجه دعوات لسبع دول من اوروبا الشرقية ومنطقة البلطيق وهي: ولافيا واستونيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وبلغاريا. وهكذا استمر توسيع حلف الناتو في اوروبا الغربية والشرقية مع الهيمنة الامريكية عليه. ماجعل روسيا تنتبه لخطر توسع الناتو وقابلته بمعارضة رسمية وواسعة، كونه يهدد مواقعها الاستراتيجية في اوروبا، وقد ازدادت مخاوف روسيا بعد انضمام عديد الدول من اوروبا الشرقية والوسطى.

¹ طارق، بادي الطراونة، دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو: دراسة حالة)، (1989 - 2011)، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة الشرق الاوسط، ماي 2012، ص59

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

كما أبدى الحلف الأطلسي اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط والتي تمتد من المغرب غرب الأطلسي حتى العراق شرقا، ومن سواحل البحر المتوسط شمالا حتى أواسط إفريقيا جنوبا، وبهذا تكون كل المنطقة العربية وقعت تحت المظلة السياسية والأمنية والعسكرية لحلف الناتو¹.

وفي ظل التنافس الروسي - الغربي في إفريقيا تم مؤخرا انضمام بعض الدول الإفريقية ذات التوجه الفرانكفوني (الغابون والتوغو ثم رواندا) إلى رابطة الكومنولث التي تشرف عليها بريطانيا، في حين عبرت بعض الدول الإفريقية الكبرى مثل (مصر ونيجيريا)، إضافة إلى (الارجنتين وإيران و السعودية وتركيا) عن رغبتها في الانضمام لتجمع الدول الصاعدة (البريكس) الذي يضم الهند وروسيا والبرازيل والصين، وهو الأمر الذي يرى فيه العالم الغربي تهديد لمصالحه في إفريقيا.

كما أعلنت المملكة المغربية في 8 جوان 2022 عن مبادرة لتأسيس تحالف إفريقي يتكون من الدول الأطلسية الإفريقية، حيث تم الاجتماع الأول على مستوى وزراء دول إفريقيا الأطلسية في مدينة الرباط في نفس التاريخ، والذي ضم 21 دولة إفريقية، وكان ذلك تجسيدا للمقترح الأمريكي قبل ثمان سنوات الذي كان يدعوا إلى انشاء "ناتو إفريقي" تكون مهمته مواجهة الجريمة المنظمة ومخاطر الإرهاب والقرصنة. وفي 26 جوان 2022 انعقدت قمة الدول الصناعية الكبرى في ألمانيا، التي حضرها رئيس السنغال "ماكي صال" بصفته رئيس الاتحاد الإفريقي حاليا، وكان هدف هذه الدول الصناعية الكبرى هو استمالة الدول الإفريقية لصف دول حلف الناتو في الصراع الدولي الراهن².

لقد تم دمج منطقة الساحل والشمال الإفريقي في الاستراتيجية التوسعية لحف الناتو وفق ما صدر عن قمة مدريد في 30 جوان 2022، وهذا التحول ناتج عن السياق الدولي الجديد الذي تطبعه الحرب الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من امتدادات إقليمية في الوقت الذي تشهد فيه الساحة الجيوسياسية الإفريقية تنافسا دوليا كبيرا. إذ تشكل إفريقيا

¹ نفس المرجع، ص 85

² مركز الإمارات للسياسات، وحدة دراسات شمال إفريقيا والساحل، المقاربة الاستراتيجية لحف الناتو في منطقة شمال إفريقيا والساحل، تاريخ النشر 21 جويلية 2022، تاريخ الزيارة 29 ديسمبر 2024، ص 4 من

<https://www.epc.aetranslate.goog/ar/details/brief/almuqarabat-alastiratijat-lihilf-alnatu-fi-mintag>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الغنية بثرواتها ساحة هامة من ساحات التنافس والصراع الدولي خاصة بعد الحرب الروسية الاوكرانية. وقد ظهرت هذه الاهمية في ثلاثة (3) ملفات اساسية هي¹:

- انطباع تصويت الدول الافريقية في الامم المتحدة ومختلف مؤسساتها على العموم بالحياد وعدم انحيازها للكتلة الغربية.

- الصراع والتنافس الروسي- الغربي في منطقة افريقيا، اذ تشهد الساحة الافريقية اختراق روسي متزايد لدول القارة، حيث وصل بقوة إلى جمهورية افريقيا الوسطى ومالي والكونغو الديمقراطية .

- التنافس على موارد الطاقة الغنية بها افريقيا وخاصة الغاز الطبيعي الذي تهدف الدول الغربية إلى ان تعوض به انقطاع الامدادات الروسية.

المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو في شمال وغرب افريقيا

لقد اعتبر البيان الختامي الصادر عن قمة مدريد انه من الضروري الوقوف ضد التمدد الروسي لتكريس مناطق نفوذ في الفضاء الاوروبي - الاطلسي من خلال انتهاء كل مبادرات الشراكة مع روسيا، وهذا في تصور الامن الاوروبي. كما اعتبر حلف الناتو في استراتيجيته الجديدة ان الصين تشكل تهديدا لأمن ومصالح وقيم دول الحلف من خلال سياسة الاغراء المادي مثل سياسة طريق الحرير لتنمية افريقيا وما تقوم به من اختراق سبيراني، وهذا من شأنه ان يؤثر على استقرار العالم. ولهذا السبب ظهرت حاجة دول حلف الناتو إلى تأمين الحدود لحلف شمال الاطلسي في شمال افريقيا ومنطقة الساحل، والغرب الاطلسي الافريقي، وذلك من خلال عدد من التوجهات التي نوقشت في قمة مدريد، ومن بينها²:

1- اعادة الحضور الامني والعسكري الاوروبي من خلال التواجد الاسباني والفرنسي في منطقة الساحل بهدف تطويق النفوذ الروسي وسد منافذه في المنطقة وايضا محاربة الارهاب.

¹المرجع السابق ص 4

²مركز الامارات للسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 3

2- منح المغرب وموريتانيا منزلة الشريكين المتميزين للحلف لاجل بناء كتلة مساندة له في غرب افريقيا وشمالها، بعد فشل دعوة فرنسا والاتحاد الاوروبي لاقامة تجمع دول الساحل.

3- دعم مشروع قيام الحلف الاطلسي الافريقي الذي يضم الدول الافريقية المطلة على المحيط الاطلسي، مع التركيز خاصة على الدول الحلفة مثل موريتانيا والمغرب و السنغال وكوت ديفوار.

4- ضرورة توفير الدعم الغذائي والاقتصادي والانساني في المنطقة لاجل مكافحة الهجرة غير الشرعية لاوروبا وايضا سد الطريق امام الصين المستفيدة من الاوضاع المتأزمة في المنطقة.

5- البحث عن منافذ للطاقة كبداية لانقطاع الامداد الطاقوي الروسي خاصة الغاز الطبيعي، من خلال تشجيع الشراكة بين دول غرب افريقيا والاتحاد الاوروبي في نقل الغاز لاوروبا.

غير ان هذه البادرة الغربية اصطدمت بعدد من العوائق من بينها¹:

1- يوجد بين دول المنطقة صدام حاد بشأن التوجهات وعقد التحالفات الاستراتيجية حيث هناك دول افريقية تميل للتحالف الروسي الصيني واخرى تفضل التحالف مع المجموعة الاوروبية، اضافة للصراع بين الجزائر والمغرب، والصراع بين دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس).

2- تزايد النفوذ الروسي وتوسعه في منطقة الساحل وغرب افريقيا كنتيجة لاحباط حكومات دول المنطقة من تجارب التدخلات العسكرية الغربية.

3- تزايد نفوذ الصين الاستراتيجي والاقتصادي وتركيزه على الاستثمار في البنى التحتية والمساعدات المباشرة وتوفير القروض المالية وعدم القدرة على مواجهة نفوذه رغم مبادرة مجموعة الدول السبع تحت شعار "اعادة بناء عالم افضل" التي هدفت لاستثمار 600 مليار دولار بالدول الاقل نموا خاصة بافريقيا وذلك في مشاريع البنى التحتية.

¹ المرجع السابق، ص4

4- طموح الصين وروسيا في بناء نظام عالمي جديد في مجالاته والاستراتيجية والامنية والاقتصادية وذلك بتوسيع دائرة تجمع الدول الصاعدة "البريكس" لتكون نواة لنظام عالمي يتمحور حول الصين وروسيا والهند ويمتد إلى المجال الأفريقي.

الفرع الثاني: سياسة حلف الناتو للتدخل في الازمة الليبية: ان المتغيرات الحديثة التي عرفتھا الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور تهديدات بطابع جديد كحرب العراق ازمة البلقان وثورات الربيع العربي -الازمة الليبية- وما افرزته من مخاطر - الارهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات...- كلها مثلت تهديدات جديدة وعالمية جعلت حلف الناتو يسعى لاعادة النظر في اعادة الهيكلة التنظيمية والفكرية له، واحداث استراتيجية جديدة (New Strategic) بما يتماشى مع المتغيرات السريعة الراهنة، وذلك لاجل الحفاظ على مصالح الاعضاء، وتفعيل ديناميكية الحلف.

فمنذ نشأة الحلف الاطلسي إلى غاية الحرب الباردة كان مفهوم تدخله في الازمات محددا في نص المادة الخامسة (5) من ميثاقه التأسيسي، والتي تنص على ان أي هجوم مسلح ضد أي دولة من اعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافة، ما يعطي لها حق الدفاع عن نفسها. وهذا يعني ان قبل الحرب الباردة كانت تدخلات الحلف الاطلسي في الازمات محددة بمنطقة جغرافية وهي اراضي الدول الاعضاء، ووقوع عدوان على احد الاعضاء، ومن ثم يقع التدخل.

غير ان الازمات التي باتت تعرفها الساحة الدولية عامة ومنطقة جنوب المتوسط خاصة جعل الحلف يغير من سياسته التدخلية إلى خارج المنطقة الاوروبية، حيث في اجتماع لحلف الاطلسي عام 1990 تم الاتفاق على اجراء تغييرات في الاستراتيجية العسكرية للحلف من اجل توظيف معطيات جديدة (استراتيجية - عسكرية) يستطيع من خلالها العمل خارج منطقته. وقد تم تأكيد ذلك في قمة الحلف ببروكسل عام 1994 التي بينت انه بالامكان إقامة حوار بين حلف الاطلسي ودول شمال افريقيا لتنشيط استراتيجية التعاون بينهما¹. وقد جاء تأكيد ذلك في قمة الحلف المنعقدة بروما والتي خرجت بتوصية استراتيجية

¹عمار، حميد ياسين، توجه الولايات المتحدة الامريكية تجاه اقليم شمال افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، دار امجد للنشر والتوزيع، 2017، ص"334

لحلف الاطلسي مفادها انه على الحلف ان يعطي للسياسة الامنية لدول جنوب المتوسط اهمية خاصة على اعتبار ان استقرار دول جنوب المتوسط يعتبر استقرارا لدول شمال المتوسط، وان البيئة الامنية لم تعد منطقة دول الحلف فقط، وذلك بالنظر للتهديدات الخطيرة التي اصبحت تتلقاها دول حلف الناتو من مناطق جنوب المتوسط خاصة، على غرار ما افرزته الازمة الليبية من تداعيات على امن وسلام منطقة شمال المتوسط.

ولذلك بعد نفجار الوضع في ليبيا وتحوله إلى حرب اهلية بين الثوار وقوات النظام تدخل مجلس الامن وذلك بطلب من الثوار والجامعة العربية والمجتمع الدولي ككل، حيث في اجتماعه الذي عقده بشأن الازمة الليبية تم تكييف الوضع في ليبيا على انه تهديد للامن والسلم الدوليين وفق المادة 39 من الفصل السابع دون اللجوء لاستخدام الوسائل السلمية حسب ما ينص عليه الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، وقام باصدار القرار رقم 1970 ثم اصدر القرار رقم 1973 الذي يتيح لحلف الناتو التدخل في ليبيا. غير ان هذا التدخل لم يكن بالامر الهين على دول الحلف الاطلسي بسبب التدخلات العسكرية المباشرة التي قام بها في ازمات سابقة وباءت بالفشل ونتج عنها خسائر فادحة في العتاد والارواح ونفقات كبيرة، كما جرى اثناء تدخل حلف الناتو المباشر في افغانستان كأول تجربة خارج حدود منطقته، اضافة لتجربته داخل حدوده في منطقة البلقان التي تكبد خلالها ايضا خسائر كبيرة¹. وهو الامر الذي جعله يغير من سياسته تجاه التعامل مع الازمات واسلوب تدخله فيها، من الانزال البري للقوات البرية للحلف للحرب على ارض الميدان إلى القصف الجوي للمواقع والمقرات الامنية قوات الدفاع الخاصة بالعدو لشل حركته دون انزال عسكري بري.

ولذا بعد اصدار مجلس الامن القرار رقم 1973 الذي خول اعضاء الامم المتحدة اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية المدنيين بما في ذلك استعمال القوة العسكرية باستثناء الانزال البري. ومن هنا صاغ الحلف الاطلسي المبررات القانونية للقيام بالحملة الجوية ابتداء من 19 مارس 2011 ضد ليبيا، حيث غير سياسته التدخلية وقام بقصف المقرات

¹حسام، فتحي محمد، وآخرون "مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية" مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 138

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الامنية والمواقع الرسمية لقوات النظام مما اضعف القوات النظامية، وكثف من الطلعات الجوية إلى غاية القاء القبض على العقيد معمر القذافي ومقتله¹.

تم تدمير مواقع الدفاع الجوي الليبية وفتح الاجواء امام طائرات الحلف للتحليق بدون اي خطر. وفي هذا الصدد نجد وزير الدفاع الامريكي "روبرت غيتس يقول: " بانه لاجل فرض منطقة حضر جوي فوق ليبيا ينبغي مهاجمة وتدمير القوات الدفاعية الجوية للقذافي، وان هذه العملية تتطلب عددا كبيرا من الطائرات الحربية". وهو ما حدث فعلا اذ كانت المرحلة الاولى لتنفيذ القرار الاممي هي تدمير القوات الدفاعية الجوية الليبية من خلال قصفها بصواريخ، حيث قامت القوات البريطانية والامريكية من على متن سفن وغواصات رأسية متواجدة في مياه البحر المتوسط باطلاق 112 صاروخ كروز موجه من طراز Tomahawk تزامنا مع انطلاق مقاتلات بريطانية من نوع Tornado من قاعدة مارهام واطلقت صواريخ بعيدة المدى على مواقع تحكم ودفاع ليبية².

وفي اليوم الموالي للتدخل قامت قاذفات امريكية ثقيلة من نوع " B-2 " بالقاء قنابل على حظائر للطائرات العسكرية الليبية في قاعدة امعيتيقة الجوية بالقرب من العاصمة طرابلس³، كما نفذت مقاتلات فرنسية في 29 مارس غارات جوية على مواقع للصواريخ المضادة للطائرات التي تقع على بعد 100 كلم جنوب مدينة طرابلس، وفي الليلة الموالية تعرضت مواقع الدفاعات الجوية المتواجدة جنوب مدينة سرت لقصف مماثل ... وحسب تقديرات اممية فانه بتاريخ 4 افريل 2011 فان كل مواقع الدفاع الجوي قد دمرت، وهو المسعى الاول من استراتيجية حلف الناتو.

ان ما يلاحظ على تدخل الحلف الاطلسي في ليبيا هو خرق القرار الاممي 1973 الذي جاء بهدف حماية المدنيين كما جاء في الفقرة الرابعة (4) من القرار التي سمحت للدول الاعضاء في الامم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بهذا فان

¹ عبد الكريم، باسمايل " التدخل العسكري في الوطن العربي " مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12 ، 2015 و ص 222

² Florence Gaub, The North Atlantic Treaty Organization and Libya: reviewing operation unified protector, The letort papers ,strategic Studies Institute and U.S. Army War College press ,June 2013;p(

³ Richard Hartley -Parkinson Touchdown: B2 stealth jest return after epic11,500 mil journey to bomb Libyan aircraft shelters, daily mail journal,21March2011

حلف الناتو استعمل سلطته التقديرية باستخدام كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية. كما انه بدلا من حماية المدنيين سعى خلف اسقاط نظام القذافي كهدف رئيسي له، إلى جانب اهداف اخرى. وهنا نجد "جيفي ماكمان" يرى بان تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية الذي تنزعت به قوات حلف الناتو لاضفاء الشرعية على تدخلها العسكري في ليبيا كان وراءه اهداف ودوافع اخرى خفية جسدتها ممارسات الحلف التي سرعان ما تحولت من حماية المدنيين إلى السعي بكل الوسائل لاسقاط النظام دون اعارة اي اهتمام بالمدنيين، اذ تعرضوا للقصف العشوائي والاعمال العدوانية من طرف قوات الناتو، كما تعتمد الناتو تقديم الدعم العسكري والفني للمعارضة، وبالمقابل ارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات خطيرة ضد حقوق الانسان. اضافة إلى ان حلف الناتو بعد اسقاط نظام القذافي تخطى عن مسؤوليته في حماية المدنيين بعد دخول ليبيا في حرب اهلية غير معروفة الاجل¹.

المطلب الثاني: دوافع تدخل حلف الناتو في الازمة الليبية واثره عليها.

الفرع الاول: دوافع حلف الناتو للتدخل في الازمة الليبية. لقد ادى استخدام القذافي للقوة المفرطة لتفريغ المتظاهرين إلى مقتل العديد من المدنيين، وظهور مأساة انسانية، الشيء الذي استثمرته دول حلف الناتو على انه تهديد للانسانية عامة حسب قول الباحث "آلان جيه كوبرمان" " استثمار خطاب تصاعد العنف في ليبيا لتقديم نظام القذافي كتهديد لوضع المدنيين الليبيين ... وبالتالي كان تدخل حلف الناتو في ليبيا عادلا على اعتبار ان العنف الذي استخدمه القذافي ضد المدنيين تجاوز الحدود المسموح بها في الاعراف الدولية، وهذا وفقا لتصور الثلاثي لفرنسا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بانه انتهاك لحقوق الانسان، مما اعطى لهم شرعية التدخل².

كما ان مجلس الامن اتخذ القرارات 1970 و 1973 وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي جاء فيه " استخدام الوسائل القسرية في حالة وجود تهديد للسلام والامن أو خرق للسلام أو اعمال عدوانية"، وهنا نجد ديورا فالنتينو مالىتو Debora Valentino يرى بان الخطاب الغربي يستخدم المعايير الليبرالية مثل الديمقراطية حقوق

¹ عبد الحميد، مشري، ونسبية، تامة "التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح" مجلة السياسة العالمية،

المجلد 7، العدد 3، 2023، ص 178

² نفس المرجع، ص 175

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الانسان السيادة لاضفاء الشرعية على التدخل، اذ نجد وزير الخارجية الفرنسي يعتبر التدخل في ليبيا كان بهدف تحقيق الانتقال الديمقراطي فيها، وان عدم الاستقرار والفوضى في ليبيا يآثر على الامن القومي الاوروبي. اما رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون فقد صرح بانه من مصلحة بريطانيا تدعيم دول شمال افريقيا والشرق الاوسط لبناء لبنات الديمقراطية وسيادة القانون وحرية التعبير، اما الخطاب الامريكي فقد ركز على دور الولايات المتحدة كدولة راعية للسلام والامن العالمي ومدافعة عن الديمقراطية وقيم حقوق الانسان¹.

وهنا نجد انطوان روجير Antoine Roger يقول في مقاله الذي نشره سنة 1910 عن التدخل الانساني "يكاد يكون من المستحيل فصل الدوافع الانسانية عن الدوافع السياسية للتدخل. وقد يكون دافع التدخل لدوافع انسانية ثانوية، ولكنه لن يكون ابدا دافعا مطلقا، فالدول المتدخلة تنظر بمنظار المصلحة الذاتية"، أي ما تجنيه من التدخل².

ان الدول والمنظمات الدولية لا تتدخل في الازمات الخارجة عن حدودها ومنطقتها، ولا تتحمل مسؤوليتها التي قد تتكبد خسائر مادية وبشرية لاجلها إلا بدافع الحفاظ على مصالحها او تحقيق اهداف هناك، حسب نظرية العلاقات الدولية -القوة والمصلحة- بما يعني ان تدخل حلف الناتو كان بدافع تحقيق اهدافه والحفاظ على مصالحه في ليبيا.

من بين الدوافع لتدخل الحلف هو التذرع بتلبية طلب المساعدة من قادة المعارضة الليبية والمجتمع الدولي، وايضا طلب الجامعة العربية بفرض منطقة حضر جوي. مع بيان انه اول مرة يسمع فيها لنداء الجامعة العربية من طرف المجموعة الدولية متجاهلين طلباتها السابقة التي نادت بها مرارا وتكرارا في سبيل القضية الفلسطينية التي تتعرض للانتهاك دون تحريك ساكن للمجموعة الدولية وهنا تظهر الانتقائية في التعامل مع الازمات الدولية.

إن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة في الازمة الليبية إلا بعد تدخل الدول الاعضاء فيه وتوجيه ضربات لقوات النظام الليبي افشلته وشلت حركته، ثم جاء تدخل الحلف بدافع ان ليبيا على وشك الانهيار، وانها اصبحت تمثل منطقة رخوة للارهاب والجريمة المنظمة.

¹ المرجع السابق، ص 176

² نفس المرجع، ص 177

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

والهجرة غير الشرعية. وفي المقابل هي بلد خزان مهم للطاقة، وممر جد استراتيجيا لدول الساحل الافريقي الغنية بالثروات الطبيعية، فالنفط الليبي يعد عاملا حاسما في التدخل من اجل السيطرة عليه واستغلاله، كذلك ضمان تعويض المجهود الحربي والعسكري من خلال المشاركة في عملية الاعمار والاستثمارات والتجهيز... الخ. فليبيا تمتلك اكبر احتياطات نفطية في افريقيا تقدر بـ 48.4 مليار برميل، وهذا يعني ان تأثير الازمة وما يترتب عنها من امتداد الصراع إلى حقول النفط كازمة 2014 الناتجة عن اغلاق المشير خليفة حفتر لمواقع حقول النفط، وهذا من شأنه احداث انقطاع لامدادات النفط الليبي عن اعضاء الحلف باعتبارهم من اهم المستوردين له. كما ان ذلك يؤثر على اسعار النفط التي ارتفعت خلال الازمة إلى ما 110 دولار للبرميل. وهذا يمثل تحديا لمصالح دول الحلف¹.

ضف إلى ذلك انه من دوافع تدخل حلف الناتو هو دعوة القذافي لتوحيد العملة بين البلدان الافريقية بالدينار الذهبي في مواجهة الدولار والايورو. وهنا نجد الدكتور "جيمس ثرنق" مؤسس جمعية السلام " انها واحدة من هذه الاشيا التي يجب ان تخطط لها في السر، لانه حالما تقول انك عازما على التغيير من الدولار لشيئ آخر فانك تكون مستهدفا" لقد نظم القذافي مؤتمرين سنتي 1986 و 2000 بخصوص موضوع الدينار الذهبي وكانت معظم الدول الافريقية متحمسة لذلك، وفي الاشهر القليلة التي سبقت التدخل دعا القذافي الدول الافريقية والبلدان الاسلامية للتعاون والانضمام معا لخلق العملة الذهبية لمنافسة اليورو والدولار، وبيع النفط وباقي الموارد لكل العالم بالدينار الذهبي².

معارضة معمر القذافي بقوة لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط، والدفع بالدول العربية للوقوف ضده على اعتبار انه يدعو لفصل عرب افريقيا عن بقية دول القارة الافريقية، كما ان سياسة القذافي في إفريقية تحاصر النفوذ الغربي والفرنسي خاصة في افريقيا، وذلك من خلال تمويل تمويل بعض الاستثمارات في الدول الافريقية كتمويل القمر الصناعي الافريقي للاتصالات المدنية، وهو ما افقد قوى اقتصادية غربية مبالغ مالية ضخمة كانت تحصلها في افريقيا (ديون، حقوق، فوائذ...) اضافة إلى ان ليبيا كانت تساهم

¹ اخبار ليبيا 24، ليبيا تنصدر افريقيا في اختياطي النفط رغم الاضطرابات، تاريخ النشر 05/ 02/ 2025، تاريخ الزيارة 12

05/ من: <https://akhbarlibya24.net/2025/02/01>

²ياسين، فلوس التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،

2017 و ص 122

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

في بناء بعض المؤسسات الافريقية كصندوق النقد الافريقي¹....، وكل ذلك جعل الدول الغربية ترى بأن القارة الافريقية تتملص من قبضتها شيئاً فشيئاً من خلال تصرفات القذافي وبالتالي السعي لتتحيته من على راس السلطة

العداء الذي كان يظهره القذافي للدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، بسبب اختلاف التوجهات السياسية والايديولوجية، واصرار القذافي على الوحدة العربية والافريقية، ومناهضة الاحتلال والكيان الصهيوني، اضافة إلى دعمها الدائم للقضية الفلسطينية، ولذلك كان لتدخل حلف الناتو حسابات تاريخية واخرى استراتيجية مع نظام القذافي الذي كان يدعم ويمول الحركات التمردية والانفصالية والعمليات الارهابية التي تمس بمصالح الغرب.

الفرع الثاني: أثر تدخل حلف الناتو في تصاعد الازمة الليبية: جاءت التدخلات الدولية والاقليمية في ليبيا لاجل الحد من الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين من طرف قوات النظام وحماية حقوقهم، هذه الحقوق التي كانت ومازالت من ابرز اهتمامات المجتمع الدولي، ان احترام المجتمعات لحقوق الانسان تمثل معيار للديمقراطية في انظمة الحكم. اذ جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، في المادة الاولى (01) منه على انه " يولد جميع الناس احراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق "، كما نجد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966 تنص المادة التاسعة (9) منه على ان: " لكل فرد حق في الحرية و في الامان على شخصه، ولا يجوز توقيف احد او اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان احد من حريته إلا لاسباب ينص عليها القانون طبقاً للاجراء المقرر فيه..."².

لذلك بسبب الانتهاكات التي تعرض لها المدنيين في ليبيا الذين خرجوا في مظاهرات سلمية مطالبين بحقوقهم المشروعة في الحياة الكريمة والتمكين السياسي تدخل مجلس الامن لمعالجة الازمة الليبية حسب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وبالاستناد إلى مبدأ مسؤولية الحماية الذي تم اعتماده سنة 2005 ولم يطبق إلا في الحالة الليبية، اذ أصدر مجلس الامن القرار رقم 1973 الذي حسب الفقرة الرابعة منه اتاح لحلف الناتو، استخدام كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية لحماية المدنيين.

¹ نفس المرجع، ص124،

²ياسر، الحويش، ومهند، نوح، حقوق الانسان، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص20

ان حلف الناتو لم يكن همه من التدخل في ليبيا هو حماية المدنيين، بل سعى لاسقاط نظام القذافي، فبمجرد اسقاط النظام وثبوت مقتل القذافي اصدر مجلس الامن القرار رقم 2016 في 2011/10/27 الذي انهى بموجبه التدخل الدولي و الغى القرار رقم 1973، هنا توقف حلف الناتو عن مهامه ترك البلاد في حالة فوضى تحولت بعد ايام لحرب اهلية، ولم يبق بأي مجهود لاستقرار الوضع في البلاد، ولم يتم نشر اي قوات لحفظ السلام أو لتحقيق الاستقرار في البلاد كما حدث في مجمل التدخلات العسكرية لحلف الناتو السابقة في مناطق اخرى¹. وهذا يدل على ان تدخل حلف الناتو في ليبيا لم يكن يهتم حماية المدنيين كما جاء في القرار الاممي وايضا مبدأ مسؤولية الحماية بقدر ما همه الوحيد هو انتهاء نظام القذافي. ولذلك كان لتدخل حلف الناتو في ليبيا آثار وخيمة على البلاد والعباد والتي يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

1- لقد ادى تدعيم المتمردين والمعارضة السياسية للنظام السابق عسكريا إلى تحول المتظاهرين المدنيين إلى مسلحين في شكل حركة مقاومة، وهو ما يمثل خطر على حياة المدنيين الذين بقوا اوفياء للنظام السابق. حيث كثرت الاغتيالات في صفوف المدنيين بسبب اختلاف الانتماءات والتوجهات.

2- لم يكن كما تم الترويج له بأن الهجمات العسكرية التي قام بها حلف الناتو في ليبيا نظيفة، بل كانت لها آثار على البنية التحتية، حيث تم تدمير المنشآت القاعدية الحيوية في مناطق متعددة من البلاد، إذ نجد الكاتب R. CHARVIN أشار إلى تدمير عدة مستشفيات نتيجة للغارات الجوية للحلف مثل مستشفى ابن سينا بمدينة سيرت، ولم تثار اية ادانة من طرف المنظمات الانسانية². كما اضافة بان هناك العديد من المباني المدنية والحكومية التي هي ليست باهداف عسكرية تعرضت للهجمات المدمرة للقوات الجوية للحلف بمدن: بريقة، ورأس لانوف، واجدابية، وفي العاصمة طرابلس تعرض مقر مركز محاربة الرشوة، ومقر مجلس المحاسبة، والمحكمة العليا، ومقر جمعيات مساعدات المعاقين والحركة النسوية، كما

¹ جيفري، مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، منشورات مؤسسة RAND و 2014 ص21

² عمار، عنان "التدخل العسكري لحلف" الناتو" في ليبيا 2011 من هشاشة الاسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية : دراسة قانونية" مجلة إدارة، العدد 48، ص50

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

طال القصف الجوي لطيران حلف الناتو المواقع الاثرية والبنى القاعدية وشبكات الاتصال والكهرباء ... وتم تدمير اجزاء كبيرة من المدن الليبية مثل سيرت وبني وليد¹.

3- فيما يخص الخسائر البشرية فان التدخل العسكري لحلف الناتو خلف الكثير من الضحايا قدرت ب خمسين(50)الف ضحية ومئات الالاف من الجرحى والمفقودين والمشردين بدون مأوى والمهاجرين الفارين من الحرب. إن اغلب الضحايا كانوا من المدنيين سواء كانوا من انصار النظام السابق، او من المناصرين للمتمردين عن النظام. اضافة للتصفية الجسدية للقذافي ويعض ابنائه وحراسه. وكل هذا يدخل ضمن دائرة جرائم الحرب، ويتناقض مع مبدأ مسؤولية الحماية². وفي هذا الصدد اثبتت تقارير "هيومن رايتس ووتش" عند تحقيقه في عدد الضحايا المدنيين الناتج عن الحملات العسكرية الجوية لحلف الناتو فقد اثبت مقتل اكثر من 50 ألف مدنيا من بينهم نساء واطفال وشيوخ في ضربات جوية للحلف، رغم ان الصور الملتقطة عبر الاقمار الاصطناعية قبل القصف لهذه الاماكن لم تظهر وجود اي نشاط عسكري فيها³.

4- كما ادى امداد دول حلف الناتو لقوات المعارضة والمتمردين عن النظام بالسلاح، وايضا فوضى انتشار السلاح بعد سقوط النظام إلى ظهور الجماعات الارهابية المسلحة باخطر انواع الاسلحة، وتحول المدنيين المتمردين عن النظام إلى ميليشيات مسلحة تعمل خارج صفوف الامن النظامي، وهذا فتح المجال امام الجماعات الجهادية في المغرب الاسلامي إلى ترسيخ وجودها وزيادة عدد المنظمين إليها واقامة شبكة من العلاقات والتعاون مع الجماعات الانفصالية، وكل ذلك اثر على الامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد، وخير مثال على ذلك هو سيطرة بعض الميليشيات على بعض حقول النفط الذي هو المورد الاساسي ان لم اقل الوحيد في عملية تمويل الخزينة العمومية للبلاد. حيث اشارت تقارير انه بسبب الارهاب خسرت ليبيا نحو 492 مليون دولار سنويا، كما كشف المؤشر العالمي للارهاب ان الخزينة العمومية الليبية فقدت ما يقارب 4.9مليار دولار خلال 12سنة الماضية بسبب العمليات الارهابية، كما تم احصاء 1923 هجوما ارهابيا، وبذلك

¹ المرجع السابق، ص50

² نفس المرجع، ص51

³ فواد، خير، وطاهر، عباسة "احالة الملف الليبي على العدالة الدولية الجنائية" مجلة أفاق العلوم، المجلد 07، العدد 04 2022، ص612

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

احتلت ليبيا المرتبة السادسة عربيا والسادسة عشر عالميا في قائمة الدول ذات النشاط الارهابي لعام 2020.

بالاضافة إلى الخسائر البشرية والمادية وتدمير البنية التحتية¹. وبهذا فإن ما وصل إليه الوضع في ليبيا من انقسام داخلي وصراع بين الاخوة الفرقاء الليبيين، وظهور الجماعات الارهابية والمليشيات المسلحة، وتمركز تنظيم داعش في الاراضي الليبية، هو التحالف الدولي وحلف الناتو الذي عمل على تدمير وقصف كل المدن واغراق البلاد بالاسلحة المتطورة التي وصلت ليد المليشيات والتنظيمات الارهابية المتقاتلة فيما بينها من اجل السيطرة على المناطق الاستراتيجية ومقدرات البلاد، مما ادخل البلاد في حرب اهلية.

5- لقد ادي تدخل حلف الناتو في اسقاط نظام القذافي إلى انهيار الاجهزة الامنية التي كانت مرتبطة بالنظام ومقتل عدد كبير من القيادات العسكرية والامنية، وهروب البعض الآخر ممن كانوا موالين للقذافي في الجيش والشرطة، وهذا ما ادى لانهيار منظومة الامن الرسمي، وظهور كثير من المليشيات التي لا تتصوي تحت قيادة مركزية رسمية موحدة، ومتضاربة الاهداف والمصالح مثل اللجنة الامنية العليا، التي تشكلت بعد الثورة، هي جهاز امني مواز لقوات الشرطة الليبية تدين بالولاء لقادتها. وقوات درع ليبيا هي تحالف ميليشيات من شرق الزنتان ومصراتة، وتعمل كقوة موازية للجيش الليبي. وهذا ماصعب من مهمت جمع السلاح، وتفكيك المليشيات او توحيدها في مؤسسة امنية نظامية، إضافة تسليح القبائل في ظل الانتشار الواسع للسلاح، ما اسهم في احياء الصراعات القبلية القديمة وشكل عبءا على السلطة الليبية الجديدة².

المبحث الثالث: مواقف الدول المتدخلة في الازمة الليبية ومصالحها من التدخل. إن الازمة الليبية التي كانت في بدايتها عبارة عن ثورة شعبية مدنية مطالبة بالحقوق المشروعة في الحرية والديمقراطية والتمكين السياسي في ظل العيش الكريم، تميزت بالحضور الفاعل والقوي للقوى الدولية والاقليمية منذ بدايتها، حيث نجد أن التدخل العسكري الخارجي يمثل

¹ رشاعطوة، عبد الحكيم ضبيش "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الارهاب دراسة حالة الدولة الليبية" مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13، 2022، ص33

² عمر، فرحاني، مباركة، سليمان "التحديات الامنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، 2016، ص52

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

العامل الرئيسي في اسقاط نظام القذافي من خلال مهاجمة قوات حلف الناتو معاقله مباشرة، بعد اصدار مجلس الامن القرار رقم 1973 تحت ذريعة "حماية المدنيين الليبيين". غير انه بعد سقوط نظام معمر القذافي بدأ الصراع والتنافس الدولي في الساحة الليبية بمواقف متباينة واستراتيجيات وآليات كل حسب ما يخدم مصالحه.

المطلب الاول: مواقف الدول الغربية من التدخل في الازمة الليبية. ان السياسة الغربية المتعلقة بملف الازمة الليبية تخضع لكثير من الاعتبارات أهمها مصالح الدول الغربية في ليبيا والنفط الليبي وملف الارهاب وماله من مخاطر على امن دول شمال المتوسط، والهجرة غير الشرعية التي اصبحت تتخذ من الاراضي الليبية ممرا للدول الاوروبية. ولذا فان دول اوربا ترى بان امن ليبيا هو امن لجنوب اوربا. غير ان هذه الرؤية والمصالح والاعتبارات والمواقف تختلف من دولة لاخرى تجاه الازمة الليبية .

الفرع الأول: مواقف كلا من إيطاليا وفرنسا من التدخل في الازمة الليبية: بعد سقوط نظام القذافي بدأ التنافس القوي بين ايطاليا وفرنسا ظاهرا في مسار الازمة الليبية من خلال سلوكهما المتسم بالحركية الدائمة والتغيير المستمر بما يحقق اهدافهما ويحافظ على مصالحهما في ليبيا.

1- موقف ايطاليا من الازمة الليبية ومصلحتها من التدخل فيها: تميزت العلاقات الايطالية الليبية بالاحترام والتعاون المتبادل منذ الاعلان المشترك بين البلدين سنة 1998 وإلى توقيع معاهدة الشراكة والصداقة عام 2008 التي تضمنت التزام ايطاليا بدفع تعويضات عن المرحلة الاستعمارية تقدر بـ: خمسة (5) مليارات دولار لتستثمر في ليبيا وفي مقابل ذلك حصلت ايطاليا على موافقة حكومة ليبيا على التعاون بين البلدين لمكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية. كما تضمنت هذه الاتفاقية جعل ايطاليا الشريك الاقتصادي الاول من خلال الشركة الايطالية للنفط (eni) العاملة في ليبيا منذ 1959¹. وبعدها شهدت فترة 2009 و2010 تعاون مثمر بين البلدين، وانتعاش اقتصادي من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات واقامة مشاريع وتبادل الزيارات بين البلدين. وقد تمكنت حكومة "برلسكوني" الايطالية من

¹ محمد، السببلي، الازمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الاقليمية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، 2018، ص38

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

تأمين مجموعة كبيرة من المصالح الاقتصادية والسياسية في ليبيا بصفة خاصة مع العقيد معمر القذافي.

بعد انفجار الوضع في ليبيا 2011 بقيت إيطاليا محايدة عاجزة عن اتخاذ موقف محدد تجاه الازمة الليبية بسبب العلاقات الاقتصادية والسياسية وعلاقات الصداقة بين البلدين التي ابرمت عام 2008، الامر الذي جعل إيطاليا تتخذ موقفا متحفظا منذ بداية الازمة خوفا على مصالحها هناك¹. غير انه مع بداية التدخل العسكري المدعوم امريكا غيرت إيطاليا موقفها وانضمت لحلف الناتو بالتدخل العسكري، وذلك بعد ما أمنت مصالحها وعلاقتها مع قيادات المعارضة بالاتفاق على احترام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين. كما ابدت اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعي ووحيد للشعب الليبي. وعملت على تجميد اتفاقية 2008 التي من بين ما نصت عليه هو عدم استخدام القواعد الإيطالية في اي عمل عسكري ضد ليبيا، على اعتبار ان النظام السابق في ليبيا لم يعد شريكا لها².

كما كانت إيطاليا والسلطات الليبية مهتمة بمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية للافارقة المهاجرين عبر الاراضي الليبية من جنوب الصحراء والساحل الافريقي، وكان ذلك خاصة بعد توقيع اتفاقية بنغازي سنة 2008 التي من بين بنودها ما ينص على مراقبة الحدود الليبية مع تشاد والنيجر والسودان، وتتولى هذه المهمة شركات ايطالية وتمولها حكومة ايطاليا بنسبة 50 % في حين يتولى الاتحاد الاوروبي النسب الباقية للتمويل³.

وبعد سقوط نظام القذافي وانتهى المؤسسات الامنية وازدياد تدفق المهاجرين عبر الاراضي الليبية والحاملين لمخاطر النشاط الارهابي، وما يمثل ذلك من مخاطر امنية على دول اوروبا عامة وايطاليا خاصة بحكم قرب الحدود الليبية الايطالية المتقابلة على ظفتي البحر المتوسط، وهو الامر الذي جعل إيطاليا تتجه لمعالجة تداعيات الهجرة غير النظامية والارهاب في غياب سلطة مركزية إلى توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة فايز السراج

¹ سالم، على البرقي، ومحمود، ابو العينين، محمود، زكريا "موقف ايطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011" مجلة دراسات افريقية، مجلد 45، عدد 4، 2023، ص 630

² نفس المرجع

³ محمد، السبيطلي، مرجع سبق ذكره، ص 40

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

والحكومة الإيطالية بروما في بداية سنة 2017 بعد مشاورات دامت ستة (6) اشهر حيث وقع عليها اعضاء المجلس الرئاسي الليبي ثم رئيس الحكومة الليبية ونظيره الايطالي. من بين ما نصت عليه هذه الاتفاقية هو مراقبة وضبط الحدود الليبية البرية والبحرية للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب والاتجار بالبشر والتهريب...¹.

كما جاء الاهتمام ايطاليا بمنطقة الجنوب الغربي الليبية نظرا لامكاناتها الكبيرة من النفط اذ تضح اكثر من 400 الف برميل يوميا من النفط الخام، وتترجع على احتياطي كبير من الغاز الطبيعي الذي اكثره يصدر إلى ايطاليا عبر انبوب "السيل الاخضر" المار تحت الماء إلى صقلية، غير ان اقدام المجموعات المسلحة في الشمال على غلق انبوب النفط الذي يربط حقول النفط بمحطات التصدير، وتقدم المشير خليفة حفتر إلى المنطقة الجنوبية التي تعتبر منطقة نفوذ حيوية لايطاليا جعل هذه الاخيرة تخسر حضورها في اهم منطقة جيوسياسية المعروفة بمنطقة الهلال النفطي التي سيطره عليها خليفة حفتر، وهو ما دفع حكومة ايطاليا الحديدة إلى تبني استراتيجية جديدة مبنية على الانفتاح على كل القوى السياسية والعسكرية الليبية في غرب البلاد وشرقها واقامة علاقات مع كل اطراف الصراع. كما تسعى ايطاليا إلى إقامة جسور من الثقة مع دول الجوار الجغرافي والاقليمي الفاعلة وذات التأثير في المشهد السياسي الليبي (مصر- الجزائر) للحول دون انفراد فرنسا بالعلاقات مع هذه القوى².

ما يلاحظ على الدور الايطالي في ليبيا أنها تسعى للتقرب من كل الاطراف الليبية الفاعلة، حيث بعد ماعدت اتفاقية التفاهم مع حكومة فايز السراج، سعت للتقرب من المشير خليفة حفتر لادراك حكومة ايطاليا انه بات يشكل قائد قوة عسكرية لا يستهان بها، وبالتالي كان لزاما على ايطاليا التعامل معه ومع كل الاطراف الفاعلة في شرق ليبيا وغربها عند وضع اي خطط اقتصادية او سياسية في المستقبل.

2- موقف فرنسا من الازمة الليبية ومصالحها من التدخل: كانت فرنسا ترى أن شمال افريقيا تعنيها اكثر مما يعني دول الاتحاد الاوروبي باعتبار ان معظم دول شمال افريقيا

¹ المرجع السابق، ص41

² احمد، قاسم حسين، التنافس الفرنسي الايطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر 2019/ 02/ 03 ، تاريخ الزيارة 2025/ 01/07 من <https://www.academia.ed> ، ص8

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

والساحل كانت مستعمرات فرنسية، وبعد إستقلال هذه الدول بقيت تربطها معها علاقات سياسية واقتصادية أكثر من غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن دول الشمال الأفريقي خاصة دول الساحل بقيت خاضعة للاستعمار الاقتصادي الفرنسي (شمال مالي - جنوب ليبيا واستغلال مناجم اليورانيوم) ولذلك مباشرة بعد انفجار الوضع في ليبيا سارعت فرنسا لحشد الدول للتدخل في ليبيا، وقرر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي التدخل العسكري مباشرة بعد اصدار مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يجيز استخدام القوة لحماية المدنيين، حيث انطلقت الحملة العسكرية الفرنسية المسماة "هارماتان" في 03/19/2011 واستمرت حتى نهاية الشهر، وذلك قبل أن تنظم القوات الفرنسية لحلف الأطلسي في 31 / 03 / 2011 ، أي بعد اسبوع من بدايتها. رغم معارضة بعض الدول العضوة في الحلف التدخل العسكري مثل إيطاليا.

وقد لقي التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا انتقادا واسعا من طرف الصحف الفرنسية على اعتبار أن عملية "هارماتان" متسرعة وغير مدروسة العواقب، كما خلص التقرير البريطاني للجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان البريطاني أن تسرع ساركوزي بالتدخل في ليبيا كان بهدف توسيع النفوذ الفرنسي في ليبيا وشمال إفريقيا، واغتنام النفط الليبي، إضافة إلى مصالحه السياسية¹.

بعد سقوط نظام القذافي سعت فرنسا إلى زيادة مكاسبها الاقتصادية والسياسية من خلال توسيع نفوذها في الساحة الليبية، حيث أن محافظة الحكومة الفرنسية على إمكانية الحصول على النفط الليبي والحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية والارهاب القادمين من ليبيا اسهما في قرار الحكومة الفرنسية بتوسيع نفوذها، إذ كانت قبل الازمة تستورد ازيد من 15% من النفط الليبي². كما أن الرئيس ساركوزي اختار التدخل في ليبيا لاستعادة هيئته و شعبيته داخل فرنسا بعد ما فقدها بعدم تفاعله مع الثورتين الشعبيتين التونسية والمصرية، وفي هذا المجال اظهر استطلاع الرأي الذي اجراه المعهد الفرنسي للرأي العام

¹ شيماء، عزت، ماكرون : لم اكن لأؤيد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا غام 2011، تاريخ النشر: 29 / 11 / 2017، تاريخ الزيارة : 06 / 01 / 2025، من: ماكرون -ليبيا-فرنسا-اخطاء-التدخل-العسكري-ساركوز-سياسة-

<https://www.france24.com/ar/20171129>

² جيسون، دافيدسون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص21

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

IFOP الذي نشر في 23 مارس 2011 ان 66% ممن شاركوا في استطلاع الرأي كانوا مؤيدين للتدخل¹.

لقد ازداد اهتمام فرنسا بالملف الليبي مع مجيء الرئيس امانويل ماكرون حسب ما صرح به وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان لصحيفة "لوموند" الفرنسية في جوان 2017 بان ليبيا من اولويات الرئيس ماكرون، اذ عمل على عقد لقاء جمع بين خليفة حفتر وفايز السراج في باريس في 25 جويلية 2017 بهدف دفع العملية السياسية في ليبيا، وذلك في عهد ممثل الامين العام للامم المتحدة "عسان سلامة" لتولي مهامه في ليبيا²، وكان هدف فرنسا من ذلك هو فرض واقع جديد على المشهد الامني والسياسي في ليبيا لكي لا يستطيع مبعوث الامم المتحدة التحرك الا في اطاره، وبذلك تكون فرنسا تملك مفتاح الحل للازمة الامنية والسياسية في ليبيا.

سعت فرنسا لتعظيم نفوذها في ليبيا وفرض نفسها كفاعل اساسي في الملف الليبي، و جاءت بمبادرة اخرى لعقد لقاء يضم اطراف الصراع في ليبيا، اذ رأت فرنسا الفرصة سانحة في ظل ما اسفرت عنه الانتخابات البرلمانية الايطالية في مارس 2018 من تشكيل حكومة من تحالف حزبي: الليغا (الرابعة) وخمس نجوم، وما تعرضت له السياسات الخارجية للحكومة السابقة من انتقاد من طرفهما، اضافة لغياب استراتيجية امريكية تجاه الوضع في ليبيا، وعدم وضوح تعاملها مع الملف الليبي، كل ذلك اعطى لفرنسا افضلية الدور للتحكم في الازمة الليبية ومساراتها³.

لاجل تدعيم هذا الدور تولى الرئيس الفرنسي ماكرون تكليف اجهزة المخابرات الفرنسية ووزير الخارجية "لودريان" للتحدث مع اطراف الصراع والتأثير فيهم لدفعهم للاجتماع في باريس، قد تم توسيع الاتصالات لتشمل معظم اطراف النزاع وهم: العقيد خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ورئيس مجلس الدولة المنتخب خالد

¹ المرجع السابق، ص22

² مونت، كارلو، ماكرون يجمع طرفي النزاع الليبي قرب باريس، تاريخ النشر: 24 / 07 / 2017، تاريخ الزيارة: 08 / 01 / 2025، من:

<https://www.mc-doualiya.com/articles.20170724> الازمة الليبية-فرنسا-ماكرون

³ احمد، قاسم حسين، مرجع سابق: ص6

المشري. ولاكمال هذا المسعى تم عقد مؤتمر في شهر ماي سنة 2018 للتباحث في مستجدات وتطورات الازمة، وذلك برعاية الرئيس الفرنسي ماكرون وحضور كل اطراف الصراع، اضافة لحضور ممثلين عن عشرين (20) دولة من بينهم دول الجوار الجغرافي (الجزائر، تونس، ومصر) ، ودول اخرى فاعلة وذات تأثير كبير في المشهد السياسي الداخلي في ليبيا ومنهم: (الامارات العربية المتحدة، قطر، المملكة العربية السعودية، وتركيا).

لقد كثفت الدبلوماسية الفرنسية من مساعي الجمع بين الفرقاء الليبيين، حيث في شهر سبتمبر 2023 جرى لقاء بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة وبول سولير مبعوث الرئيس الفرنسي ماكرون عقب كارثة فيضانات درنة، التزمت فيه فرنسا انسانيا بمستشفى ميداني وتقديم مساعدات طارئة تقدر بـ: اربعة (4) ملايين يورو، واعادة اعمار مدينة درنة والمناطق المتضررة¹. وايضا في اكتوبر 2024 أجرى "بول سولير" لقاء آخر مع اطراف الصراع سعيا للمساعدة على الخروج من نفق الانسداد السياسي، والسير نحو إجراء الانتخابات المقررة منذ 2018. وذلك لاجل عدم ترك فراغ خاصة في العلاقة مع القيادة العامة في بنغازي وبرقة قد تستغله اطراف اخرى مثل روسيا وتركيا 2018². حيث توصلت فرنسا والجنرال خليفة حفتر إلى اتفاق فتح المجال امام الشركات الفرنسية للتكفل بعمليات اعادة الاعمار بمدينة بنغازي الممولة من صندوق التنمية واعادة اعمار ليبيا³.

¹ الحبيب، الاسود، فرنسا مازالت تراهن على مركز نفوذ في ليبيا، صحيفة العرب، تاريخ النشر: 01 / 11 / 2023، تاريخ الزيارة: 08 / 01 / 2025، من: فرنسا-مازال تراهن-على-مركز-نفوذ-في-ليبيا <https://www.alarab.co.uk>

² مجلة الشرق الاوسط، تحرك دبلوماسي فرنسي "نشط" في ليبيا... ماذا يستهدف؟ تاريخ النشر 27 اكتوبر 2024، تاريخ الزيارة 08 / 01 / 2025 من: العلم- العربي/شمال-افريقيا/5075400-تحرك-دبلوماسي-فرنسي-نشط-في-ليبيا-ماذا-يستهدف؟ <https://www.aawsat.com/>

³ سهيل، ب، فرنسا تقبض ثمن تدميرها ليبيا، تاريخ النشر 28 نوفمبر 2024، تاريخ الزيارة 08 / 01 / 2025، من <https://www.elkhabar.com>

الفرع الثاني: مواقف كلا من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من التدخل في الازمة الليبية.

01- موقف الولايات المتحدة من الازمة الليبية ومصالحها من التدخل:

كانت الولايات المتحدة في البداية مترددة بشأن التدخل في الازمة الليبية، ولم تكن متحمسة للتدخل العسكري المنفرد كما هو الحال بالنسبة لفرنسا، واكتفت بالتدبير باعمال العنف ضد المدنيين، وكان داخل البيت الابيض خلافات في الاراء بين مؤيد ومعارض للتدخل في الشأن الليبي. حسب ما أكده الكثير من المحللين في امريكا على ان هناك خلافات داخل الادارة الامريكية بشأن التدخل العسكري أو عدم التدخل في ليبيا، كما تم تأكيد ذلك من طرف "موروجين" في مقاله بمجلة فورين بوليسفي 18 مارس 2011 بعنوان "كيف تحول اوباما تجاه الحرب بشكل مفاجئ" حيث غير اوباما موقفه وانظم لدعاة التدخل العسكري في ليبيا نجح في الضغط على مجلس الامن لاستصدار تفويض التدخل العسكري في ليبيا وفق القرار 1973¹.

ان الولايات المتحدة سعت لتبرير مواقفها وتميرها تحت غطاء الشرعية الدولية من خلال توظيفها لسلوك القذافي مع المحتجين بانه جرائم حرب وبالتالي شرعية تدخلها تحت غطاء حماية المدنيين، وهنا نجد رئيس امريكا "اوباما" يبرر التدخل الامريكي في ليبيا في الكلمة التي القاها في 19 مارس 2011 بقوله "اليوم نحن جزءا من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر، اننا نعمل لمصالح الولايات المتحدة والعالم"². وتدخلت في الازمة الليبية من خلال الحلف الاطلسي إلى جانب فرنسا وبريطانيا، وكان لها الدور الرئيسي بمشاركة دول حلف الناتو خاصة فرنسا وتركيا في عملية اسقاط نظام القذافي، دون التفكير في خطة لحفظ الامن بعد اسقاط النظام، ذلك لان التفكير الاستراتيجي الامريكي ينطلق من القيام بالافعال التي تحقق الاهداف والمصالح الامريكية وفق ما احتوته الرؤية الاستراتيجية للامن القومي الامريكي الصادرة عام 2010 ، او ما عرف بمبدأ اوباما للسياسة الخارجية الامريكية بالشرق الاوسط. وحسب المنظور الواقعي فان هذا الموقف

¹ عادل، ابراهيم عثمان، التدخل الانساني في ليبيا بين احكام القانون الدولي وسياسات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية نموذجا)، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) الجامعة الاسمية الاسلامية ليبيا، 2021، ص 78

² نفس المرجع، ص 76

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

اكثر تعبيراً عن الارتباط بالغاز والنفط والمصالح الأمريكية عن المثل والقيم الانسانية المتصلة بدعم الثورة وتحقيق الديمقراطية في ليبيا.

وبذلك يكون الموقف الأمريكي من الازمة الليبية وما اتسم به من تردد قبل حسم القرار بالتدخل مرهون بثلاث اتجاهات مختلفة وهي: سعي الشركات الأمريكية النفطية للوصول للنفط الليبي والسيطرة عليه ولو بالقوة او بتقسيم ليبيا، والموقف الأمريكي الثاني هو عدم رغبة وزارة الدفاع الأمريكي في خوض حرب لصالح الشركات النفطية، وقد عبر على ذلك رئيس هيئة الاركان العامة الأمريكية "مولين" ووزير الدفاع "روبرت جيمس" امام الكونجرس الأمريكي، الموقف الثالث مرتبط برغبة بعض شخصيات الادارة الأمريكية في رحيل القذافي ومنهم: سوزان رايس وهيلاري كلينتون والرئيس اوباما¹.

اذن تمثلت الاستراتيجية الأمريكية في تجنب تورط عسكري امريكي في ليبيا مستفيدة من الدروس السابقة التي جنتها من تدخلاتها العسكرية المباشرة في قضايا خارجية كما في العراق وافغانستان. وان يكون تأمين مصالح امريكا النفطية والامنية باقل تكلفة ..، وإكتفت بدفع حلفائها الاوروبيين للتدخل

العسكري المباشر، سواء المنفرد، او من خلال حلف الناتو الذي اعلنت ادارة باراك اوباما قيادته². حيث قام الرئيس اوباما بنقل قيادة العملية العسكرية للتدخل في ليبيا من البنتاغون الأمريكي إلى حلف الناتو³.

بعد سقوط نظام القذافي عملت إدارة الرئيس اوباما على دعم العملية الانتقالية وفق سياستها المرتكزة على تدعيم مسار التحول الديمقراطي وحقوق الانسان بالموازات مع دعم جهود الامم المتحدة لاجاد حل سياسي لازمة الليبية، وقد ظهر ذلك من خلال اعتراف الولايات المتحدة بالمجلس الوطني الانتقالي، ودعم حكومة ليبيا في طرابلس. وبما ان الرئيس اوباما كان يرى بان مرحلة ما بعد التدخل وسقوط النظام هي مشكلة اوروبية، فان

¹هاجر، جمال خليفة، الدوافع والمحددات... التغير في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للبحوث الدراسات، تاريخ النشر 20 نوفمبر 2020، تاريخ الزيارة 12 جوفى 2025، من: <https://acrs.albawabnews.com>

²Arron David Miller, "For America, An Arab Winter" "Willson quarterly" Vol. 35, No. 3, Summary 2011, pp11-13

³ محمد حسان، مصطفى، وآخرون "الموقف الأمريكي من التغيرات السياسية في كل من تونس وليبيا منذ 2011" مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد 3، 2023، ص68

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

ادارته التزمت التريث وعدم المخاطرة براس المال السياسي لاجل استقرار ليبيا، وتجنب المجازفة للاستثمار فيها، خاصة بعد ما قتل السفير الامريكي "كريس ستيفنز" وثلاث امريكيين في بنغازي، وما نتج عن ذلك من عاصفة سياسية في الانتخابات الامريكية عام 2012، وتجدد الحادثة باستهداف هيلاري كلينتون عام 2016¹، وهوما يفسر انسحاب السفارة الامريكية مع نهاية 2014 من ليبيا ونقلها إلى تونس كمكتب خارجي للليبيا.

لوحظ تراجع الموقف الامريكي عن التدخل في الازمة الليبية، باستثناء العمليات التي تقوم بها لمكافحة الارهاب في الشمال الافريقي، ودعم الجهود الاممية لاجاد حل سلمي للازمة. واستمر موقف امريكا على نفس النهج في فترة رئاسة "ترامب" بداية من 2019 من خلال دفع الاطراف الاوروبية لتحمل مسؤولية ادارة الازمة الليبية بمتابعة امريكية عن بعد²،

لم تهتم جديا بالانقطاعات المتكررة لضخ النفط بسبب الصراع السياسي الذي طاله، ولا بعمليات توريد الاسلحة لاطراف الصراع رغم خرق الحظر المفروض على ذلك...وقد اكد ذلك قول الرئيس الامريكي "ترامب" سنة 2017 انه "لا يرى اي دور للولايات المتحدة في ليبيا"³. غير انه مع وصول الجديد الرئيس "جو بايدن" في 2020 للبيت الابيض رسم استراتيجية جديدة للتعامل مع الازمة الليبية، والتصدي للنفوذ الروسي المتزايد فيها، فقد طلبت الولايات المتحدة في 28/01/2021 من روسيا وتركيا سحب قواتهما العسكرية والمرتزقة من ليبيا⁴.

تحركت ادارة بايدن بشأن الملف الليبي عبر مستويات عدة: على المستوى السياسي اهتمت برعاية معظم المباحثات السياسية مع الامم المتحدة للوصول لاجراء انتخابات ليبية حرة ونزيهة، وفي المجال الدبلوماسي استثمرت علاقاتها مع دول الجوار الليبي مثل الجزائر تونس مصر تركيا، وذلك بهدف الوصول لرؤية موحدة تقود لعدم انحراف ليبيا مجددا

¹بين فيشمان، بعد عام 2011، وقفت الولايات المتحدة على الحياد - والضرر يطال ليبيا، تايف النشر 30 جويلية 2024، تاريخ الزيارة 13 جوفى 2025، من <https://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/by-fushman>

² طارق، احمد الضروس، اثر تكنولوجيا المعلومات على ادارة الازمة السياسية الدولية (رسالة ماجستير) 2014، ص 233 احمد، حسن رخا، موقف الولايات المتحدة من ازمتي (ليبيا وشرق المتوسط)، تلريخ النشر 14 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة

13 جوفى 2025، من <https://arabaffairsonline.com/category/>... خالد، خميس السحاتي، الولايات المتحدة والازمة الليبية كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الادارات، تاريخ النشر 18 / 08 / 2022، تاريخ الزيارة 13 / 01 / 2025، من <https://www.siyassa.org.eg/News/18343.aspx>

نحوى الاقتتال الداخلي، وقد ظهر ذلك جليا من خلال الجولات المتكررة التي قام بها المبعوث الأمريكي وسفيرها لدى ليبيا "ريتشارد اورلاند" الذي اكد على ضرورة وضع الاطار القانوني والاساس الدستوري لامكانية اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. اما عسكريا فقد عملت امريكا على رعاية مباحثات اللجنة العسكرية (5 + 5) من قبل القوات العاملة في افريقيا، وحذرت كل الفصائل المسلحة في الغرب من القيام باي عمل عسكري¹.

02- موقف بريطانيا من الازمة الليبية ومصالحتها من التدخل: كان لبريطانيا نفوذ في المملكة الليبية وتأثير كبير في سياستها من خلال توثيق علاقتها مع نظام الملك السنوسي بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية في ليبيا، وذلك قبل ثورة 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي اين فقدت بريطانيا نفوذها منذ وصوله للسلطة ووصلت علاقاتها مع نظامه إلى حد المقاطعة، وهو ما جعل بريطانيا تستقبل المعارضة الليبية وتهدى لها الملاذ الامن. وعند بداية الازمة الليبية كانت بريطانيا مترددة في اتخاذ أي اجراء ضد النظام القذافي، وترددت في فرض العقوبات التي وضعها الاتحاد الاوروبي ضد نظامه، غير انها عندما ازداد العنف في ليبيا وتصاعد النداءات الداخلية والاقليمية والدوية المنددة بأسلوب القذافي في التعامل مع المتظاهرين، انضمت حكومة "ديفيد كاميرون" لحليفها فرنسا بالتدخل المباشر اذ نجد وزير خارجية بريطانيا "ويليام هينغ" يصف قمع القذافي للمتظاهرين على انه تصرف غير مقبول، وعلى هذا الاساس قامت حكومة بريطانيا بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، وسارعت لنشر حوالي 20 طائرة مقاتلة من نوع "تورنيادو ويوروفايتر" في القواعد القريبة من ليبيا².

وبتاريخ 19 مارس 2011 بدأت الحملة العسكرية على ليبيا المكونة من قوة عسكرية فرنسية "عملية هارماتان" وقوة عسكرية بريطانية "عملية إيليمي" وقوة عسكرية امريكية "عملية فجر الاوديسة" بتنفيذ الهجمات العسكرية داخل ليبيا³ وذلك بهدف حماية استثماراتها النفطية، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة الناتجة عن تسوية قضية لوكاربي سنة

¹ محمد، عبد الحفيظ الشيخ، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الازم الليبية في ادارة بايدن" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2024، ص465

² اسلام امين، مصمودي، التدخل الاوروبي في الازمة الليبية وتأثيره على الامن القومي الجزائري (اطرحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة الجزائر3، 2023، ص70

³ مراد، صافو "للتدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الازمة الليبية، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد2، 2021، 511

2003¹. وسارعت للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كما ساهمت في اصدار قرارى مجلس الامن رقمى: 1970 و 1973، وعملت على تدعيم المجلس الوطنى الانتقالي بتوفير معدات الاتصال والملابس العسكرية، وذلك لاجل تمكين وتعزيز قوات المجلس الانتقالي. كما استجابت حكومة بريطانيا وبمعية الامم المتحدة لطلب المجلس الوطنى الانتقالي بالافراج عن الارصدة الليبية المجمدة بموجب العقوبات المفروضة من قبل مجلس الامن حيث تم تسليمه مبلغ 1.86مليار دينار ليبي².

وفي نوفمبر 2015صرح وزير الدفاع البريطانى بان بريطانيا تنتهياً لارسال قوة عسكرية مسلحة في حوالي ألف جندي إلى ليبيا العام المقبل لاجل مساعدة حكومة الوفاق الليبية في حربها على المجموعة الارهابية "داعش" وكذلك تدريب القوات الامنية الليبية المحلية بالتنسيق مع الحكومة³.

المطلب الثانى: مواقف دول الخليج العربى وآسيا من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الأول: مواقف دول الخليج العربى من التدخل في الازمة الليبية: لقد وفرت اعمال العنف التي قام بها القذافي لتفريغ المتظاهرين الحجة للتدخل الخارجى تحت مظلة حماية المدنيين من بطش النظام، على غرار تدخل بعض دول الخليج العربى التي اظهرت التعاطف ومساندة المعارضة ضد النظام.

01- موقف قطر من الازمة الليبية ومصالحها من التدخل: ان قطر منذ بدأ الازمة في ليبيا اعلنت موقفها المساند للمعارضة، وسارعت للمطالبة بفتحية معمر القذافي عن السلطة، وكانت اول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطنى الانتقالي الليبي كمثل شرعى ووحيد للشعب الليبي، تدعم حكومة الوفاق الوطنى المتواجدة في المنطقة الغربية ودعمت المعارضة بالسلاح، حيث اعلن رئيس المجلس الوطنى الانتقالي "مصطفى عبد الجليل" ان المعارضة تحصلت على السلاح اما بشرائه بالاموال الليبية، واما انه هبة من اصدقاء

¹ على، عبد اللطيف حميدة، ثورة 17 فبراير في السياق الاقليمي والدولي في التقرير الاستراتيجي الليبي 2012، طرابلس: منشورات هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاقتصادية، 2014، ص54

² احمد، الزروق الرشيد "اشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016" مجلة مدارات سياسية، العدد 1 2017، ص92

³ اسلام امين، مصمودي، مرجع سبق ذكره، ص78

المعارضة، اضافة إلى ان الثوار اكدوا انهم تحصلوا على السلاح من دولة قطر، التي كانت ترسل طائرات عسكرية طراز سي17 المحملة بالسلاح إلى بنغازي، وتصل إلى جبل نفوسة عبر تونس من بنغازي¹. وهنا نجد رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني" يؤكد انه بعد الاجتماع المنعقد بالدوحة يوم 16 افريل 2011 ان قطر زودت المعارضة بالاسلحة، كما اقدمت دولة قطر على بيع النفط الليبي لصالح المقاتلين ذوي الميولات الاسلامية مثل جماعة الاخوان ودعمتها ماديا وعسكريا، وقدمت قوافل من المساعدات الانسانية إلى مدينة بنغازي وما قيمته 35 مليون دولار من المنتجات البترولية.

اضافة الى ان دولة قطر شاركت في الحرب على القذافي من خلال الهجمات الحوية بطائرات مقاتلة من طراز ميراج (Mirage 2000-5) انطلاقا من جزيرة كريت إلى جانب الطائرات الفرنسية.

02- موقف المملكة العربية السعودية من الازمة الليبية: منذ اليوم الاول لازمة الليبية اظهرت العربية السعودية تعاطفا مع المتظاهرين ضد النظام، وقد ابدى النظام السعودي دعمه للمشير خليفة حفتر منذ بدأ "عملية الكرامة" 2014 التي قام بها، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها الوطنية التي تخدم امنها القومي². وقد ارجع المحللون للموقف السعودي من نظام القذافي إلى الخلافات السياسية بين البلدين، كما ربط الباحث "سلطان" عند حديثه لقناة الجزيرة هذا الموقف بالمؤامرات التي كان يدبرها القذافي ضد السعودية وتورطه في حادثة محاولة اغتيال العاهل السعودي الملك "عبد الله بن عبد العزيز" سنة 2003، هذا اضافة للعديد من البيانات الشرعية من الحركات الشرعية والدينية التي خرجت بالمدن السعودية تطالب بتنحية القذافي من السلطة³.

كما ان السعودية شاركة في الحرب ضد نظام القذافي بارسالها طائرات مراقبة من طراز أو اكس (Sentry Boeing E-3) لمراقبة تحركات قوات النظام وايضا توفير الحماية

¹ عبد الرحيم، صدراتي، تفاعل جامعة الدول العربية مع التحولات السياسية الراهنة في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة الجزائر 3، 2014، ص 122

² احمد همام، محمد همام "تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا" مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، لعدد 2، 2023، ص 194

³ ياسر، باعامر، تعاطف سعودي مع ثورة ليبيا، الجزيرة، تاريخ النشر: 24 / 02 / 2024 ، تاريخ الزيارة: 21 / 01 / 2025 من <https://www.aljazeera.net>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الجوية للشوار، اضافة لطائرات اخرى من طراز (Boeing KE-3A) التي كانت تحمل الوقود باتجاه قاعدة مرسى مطروح الجوية القريبة من الحدود الليبية¹.

من جهة اخرى سعت المملكة العربية السعودية إلى البحث عن آليات تحقيق الاستقرار في ليبيا وذلك من خلال تحركاتها الدبلوماسية في المحافل الدولية والاقليمية مثل مجلس الامن، الاتحاد الاوروبي، الجامعة العربية، مجلس التعاون الاسلامي. كما تبنت سياسية دعم التوجهات الداعية لحل الازمة سياسيا سلميا وضمن وحدة الاراضي الليبية، والتأكيد على ان تحقيق المصالحة بين الاطراف الليبية المتصارعة لا يتم إلا بخروج كل القوات الاجنبية الداعمة لاطراف الصراع واجراء حوار وطني بين جميع الاطراف السياسية والعسكرية الليبية المتصارعة كشرط اساسي لتحقيق الاستقرار²

03- موقف الامارات المتحدة من الازمة الليبية: لقد جاء تدخل الامارات في الازمة الليبية تحت ذريعة تقديم المساعدات الانسانية للمنطقة الشرقية وتحديدًا بنغازي، وقد اتبعت استراتيجية تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لقوات اللواء خليفة حفتر المعارض للنظام السابق، والذي نجح إلى حد كبير في القضاء على الجماعات الارهابية في بعض المناطقم الشرق الليبي، كما دعمت حكومة طبرق عسكريا وسياسيا³. كما راحت الامارات المتحدة تدعم القوى القبلية والشخصيات ذات النفوذ في مناطق الزنتان الغربية من ليبيا، حيث نجح رجل الاعمال محمود جبريل ورجل الاعمال عارف النايض في حشد الدعم الاماراتي لارسال شحنات من السلاح إلى اصدقائهم في الزنتان، كما توسطوا في صفقة اسلحة من السودان وارسالها إلى مناطق مصراتة و بنغازي. اضافة لقيام مسؤولون امارتيون بتشكيل غرفة عمليات في مدينة الزنتان تعمل مع المجلسين العسكريين بقيادة اسامة الجويلي ومختار فرنانة⁴.

¹ نفس المرجع

² نشوي فؤاد، طه محمد "تأثير الحرب بالوكالة على الدول الافريقية (ليبيا نموذجا) " مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول

حوض النيل، المجلد8، العدد2، 2024 ، ص 570

³ احمد ، سعيد نوفل، وعاطف، الجولاني، وآخرون، الازمة الليبية إلى أين؟ الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2017، ص15

⁴ عربي NEWSB G C ، الحرب في ليبيا : ماهي الاطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ تاريخ النشر 31 جويلية 2025، تاريخ الزيارة 28 /01 /2025 ، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

كانت الامارات تهدف من وراء تدخلها في الازمة الليبية إلى الظهور كقوة اقليمية فاعلة، وذات وزن جيوبولتيكي على الساحة الاقليمية والدولية. وقد وجدت في ليبيا بيئة مواتية لتحقيق هدفها، اما هدفها الاقتصادي فهو الرغبة في السيطرة على الموانئ الليبية الكبرى لاجل التحكم في محطات النقل العالمية، مثل ميناء مصراتة وبنغازي وطبرق، كما سيطرت على ميناء البرقة وسخرته للاغراض المدنية والعسكرية، وذلك سعياً لبناء مجموعة من الموانئ البحرية لتندمج في المشروع الصيني "حزام واحد- طريق واحد" بهدف التمكن من الولوج في التجارة العالمية كطرف فاعل وتفرض وجودها بين القوى العالمية الكبرى¹.

ان الضغط الذي مارسه الولايات المتحدة الامريكية على الدول الاقليمية بتقليص اشكال الدعم الذي تقدمه للعمليات العسكرية، وللاطراف الليبية المتصارعة، وذلك لاجل الحفاظ على سيادة الدولة الليبية، أدى لتراجع دور الامارات قليلاً، وهو الامر الذي جعلها تغير من استراتيجيتها التدخلية في ليبيا بهدف حرصها على بقاء واستدامة مصالحها الاقتصادية في ليبيا، حيث سارعت لاستضافة عدة مسؤولين ليبياين للعمل معاً لايجاد حلول لازمة، وصياغة دستور لتحديد شكل النظام، وشكل الدولة، وفي هذا الوقت تشكلت الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة في 01 / 03 / 2021، حيث عقدت معه صفقة لادارة المنطقة الحرة بمدينة مصراتة وجزء من ميناء مصراتة، وذلك لمدة تتجاوز 40 عاماً، وبالتالي حصول الشركات الاماراتية على الحصة الاكبر في مشاريع الاستثمار في ليبيا إذ حصلت شركة بترول ابو ضبي "ادنوك" على حصة تبلغ 60%، مما اثار استنكار الاوساط الشعبية بليبيا². على اعتبار ان ذلك يعتبر استغلالاً للموارد الليبية. حيث يرى بعض المحللين للتواجد الاماراتي في ليبيا وتعاملها مع ملف الازمة الليبية حسب الظروف من التكتيك العسكري والتحول للتكتيك الدبلوماسي، وان ذلك يخفي ورائه الاطماع الاقتصادية والتطلع للسيطرة على المصادر النفطية والموانئ الليبية وثرواتها.

¹ زينب، محمد ياسين، التدخلات الخارجية في ليبيا : دور الامارات العربية المتحدة نموذجا، جامعة كربلاء، تاريخ النشر 7 / 8 / 2024، تاريخ الزيارة 20 / 01 / 2025 من: <https://uokerbala.edu.iq>
² نفس المرجع.

ان التدخل الاماراتي في ليبيا ودعمها للمليشيات المسلحة في سعيها لفرض رؤيتها الايديولوجية ومخططاتها الطموحة في شمال افريقيا من خلال النفوذ في ليبيا ودعم انصار الحل العسكري للازمة، ادى لتقويض كل مساعي الحل السياسي للازمة، وتحول ليبيا لساحة صراع بين قوى دولية واقليمية على النفوذ فيها.

04-موقف دولة الكويت من الازمة الليبية: التزمت دولة الكويت عند بداية الازمة الليبية الحياد ولم تتدخل عسكريا إلى جانب قوات حلف الناتو كما فعلت بعض الدول العربية، كما لم تسارع للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ولا بالحكومة الانتقالية. غير انه مع اشتداد الصراع بين قوات القذافي والمعارضة اظهرت تعاطفها مع المنتفضين بدأت في تقديم المساعدات الانسانية عن طريق المجلس الوطني الانتقالي، التي قدرت بـ: 50 مليون دينار أي نحو (177 مليون دولار)، وهذه المساعدات جاءت بعد تصريح رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل أمام امير دولة الكويت الشيخ صباح احمد الصباح اثناء زيارته للكويت حيث صرح بأن المجلس في حاجة لمساعدات عاجلة وان هذه المساعدات سوف تستخدم لدفع اجور الموظفين. كما جاء على لسان وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بان بلاده "تقدم مساعدات انسانية عاجلة للمجلس الوطني الانتقالي، وان امير دولة الكويت اكد لرئيس المجلس الاوطني الانتقالي عبد الجليل الالتزام الكامل بقرار مجلس الامن رقم 1973 الذي يدعو إلى استخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين في ليبيا"¹. وهذا يعتبر اعتراف ضمني بالمجلس الوطني الانتقالي الذي يتخذ مقره في مدينة بنغازي التي تعد المعقل الرئيسي للمنتفضين في شرق ليبيا.

ان موقف دولة الكويت لم يكن واضحا عند بداية الازمة غير انها مع التدخلات الخارجية واشتداد الصراع بين قوات النظام والقوات المعارضة اظهرت موقفها المساند للثوار ضد نظام القذافي.

¹ الجزيرة، 180 مليون دولار من الكويت لثوار ليبيا، تاريخ النشر 2011 /04/25 ، تاريخ الزيارة 2025/01/28 من : <https://www.aljazeera.net/news/2011/4/25/180>

الفرع الثاني: مواقف دول آسيا من التدخل في الازمة الليبية: لقد عرف ملف الازمة الليبية اهتمام بعض دول آسيا كباقي دول العلم اين تحركت هذه الدول للتدخل في الازمة الليبية بطرق واستراتيجيات سياسية مختلفة, وبمواقف متباينة كما سيأتي تفصيله.

01- موقف تركيا من الازمة الليبية ومصالحها من التدخل: عرفت العلاقات التركية الليبية في السنوات الاخيرة تميزا خاصة في المجال الاقتصادي, حيث كانت لها استثمارات قدرت قبل الثورة بـ 25مليار دولار و30.000 مواطن تركي مقيم بالاراضي الليبية, ولها 142 مشروع, كما بلغ حجم التبادلات التجارية 104مليار دولار امريكي, و حضيت الشركات التركية خاصة العاملة في مجال البناء بـ 304 عقدا عام 2010¹. كما ان الموقع الجغرافي لليبيا المطل على شرق البحر المتوسط وغناها بالثروة النفطية منخفضة التكلفة وذات النوعية الجيدة زاد من اهتمام تركيا بها.

بعد التدخل الدولي في ليبيا وفقا للقرار الاممي رقم 1973 لم تتدخل تركيا وابتدت رفضها للتدخل العسكري الخارجي ولم تؤيد العمليات العسكرية بقيادة الناتو, ولم تطلب من القذافي التخلي عن السلطة الا في وقت متاخر, وكانت ترى بان فرنسا المتحمسة للتدخل العسكري لها دوافع اقتصادية تتمثل في الوصول والسيطرة على الثروة النفطية في ليبيا, حيث قال نيس الوزراء التركي "الطيب اردوغان" في اتهام غير مباشر للدول الغربية المتدخلة في الازمة الليبية, بأن البترول والثروات الطبيعية الموجودة على الاراضي الليبية هي سبب ما تعيشه ليبيا من احداث². وبعد تطور الاحداث في ليبيا اتخذت تركيا موقفا يدعوا الجميع إلى حوار سياسي بناء وهادف ينتج عنه توافق والوصول إلى انتقال ديمقراطي دستوري بما يمثل تطلعات الشعب الليبي, والحفاظ على سيادة ليبيا ووحدة اراضيها.

لقد تعاملت تركيا مع الازمة الليبية بحذر شديد خشية على مصالحها واستثماراتها هناك وعارضت التدخل الخارجي, الامر الذي جعل المعارضة الليبية تتهم تركيا بوقوفها

¹ بلال, اوصيف "التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي" المجلة الجزائرية للامن والتنمية, المجلد 6, العدد 1, 2020 ص 1350

² لزهري, عبد العزيز, وخالد, صولي "التدخل التركي في الازمة الليبية واثره على مشروع بناء الدولة بعد 2011" مجلة الحقوق والحريات, المجلد 08, العدد 03, 2020 ص 92

لجانب القذافي وقامت بمظاهرات امام مبنى القنصلية التركية ببغازي و حرق العلم التركي وغلق السفارة. ما جعل تركيا تغير من سياستها لتدعم المعارضة وتعترف بالمجلس الوطني الانتقالي وتدعيه بهدف دعم الاستقرار وانشاء حكومة مركزية تنهي حالة الفوضى التي عمت البلاد، وتقترح مجموعة من التوصيات لحل الازمة، اذ بعد 7 افريل 2011 راحت تلعب دور الوسيط بين الطرفين بمحاولات سياسية ودبلوماسية لاحتواء الازمة ومعالجتها. اذ اعلن الوزير الاول "رجب الطيب اردوغان" عن خطة مكونة من ثلاث عناصر اساسية لحلحلة الازمة الليبية وهي¹:

- لوقف الفوري لاطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن.

- تشكيل ممرات انسانية آمنة لوصول المساعدات الانساني للجميع.

- اطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الاطراف.

غير انه مع استمرار تدهور الوضع الليبي دعت اتركيا الرئيس معمر القذافي للتحكي عن السلطة في ماي 2011 واغلقت سفارتها في طرابلس واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي، وذلك خوفا على استثماراتها. كما زار وزير الخارجية التركية "داودأوغلو" ليبيا في جويلية 2011 لمساعدة المجلس الانتقالي ليستطيع دفع الاجور والرواتب بمبلغ 100مليون دولار نقدا إضافة لتحويلات مصرفية قدرت بـ 200مليون دولار وذلك بهدف ضمان تركيا مكانة في السوق الليبية²

وبعد اسقاط نظام القذافي، وانزلاق البلاد لحرب اهلية وانتشار الميليشيات المسلحة وتنامي حدة التدخلات الخارجية، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع اقليمي ودولي، خاصة بعد عملية الكرامة العسكرية التي اطلقها خليفة حفتر من شرق ليبيا عام 2014، مما الحق ضررا بالمصالح الاقتصادية التركية ودفعها إلى دعم الميليشيات والفصائل العسكرية المعارضة لخليفة حفتر. وبعد الهجوم الذي قام به خليفة حفتر على العاصمة طرابلس سنة 2019 اعلنت تركيا استعدادها لتقديم كل انواع المساعدات لحكومة الوفاق الوطني برئاسة

¹ بلال اوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 1351

² رحاب، ابو العلاء صالح ابو العلاء "البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي 2011" المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، المجلد 8، العدد 15، 2023، ص 732.

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

"فايز السراج". ولذا بدأ علنيا الدعم العسكري التركي، حيث صرح "الطيب اردوغان" بان تركيا تقدم السلاح لحكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق "تعاون عسكري" بهدف استعادة قوات طرابلس التوازن في مقابل قوات حفتر المدعومة من طرف مصر والامارات¹.

لقد جاء التدخل العسكري التركي المباشر بعد طلب حكومة الوفاق الوطني ذلك بعد الهجوم الذي شنته قوات حفتر على العاصمة طرابلس عام 2019، فاعتبرت تركيا هذا الطلب بمثابة فرصة لتعزيز نفوذها في ليبيا ومنطقة شرق المتوسط ذات الاهمية الاستراتيجية للامن القومي التركي. لذلك وافق البرلمان التركي في 2019 على ارسال قوات عسكرية لتحارب على الاراضي الليبية. وتحولت بموجب هذا القرار السياسة الخارجية التركية من سياسة دفاعية إلى سياسة هجومية خدمة لمصالحها هناك كحقول النفط ومسألة غاز المتوسط، حيث قامت تركيا بمد حدودها البحرية ب نحو 200 كم داخل المتوسط سنة 2011 وهو الامر الذي أدى لتقويض مشاريع نقل الغاز للداخل الاوروبي مثل "خط إيست ميد" وان هذا التمدد داخل المتوسط استخدمته تركيا في بروتوكولات الحدود مع ليبيا بهدف الاستفادة من الغاز والنفط في الساحل المتوسط لليبيا وفق مذكرة التفاهم الليبية - التركية لسنة 2019².

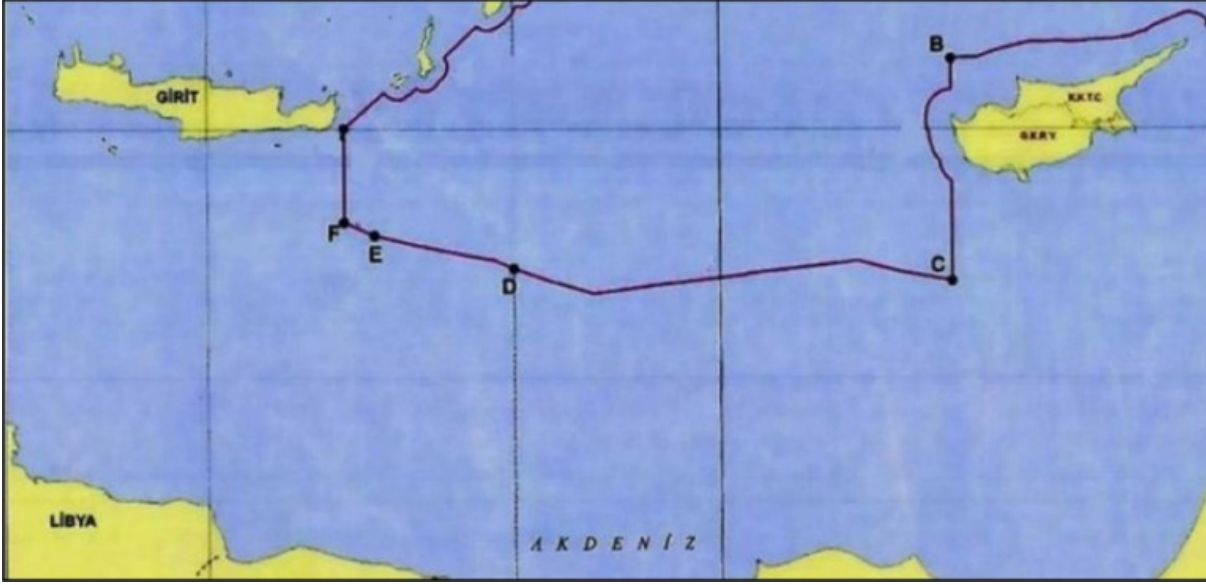
وفي هذا السياق صرح الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" ان اي مشاريع لنقل الغاز لاوروبا من شرق المتوسط لا تتم إلا عبر تركيا، وهذا كله قد تكون مقدمة لاقامة قاعدة عسكرية تركية دائمة في ليبيا، إضافة لدعم تركيا للميليشيات لتقاتل ضد قوات حفتر في اطار دعمها لحكومة الوفاق³.

¹ حنان، دريسي " التدخل التركي في الازمة الليبية: المحددات والتداعيات" مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 643

² ايمن، يوسف، حدود ساخنة : تفاصيل الاتفاق التركي الليبي تقاسم كعكة المتوسط، تاريخ النشر 02/01/2020، تاريخ الزيارة 2025/03/20 من: <https://manassa.news>

³ نفس المرجع، ص 648.

خريطة رقم 05 : الخريطة التي رسمتها تركيا لحدودها البحرية في شرق المتوسط.



المصدر: <https://manassa.news> وكالة الاناضول للانباء

02- موقف الصين من الازمة الليبية ومصالحها من التدخل فيها: تميزت العلاقات الصينية في المنطقة العربية بروابط اقتصادية وسياسية تعمقت في السنوات الاخيرة في مختلف المجالات خاصة في مجال الطاقة. حيث اصبحت الصين تعتمد في توريد احتياجاتها النفطية من المنطقة العربية، بما يعني تقوية علاقاتها مع الدول العربية. ولذا راحت تلعب ادوارا دبلوماسية من خلال مبادرة "حزام واحد والطريق واحد" أو ما يعرف بـ "طريق الحرير" عام 2013 وايضا مبادرة " الورقة البيضاء" التي اعدتها الحكومة الصينية بخصوص العلاقات الصينية العربية في جوفني 2016، كما شمل التعاون الصيني العربي في المجال العسكري من خلال صفقات الاسلحة والتدريب والمناورات المشتركة في البحر المتوسط¹. فالصين تولي اهتماما خاصا ومدرسا بالبلدان التي تستورد منها البترول سواء كانت داخل افريقيا او خارجها، فهي تسورد اكثر من نصف استهلاكها للطاقة.

ان مواقف الصين من القضايا العربية تحكمها عوامل الطاقة والتجارة والاستثمار فيها، ولذا جاء موقف الصين من الازمة الليبية يتصف بصفة الحياد الحذر منذ اندلاع الازمة الليبية، حيث أيدت ضمنا من خلال صمتها على فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية

¹ خالد، خميس السحاتي "الصين والازمة الليبية بين المصالح الاقتصادية والسياسات الحذرة" مجلة السياسة الدولية , 2022/07/20

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

والسياسية التي فرضت وفقا للقرار الأممي رقم 1970. وهو الامر الذي يعكس عدم رضا بكين عن افعال القذافي ضد المتظاهرين, كما يدل على نوع من التوافق مع الدول الغربية لما يحدث في ليبيا, كما لم توافق قطعيا على التدخل العسكري, حيث لم تستعمل حق "الفيتو", كما امتنعت عن التصويت لصالح القرار 1973 القاضي بتوجيه ضربات جوية لقوات النظام, وذلك حرصا على مصالحها, لان القذافي ابرم مع الحكومة الصينية عقود قدرت قيمتها بـ 20 مليار دولار, كما فتح مجالات عديدة للاستثمار امام الشركات الصينية في دول افريقية عدة, ولها استثمارات كبيرة في مجال الاتصالات والاسكان قدرت بحوالي 20 مليار دولار, كما وصل عدد العمال الصينيون لحوالي 30 الف عامل الذين يعملون في الشركات الصينية المتواجدة في اغلب المدن الليبية.

غير انه مع ظهور بوادر انهيار نظام القذافي تحولت الصين إلى موقف المحايد المدروس والغير واضح بين اطراف الصراع, وبدأت في فتح قنوات تواصل مع المعارضة لاجل تأمين مصالحها الاقتصادية في حالة صعود قادة جدد لتولي السلطة, وراحت تبني علاقات مع حكومة الوفاق الوطني ورموز المعارضة المتحالفة معها, واعترفت في 12/09/2011 بالمجلس الوطني الانتقالي أي قبل سقوط نظام القذافي بحوالي شهر¹. وقد سعت الحكومة الصينية في ضوء انحيازها لحكومة الوفاق الوطني للحصول على فرص تجارية جديدة معها , اذ في ماي 2018 وقعت الشركة الحكومية الصينية "PetroChina" عقدا مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط لاجل مساعدة ليبيا لزيادة انتاجها النفطي.

ما يلاحظ على موقف دولة الصين من الازمة الليبية أنها اعتمدت سياسة الحياد المدروس للحفاظ على مصالحها, وكانت حذرة من التورط في التدخل العسكري وعندما تطورت الازمة وسقط النظام اعادت تغيير نهجها للتكيف مع الظروف المستجدة لتعظيم مكاسبها وسعت لارساء علاقات مع السلطات الجديدة الليبية لاجل تعويض الخسائر المترتبة عن توقف المشاريع الصينية نتيجة للازمة وايضا التعاقد على مشروعات جديدة, فالصين كان تدخلها ناعما لم يمس بسيادة الدولة ولا بشؤونها الداخلية بل اعتمدت سياسة الوجود الناعم الذي يهدف لدعم حركة التنمية والاعمار, كما اكدت دولة الصين في كثير من

¹ عربي بوست, اين تقف الصين من النزاع في ليبيا؟ مصالح بكين المتضاربة في المنطقة تضعها في حيرة, تاريخ النشر 20 / 06 / 2019, تاريخ الزيارة 02 / 02 / 2025, من : <https://arabicpost.net>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

المواقف على ان حل الازمة الليبية لا يكون إلا عن طريق الاحتكام للحلول السياسية السلمية والابتعاد عن العنف العسكري، وضرورة عودة المتصارعين إلى الحوار والمساومة للحفاظ على وحدة البلاد مع انسحاب القوات الخارجية من الاراضي الليبية وتقف كل القوى الخارجية الداعمة لاطراف النزاع.

03- موقف روسيا من الازمة الليبية ومصالحها من التدخل فيها: لقد ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي علاقات وطيدة ومصالح كبيرة مع دولة ليبيا والتي بقيت مستمرة وفي تطور دائم إلى غاية انتفاضة 17 فيفري 2011 التي رأت فيها روسيا انها تهديد لمصالحها. ولذا لم تساند الثوار كما فعلت الدول الغربية ولم توافق على التدخلات العسكرية الخارجية في الازمة الليبية على اعتبار انها ستدخل البلاد في حرب اهلية، وامتنعت عن التصويت على القرار الاممي رقم 1973 الذي جاء فيه فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، غير انها لم تستعمل حق "الفيتو" وبقيت في حذر وتريث تجاه ما يحدث من مستجدات في الازمة الليبية.

ان الحملة العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا كلفت روسيا خسائر مليارات الدولارات التي انفقتها على عقود مع القذافي. ولذا في عام 2012 كثف بوتين من جهوده لامكانية الدخول إلى ليبيا في الوقت الذي وسع فيه القدرات البحرية الروسية، إذ اعلن بوتين في 2013 عن قوة روسية دائمة في البحر المتوسط، ذلك انه في حالة تمكن روسيا من تعزيز مكانتها في ليبيا سيكون ميناء درنة وطبرق مفيدتين للقوة البحرية الروسية من الناحيتين الجيوستراتيجية واللوجستية¹.

وبعد ما كانت روسيا ترى بان ما يحدث في ليبيا حرب اهلية ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي. غير انه مع ظهور بوادر انهيار نظام القذافي اعلن الرئيس الروسي " ديماري ميدفيديف" ان نظام القذافي فقد شرعيته ويحب عليه التنحي عن السلطة كما قامت باجراء مفاوضات في سبتمبر 2011 مع المجلس

¹انا بورشفسكايا, مصالح روسيا المتنامية في ليبيا, تاريخ النشر 24 / 01 / 2020, تاريخ الزيارة 01 / 02 / 2025 من <https://www.washingtoninstitute.org>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الوطني الانتقالي في بنغازي واعترفت به ممثلاً شرعياً للشعب الليبي¹. راحت روسيا تقف إلى جانب المحور الذي يدعم الخليفة حفتر في شرق ليبيا، حيث تم التواصل بين حفتر وموسكو عام 2015 والاتفاق على دعم موسكو لحفتر دبلوماسياً وعسكرياً في مقابل منح موسكو اتفاقات الطاقة ودخول الموانئ التي تطمح فيها. ومن جهة أخرى نجد موسكو تقيم علاقات مع حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج، وهذه الازدواجية في التعامل تتماشى مع استراتيجية بوتين التي تستلزم اقامة علاقات واتصالات مع كل الاطراف الفاعلة في ليبيا.

ان هدف دخول روسيا معترك الازمة الليبية واقامة علاقات مع كل الاطراف المتصارعة هو قطع الطريق امام استفادة الدول الاوروبية من النفط والغاز الليبي كبديل للغاز والنقط الروسي الذي تعتمد عليه بأكثر من 45% والذي تحاول التخلي عنه في ظل فرض العقوبات على روسيا بسبب حربها على اوكرانيا، ذلك لان اوروبا تمثل اكبر سوق للصادرات النفطية الروسية، هذه الاخيرة التي تعتبر الطاقة اداة من ادوات السياسة الخارجية الروسية وسلاح استراتيجي لنفوذها في العالم².

المطلب الثالث: مواقف دول الجوار العربي لليبيا من التدخل في الازمة الليبية.

الفرع الأول: مواقف كلا من مصر والسودان من التدخل في الازمة الليبية

01- موقف مصر من الازمة الليبية: عند اندلاع الازمة الليبية كانت مصر يحكمها مجلس انتقالي يرأسه محمد مرسي بعد الحراك الذي اسقط حكم حسني مبارك، وفي هذه الفترة لم تستطع القيادة الانتقالية في مصر اتخاذ موقف محدد تجاه الثورة الشعبية الليبية المطالبة باسقاط نظام القذافي سواء بتأييد او رفض ما يحدث في ليبيا، وظهر الموقف المصري الرسمي بنوع من الجمود وعدم الوضوح وهذا عكس موقف الشعب المصري الذي كان يندد باعمال العنف الممنهج ضد الثوار، اضافة إلى ان مصر لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي تأسس في 27 فيفري 2011 برئاسة مصطفى عبد الجليل إلا بعد مضي خمسة (5) اشهر عن تأسيسه.

¹ سفيان ملوكي "موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا" مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1 العدد 7 ، 2018 ، ص 99

² Afp- tickers الاتحاد الاوروبي سيتوقف عن استيراد الغاز الروسي بحلول نهاية 2027، تاريخ النشر 06 ماي 2025، تاريخ الزيارة 12 ماي 2025 ، من <https://www.swissinto.ch>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

ان الموقف المصري الرسمي الذي تميز بالغموض بشأن ما يحدث في ليبيا تتحكم فيه عدة عوامل أمنية واقتصادية وايديولوجية تتمثل في محاربة حركة الاخوان المسلمين وهذه العوامل هي¹:

- التريث والانتظار لما ستسفر عنه الايام القادمة حول مستجدات الوضع في ليبيا دون التورط في الانحياز لجهة قد تكون هي الخاسرة.

- حماية لعدد كبير من العمال المصريين في ليبيا لم تتخذ مصر موقف رسمي واضح قد يعرضهم لبطش المليشيات المسلحة.

- عدم اليقين من نجاح المعارضة في اسقاط نظام القذافي مما يشكل خطر على الامن المصري.

- تمتد حدود مصر الغربية مع ليبيا لمسافة 1115 كم وبالاتالي فهي تشكل مصدر خطر دائم بوصفها ممرا للتهريب (الاسلحة - المخدرات...) , وتسرب الارهاب واعضاء الحركات المتطرفة، اذ شهدت هذه المناطق كصحراء الواحات والفرافرة القريبة من الحدود الليبية العديد من العمليات الارهابية.

- كما ان هناك العامل الاقتصادي المتحكم في الموقف المصري، حيث كانت ليبيا تمثل شريكا تجاريا هاما قبل اسقاط نظام القذافي، وهنا نجد الدراسة التي نشرها مركز الدراسات الدولية في ايطاليا "ISPI" بان نسبة صادرات مصر إلى السوق الليبية انخفضت بنسبة 75% سنة 2015، إضافة لانخفاض العملة المصرية في ليبيا التي كانت تقدر بـ 1500.000 (مليون ونصف) عامل حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2010، كما تطمح مصر في الحصول على النفط والغاز الليبي بأسعار منخفضة ليساعدها في حل مشكل الطاقة، اضافة لطموحها في المشاركة في عملية اعادة الاعمار في ليبيا.

على الرغم من ان مصر لم تعترف بالمجلس الوطني الليبي الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي، ولم تتبنى موقف رسمي طول فترة المشادات المسلحة بين قوات القذافي

¹عربي NEWS، الحرب في ليبيا : ماهي الاطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ تاريخ النشر 31 جويلية 2020، تاريخ الزيارة 5 فيفري 2025 من <https://www.bbc.com>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

والمعارضة، وكانت تدعوا لوقف العنف وتتندد بالممارسات غير الانسانية. غير انه على الصعيد العملي كانت هناك العديد من المؤشرات الدالة على دعم مصر للمعارضة، حيث لم تقدم أي دعم للقذافي ولم تسع لدعمه سياسيا ودبلوماسيا على الاصعدة الدولية والاقليمية. في مقابل ابقاء الحدود الغربية مع ليبيا مفتوحة امام ممثلي المعارضة للانطلاق من القاهرة إلى مختلف دول العالم.

ان مصر رفضت التدخلات الخارجية في الازمة الليبية ولم تشارك في العمليات العسكرية ضد القذافي، وبقيت ترقب المستجدات إلى غاية تحية محمد مرسي من الحكم سنة 2013 ومجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في مصر، وفي هذه الاثناء ظهر في المشهد السياسي الليبي المشيرخليفة حفتر¹. وتوضح موقف مصر من الازمة الليبية بمساندتها لحفتر وخاصة به بعد اطلاقه لعملية الكرامة سنة 2014 التي قام بها للسيطرة على مدينة بنغازي ومنطقة الهلال النفطي التي تسيطر عليها الجماعات والمليشيات المحسوبة على الاسلاميين. وهو الامر الذي اعتبرته مصر استهدافا للتنظيمات الاسلامية التي تعد العدو الاول للامن القومي المصري داخليا وخارجيا على غرار جماعة الاخوان وتنظيمها الدولي.

حيث رأت مصر إلى جانب كلا من السعودية والامارات ان هذه الحرب هي مواجهات جيوسياسية واسعة على مستوى الاقليم ضد الارهاب والجماعات الاسلامية المتطرفة، في مقابل كلا من تركيا وقطر الداعمات لهذه الجماعات. ولذلك راحت مصر تقدم الدعم الدبلوماسي للخليفة حفتر وتزود "الجيش الوطني الليبي" بالسلاح والمعدات العسكرية خارقة بذلك الحظر المفروض على السلاح في ليبيا من طرف الامم المتحدة. وذلك حسب تأكيد قرار صادر عن منظمة الامم المتحدة بأن مصر تزود حفتر بالاسلحة التي سيستخدمها في حربه².

كما سمحت مصر عبر الحدود بإدخال المساعدات المتنوعة إلى مناطق برقة شرق ليبيا. واستمر الدعم اللوجستي والسياسي المصري لحفتر حتى تمت السيطرة الكاملة في

¹ احمد, سعيد نوفل, وعاطف, الجولاني, وآخرون, مرجع سبق ذكره, ص14

² محمد, الشيخ, ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والافاق, مجلة دراسات شرق اوسطية, العدد71, الاردن, 2015, ص19

2018 على منطقة الهلال النفطي الممتدة من سدره غربا إلى طبرق شرقا وسط الساحل الشمالي لليبيا، وقد سبق وأن اعلن

عن ذلك وزير الخارجية المصرية "سامح شكري" في سبتمبر 2016 عن دعم مصر التام لحفتر حتى السيطرة التامة على المنطقة¹. وذلك من خلال الحسم العسكري للصراع في ليبيا حسب رؤية مصر الداعمة للحل العسكري للازمة. وفي مقابل ذلك فان مصر بعد التدخل العسكري التركي لجانب حكومة الوفاق وفشل حفتر في السيطرة على طرابلس اعلنت في جوان 2020 عن مبادرة سلام لتسوية الازمة الليبية، التي من بين بنودها الاعلان عن تشكيل دستور للبلاد وتفكيك الميليشيات واعلان وقف اطلاق النار وتشكيل قادة موحدة ومنتخبة وانسحاب كافة الوحدات العسكرية الاجنبية من ليبيا، غير ان هذه المبادرة رفضت على اعتبار انها لا تمثل الشرعية الدولية.

بعد التدخل العسكري التركي في ليبيا والمنطقة الشرقية من البحر المتوسط سنه 2019 رأت مصر ان ذلك يمثل تهديدا لامننا القومي بحكم الجوار الجغرافي، وفي هذا السياق وجه الرئيس المصري عبد افتاح السيسي خطابا يوم 20 / 06 / 2020 اعلن فيه ان سرت والجفرة خط احمر للامن القومي لمصر لا يمكن تجاوزه وهدد بالتدخل العسكري المباشر.

02- موقف السودان من الازمة الليبية: تميزت العلاقات الليبية السودانية بالتأرجح بين الصداقة والتحالف الوثيق وتارة بين والتنافر والخصومة الشديدة، وذلك راجع لسياسات القذافي وخياراته ومواقفه تجاه انظمة الحكم في السودان... ففي فترة حكم عمر البشير عام 1989 الذي اسس توجهها اسلاميا مختلفا عن ايدولوجية القذافي ذات البعد الاشتراكي القومي الافريقي مثل احد اكبر اسباب توتر العلاقات بين البلدين، خاصة بعد ما علمت المخابرات الليبية بأن المعارضة الاسلامية الليبية فتحت قنوات للتواصل مع السودان، فقام القذافي بفتح خطوط مع الحركة الشعبية وقادة التجمع الوطني السوداني المعارض وبدا يقدم لهم الدعم، وقد ازداد هذا الدعم خاصة بعد ظهور الحركات السودانية المسلحة في اقليم

¹علياء، محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا: الجزائر نموذجا (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة الشرق الاوسط، 2021، ص65

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

دارفور سنة 2003 التي تحارب النظام في الخرطوم، في الوقت الذي كانت فيه الخرطوم تنهياً لطي صفحة الحروب الاهلية في الجنوب¹.

في هذه الفترة كان القذافي يلعب دورين متناقضين فمن جهة يدعم ثوار دار فور ضد النظام، ومن جهة اخرى يلعب دور الوسيط في النزاع، والهدف من وراء ذلك هو ظهوره كزعيم افريقي قادر

على حل النزاعات. وقد كان نظام الخرطوم يعلم بان القذافي يقف وراء ازمة دارفور ولكنه لم يستطع اظهار ذلك صراحة لنظام القذافي اتقاء لردة فعله².

وبسبب ما احدثه نظام القذافي من تضرر للسودان فان هذا الاخير تعامل بتحفظ مع ما يحدث في ليبيا خوفا من قدرة القذافي على السيطرة على المتمردين، وراح يدعم الثوار سرا بهدف التخلص من عدو عنيد. وبعد اصدار القرار الاممي بحماية المدنيين سارع للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وزاد من دعمه للثوار والتنسيق معهم إلى غاية سقوط النظام الذي اعتبره عمر البشير نهاية مصدر تهديد لاستقرار السودان، اذ صرح الرئيس عمر البشير بان الثوار استطاعوا دخول طرابلس بتخطيط وسلاح سوداني³.

من جهة اخرى اعلنت دولة السودان رفضها القاطع لاي تدخلات عسكرية في ليبيا ودعت لتنسيق جهود ومواقف دول الجوار لايجاد حل للازمة الليبية تحت قيادة الاتحاد الافريقي، وفي هذا السياق قال نائب رئيس السودان "حسبو عبد الرحمن" في كلمته التي قالها في الجلسة المغلقة للجنة العليا للاتحاد الافريقي الخاصة بالوضع في ليبيا بالعاصمة الكونغولية برازافيل ان حكومة السودان تؤيد الحل الداخلي "ليبي- ليبي" للازمة الليبية الذي يشمل كل اطراف الصراع والنخب الليبية دون اقصاء لاي طرف⁴.

¹ خالد، التيجاني النور، العلاقات السودانية الليبية : صراع الماضي وتقارب المستقبل، تاريخ النشر 24 / 10 / 2011 ، تاريخ الزيارة 13 / 02 / 2025 ، من: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/2011102410261454719.gtm>

² العبيد احمد مروح، هذه التأثيرات متبادلة بين ليبيا والسودان، العربي الجديد، تاريخ النشر 29 - 05 - 2020 ، تاريخ الزيارة 12 - 02 - 2025 ، من: <https://www.alaraby.co.uk>

³ السنوسي، يسكري، الازمة الليبية وتداعياتها على السودان مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 13 / 11 / 2017، تاريخ الزيارة 13 / 02 / 2025، من: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/2011102410261454719.gtm>

⁴ احمد، يونس، السودان يرفض التدخل الخارجي في ليبيا ويدعو لحل افريقي، تاريخ النشر 29 / 01 / 2017 ، تاريخ الزيارة 18 / 02 / 2025، من <https://aawsat.com/hom/qarticle/841506/>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

بعد سقوط نظام القذافي كان الرئيس السوداني عمر النشير اول من زار بنغازي، وكان موقفه من الازمة هو دعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، والقوات المتواجدة في الجهة الغربية تارة وتارة اخرى التراجع للعب دور الوسيط بين اطراف النزاع¹. وبعد الانقسام السياسي الذي شدته الساحة الليبية انتهجت الخرطوم نهجا براغماتيا للتعامل مع الوضع الجديد، حيث راحت تبحث عن حليف قد يتبنى المشروع الاسلامي، مع المحافظة على علاقات ايجابية مع الطرف الاقوى. وبعد الاتفاق الذي تم بين اطراف الصراع بالمملكة المغربية فيما عرف "باتفاقية الصخيرات" أيده الخرطوم وعبر آلية دول الجوار الليبي بدأت في التنسيق لتنفيذه.

الفرع الثاني: مواقف وكلا من تونس، المغرب، والجزائر من التدخل في الازمة الليبية: ان العلاقات بين دول المغرب العربي على كل المستويات كانت تشوبها الكثير من الاضطرابات والتقلبات ما اثر على مواقف هذه الدول من التدخلات الخارجية في ليبيا كما سيأتي تفصيله في ما يلي:

01- موقف تونس من الازمة الليبية: لقد سلكت تونس منذ بداية الازمة الليبية موقف محايد دون الانحياز لاحد طرفي النزاع - قوات النظام والمعارضة- ونجحت القيادة التونسية في اثبات ذلك من خلال مواقفها تجاه الطرفين اذ فتحت تونس مراكزها الصحية ومستشفياتها لمعالجة المصابين من المقاتلين لكلا الطرفين، كما سمحت لقراية 100.000 ليبي بدخول الاراضي التونسية هروبا من المعارك، اضافة لتكفل كثير من الاسر التونسية بايواء اسر ليبية، كما حاولت تونس في الايام الاخيرة قبل سقوط نظام القذافي عبر مفاوضات ومشاورات مكثفة في جزيرة جربة التونسية ايجاد مخرج للقذافي وعائلته². اضافة لرفض تونس التحالف الاقليمي لدعم طرف على حساب طرف اخر في ليبيا، وانها لن تقبل ان يكون ولو شبر من اراضيها إلا تحت السيادة التونسية وحدها.

¹ علي، مدوني "الازمة الليبية: خلاف داخي في ايادي قوى خارجية" المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021

² مونت كارلو الدولية MCD، الموقف التونسي من الازمة الليبية: من الحياد الفعلي إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، تاريخ النشر 22 / 08 / 2011، تاريخ الزيارة 15 / 02 / 2025، من <https://www.mc-doualiya.com>

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

غير انه عندما لاحظت تونس بواذر سقوط نظام القذافي الذي اصبح بقاءه في السلطة غير ممكن اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، واعترفت بحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا وراحت تدعمها ماديا وسياسيا. كما وفرت تونس ممرا امنيا غرب ليبيا في منطقة جبل نفوسة للدعم اللوجستي وتحركات المقاتلين والذخيرة والاسلحة والاموال من خارج ليبيا سواء من طرف الليبيين في الخارج أو من غيرهم، وذلك بعلم القيادة التونسية لانها كانت ترى بان ذلك من اجل تحقيق النصر ضد الة الحرب القمعية. ومن جهة اخرى كانت هذه المناطق ايضا منتقسا لبعض رموز وقيادات النظام السابق بالخروج من ليبيا.

مبادرة السلام التونسية: بعد لقاء الرئيس التونسي قيس سعيد بمجموعة من قادة وشيوخ القبائل والنخب الليبية اعلن عن مبادرة سلام تونسية بهدف البحث في ايجاد حل سلمي يرضي الطرفين وينهي حالة الصراع، والتحضير لعقد مؤتمر "ليبي-ليبي" ترعاه تونس كخطوة اولى نحو المصالحة الشاملة بين الليبيين، حيث احتوى "اعلان تونس للسلام" دعوة اطراف الصراع وكل النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الليبيين إلى الجلوس على طاولة واحدة والتفاوض من اجل الوصول إلى صيغة توافقية تخرج البلاد من نفق الازمة بعيدا عن التدخلات الخارجية ولغة السلاح. وفي اطار الشرعية الدولية¹. بحيث يكون اعلان تونس الارضية لتكثيف الحوار بين الليبيين في اطار جدول زمني يتم التوافق عليه وتحديده بعد التشاور مع كل الاطراف الليبية المعنية والامم المتحدة باعتبارها الراعي الرسمي للاعلان².

اضافة إلى ان تونس قادة عدة جولات من المفاوضات بين الاطراف الليبية حول النقاط المختلف عليها التي احتواها اتفاق الصخيرات الموقع في 2015 من اجل تقريب وجهات النظر بينهم، غير ان سعي الخليفة حفتر للسيطرة على العاصمة طرابلس بشن

¹ الجزيرة، كيف يمكن تفسير الحياد التونسي تجاه الازمة الليبية ؟ اخبار سياسية، تاريخ النشر 27 / 12 / 2029، تاريخ الزيارة <https://www.aljazeera.net> من 16 / 02 / 2025

² نفس المرجع

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

الحرب على حكومة الوفاق الوطنيسنة 2018، وتدخل تركيا بالدعم العسكري لحكومة الوفاق، ثم تدخل مصر لدعم حفتر عسكريا، كل ذلك زاد من تأزم الوضع وتوقف الاتفاق.¹

اما من حيث العلاقة الاقتصادية بين تونس وليبيا فان ليبيا تعد الشريك الاول اقتصاديا لتونس على الصعيد المغاربي والعربي ككل، والخامسة بعد فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، وإسبانيا. غير ان هذه العلاقات التجارية تأثرت بسبب الوضع الأمني غير المستقر. وبعد التعافي النسبي الذي عرفه الوضع الأمني في ليبيا سنة 2021 اسهم في تنشيط الحركة التجارية وتفعيل الاتفاقيات التي كانت متوقفة بعد التمكن من إلغاء عدة مشاكل بيروقراطية ووضع خطوط برية وبحرية لتسهيل حركة المبادلات التجارية التي بلغت سنة 2022 ما قيمته 977 دولار، وبلغت صادرات تونس إلى ليبيا نحو 3,4م من إجمالي الصادرات.² و في سنة 2022 اتفقت الدولتان على ما سمي بـ "آلية المقاصصة" حيث تستفيد تونس من البترول الليبي لتغطية احتياجاتها من الطاقة، في مقابل استفادة ليبيا من مختلف المنتجات والسلع والمواد الغذائية التونسية. وهذا بدوره يسهم في توطيد العلاقات بين البلدين على كل الاصعدة الأمنية والعسكرية للحفاظ على هذه المكتسبات من خلال تعاون الدولتين على محاربة ظاهرة التهريب والارهاب والتي نشطت على حدود الدولتين.³

02- موقف دولة المغرب من الازمة الليبية: رغم ان دولة المغرب لا تتجاوز جغرافيا مع ليبيا الا ان العلاقات بينهما تميزت بالتذبذب بسبب اختلاف التوجهات والمواقف. خاصة بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها القذافي للاطاحة بحكم الملك الحسن الثاني في الصخيرات سنة 1971، إضافة إلى ان القذافي كان مناصرا وداعما لجبهة البوليساريو والقضية الصحراوية.⁴ ولذلك نجد دولة المغرب دعمت المعارضة منذ بداية الازمة 2011 التي اطاحت بنظام القذافي. واعترفت مبكرا بالمجلس الوطني الانتقالي. وبعد سقوط النظام سعت لدعم استقرار ليبيا الداخلي، وتشكيل حكومة جديدة تتبنى توجهها مغاير لما كان في عهد

¹ نفس المرجع

² المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، العق الاستراتيجي بين تونس وليبيا وحتمية تشابك المصالح، تاريخ النشر 17 / 03 / 2023، من <https://ciessm.org>

³ نفس المرجع

⁴ احمد، قاسم حسين "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي: الصخيرات" مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

القذافي تجاه القضية الصحراوية. ذلك لان استقرار ليبيا يعني وجود بيئة امنة للاستثمار، وسوق للعمالة المغربية، ومصدراهما للطاقة التي يفتقر لها المغرب.

لقد انشغل المغرب بالملف الليبي منذ البداية حيث بعد اعترافه بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعي للشعب الليبي بدأ في ارسال المساعدات الانسانية للنازحين على الحدود التونسية الليبية. كما جاءت اول زيارة رسمية لوزير خارجية المغرب لمدينة بنغازي 2011 لدعم المجلس الانتقالي. وايضا شارك المغرب في الاجتماعات التي تعقدها مجموعة الاتصال الدولية بشأن الازمة الليبية في سبتمبر 2011. وانخرط في استكمال مشاورات التسوية السلمية السياسية بين الاطراف الليبية وذلك برعاية الامم المتحدة، وفي ظل محدودية الوساطات الاقليمية.

بعد اندلاع الحرب الاهلية الثانية عام 2014 واشتداد الصراع بين قوى بنغازي وطرابلس بدأ المغرب بمحاولة ايجاد حل للازمة، حيث استضاف كل أطراف الصراع في الصخيرات، و تمكن من التوصل للاتفاق الذي عرف بـ "افاق الصخيرات" برعاية الامم المتحدة في 17 دسمبر 2015 حيث وقع على الاتفاق 22 برلمانيا ليبيا، كما وقع عن المؤتمر الوطني العام الجديد "محمد صالح المخزوم" و عن مجلس النواب الليبي "امحمد على شعيب"¹.

اهم النقاط التي تضمنها الاتفاق هي²:

- اعتبار مجلس النواب المنتخب اعلى هيئة تشريعية في ليبيا وتحديد صلاحياته وقادة المرحلة الانتقالية، وأنه على هذا المجلس منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني بعد تشكيلها .
- تشكيل مجلس اعلى للدولة كسلطة استشارية تنفيذية عليا في ليبيا، يمارس مهامه بكل استقلالية ويكون له الشخصية القانونية والمعنوية والذمة المالية المستقلة.
- تشكيل حكومة وفاق وطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص في 23 فيفري 2016 بقيادة "فايز السراج" وتحديد صلاحياتها.

¹منير، حمدوني "دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي امام متغيرات الظروف الجيوسياسية الاقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي" مجلة شؤون استراتيجية ، العدد 03 ، 2018، ص233
²نفس المرجع

الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية

لقد اخفق اطراف الصراع الليبي في اتمام الاتفاق المبرم بالصخيرات المغربية بسبب اختلافهم حول عدد من النقاط، كالاختلاف حول تركيبة السلطة التنفيذية الممثلة في المجلس الرئاسي، وايضا حول مكانة خليفة حفتر في المؤسسة العسكرية، اضافة إلى الخلاف حول الدستور... وازدادت الخلافات بين الاطراف المتصارعة وتصاعدت حدة النزاعات وخاصة بعد ما تدخلت اطراف خارجية تدعم احد اطراف الصراع بما يخدم مصالحها. والهجوم العسكري الذي قاده المشير خليفة حفتر على طرابلس 2018.

هنا عاد المغرب ليلعب دورا جديدا بغية تسوية الازمة بين اطراف الصراع سلميا، على اعتبار ان الخيار العسكري يزيد من تأزم الوضع، وقد التزمت المغرب الحياد لكسب ثقة طرفي الصراع والمجتمع الدولي ككل. الا ان جهودها تعثرت واصبحت محدودة بسبب الحرب بين قوات خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق، وازدياد التنافس الدولي والاقليمي على التدخل في الشأن الليبي¹. وهو الامر الذي زاد من تعقيد الازمة وتشابكها. حيث ساد منطق الحرب بالوكالة والتابع والمتبوع.

03- موقف الجزائر من الازمة الليبية: الجزائر كباقي دول المغرب العربي التزمت الحياد بين اطراف الصراع، كما رفضت التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، رأت ان يكون حل الازمة الليبية من خلال تسوية سياسية سلمية عبر حوار وطني شامل لكل اطراف النزاع دون تدخلات عسكرية، او حلول مفروضة من الخارج.

ان الدبلوماسية الجزائرية تعاطت مع الازمة الليبية حرصا على دفع التهديدات الامنية عن الحدود دون التدخل في الشأن الليبي وفق سياسة حسن الجوار التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال. ومن جهة اخرى نشطت الدبلوماسية الجزائرية بعدة مبادرات فردية واخرى جماعية لايجاد حل للازمة الليبية، بالاضافة إلى توظيف البعد التنموي في دول الساحل للمساهمة في القضاء على مسببات إنتشار العنف والفوضى في هذه البلدان وهذا ما سيأتي تفصيله في الفصل الرابع.

¹ احمد، صليحي، إرث الحياد: حدود الوساطة المغربية في الازمة الليبية، تاريخ النشر 2019/11/25، تاريخ الزيارة 02/17 / 2025 من

استنتاجات الفصل الثالث:

01- مثلت الامم المتحدة الاطار القانوني للتدخل الانساني في الازمة الليبية عبر اجهزتها الرئيسية خاصة مجلس الامن بما اصدره من قوانين اباحت للدول والمنظمات الدولية والاقليمية التدخل في الازمة الليبية تحت غطاء شرعية التدخل لحماية السلم والامن الدوليين، لما مثله نظام القذافي من تهديد للانسانية، ولنظام الامن الجماعي.

02- لم يكن للمنظمتين الاقليميتين الجامعة العربية والاتحاد الافريقي أي دور بارز يذكر في اطار سعيهما لحل الازمة الليبية في ظل سيطرة الامم المتحدة والدول الخارجية الكبرى على تفسير الوضع في ليبيا.

03- جاء تدخل حلف الناتو في الازمة الليبية سريعا وحاسما حسب وجهة نظري وما استنتجته من هذه الدراسة لثلاثة اسباب رئيسية هي:

- سبب معلن هو حماية المدنيين من بطش النظام.

- سبب غير معلن هو اسقاط النظام كهدف استراتيجي.

- سبب آخر غير معلن هو حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية

لدول الحلف

04- تنافس الدول الخارجية الدولية والاقليمية على التدخل في الازمة الليبية واختلاف مواقفها وسياساتها التدخلية، حيث غلبت المستلزمات المصلحية والاعتبارات الاستراتيجية للمنظمات والدول المتدخلة على المستلزمات الاخلاقية والاعتبارات الانسانية في ليبيا، اذ شكل تنافس الدول للتدخل في الازمة هدفا للوصول لموارد الطاقة الليبية واكتساب مناطق نفوذ في افريقيا.

05- زادت تعدد الاطراف الخارجية الاقليمية والدولية المتدخلة في الازمة الليبية، ساهم في إطالة عمر الازمة، وصعب من مبادرات لايجاد توافق وطني سياسي بين الاطراف الليبية المتنازعة والتي صارت تخضع لتوجهات ومصالح الدول الخارجية والاقليمية المتحكمة في خيوط اللعبة السياسية في ليبيا.

الفصل الرابع

السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري
ومساعي تسويتها

تمهيد:

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بالمرجعية الثورية والبعد الاخلاقي والانساني، وان الدبلوماسية الجزائرية الحالية هي امتداد للدبلوماسية الثورية التي اعتمدتها في نضالها ضد المستعمر الفرنسي، كما انها مرتبطة بالاتفاقيات الدولية والقانون الدولي. وقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من المبادئ التي تعتمد عليها سياستها الخارجية، واحتكاما لذلك اعتمدت مجموعة من التدابير الامنية لحماية امنها القومي من التهديدات الامنية الناتجة عن الازمة الليبية، ومن جهة اخرى تبنت موقفا رافضا للتدخلات العسكرية الخارجية في ليبيا، وسعت لحلها سلميا من خلال جمع كل اطراف الصراع على طاولة واحدة للتفاوض حول ايجاد حل توافقي ينهي حالة الصراع.

وظفت الجزائر دبلوماسيتها للتصدي لتهديدات امنها القومي، من خلال تبني عدة سياسات لحماية امنها على الصعيد الداخلي، وتنشيط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الخارجي للبحث عن حلول للازمة الليبية سياسيا، سواءا بمبادرات فردية او على الصعيد الاقليمي أو الدولي. ذلك لان الجزائر وليبيا يشتركان في شريط حدودي يبلغ 982 كم و ينتميان لنفس المركب الامني الاقليمي، ومنه ما يصيب ليبيا يؤثر حتما على الامن القومي الجزائري.

المبحث الأول: الازمة الليبية والامن القومي الجزائري: تحليل في السياق الجيوسياسي

الإقليمي:

أدى التدخل الخارجي في الازمة الليبية إلى إسقاط النظام تعقيد وتشابك الازمة بتحول الحراك إلى حرب أهلية، وحدثت انفلاتات أمني رهيب، وهنا نجد الباحث الأمريكي "دافيد روس David Ross" أكد في مداخلته أمام الكونغرس أن تدخل الناتو كان خطأ استراتيجيا لدول الحلف، وأن هذا التدخل عزز من تواجد الجماعات الإرهابية وتمركزها في ليبيا وافرز انعكاسات امتدت إلى دول الجوار الليبي¹. فالازمة الليبية انتجت بيئة أمنية مضطربة ومعقدة، نتيجة لغياب الأمن وانهيار الدولة، وهو

¹ عمر فرحاني، و يسرى أوشريف، *تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي في الجزائر*. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع. دون سنة نشر، ص110.

ما جعل الامن القومي الجزائري عرضة للتهديد بموجب الحدود البرية الطويلة المشتركة بين الجزائر وليبيا، إضافة للاضطراب الذي تعيشه منطقة شمال مالي، ولذا فعلى الجزائر المحافظة على أمنها القومي، فخطورة الوضع الليبي وتزايد عدد الأطراف المتصارعة من الفصائل والمليشيات والجماعات الإرهابية وتزايد دور الفواعل الخارجية التي كانت السبب الرئيسي في تأجيج الوضع الليبي، وانتشار الفساد والاعمال الاجرامية، ما وضع الامن القومي الجزائري بمواجهة انعكاسات خطيرة أنتجت الازمة الليبية.

المطلب الاول: الانعكاسات الصلبة على الامن القومي الجزائري:

الفرع الأول: تأثر أمن الحدود الجزائرية بالأزمة الليبية: قبل الحديث عن تأثيرات الازمة الليبية على امن الحدود الجزائرية ومن ثم على الامن القومي الجزائري، يجب اولا التطرق للسياسة الجوارية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال مع جيرانها.

لقد اتبعت الجزائر منذ الاستقلال نهجا براماتيا مع جيرانها قائما على مبادئ تجمع بين قواعد القانون الدولي والعدالة وسياسة الحوار والتفاوض، وقد دأبت اتباع هذا المسار انطلاقا من واقعها المعاش المتمثل في حادثة استقلالها، وان بعض جيرانها لهم مطامع في اعادة النظر في الحدود، فالمغرب حاول الاستيلاء بالقوة على اقليم تندوف سنة 1963، وتونس هي الاخرى كانت لها مطامع في الحدود الشرقية. فالجزائر تبنت سياسة جوارية تقوم على مبادئ تهدف للمحافظة على السيادة الوطنية من خلال احترام الشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الحدود الموروثة بعد الاستقلال المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية سنة 1963. وعلى اعتبار ان الحدود مناطق لسيادة الدول وانظمتها الشرعية، وانها حسب المفهوم العسكري منطقة الدفاع والهجوم الاولى عن اقليم الدولة، ولذلك سعت الجزائر منذ استقلالها لترسيم حدودها وتأمينها مع دول الجوار، كما هو موضح في الجدول التالي¹:

¹ مجلس الامة، الجزائر وسياسة حسن الجوار، الجزائر: منشورات مجلس الامة، و 2009، ص-ص 22-7

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الجدول رقم 11: يوضح طول وسنة ترسيم حدود الجزائر مع دول الجوار.

الدولة	طول الحدود	سنة ترسيم الحدود
تونس	965 كم	اتفاق ترسيم الحدود مع تونس في 6 جانفي 1970 وتعيينها في 19 مارس 1983 وتعيين الحدود البحرية في 11 جويلية 2011
ليبيا	982 كم	تم ترسيم الحدود وفق اتفاقية الحكومة الليبية وفرنسا الحاكمة في الجزائر سنة 1956 وقبلها اتفاقية فرنسا وايطاليا حول الحدود سنة 1919
الصحراء الغربية	42 كم	تم ترسيم الحدود وفق اتفاقية بين فرنسا كمستعمرة للجزائر واسبانيا كمستعمرة للصحراء الغربية
مالي	1356 كم	تم ترسيم الحدود سنة 1983
النيجر	956 كم	تم ترسيم الحدود سنة 1983
موريتانيا	463 كم	تم ترسيم الحدود سنة 1983
المغرب	1559	تم ترسيم الحدود في 15 جوان 1972

المصدر: من اعداد الباحثة

ان الجزائر اعتمدت في ترسيم حدودها مع دول الجوار على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية، وهو المبدأ الذي تمسكت به الجزائر ورفضته المملكة المغربية وأدى لحرب بينهما فيما عرف بحرب الرمال سنة 1963¹.

تعد الحدود خط الدفاع الاول عن امن الدولة، فهي الحد الفاصل بين المنطقة التي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها عليها والعالم الخارجي، ولذا نجد الدكتور "سامي عبد الحميد Sami Abdel

¹ رحمة، قدير " توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية الازمة الليبية منذ 2019 " مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1،

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

Hamid "يعرف الحدود على انها "مجموعة الخطوط الوهمية المرسومة على سطح الكرة الارضية بغرض الفصل بين اقليم دولة بعينها وما يتاخمها من اقاليم الدول الاخرى"¹.

الخريطة رقم 06: موقع الجزائر ودول جوارها.



المصدر: <https://www.laits.utexas.edu/arabic/firstsecond/refugees-docs>

الجزائر ذات الشريط الحدودي الواسع (6343 كم) والذي يتميز بعدم الاستقرار والقبالية للانفجار، خاصة بعد ازمة مالي، والتدخلات الخارجية في الازمة الليبية التي انتجت ضعفا للدولة وانهارا للمؤسسات الأمنية انتشارا للسلاح، مما خلق أرضية خصبة لتنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، واصبح يهدد الامن القومي الجزائري². وهو ما جعل الجزائر تواجه عديد الهجمات الإرهابية منذ تفجير الأزمة الليبية كانت بدايتها محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم أفراد من عائلة القذافي، واختطاف 4 سواح من جنسيات أوروبية من مخيم الرابوني بتندوف سنة 2011، وعمليات تفجيرية استهدفت مقرات أمنية في تمنراست وتندوف

¹ مباركة، سليمان "تداعيات الازمة الليبية على امن الحدود الجزائرية" مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد 02، 2018

² سمير، قط، تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الازمة الليبية، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر 29 جويلية

سنة 2012, وهجمات حركة التوحيد والجهاد على مقر الدرك الوطني في تمنراست سنة 2012, وغيرها من العمليات الإرهابية التي تثبت ان الجزائر مستهدفة في استقرارها وأمنها القومي.

غير ان اخطر نشاط ارهابي تمثل في حادثة "تيقنتورين" 2013 كعملية غير مسبقة في نشاط الجماعات الارهابية بالجزائر، ففي 16 جانفي 2013 قامت جماعة ارهابية مسلحة وعلى متن ثلاث سيارات باستهداف حافلة كان على متنها 19 عاملا اجنيا يعملون بمجمع انتاج الغاز بتيقتورين رفقة عناصر من الدرك الوطني، ثم قامت الجماعة الارهابية باقتحام المجمع واحتجاز مئات العمال كرهائن من جنسيات مختلفة¹.

لقد استهدفت الجماعات الارهابية الاقتصاد الوطني في أهم دعامة لسياسة الامن القومي بحجم مجمع تيقنتورين ذا الطاقة الانتاجية المقدرة بـ 25 مليون متر مكعب يوميا، ويساهم بما نسبته 12% من الانتاج الوطني، أي ما يقارب 09 ملايين متر مكعب من الغاز سنويا. ولذا جاء رد الجزائر على هذا الهجوم وتحرير الرهائن سريعا وحازما دون مشاورات مع اي جهة، وذلك من خلال عملية عسكرية محكمة انهدت الازمة التي نتج عنها 160 قتيل، وقتل 32 ارهابيا. وذلك دون مساعدة من أي دولة. لان سياسة الجزائر تقوم على عدة مبادئ منها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في اشارة لرفض الدخالات الخارجية في ليبيا ومالي، التي كانت السبب في الهجوم الارهابي على مجمع تيقنتوري، وأيضا رفض التفاوض مع الارهاب، وتجريم دفع الفدية².

اضافة للتهديد الذي جاء بعد الحرب في شمال مالي مع الأزواد، ومن ثم اشتعال الحدود الجنوبية للجزائر، وخطر التهديدات الناتجة عن الحركات الانفصالية في دول الساحل والصحراء مثل ملف الأزواد والمحاولات الانفصالية لتوارق الساحل التي كان يدعمها العقيد معمر القذافي ويدعوها

¹ محمد الصالح، بوعافية، دور الجيش في تأمين المنشآت الاستراتيجية : حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية، ملتقى دولي حول

الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص-ص 3-8

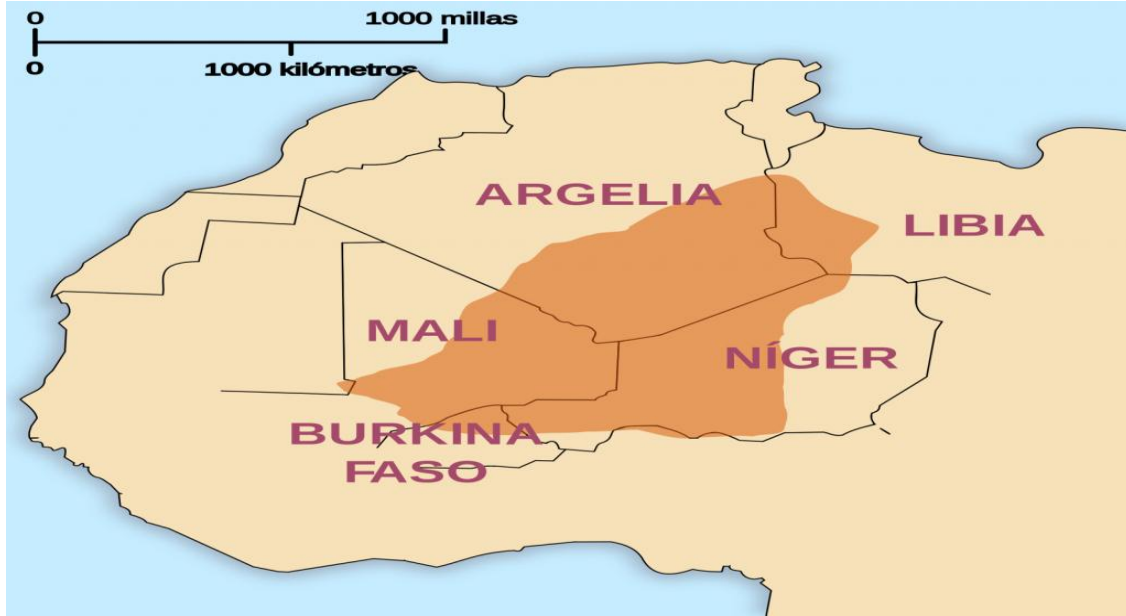
² نفس المرجع

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

لتشكيل الدولة التارقية في الصحراء الكبرى، علما ان الجزائر تتوجس من هذه الحركات الانفصالية لاتها تشترك في تشكيل الفضاء الجغرافي العبر وطني الذي تستوطنه قبائل التوارق بالساحل الإفريقي¹. أنظر الخريطة رقم 07. إلا أن ما يميز توارق الجزائر عن نظرائهم هو تمكينهم من الحقوق السياسية والمدنية واندماجهم الوطني، عكس التوارق المتواجدة في الدول الاخرى غير المتمتعة بحقوقها السياسية ولا المدنية، والمهمشين في مجالات التنمية في خاصة في مالي التي وصل بها الإضطهاد إلى حد رفع السلاح في وجه الحكومة المركزية لبلدهم للمطالبة بحقوقهم المسلوبة.

الخارطة رقم 07: مناطق انتشار قبائل التوارق



المصدر: طوارق / <https://arabicpost.net/opinions/2022/03/28>

صف إلى ذلك خطر تهريب الأسلحة وإنقالها إلى الساحل الإفريقي، والمتاجرة بها على الحدود الجزائرية الليبية، الامر الذي اصبح يؤرق الجزائر، والسلطات الليبية لم تتمكن من التوصل إلى اجماع سياسي حول تشكيل حكومة وطنية وإيجاد تسوية حول نزاع سلاح ما يقارب 1700

¹ عمر، سعداوي، البعد الاقليمي للامن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والابعاد (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة باتنة 1، 2020، ص-ص 182-183

مجموعة مسلحة، وتوسعت رقعة الارهاب في المنطقة، وبقيت الجماعات الإرهابية مسيطرة على الوضع الليبي بسبب نهب مخازن الأسلحة على نطاق واسع مما أصبح يهدد أمن المنطقة وعلى رأسها أمن الجزائر، لأن حالة اللا أمن في ليبيا تفتح المجال أمام الجماعات الإرهابية والاجرامية كتنظيم القاعدة. وداعش الهادفة إلى تكوين الدولة الإسلامية بالاستلاء على ليبيا واعلانها مركزا للخلافة الإسلامية ، ثم التوسع إلى باقي المناطق المجاورة.

كما انه بسبب الحدود الطويلة بين الجزائر وليبيا ودول الساحل، المكشوفة والغير آمنة، أدى ذلك لظهور عدة طرق لتهرب السلاح والمخدرات وغيرها من السلع المهربة التي اصبحت تدخل الجزائر عبر الحدود الجنوبية والشرقية بطرق غير قانونية، وقد اشارت الكثير من التحقيقات إلى ان الجزائر اصبحت سوقا رائجة لأصناف من الاسلحة الليبية الخفيفة بأسعار مناسبة¹.

ونظرا لذلك يجب على الجزائر مضاعفة جهودها لحماية حدودها وامنها الداخلي والتصدي للتهديدات القادمة من دول الجوار وذلك من خلال:

- تقوية الجبهة الشعبية والامن الداخلي على كل المستويات الاقتصادية بتوفير المطالب الاجتماعية لتأمين العيش الاكريم للمجتمع. والسياسية من خلال تمتع الشعب الجزائري بالحقوق السياسية والمدنية والتمكين السياسي بكل نزاهة وحرية، إضافة للتوعية الاعلامية واعلام الشعب الجزائري بالخطر الذي يهدد الامن القومي ويستلزم تضافر جهود الدولة والمجتمع للتصدي له.

- تقوية تأمين الحدود الجزائرية مع الدول الافريقية من خلال ان تحمل الجزائر على عاتقها مسؤولية الامن الحدودي وتنسيق الجهود مع دول المنطقة للقدرة على التصدي، وايضا تقوية مواقفها تجاه اغراءات الدول الخارجية وتوعية شعوب المنطقة بالخطر من ذلك.

¹ سمير ، قط، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

- الاصرار على حل الازمة الليبية بالطرق السلمية، والابتعاد عن خطر التورط بتدخل عسكري في الازمة الليبية.

- ضرورة العمل على توحيد الجهود الاقليمية لتبني مقاربة امنية لححلة الازمة الليبية، والتعامل معها في اطار إقليمي.

الفرع الثاني: خطر توريط الجزائر بالتدخل العسكري في ليبيا: قبل ذلك يجب ان نتطرق للعوامل المشكلة للعقيدة الامنية للجزائر.

- مرتكزات العقيدة الامنية للجزائر: ان العقيدة الامنية للجزائر تستمد مبادئها الثابتة من دبلوماسيتها الثورية، ومناهضتها للاستعمار ومساندة حركات التحرر وتقرير مصير الشعوب . الامر الذي كان له دور كبير في بلورة وتشكيل العقيدة الامنية للجزائر وأكسبها امكانية اداء ادوار ريادية على المستوى الاقليمي والافريقي وحتى العرب. اذ بعد الاستقلال صار ينظر للجزائر على انها المصدر الرئيسي الداعم للحركات التحررية. فهذا الدور الاقليمي للجزائر امتد اكثر مبادئه من شرعية الثورة الجزائرية¹، كما اثرت عوامل اخرى اقتصادية وعسكرية وايدولوجية قيمية على العقيدة الامنية للجزائر تجاه المنطقة. خاصة وان الجزائر تمثل القوة الاقتصادية الرابعة، والقوة العسكرية الثانية افريقيا، وانها ذات موقعا استراتيجيا بابعاد متعددة: البعد المغاربي، البعد المتوسطي، والبعد الافريقي، وانها تمثل حلقة وصل بين القارات الثلاثة (آسيا- اوروبا - وافريقيا). وان تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الامنية سمح لها بالحفاظ بالوقوف على نفس المسافة بين اطراف الصراع، دون انحياز لاحد.

وبذلك استطاعت الجزائر حل العديد من الصراعات بطرق سلمية دون تدخل عسكري، مثل ذلك النجاح في الوساطة لانهاء الحرب بين ايران والعراق بين عامي 1975 - 1988، ونجاح

¹ حورية، قصعة، "تداعيات التهديدات الامنية في الفضاء الافريقي على الامن القومي الجزائري (دراسة في تطورات الازمة الليبية)" مجلة

البحث القانوني والسياسي ، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص54

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

الوساطة في النزاع بين اثيوبيا واريتيريا سنة 2000، وبين الحكومة المالية والمتمردين شمال مالي سنة 2015، وفي اطار منظمة اوبك بين السعودية وايران سنة 2016¹.

كما ان العقيدة الامني للجزائر تعتمد على مبادئ ثابتة تمثل الشريان الرئيسي لها وهي²:

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وترفض رفضا قاطعا التدخل في شؤونها الداخلية او في شؤون دول جوارها.

- مبدأ عدم مشاركة قواتها المسلحة في عمليات عسكرية خارج حدودها، وذلك تطبيقا لسياسة حسن الجوار التي تعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية، غير ان هذا المبدأ لم يعد عمليا في الوقت الحالي في ظل تنامي التهديدات وتعقد الازمات التي تعاني منها دول الجوار.

- مبدأ رفض اقامة القواعد العسكرية او التواجد الاجنبي على اراضيها او اراضي دول الجوار.

- مبدأ الدفاع بدل الهجوم والعمل الاستباقي، أي التصدي للتهديدات التي تدخل نطاقها الجغرافي.

- مبدأ تجريم دفع الفدية، او التفاوض مع الارهاب .

- مبدأ المعاملة بالمثل الذي هو مبدأ اقرته جميع القوانين الدولية .

- مبدأ تجنب المخاطر

- مبدأ رفض سياسة الدخول في الاحلاف، أي رفض الدخول في حلف ضد آخر.

- المحاولات الخارجية لاقحام الجزائر بالتدخل العسكري في الازمة الليبية: ان العقيدة الامنية للجزائر ترتكز على مبادئ اساسية لسياستها الخارجية كمبدأ عدم التدخل بشقيه: السياسي المتمثل

¹ المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الموقف الجزائري من الازمة الليبية : بين التغير والاستمرارية، تاريخ النشر 07 / 07 / 2020، تاريخ الزيارة 10 / 03 / 2025، من: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-Algerian>

² اسلام امين، مصمودي، التدخل الاوروبي في الازمة الليبية وتأثيره على الامن القومي الجزائري (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) جامعة الجزائر 3، 2023، ص 129.

في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعسكري المتمثل الامتناع والرفض التام لارسال قوات من الجيش الوطني لتحارب خارج الحدود الجزائرية -كمبدأ ثابت- ترسخ في العقيدة الامنية للجزائر، اذ نجد المادة 29 من الفصل الثالث من دستور 2016 تنص على مايلي: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"¹. ولذلك رغم محاولات الدول الاقليمية ودول حلف الناتو وعلى رأسها فرنسا بتدخل جزائري في ليبيا عسكريا، وكذلك طلب الليبيين انفسهم بتدخل عسكري لفض النزاع، حيث جاءت زيارة مسؤولون ليبيا للجزائر لطلب القيام بتدخل عسكري في ليبيا للمساعدة في فرض النظام في طرابلس. إلا أن الجزائر رفضت التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا وسعت لايجاد حل سياسي للازمة، إذ جاء على تأكيد وزير الخارجية الجزائرية "رمضان لعامرة" أن الحكومة الجزائرية ترفض التدخل العسكري لحل الازمة الليبية داعمة لكل الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي لها، ونفى نفيا قاطعا أن يكون للجزائر نية في التدخل العسكري، وأعلن ان الجزائر تدعم حوارا سياسيا وطنيا شاملا في ليبيا وليس حلا عسكريا.

وفي قراءة لثبات السياسية الخارجية والعقيدة الامنية للجزائر على مبدأ عدم التدخل العسكري في الازمة الليبية منذ البداية 2011 لان ذلك يوقعها في مستتقع ويكلفها ثمنا باهضا من حيث:

- خسائر بشرية هي في غنا عنها قد تجلب لها غضب المجتمع الجزائري.
- خسائر مادية (مالية ووسائل ومعدات عسكرية).
- التدخل العسكري في ليبيا يكلف الجزائر التصادم مع احد محاور الصراع الثلاثة في ليبيا: المحور الاول: (بدأته امريكا وانخرطت فيه فرنسا، قبرص، اليونان، ايطاليا، مصر، الامارات). ويدعم حفتر. المحور الثاني: (روسيا وتدعم حفتر خاصة بعد تراجع دعم امريكا له بسبب مقتل سفيرها في بنغازي

¹ -القانون رقم 16/01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، المؤرخة في 07 مارس 2016.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

مما اتاح لروسيا تقديم دعما اكثر طمعا في بناء قاعدة عسكرية هناك). والمحور الثالث: (تركيا، قطر، وايطاليا) وتدعم حكومة الوفاق الوطني. مما قد يعرض امن الجزائر للخطر مستقبلا. بمعنى ان اتخاذ الجزائر موقف محدد مع اطراف الصراع المحلية يعني اتخاذها موقف محدد مع القوى المتدخلة، وتصبح في مواجهة احد الشركاء الاقتصاديين. اي ان صانع القرار السياسي الجزائري يأخذ في الحسبان توازنات قوى الصراع الداخلية والخارجية، دون تجاهل الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية والامنية

- الجزائر تدعم الحل السياسي للازمة وتقف على نفس المسافة مع اطراف الصراع، دون المخاطرة بالوقوف لاحد الاطراف التي هي في حقيقتها مدعومة من طرف دول اجنبية لا يؤتمن جانبها من ان تشكل خطر على الامن القومي الجزائري في المستقبل.

في ظل المستجدات، والرهانات التي انتجتها مخرجات البيئة الدولية، وتنوع مصادر التهديد واقترباها من الحدود الوطنية، وتحديد ازمة شمال مالي وملف الازواد، وزيادة تأزم الوضع بعد التدخل الفرنسي في حربه على الجماعات المناهضة للحكومة المالية، وتطورات الازمة الليبية التي تحولت لحرب اهلية بفعل التدخلات الخارجية وما انتجته من تداعيات على الامن القومي - زيادة نشاط الارهاب وتنسيقه مع الجريمة المنظمة - الهجرة غير الشرعية - وأعتبرت الجزائر المستهدف الاول حسب راي الكثير من الخبراء والمتابعين للاحداث في المنطقة.

اصبح الفضاء الجيوسياسي الافريقي مرتبط بعديد المعضلات الامنية المعقدة التي جعلت صانع القرار في الجزائر يدرك مدى خطورة وحجم التهديدات الامنية على طول الحدود، وقد تأكد ذلك بعد الهجوم الارهابي على المجمع الغازي تيفنتورين الذي كان ضربة قوية موجة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما اثار مشاورات ونقاش واسع بين القادة والنخب الجزائرية حول مدى قدرة العقيدة الامنية للجزائر على التصدي لمثل هذه التهديدات، وخلق جدلا واسعا حول ثبات هذه العقيدة وتمسكها بمبادئها في بيئة متغيرة وشديدة التعقيد. اذ وجد صانع القرار الجزائري نفسه بين خيارين: إما الثبات

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

على مبادئ العقيدة الامنية، وإما السعي لصون مصالح البلاد، أي الموازنة بين واجبها الاخلاقي أي المحافظة على المبادئ الاساسية لسياستها الخارجية وعقيدتها الامنية، وبين امنها القومي ومصالحها الاستراتيجية التي اصبحت مهددة بفعل ازمات دول الجوار وانكشاف الحدود بينهم.

وهنا نجد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد اشار لذلك في مقابلة مع وسائل الاعلام المحلية، بان الضربات الموجعة التي تلقتها بلاده على الحدود كانت نتيجة لعقيدتها العسكرية والامنية الحالية، حيث قال: " في حادثة تيفنتورين، لولا هذه الفلسفة العسكرية لتم التصدي للمجموعة الارهابية قبل اجتيازها حدودنا الجغرافية، مشيرا لاهمية تنفيذ الخطط الدفاعية الاستباقية، فيما يسمى مناطق العمق الاستراتيجي للجزائر داخل الدول المجاورة التي تعرف انهيارا امنيا"¹.

بناءا على ذلك جاء اقتراح اللجنة الدستورية برئاسة الخبير في القانون الدولي "احمد لعرابة" اضافة فقرتين في نص المادتين 29 و 95 من الدستور الحالي، حيث اضافت اللجنة الدستورية على المادة 29 فقرة تقول "يمكن للجزائر في اطار الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والجامعة العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها واهدافها ان تشترك في عمليات حفظ السلام في الخارج" كما اضافت على المادة 95 التي تنص على صلاحيات رئيس الجمهورية فقرة ثالثة تقول "يقرر رئيس الجمهورية ارسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان باغلبية ثلثي اعضائه"².

ذلك لانه حسب منظور امن الحدود التقليدي يقضي بوجود دولتين قائمتين قادرتين على حماية الحدود المشتركة بما يجعلها مستقرة وآمنة، وان انهيار احدى الدولتين يحول تلك الحدود والتخوم المشتركة إلى مناطق غير آمنة، وهذا ما مثلته الحالة الجزائرية بعد الحرب في شمال مالي وسقوط النظام الليبي وفشل الدولة، ما ادى لانكشاف الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، ولذلك فان

¹ سهام بن رحو، نعيمة، قاضي "مبادرات الجزائر الدبلوماسية: طريق نحو حل الازمة الليبية" مجلة السياسة العالمية، المجلد 08،

العدد 01، 2024، ص 320.

² نفس المرجع.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

مثل هذه التعديلات على الدستور الجزائري تسمح بتدخل الجيش الجزائري لحماية التخوم المشتركة على طرفي الحدود، وانه في حالة تنفيذ الجيش الوطني لأي عمليات عسكرية ستكون سريعة ومحدودة جغرافيا وزمنيا، ومقتصرة على مواجهة ورد التهديدات، وليس المشاركة في العمليات العسكرية الاجنبية، او المساهمة في اي تدخل عسكري لحل الازمة عسكريا. فالجزائر تؤمن وتؤيد وتشارك في اي مجهود فردي، أو دولي، أو اممي، لحل الازم الليبية سياسيا.

المطلب الثاني: الانعكاسات اللينة لازمة الليبية على الامن القومي الجزائري.

الفرع الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية: لما الأمن لم يعد محصورا في المجال العسكري وأمن الحدود، واتسع ليشمل مجالات أجرى اقتصادية واجتماعية كالأمن الغذائي، الامن الصحي، الأمن الثقافي، الأمن البيئي وغيرها، فإن انعكاسات التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية تكون لها تبعات اقتصادية واجتماعية، ذلك لأنه لا امن لدولة دون أن يكون لها إمكانات اقتصادية متنوعة توفر لها فرص تنمية حقيقية وبناء اجتماعي متماسك ينعم فيه الفرد والجماعة بالعيش الكريم والسلم الاجتماعي، ومنه فتهدد الامن القومي يعني بالضرورة المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ليبيا باعتبارها امتداد جغرافيا للجزائر نظرا للحدود الواسعة المشتركة بين البلدين والتي تقارب الالف كلم (982 كلم) . فان تطورات الازمة الليبية خاصة بعد العملية العسكرية "الكرامة" التي قام بها الخليفة حفتر ازدادت تأثيراتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، فعلى المستوى الاقتصادي هو التأثير على الموازنة العامة للبلاد، اذ أن حماية الامن القومي يتطلب حماية الحدود بتوفير كل مستلزمات الحماية، وهو ما ينعكس على ميزانية الدفاع الوطني مما يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

ان غياب الأطراف الأخرى (دول الجوار) في عملية تأمين الحدود واستمرار تصاعد الازمة الليبية، فرض على الجزائر زيادة قدراتها المالية والمادية والبشرية لزيادة تأمين حدودها. اذ تم

الاعلان عن خطة استراتيجية لتطوير القوات البرية واقتناء التجهيزات العسكرية المتطورة لمراقبة الحدود، ولذا تم رفع ميزانية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية واجهزة الامن إلى 15 مليار دولار عام 2012 أي بمعدل زيادة قدرت بـ 6 مليار دولار عن الميزانية التي كانت مقررة لهذه السنة. وهو ما يفسر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري حوالي 20 ألف جندي وأكثر من 5000 من حماة الحدود التابعة للدرك الوطني المنتشرة على طول الحدود المتاخمة لليبيا والحدود الجنوبية، والتي تقوم بتمشيط المناطق الحدودية ليلا ونهارا مدعومين بالقوات الجوية الجزائرية، وخاصة بعد حادثة الهجوم الارهابي على المجمع الغازي تيقنتورين في جانفي 2013 الذي خلف عدد كبير من القتلى راحت الجزائر تضاعف نشر التعزيزات الامنية على طول الحدود الشرقية والشرقية الجنوبية، مما استوجب رفع الانفاق العسكري لتعزيز الانفاق على وحدات حرس الحدود، وفرق سلاح المشاة التي تم تجنيدها لهذه الغاية، كما تم تعزيز تقنيات المراقبة الالكترونية. وقد كلف هذا الاستعداد لمواجهة التهديدات الامنية الجزائر خلال العام 2012 وحده اكثر من 2 مليار دولار شملت نفقات الدعم اللوجستي للجيش ونفقات انشاء مراكز مراقبة عسكرية جديدة على امتداد الحدود الشرقية والجنوبية.

وهكذا فان التوسع في الانفاق على القطاع العسكري لاجل حماية الحدود الشرقية والجنوبية من خلال القيام بالعديد من الاجراءات الامنية يكون قد استحوذ على اكبر الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة، وهو في تصاعد مستمر، كما هو موضح في الجدول رقم 12، حيث أن تجنيد الجيش على الحدود الجزائرية الليبية كلف الجزائر نفقات ضخمة في المجال العسكري، وهذا على حساب المجالات التنموية الأخرى، وأثر على الميزانية العامة للدولة.

الفصل الرابع: ————— السياسة الجزائرية
لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الجدول رقم 12: تطور الاعتماد المالي المخصص لوزارة الدفاع الوطني (من 2011 إلى 2025):

السنة	الاعتماد المالي المخصص لها	السنة	الاعتماد المالي المخصص لها
2011	0.723.123.173.000 دج	2019	1.230.000.000.000 دج
2012	0.723.123.173.000 دج	2020	1.230.330.000.000 دج
2013	0.825.860.800.000 دج	2021	1.230.000.000.000 دج
2014	1.047.926.000.000 دج	2022	1.300.000.000.000 دج
2015	1.118.297.000.000 دج	2023	2.486.000.000.000 دج
2016	1.118.297.000.000 دج	2024	2.926.000.000.000 دج
2017	1.118.297.000.000 دج	2025	3.349.515.000.000 دج
2018	1.118.297.000.000 دج		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات من: 2011 إلى 2025

حسب تقرير معهد واشنطن للشرق الأدنى فإن الحرب في ليبيا وما نتج عنها من انتشار رهيب للسلاح والمتاجرة به، ما مكن من سيطرة الحركات المسلحة على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في شمال مالي، كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية والأرقام مرشحة للزيادة، وهو ما أثر سلباً على ميزانية الدولة، التي خصصت أكبر الاعتمادات المالية لوزارة الدفاع الوطني، ففي الوقت الذي تريد فيه الجزائر حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية يبدو أن التحديات الأمنية بليبيا ودول الجوار

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

سيجعلها تفكر كثيراً في كيفية استغلال هذه الميزانية لتحقيق الأمن القومي الجزائري ومواجهة التهديدات القادمة من ليبيا قبل التوجه إلى تنمية قطاعات أخرى، لأن الأمن في الحقيقة هو القاعدة الأساسية التي يمكن من خلالها الانطلاق لتحقيق عملية التنمية في الجزائر¹.

إن الازمة الليبية جعلت من الشركات الأجنبية تحسب ألف حساب لاستئناف نشاطها أو الاستثمار في الجزائر وخاصة في الجنوب الشرقي خوفاً من استهدافها من طرف الجماعات الإرهابية - وهو ما يثبت مقولة -رأس المال جبان- فمثلاً بعد الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي تيقنتورين بالجنوب الجزائري عملت الشركة اليابانية "جي جي سي" والشركة الإنجليزية "بيترافاك" على ترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية، وهذا يؤدي إلى توقف أهم منشأة غازية تنتج ما يقدر بـ: 25 مليون متر مكعب يومياً من الغاز، أي ما يقدر بـ : 12% من صادرات الجزائر، كما أن حدث كهذا يخيف المستثمرين الأجانب من التفكير في الاستثمار في الجزائر².

إضافة إلى أن الهجمات الإرهابية التي حدثت في الجزائر في عديد المناطق خاصة الجنوبية ساهمت في تدهور القطاع السياحي بالصحراء الجزائرية التي تعد قبلة سياحية للأجانب نظراً للخبيايا الموجودة في الهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية الخلابة، وهو ما كان يشكل دخل للاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، لكن مع تعقد الأوضاع قد يتخوف السياح من التوجه للصحراء الجزائرية أو حتى الحدود الشرقية خوفاً من الاختطاف أو الاستهداف.

تزامناً مع تصعيد الازمة الليبية 2018 نتيجة لزيادة التدخلات الخارجية المتنافسة، وأزمة كوفيد19 سنة 2019 فإن الجزائر عرفت ازمة اقتصادية جعلت صانع القرار الجزائري يوقف المشاريع غير المنتجة كمشاريع اصلاح او شق الطرقات ومشاريع البنايات السكنية، وذلك لاجل التفرغ لتحمل

¹ عادل جارش "تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على لأمن الوطني الجزائري" مجلة العلوم السياسية والقانون. 2017 ، ص22

² نفس المرجع

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

أعباء مجابهة الفيروس بتأمين الدواء والغذاء للمجتمع الجزائري، ومن جهة أخرى السهر على حماية الحدود والاقومي من التهديدات الآتية من دول الجوار خاصة ليبيا ومالي.

أما الانعكاسات على المستوى الاجتماعي فتعتبر الجزائر بلد استقبال للنازحين واللاجئين من الدول الافريقية هروبا من الأوضاع الغير مستقرة والحالات المزرية التي يعيشها العديد من شعوب القارة، من صراعات وانقلابات عسكرية وانفلات أمني وحالات المجاعة وتدهور للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مست مناطق واسعة من صحراء افريقيا، هذا ما أدى إلى موجات كبيرة من النازحين إلى الجزائر.

ان ظاهرة النزوح واللجوء ليست جديدة على الجزائر فهي كانت دائما بلد استقبال ففي سنة 1975 احتضنت اعداد من اللاجئين الصحراويين واقامت لهم مخيمات بتندوف وبقيت إلى يومنا هذا، كذلك من الفلسطينيين. واليوم بعد احداث الربيع العربي صارت الجزائر تستقبل اعداد كبيرة من النازحين من دول الساحل الغير مستقرة ومن ليبيا، وهو ما يعبر عن تحدي صعب على مستوى الأمن الاجتماعي والاقتصادي، لأن ذلك إضافة إلى التوسع في الانفاق على القطاع العسكري لأجل أمن الحدود، يعني أيضا زيادة انفاق الجزائر لتأمين الغذاء للمجتمع الجزائري من جهة، والتخوف من انتقال الأوبئة والامراض وانتشار آفة تناول المخدرات بين الشباب الجزائري عن طريق التجارة غير الشرعية العابرة للحدود سرا، أو انتقال الفكر الجهادي إلى الجزائر من ليبيا عبر الجماعات والافراد المتشددة. فكل هذه التهديدات أدت إلى تلازم بين المد لإرهابي وتجارة البشر والمخدرات والهجرات غير الشرعية، كلها تحديات خطيرة على الأمن القومي الجزائري.

فمنذ بداية الأزمة الليبية وأعداد النازحون واللاجئون من دول الجوار بالجنوب تتزايد في الجزائر بشكل ملحوظ بالرغم من غلق الحدود البرية الجزائرية، فقد أحصي الهلال الأحمر الجزائري وجود أكثر من خمسين (50) ألف لاجئ أغلبهم وصل إلي الأراضي الجزائرية من خلال المعابر الحدودية ويستقرون في المدن الشرقية والجنوبية كمدينة ورقلة وواد سوف، فعملت السلطات الجزائرية

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

علي خلق مناخ يتسم بالاستقرار لهؤلاء اللاجئين، حيث تم إنشاء مراكز إيواء للعائلات ويتم دعمهم بشكل منتظم، كما قدمت الحكومة الجزائرية مساعدات كثيرة للمدن الليبية في غات وغدامس وأوباري، وحسب تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن الجزائر أصبحت مرشحة للتحول إلي الوجهة الأولى للنازحين واللاجئين مع وجود احتمالات لتنامي أعدادهم في الجزائر إلي ما يقرب من 3.5 مليون لاجئ ونازح من جنسيات مختلفة اغلبيهم من دول الساحل وسوريا¹.

من الملاحظ في هذا الصدد أن الدولة الجزائرية لا تستقبل فقط لاجئين من بلد واحد بل تستقبل كل الفارين من النزاعات المسلحة في ليبيا ومالي وسوريا. ومن الملاحظ أيضا انه في الجزائر يوجد ما يفوق 40 جنسية مختلفة من النازحين واللاجئين، وانه ما لا يقل عن 260.000 أجنبي متواجد بالجزائر عام 2012، اي ما يقدر بـ: 0.7 % من عدد سكانها، من بينهم 75% لاجئ طالب لجوء ومهجرون، ومهاجرين غير شرعيين. ولذلك صارت الجزائر مجبرة على غلق حدودها الشرقية والجنوبية حيث غلقت الحدود مع ليبيا في ديسمبر 2012 ومع مالي في جانفي 2013 وتحصينها مع تونس في سنة 2013، وذلك نظرا لزياد النشاطات الارهابية على هذه الحدود وانتشار ظاهرة التجارة بالبشر والجريمة العابرة للقوميات².

كما ان تواجد هؤلاء النازحين في الجزائر يستلزم توفرهم على الاحتياجات الغذائية وكل مستلزمات الحياة، وهذا اثر كثيرا على الامن الاجتماعي ومنظومة الغذاء في الجزائر، وجعلها تعمل على رفع حجم الانفاق على الحاجيات الغذائية للمجتمع الجزائري. كما انه من الممكن أن يكون هؤلاء الفارين ينتمون لجماعات إرهابية أو يحملون افكار متطرفة، او يحملون السلاح مما يشكل خطورة علي الأمن القومي الجزائري.

¹ بلال جمال عبد العزيز، تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري في الفترة 2011 - 2021، تاريخ النشر 21 07،

2022، تاريخ الزيارة 20 04، 2023، من المركز الديمقراطي العربي <https://democraticac.de>

² محمد، صائب موسيت، جوانب هجرة الازمات في الجزائر، تاريخ الزيارة، 26 / 03 / 2025 من: <https://www.tmreview.org>

الفرع الثاني: الانعكاسات السياسية والامنية: لقد اقلت الازمة الليبية بتداعيات خطيرة سياسية وامنية على الامن القومي الجزائري، خاصة بعد تطورات الازمة الليبية 2014 وتحول الصراع إلى حرب اهلية بين اطراف داخلية تغذيها اطراف خارجية متنافسة على ادارة الصراع الليبي للحفاظ على مصالحها هناك ولوعلى حساب مصلحة الشعب الليبي واستقرار الدولة.

ولذا فان الجزائر المحاطة بمجموعة من الدول التي اهتزت انظمتها كليا او جزئيا، ولتجنب ما حدث في تونس ومصر، ويحدث في ليبيا، وقصد مواجهة هذا المد الثوري عملت كاجراء اولي على المبادرة بالاصلاحات على كل المستويات، حيث قابلت احتجاج ازمة "الزيت والسكر" 2011 بتوفير المواد الغذائية وتلبية مطالب الشعب ورفع الاجور.

لقد اثبتت تقارير نشرتها لجنة العقوبات على دولة ليبيا على ان هناك كميات كبيرة من الاسلحة الليبية خرجت اثناء الثورة وبعدها خاصة الاسلحة الخفيفة والاسلحة الصغيرة والمتفجرات وانتشارها بين العامة بشكل واسع، مما زاد من النشاط الارهابي، والاجرام في المنطقة وأجج النزاعات المسلحة المحلية في دول الساحل خاصة في شمال مالي¹. وهذا ما يؤرق الجزائر من انتقال عدوى إثارة النزاعات ، او زيادة نشاط المجموعات الارهابية العابرة للحدود التي نشطت بمنحى خطير في ليبيا بعد عودتها من سوريا والعراق وتوجهها للقتال في ليبيا وتحالفها مع تنظيم القاعدة والمليشيات العسكرية، في ظل الانتشار الرهيب للأسلحة، وزيادة نشاط الارهاب في شمال مالي، كل ذلك جعل الجزائر تتخوف من اضطراب امنها القومي ما يؤثر على استقرارها السياسي. وجعل الجيش الوطني الجزائري ينتشر بشكل موسع على طول الحدود الجنوبية والشرقية مع تونس وليبيا ومالي، وذلك بسبب الاضطرابات المتكررة والهجمات الارهابية المتعددة على الحدود من الجهة الاخرى المنهارة امنيا وذات الحدود المنكشفة.

¹ يسرى، اوشريف، وعمر، فرحاني، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) 2016، ص 195

لقد شكلت الازمة الليبية بعد التدخلات الخارجية فيها تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي في الجزائر تمثل في امكانية امتداد مكونات اجتماعية قبلية بين البلدين كما هو الحال في حالة "قبائل التوارق"، فقد برزت بشكل واضح في أعقاب الازمة الليبية خطورة حركة تحرير الأزواد في شمال مالي، كحركة انفصالية عمادها من قبائل الطوارق، وهو ما يعني بالنسبة للجزائر إمكانية بروز مطالبات بالتوسع الانفصالي للتوارق إلى الداخل الجزائري باعتبارها مناطق امتداد طبيعي وتاريخي وثقافي للتوارق.

كما أن بروز خطر تفكيك الدولة الليبية وتقسيمها وفقاً لسيناريوهات متعددة كمشروع "الفدرالية" عبر تقسيم الدولة إلى ثلاثة أقاليم "برقة، وطرابلس، وفزان" زاد من إذكاء النزاعات العرقية ومخططات التقسيم والحركات الانفصالية في عموم منطقة المغرب العربي ما شكل هاجسا للجزائر. وذلك بعد التأكد من وجود تهديدات صادرة للجزائر لضرب استقرارها وامنها عبر الحدود الليبية، تمثلت في وجود مناطق لتخزين السلاح كشفت عنها الاحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي، فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي ستة (6) منظومات صواريخ "ستينغر" المضادة للطيران وقاذفات صواريخ ورشاشات إضافة لأسلحة خفيفة وغيرها¹.

وقد اثبتت عدة مؤشرات على ان الجزائر مستهدفة في امنها واستقرارها السياسي من طرف جماعات تنظيم الدولة الاسلامية، على اعتبار ان الجزائر بلد تنشط فيه الجماعات السلفية العائدة من افغانستان في تسعينيات القرن الماضي. وبقيت هناك روابط بين تنظيم الدولة الاسلامية وبعض الحركات الارهابية المتواجدة في الجزائر والتي بايعت تنظيم الدولة الاسلامية -التي هي بالاساس تعمل على تكوين دولة اسلامية كبرى من المحيط إلى الخليج- مثل كتيبة الملتحين، والمرابطين، وحركة التوحيد، اضافة لحركة الجهاد، وانصار الشريعة، وحركة جند الخلافة، في تونس وليبيا، زيادة

¹ جمال تراكمة ، و نسيمه عموري "التهديدات والسياسة العسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري" مجلة مقون،

المجلد 08، العدد 04 ، 2017 ، صفحة ص 620

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

على المقاتلين الجزائريين العائدين من سوريا والعراق، والذين يقدر عددهم ما بين 1500 إلى 2000 مقاتل والمتوقع اعادة انتشارهم في ليبيا¹.

كما ان هناك حركات جهادية اخرى متواجدة في مالي والنيجر كحركة انصار الدين، وحركة بوكو حرام ذات التوجه القومي، يضاف إلى ذلك الدوافع الفردية للعنف، والعوامل التي تفسر سبب انضمام الناس للحركة وسبب بقائهم فيها واستعدادهم للقتال نيابة عنها².

خريطة رقم 08: خريطة تبين مسارات انتشار السلاح الليبي إلى دول الجوار.



المصدر:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2024/10/20141021611191511573.htm>

¹ علي، لونيبي، آليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية (اطروحة دكتوراه في القانون)، 2012 و ص16

² Taylor & Francis, Boko Haram and the Drivers of Islamist violence, Routledge, 2019,z 27

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

تعتبر الجزائر من اكبر المتضررين من انتشار السلاح الليبي خارج الحدود الليبية في منطقة الساحل الافريقي المتهبة اصلا، حيث تم العثور على عدد كبير من مخابى السلاح (ما يقارب 60 مخبأ) بمختلف الانواع والاحجام داخل التراب الوطني خاصة في الجنوب وفي المناطق الحدودية، وبذلك اصبحت الجزائر منطقة عبور وتخزين للأسلحة، إذ تمكنت قوات

الجيش الوطني من العثور على اكثر من 2000 قطعة سلاح بمختلف الاحجام والانواع بين سنتي 2011 و 2016¹.

كما تواجه الجزائر سياسيا تحديات ومصاعب دبلوماسية في مسعاها للتوفيق بين اطراف النزاع الليبي واستخدام لغة الحوار بينهم، في الوقت الذي تحاول فيه اطراف خارجية اخرى اقليمية ودولية بشكل خفي او مباشر وبأجندات مختلفة استخدام الحسم العسكري بدعم اطراف الصراع عسكريا بهدف تحقيق مصالحها².

ضف إلى ذلك ان الازمة الليبية اثرت على العلاقات الجزائرية الليبية، حيث بعد اندلاع الانتفاضة لم تطالب الجزائر صراحة برحيل القذافي ولم تطرد سفير ليبيا لديها، كما لم تساند المنتفضين ولم تقم باي اتصال بهم، والتزمت الحياد بين اطراف النزاع متمسكة بضرورة ايجاد حل سلمي بين الطرفين، غير ان ذلك عد من طرف المنتفضين وحلفائهم دعما للقذافي خاصة بعد استقبال بعض من افراد عائلته، فضلا عن اتهام الجزائر بارسال مرتزقة واسلحة لدعم القذافي. وهو الامر الذي جعل المنتفضين لا يقبلون بالوساطة الجزائرية التي في نظرهم كانت منحازة لصالح

¹ عبد الكامل، بلعباس "تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي على تنامي التهديدات الامنية في الفاء الاقليمي للجزائر" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11 ، 2018.

² سحنين ، هبري "الازمة في ليبيا واثرها على الامن القومي الجزائري" مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 479

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

النظام السابق. غير ان هذه النظرة تغيرت بعد نجاح الجزائر في تسوية الازمة التونسية بين زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي والوزير الاسبق الباجي قايد السبسي¹.

كما انه من بين التهديدات السياسية لازمة الليبية ما اطلقه صراحة الخليفة حفتر بانه قادرا على نقل الحرب إلى الاراضي الجزائرية عبر الحدود الجنوبية، وذلك على خلفية اتهام الجزائر بان هناك قوات جزائرية تقاتل على الاراضي الليبية، وذلك رغم نفي الجزائر لذلك، والتأكيد بأنها تسعى للتوفيق بين اطراف النزاع، وايجاد حل سلمي للازمة، دون الانحياز لأي طرف. كما ان تصعيد حفتر مع الجزائر جاء بعد استجابة الجزائر للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية لاجل فتح الحدود وتأمينها لتسهيل انتقال المواطنين بين البلدين، وهو الامر الذي لا يريده حفتر².

ضف إلى ذلك ان من اخطر التحديات التي فرضتها الازمة الليبية على الامن القومي والاستقرار السياسي الجزائري هو ان تواجد القوى الدولية والاقليمية على الحدود الليبية الجزائرية يسهل امكانية التجسس على تحركات المؤسسات الامنية والعسكرية الجزائرية وامكانات الجيش وقدراته وبرامج تسليحه، والكشف عن مواقع قوته ومواقع ضعفه. كما ان تمركز وتأسيس قواعد عسكرية من طرف دول عدة مثل فرنسا تركيا الامارات في ليبيا، وتحولها لساحة تنصارع فيها قوى دولية واقليمية، فإن ذلك يعني تزايد التهديدات الامنية للجزائر، لان ليبيا تمثل العمق الاستراتيجي لدولة الجزائر، وترتبط بامن القومي ومصالحها مباشرة. كما ان قدرة تنظيم القاعدة على التمركز في ليبيا وشمال مالي وتأسيسها لقواعد في هذه الاماكن غير المستقرة جعل الامن والاستقرار في الجزائر محاط باخطر التهديدات.

¹ ياسين، بودهان، الازمة التونسية تنتظر وساطة جزائرية، تاريخ النشر : 13 / 09 / 2013، تاريخ ازيارة 13 / 05 / 2025، من : <https://www.aljazeera.net>

² رفيعة، محمود، يهدد الجزائر مجددا.. لماذا يعادي حفتر الجزائر من جنوب ليبيا؟ تاريخ النشر 21 / 06 / 2021، تاريخ الزيارة 13 / 05 / 2025، من : <https://www.aljazeera.net>

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

اضافة لما سبق ذكره من انكشاف الحدود الجنوبية والشرقية واختراقها من طرف الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة على الحدود وبمختلف الاشكال والانماط - تجار البشر - تهريب المخدرات - تبييض الاموال تجارة السلاح ... - وزيادة وفود النازحين من عديد الجنسيات ومحاولات متكررة لاختراق الحدود الجزائرية، اضافة لزيادة حدة النزاع مع المغرب، وهذه كلها مصادر تهديد لامن واستقرار الجزائر.

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن

القومي الجزائري. ان السياسة الخارجية لأي دولة تعني مجموعة من الافعال وردود الافعال التي تقوم بها تجاه البيئة الدولية في مسعى لتحقيق أهدافا تكون محددة حسب امكاناتها وقدراتها، وما يتوفر لها من الوسائل لتحقيق تلك الاهداف سواءا على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. ولذا نجد "ريتشارد ديل سنايدر Richard Dale Snyder" يعرف السياسة الخارجية بانها "نهج العمل او القواعد التي يتم اختيارها للتعامل مع مشكلة اوواقعة معينة تحدث فعلا او تحدث حاليا او يتوقع حدوثها في المستقبل"¹.

ولذا فان الجزائر ذات الرصيد الحافل بالخبرة في التعامل مع الازمات وحل النزاعات بين العديد من الدول، فانها تدخلت بحكم الجوار الاقليمي للتصدي للتهديدات الناتجة عن تطورات الازمة الليبية وازمة شمال مالي مع الازواد، وهو الامر الذي دفع بالجزائر لتبني مجموعة من السياسات والآليات التي تمكنها من الحفاظ على امنها واستقرارها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي كما سيأتي تفصيله فيما يلي.

¹ محمد السيد، سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998، ص07

الفصل الرابع: _____ السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

المطلب الاول: سياسة الجزائر على مستوى الامن الداخلي لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية.

الفرع الاول: مواجهة الجزائر لانعكاسات الازمة الليبية بالاصلاحيات الداخلية المبكرة : ان المتتبع لثورات الربيع العربي التي عرفتھا معظم الدول العربية مع بداية 2011، وللواقع الجزائري يرى بأن الجزائر لم تكن استثناء بل عرفت عدة حركات شعبية للاحتجاج على الاوضاع القائمة. غير ان السلطات الجزائرية كانت في كل مرة تتعامل مع هذه الاحتجاجات بدبلوماسية وبعود بالاصلاحيات المطلوبة. وذلك خوفا من انتقال موجات الحراك المتصاعد في المنطقة العربية، فسارعت بإجراءات اصلاحية على كل المستويات تجنباً لحدوث حراك شعبي مماثل كما سيأتي تفصيله فيما يلي.

01- احتجاجات 03 جانفي 2011 ومبادرة النظام بسياسة الاصلاحات المبكرة : تتشارك الجزائر مع ليبيا وتونس اللتان تعرفان اضطرابات أمنية استطاعت اسقاط انظمة عمرت طويلا في الحكم، في حدود طويلة وفي العادات والتقاليد، ولذا فان الجزائر لم تكن بمعزل عن هذه الاحداث الجديدة التي عرفتھا المنطقة العربية، اذ شهدت موجة من الاحتجاجات التي سميت في الاوساط الدولية والوطنية بازمة "الزيت والسكر" والتي بدأت تتطور وتتوسع في المطالب بعد ما تخللتها تيارات سياسية معارضة التي حولت مسار الاحتجاجات¹.

لذا فإن النظام الجزائري خوفا من انتقال عدوى الاضطرابات الخطيرة التي أدخلت دول الجوار في فوضى أمنية، وأزمات سياسية إلى داخل الجزائر سارع لمواجهة هذه الاحتجاجات بكثير من الوعود بالاصلاحيات السياسية والدستورية، وتلبية المطالب الاجتماعية، وهو ما مكن الجزائر من الاستقرار والامن نوعا ما في ظل الازدهار الاقتصادي بسبب زيادة عائدات النفط والغاز. غير ان هذا الاستقرار والامن كانا يحملان في طياتهما الكثير من الغضب الاجتماعي والضيق الاقتصادي والفساد السياسي، اذ لم يكن المجتمع الجزائري راض عن الوضع السائد في البلاد، وذلك بسبب

¹ علي، بلعربي "الاصلاحيات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي"، الاهداف والمضامين "مجلة القانون الدستوري

والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 182

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وغلاء المعيشة، وزيادة التضخم، وانتشار الفساد السياسي والاداري، وعدم استجابة الحكومات المتعاقبة بعد العشرية الاخيرة للمطالب الملحة لمختلف فئات المجتمع، اضافة لركود عملية التحرر السياسي بسبب مرض الرئيس وعدم ظهوره على الساحة السياسية رغم مطالبة مختلف فئات المجتمع بذلك.

- السلطة وحل أزمة السميد والزيت والسكر: في 03 جانفي 2011 وبعد انتشار شائعات بأن اسعار المواد الغذائية الاساسية للمجتمع الجزائري (السميد - الزيت - السكر) سترتفع حسب اللوائح الجديدة التي اقترتها الحكومة بهدف كبح جماح السوق السوداء (غير الرسمية)، وان الحكومة سترفع الدعم عن هذه المواد، انطلقت اعمال شغب في العاصمة وفي مدن أخرى، وقد تميزت هذه الاعمال بالعفوية ولا تحمل اي شعارات سياسية، وكانت مطالبهم الرئيسية تتمثل في: مراجعة قرار رفع الاسعار ورفع الدعم للمواد الاساسية واسعة الاستهلاك، توفير السكن وفرص العمل... الخ.

ان مثل هذه الاحتجاجات اصبحت حدثا عاديا يمارس كلما فشلت أو تماطلت الحكومة او السلطات المحلية في تلبية المطالب والقضايا الملحة للمجتمع، فينزل الناس للشوارع ويقومون باعمال شغب يستهدفون من خلالها المؤسسات الحكومية ويقطعون الطرق الرئيسية باشعال العجلات المطاطية، وينظمون الاعتصامات. فقامت الحكومة بقطع فتيل هذه الاحتجاجات باعلانها ان اسعار السلع والمواد الغذائية الاساسية لن ترتفع وتبقى مدعة من طرف الحكومة، وانها لن تتسامح مع أي جهة تقوم برفع الاسعار، كما دعي (300) ثلاث مائة من الشباب في 19 جواني 2011 إلى جلسة البرلمان للتعبير عن مطالبهم بكل حرية¹.

لقد تعاملت السلطة مع المتظاهرين بذكاء مما قلص من عدد الضحايا (05 ضحية و300 مصاب من المتظاهرين، و320 مصاب من قوات الامن)، وقلص من التكلفة السياسية للدولة في

¹ يسرى، اوشريف، وعمر، فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص217

ظل ظرف اقليمي مضطرب، حيث اعطت السلطة الاوامر للقوات الامنية باحتلال مواقع دفاعية لحماية المؤسسات الرسمية ومقرات الامن، دون الاشتباك مع المحتجين¹.

كما انطلقت حركة احتجاجية شعبية في العاصمة بتاريخ 12 فيفري 2011، واستمرت اشكال اخرى من اعمال الشغب والاحتجاجات حول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة بين عامي: 2011 و 2012. وازدادت ضغوط احزاب المعارضة التي كانت تدعو للخروج في مسيرات شعبية عارمة، غير ان النظام استطاع احتوائها من خلال القيام باجراءات امنية وقائية واحبط خطط المعارضة بإدانة الاحتجاجات. حيث امتثالا للضغوطات الاجتماعية باشرت السلطة بمجموعة من الاصلاحات خوفا من انتقال عدوى الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، ومن جملة الاصلاحات نجد على الصعيد الاقتصادي الاعلان عن استثمارات جديدة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ففي ربيع 2011 تم الاعلان على انه سيتم صب 280 مليون دولار امريكي في القطاع الاقتصادي لاجل محاولة خلق فرص عمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ودعمت هذه السياسة والاموال برامج القروض الصغيرة، والاشغال العامة التي تولد وظائف وفرص للعمل، وتمويل تربصات الشباب، وزيادة رواتب العمال في القطاع العام.

اما على الصعيد السياسي فقد اعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 افريل 2011 عن مجموعة من الاصلاحات، إذ باشر النظام الاصلاحات السياسية والدستورية التي وعد بها بإلغاء حالة الطوارئ سنة 2011. وبعد 2012 قام بتعديل الكثير من القوانين، كقانون الاحزاب السياسية، وقانون الاعلام، وقانون الجمعيات، وايضا اصدر قوانين اخرى كالقانون العضوي المتعلق بتنظيم

¹ الهواري، بلعباس، الحركات الاحتجاجية في العالم العربي واشكالية الدولة (اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع) جامعة وهران 2، 2019، ص 435

كيفية توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون السمعى البصرى سنة 2014 ، وتعديلات دستورية والنظام الانتخابى 2016 والتوازن بين الجنسين فى المؤسسات السياسية ووسائل الاعلام¹ كما انشأ فى شهر ماي لجنة وطنية للتشاور حول الاصلاحات السياسية التى بعد استشارة نخبة من الشباب والمنظمات الرئيسية للمجتمع المدنى تقدم هذه التوصيات للرئيس والبرلمان والتى من بينها تمت المصادقة على 21 حزبا جديدا الذى يشجع وجود المرأة فى القوائم الحزبية، وفى البرلمان بنسبة 31% أى 154 من اصل 462 نائب برلمانى بالمجلس الشعبى الوطنى، اما الاصلاحات الدستورية فقد رفضت الحكومة طلب المعارضة بتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة النص الاصلاحى للدستور².

غير ان ما لوحظ خلال تلك السنوات ان مجموعة الاصلاحات التى قام بها النظام الجزائرى لاختماد لهيب الاحتجاجات خوفا من انتقال الاحداث الجارية فى الاقليم خصوصا فى ليبيا، لم تكن حلا حقيقيا للمشاكل الاجتماعية للمجتمع الجزائرى، بل عبارة عن سياسات ترقيعية لشراء السلم الاجتماعى، ولا تعبر عن تغيير حقيقى فى طبيعة النظام السياسى، بل عبارة عن ردة فعل هدفها وقائى لتجنب ما يحدث فى الجوار اكثر منه اصلاحى. كما ان الشعب الجزائرى لم يغامر ليدخل موجة ما سمي بالربيع العربى بسبب سناريوهات احداث فترة التسعينيات التى لا تزال راسخة فى الازهان الشئ الذى جعل الشعب الجزائرى يركن للسلم رغم قساوة الحياة وضنك العيش³.

02- أجواء الانتخابات الرسمية فى الجزائر بعد 2011.

أ- الانتخابات التشريعية 2012: أجريت الانتخابات التشريعية فى 10 ماي 2012 فى ظروف اقتصادية واجتماعية متوترة وشعور بالاحباط السياسى، حيث قاطعت الاغلبية العظمى من الناخبين

¹ على، بلعربى، مرجع سبق ذكره، ص

² المرجع السابق، ص 218

³ عبد القادر، بوعرفة "الحراك الشعبى بالجزائر: الدوافع والعوائق" مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 07 ، 17 / 03 / 2019.

المؤهلين الانتخابات التي لم تبلغ نسبة المشاركة الرسمية فيها سوى 43.14% ، اذ لم يكن المجتمع مبالي بهذه الانتخابات التي زادت من الشعور بالاحباط السياسي، وكانت صدمة لاحزاب التحالف الاسلامي التي كانت تأمل في الفوز على غرار ما حققه الاخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس، واتهمت الحكومة بتزوير الانتخابات التي كانت نتائجها مثيرة للشك والجدل¹.

ان الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012 اظهرت لنا الملاحظات التالية²:

- ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت البالغة رسميا 56.76% هي دليل على ضعف انخراط السكان في العملية الانتخابية.
- انتصار الحزبين: حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي باغلبية المقاعد، وهما احزاب موالات للنظام.
- هزيمة الاحزاب الاسلامية المنضوية تحت تحالف الجزائر الخضراء.
- ظهور النساء داخل المجلس الجديد اذ حصلن على 146 مقعدا حسب احكام القانون الذي اقر في نوفمبر 2011 كقانون اساسي ادرج في برنامج الاصلاحات السياسية لسنة 2011.
- التشكيك في نزاهة الانتخابات التشريعية من قبل كثير من الفواعل وحتى الشعب الجزائري.
- ب- الانتخابات الرئاسية 2014: لقد ازدادت تهديدات الازمة الليبية بعد الانقسام السياسي الذي عرفته البلاد سنة 2014، وفي هذه الفترة كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعاني من ازمة صحية، جعلت الجميع لا يتوقع ترشحه للاستحقاقات الرئاسية، التي ستعقد في افريل 2014، فهو لم يعلن ترشحه صراحة إلا عشية بداية الحملة الانتخابية، اين اعلن ترشحه لعهددة رابعة كمترشح حر.

¹ الهواري، بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص 218

² ناجي، سفير، تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي، في: الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، ترجمة: حسين عمر، 2013، ص-ص 381-383.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

اجريت الانتخابات وفاز فيها عبد العزيز بوتفليقة بنسبة تجاوزت 80% ، كما بلغت نسبة المشاركة 51.70%، وكانت الاوراق الملغاة والاوراق البيضاء التي قارب عددها 10 ملايين صوت من اصل وعاء انتخابي وصل إلى 21 مليون صوت، وهو ما عبر عن التذمر وعدم الرضا والمقاطعة، وعدم وضوح المشهد السياسي¹.

وهكذا اصبح السلوك الامتناعي عن الانتخابات ظاهرة تطبع الحياة السياسية في الجزائر بسبب عدم المصادقية في الانتخابات، وايضا التعاطف الشعبي الكبير مع الثورتين التونسية والمصرية، ورفض التدخلات الخارجية في ليبيا التي يرى فيها الرأي العام الجزائري والاعلام الرسمي بانها مؤامرة خارجية لاضعاف الدول العربية ومن ثم التدخل فيها والسيطرة عليها، الامر الذي شكل هواجس للنظام والشعب الجزائري.

ما ميز الاحتجاجات التي سبقت حراك 2019 هي انها لم تكن ذات طابع سياسي، اذ حركتها عوامل اقتصادية واجتماعية، كالبطالة، وغلاء المعيشة، المطالبة بتوفير فرص للعمل ورفع الاجور... كما ان المحتجين لم يرفعوا شعارات ضد النظام، ولم يطالبوا برحيله.

الفرع الثاني - حراك 22 فيفري 2019: لقد شهدت الجزائر العديد من الاحتجاجات التي كانت تختلف عن حراك 22 فيفري 2019، حيث كانت عبارة عن تحركات مناطقية وغير مؤثرة كاحتجاجات ادرار وغرداية سنة 2008، وأحداث ورقلة سنة 2014 وعين صالح سنة 2015، وغيرها، إضافة للاحتجاجات الفتوية كاحتجاجات عمال النظافة والاطباء والطاقم الطبي، ففي ما بين سنتي 2017 و2018 عرفت الجزائر ما يقارب 12000 احتجاج في مناطق متفرقة حسب ما جاء بجريدة "Middle east Monitor"².

¹ بوحنية، قوي، الانتخابات الرئاسية في الجزائر، العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد، تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، ص

² عبد، القادر، بوعرفة، مرجع سبق ذكره، ص2

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

إن حراك 22 فيفري 2019 فقد كان عاما في كل جهات الوطن، تضافرت له احداث وتعددت الاسباب لانطلاقه، فعلى المستوى السياسي عمل النظام سنوات على منع التفعيل الحقيقي للتعديدية السياسية وصار المشهد السياسي والتعديدي في الجزائر شكليا فقط "ديمقراطية الواجهة"، إضافة لغياب رئيس الجمهورية بسبب المرض، الامر الذي جعل ترشحه سنة 2014 للعهد الرابعة وفوزه امرا مهينا ويبعث على السخط الشعبي الذي يرى امامه رئيسا عاجزا عن النطق والحركة.

مع مرور الايام صار الجزائريون يشعرون بشغور منصب الرئيس، وصارت فواعل أخرى داخل النظام هي التي تستعمل صلاحياته الدستورية وتتحكم، على رأسهم اخوه ومستشاره السعيد بوتفليقة، أما بقاء عبد العزيز بوتفليقة في الواجهة رغم مرضه فهو سبيلا للحفاظ على مصالح وفواعل في النظام، وهو الدافع وراء ترشحه لعهد خامسة التي خلقت انقساما داخل النظام بين مؤيد ومعارض، وزاد من السخط الشعبي على ترشح رئيس مريض لم يرونه اكثر من اربعة (04) سنوات لعهد رئاسية خامسة اخرى.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فان اعتماد البلاد على الريع البترولي الذي يشكل 98% من مداخل التصدير جعل الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات اسعار المحروقات في الاسواق العالمية، وادخل البلاد في ركود تنموي وزيادة معدلات البطالة والفقر وانهيار القدرة الشرائية للمواطن في ظل ارتفاع الاسعار. إضافة لمظاهر الفساد المالي والاداري. وما زاد الطين بلة هو التوقيع على ميزانية 2018 التي تضمنت زيادات ضريبية، وزيادات في اسعار الوقود واسعار المواد واسعة الاستهلاك¹. اضافة للملاعدالة اجتماعية والتهميش السياسي، وانتشار ظاهرة الحرق بين اوساط

¹ محمد، علل، بوتفليقة والزنزانة رقم 5، الجزائر: دار الخيال للنشر والتوزيع، 2019، ص 8.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

الشباب، وظاهرة العنف واختطاف الاطفال... وغيرها مما فاقم الوضع وزاد من التذمر الشعبي وكشف عن الازمات الاجتماعية¹.

انطلاق الحراك بالجزائر: لم يكن الحراك الذي عرفته الجزائر في 22 فيفري 2019 وليد الصدفة او مؤامرة خارجية كما قيل عن انتفاضات الشعوب العربية في 2011، وإنما كان نتاج تراكمات ودوافع واسباب تنوعت بين سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة لظروف البيئة المظطربة وغير المستقرة سياسيا وامنيا المحيطة بالبلاد (احداث الربيع العربي 2011). وقد كان السبب المباشر لانطلاق الحراك هو تأكد ترشح عبد العزيز بوتفليقة المريض لعهد خامسة، وعدم اهتمام الحكومة بالمطالب الشعبية والقضايا الملحة للمجتمع، وبذلك توالى النداءات التي لم يتبناها أي أحد على مواقع التواصل الاجتماعي لخروج الشعب يوم 22 فيفري 2019. فاستجابة الملايين من الجزائريين من دون تأطير او احزاب او منظمات ، خرج ملايين الجزائريين سلميا رفضا للوضع القائم².

الجيش الذي كان فيما مضى حاميا للنظام في كل مراحل الانتقال السياسي، ففي حراك 22 فيفري 2019 انحاز للشعب، فقد لعب دور الوسيط بين النظام والمحتجين، وحافظ على مؤسسات الدولة المؤسسات المدنية، وكان الفاعل الرئيسي في عدم اراقة الدماء، وتجنب تكرار تجربة التسعينيات وتداعياتها الخطيرة على الدولة والمجتمع ككل. حيث تظن الجيش والشعب لذلك وقررا مواجهة المفسدين، ووفقا جنبا لجنب لحماية الوطن ووحدة الدولة للقضاء على المعتدين والمفسدين وكل اوجه الفساد، والتأسيس لجزائر جديدة³.

¹ اسلام نزبه سعيد، ابو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه (فلسطين، 2017، ص 39

² رياض، الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة- صراعات النخبة السياسية والعسكرية في اجزائر، تونس: المركز العربي للدراسات السياسية، 2019، ص 50

³ محمد، بركات "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة" مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 04، العدد، 02، 2020، ص 204.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

فكان حراك 22 فيفري مفاجئة حقيقية للشعب الجزائري نفسه، وللنظام ولسفارات الدول الاجنبية التي كانت تتقرب حدوث انفلات امني وانتشار الفوضى في الجزائر من خلال التصادم بين الشعب وقوات النظام، فكان العكس مما كانت تنتظر. وذلك لما امتاز به الحراك من الوعي والروح الحضارية، السلمية، والتنظيم، والتجانس والوحدة الوطنية (عدم حمل شعارات تدل على الطائفية أو الفكرية أو الايديولوجية أو العنصرية والتعصب للجهوية)، والعدد الكبير (بالملايين)، وعدم حدوث فوضى، أو سقوط عدد كبير من ضحايا، ومشروعية المطالب والشعارات، عدم التصادم مع قوات الامن، والاجماع الشعبي على عدم التدخلات الخارجية في الشأن الجزائري.

ولذا فقد كان هناك اجماع بأن حراك 22 فيفري مختلف عن الاحتجاجات السابقة في الفعالية والطبيعة والاهداف، وكان الشباب في الحراك يرفعون شعارات ترمز للعفوية والسلمية مثل "جيش شعب خاوى خاوى" ترديد الاناشيد والاشعار الثورية، وترد قوات الامن على هتافات الشعب بـ " لا صوت يعلو فوق صوت الشعب " و " الشعب هوالمصدر الوحيد والاوحد للسلطة" في تناغم لا مثيل له¹.

من جهة ثانية كان الشباب يرفعون لافتات بمختلف الاحجام والانواع مكتوب عليها شعارات مختلفة تتضمن رسائل ومعاني أراد المحتجون إيصالها وتبليغا للنظام مثل شعار "ماكاش عهدة خامسة". ثم تطورت الشعارات بهدف توجيه الانظار للوضع الذي تعيشه البلاد، وارتفعت مطالب المحتجين لمستويات عبرت عن درجة الوعي السياسي والثقافة السياسية التي وصل إليها الشعب الجزائري فظهر شعار "تنتحاو قاع"²، فكان شعار "تنتحاو قاع" كجملة تعبيرية بسيطة ومختصرة في

¹ نفس المرجع، ص16

² ربيعة، خريس، هكذا أصبحت عبارة "يتنتحاو قاع" شعار لمئات الآلاف من الجزائريين في المظاهرات منذ ان اعلن الرئيس بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية، تاريخ الزيارة 14 / 04 / 2025، من <https://www.raiayoum.comindex.php>

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الشكل والمضمون لها دلالات تؤكد درجة الوعي والادراك لأولويات المحتجين في الاصلاح والتغيير السياسي¹.

والتغيير السياسي لا يكون إلا من خلال تفعيل المواد 7 و 8 و 102 من الدستور وتفعيل سلطة الشعب (المادة 7: الشعب هو مصدر السلطة، المادة 8: السلطة التأسيسية ملك للشعب، المادة 102: لاعلان شغور منصب رئيس الجمهورية). وقد تميز هذا الشعار بأثره على مسار الحراك ، والهم الشعب للخروج بقوة. فيما بعد ظهرت شعارات قصيرة وبسيطة لكنها تدل على العمق الاجتماعي كشعار "كليتو البلاد يا السراقين" دلالة على ضرورة محاسبة المسؤولين الذين نهبوا خيرات البلاد².

مطالب حراك 22 فيفري 2019: حدد المحتجون مطالبهم في النقاط التالية³:

- رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، وطلب الاستقالة الفورية.
- رفض تمديد العهدة الرابعة وتأجيل الانتخابات الرئاسية.
- تخلي النظام وكل رموزه عن السلطة.
- رحيل من عرفوا في هتافات المحتجين بالباءات، وهم : بن صالح عبد القادر (الرئيس المؤقت)، وبلعيز الطيب (رئيس المجلس الدستوري)، وبدوي نور الدين (رئيس الحكمة)، وبوشوارب معاذ (رئيس الهيئة المؤقتة لتسيير حزب جبهة التحرير الوطني).
- تأسيس الجزائر الجديدة التي ستقوم على مقومات الدولة الحديثة.

¹ زين الدين، الخبيب استاني، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية ، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2019، ص 343

² فؤاد، عيساوي، مليكة، بوضياف "أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2019 على الدستور الجزائري الجديد" مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 1017

³ عبد القادر ، بوعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 9

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

- تفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور الجزائري، وتفعيل سلطة الشعب. وهذا يوحي بأن الدستور كعقد إجتماعي ضمن لب مطالب الحراك التغييرية للانتقال للجزائر الجديدة.

- العيش الكريم والرفاه الاجتماعي في ظل الحرية والكرامة الانسانية، لان الفرد الجزائري يشعر بانه مواطن تنقصه الحرية والكرامة بسبب معاملة الدولة له على انه ناقص الاهلية،

- مدنية الدولة واستقلالها، لان الجزائر منذ الاستقلال كانت دولة عسكرية بوليسية بامتياز، اي حكمها عسكري مستتر خلف زي النظام الجمهوري، وهو ما نتج عنه تخلفا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

- التوزيع العادل لثروات البلاد، فرغم الثروات التي تمتلكها الجزائر، فان المجتمع الجزائري يعيش في ضائقة اقتصادية صعبة، وذلك لان ثروات البلاد تم نهبها من طرف العصابة الحاكمة.

سياسة النظام للتعامل مع الحراك: وفي المقابل لاجل التحكم في الحراك والتأثير فيه، وخوفا من السقوط، قام النظام بتقديم خارطة طريق تتكون من ستة خطوات وهي¹:

01- تمديد العهدة الرئاسية الرابعة لمدة اشهر اخرى كمناورة للحراك، وبعد رفض المحتجين لذلك اعلن سحب ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة.

02- تمديد الانتخابات لاجل غير محدد.

03- تغيير الحكومة بتغيير اغلب الوزراء.

04- اقتراح تنظيم ندوة وطنية تضم كل الفعاليات الوطنية يكون دورها اقتراح اصلاحات سياسية جادة ومهمة بما فيها دستور جديد يعرض على الشعب للاستفتاء.

05- اقتراح تنظيم انتخابات رئاسية باشراف وتنظيم لجنة وطنية مستقلة.

¹ المرجع السابق، ص 9

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

06- اقتراح تشكيل حكومة مكونة من كفاءات وطنية ترافقها الندوة الوطنية.

غير ان النظام لم يستطع التأثير على المحتجين الذين رفضوا هذه الخطة واستمروا في الخروج كل جمعة للمطالبة بتحقيق مطالبهم.

نتائج حراك 22 فيفري 2019: بعد 29 اسبوع " كل جمعة" من خرجات الشعب الجزائري للاحتجاج على الوضع القائم توج بنتائج هامة، يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- توج الحراك الشعبي باستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد قيام القوى الفاسدة المحيطة بالرئيس بعدة مناورات من اجل التأثير في الحراك، الاولى كانت لاجل اتمام عملية الترشح لعهددة خامسة، والثانية هي محاولة تاجيل الانتخابات لاشهر لاجل القيام باصلاحات دستورية هامة - حسب زعمهم- .من خلال عقد "ندوة وطنية جامعة" تحدد موعد للانتخابات الرئاسية، فرفض الشعب ذلك جملة وتفصيلا. فجاءت مناورة النظام الثالثة بمحاولة البقاء حتى 28 أفريل واصدار قرارات هامة، وتدشين ثلاث مشاريع كبرى اهمها مسجد الجزائر الكبير، فتح المطار الدولي الجديد، وتدشين الملعب الاولمبي الكبير¹.

- رحيل كل الوجوه القديمة من الحكم ومحاسبتهم، ومكافحة الفساد

- اجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019 التي فاز فيها عبد الحميد تبون بنسبة 58.13%

- اصدار دستور جديد في 2020 تضمن تقريبا كل مطالب الحراك، كما تمت فيه دسترة حراك 22 فيفري. والتخفيف من صلاحيات نيس الجمهورية، واعطاء صلاحيات وآليات جديدة

للحكومة واستقلاليتها عن رئيس الجمهورية. كما جاء في الدستور الجديد آليات لتقوية البرلمان استقلالية القضاء.

¹ عبد القادر، بوعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 11

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

- الانتصار على الخوف والركون للصمت عما يحدث في البلاد من فساد سياسي واداري، وخرج الشعب بالملايين للحراك الاجتماعي والسياسي بكل وعي وادراك دون اراقة قطرة دم.
- التوحد والابتعاد عن الخلافات الاثنية والجهوية، ولم ينجر المحتجون وراء الشعارات والدعاية المغرضة الهادفة لاحداث انقسام داخل الجبهة الشعبية واحداث الفوضى في البلاد.
- زيادة نسبة الوعي الاجتماعي والسياسي للشعب الجزائري في تحمل مسؤوليته في الحفاظ على مؤسسات الدولة ومكتسبات الوطن.
- جزأة الحراك أي ان الحراك الشعبي كان جرائيا بحثا ولم ينخرط في ثورات الربيع العربي.
- قبل حراك 22 فيفري لم يكن الشعب مهتم بالدستور، غير انه اثناء الحراك تحول لمهتم بالدستور وقراءة مواده وحفظها والوعي بكثير من المواد على غرار المواد 7، 8، 28، 102، 104، ... خاصة المادة 102 التي كانت محور الحديث عن ضرورة تفعيلها.
- استقالة الكثير من رموز النظام، كرئيس الحكومة أحمد أويحي، وحدثت انشقاقات في صفوف الاحزاب التي كانت موالية للنظام كحزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي، وازدادت الخلافات داخلها، كما استقال كثير من رجال المال والاعمال، مثل استقالة رجل الاعمال علي حداد من منتدى المؤسسات " FCE " والامين العام لنقابة العمال عبد المجيد سيدي السعيد الذي استقالة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين...الخ.
- تحريك الدعاوي القضائية التي رفعها المحتجين ضد السعيد بوتفليقة بتهمة نهب للمال العام، والتزوير وانتحال شخصية الرئيس والتصرف بداله في الخفاء باستغلال مرضه.
- اصدار النيابة العامة للقضاء قائمة تضم 136 شخصية من المسؤولين السياسيين البارزين، ورجال اعمال معروفين كلهم ممنوعين من السفر أو مغادرة البلاد إلى غاية استكمال التحقيق

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

معهم. وذلك من خلال الكشف عن كثير من اسماء المتورطين في قضايا الفساد السياسي والاداري، والعابثين بالثوابت التاريخية للوطن.

- اقالة رئيس المخابرات الجزائرية بشير طرطاق من منصبه على خلفية فضيحة الاجتماع السري المشبوه الذي عقده مع السعيد بوتفليقة وافراد من المخابرات الفرنسية الهادف للتشويش على الحراك الشعبي الجزائري وتخريبه، ومحاولة تشويه صمعة المؤسسة العسكرية الجزائرية.

الفرع الثالث - غلق الحدود مع ليبيا، وتكثيف التواجد العسكري على الحدود الجنوبية والشرقية:

نظرا لموقع الجزائر في الشمال الافريقي المحاط من كل الجهات بأزمات امنية خاصة من الجهة الجنوبية والشرقية ذات الشريط الحدودي الطويل المكشوف والمتهب. مما جعل مسألة تامين حدود الجزائر معضلة امنية صعبة بكل المقاييس، وذلك بسبب الاضطرابات المتنامية بدول الجوار، خاصة بعد التطورات التي عرفتھا الازمة الليبية بسقوط النظام، وزيادة اعمال العنف، والفوضى، وانتشار السلاح، وتزايد نشاط الجماعات الارهابية، والجريمة المنظمة، وارتفاع عدد الفارين من الوضع المتزدي أو مخافة من التصفية الجسدية من طرف المنقذين، وبعد حادثة محاولة الاختطاف التي تعرض لها السفير الجزائري في ليبيا على خلفية رفض الجزائر تسليم أفراد من عائلة القذافي الفارين إليها تسليمهم للمعارضة الليبية، التي اتهمت الجزائر بالتعاون مع النظام، وارسال مرتزقة لتحارب معه ضد المنقذين. رغم ان الجزائر رفضت ذلك رسميا، وأكدت ان استقبال افراد من عائلة القذافي كان بعد إخطار الامم المتحدة.

إضافة لحادثة الهجوم الارهابي على المجمع الغازي بتقننورين 2013، والانقسام السياسي الذي حدث سنة 2014 بظهور المشير خليفة حفتر على الساحة الليبية وتهديداته للامن الجزائري، أزمة مالي 2012 ذات التهديدات المباشرة لدول شمال افريقيا وغياب تظافر جهود الدول المغاربية لاحتوائها، ما مكن من وصول الجماعات الارهابية المسلحة التي صارت تدعم الخلايا النائمة في

هذه الدول، وايضا قدرة هذه الجماعات على السيطرة على الشمال المالي، وتساعد المد الارهابي بالقرب من الحدود الجزائرية...كلها دواعي أدت بالجزائر إلى تبني سياسات امنية تمثلت:

01- غلق الحدود مع ليبيا: لقد قررت السلطات العليا في الجزائر غلق الحدود مع ليبيا وذلك بسد المنافذ البرية الثلاث -المعبرين الواقعين في منطقة جانت باليزي، ومعبر الدبداب- وعدم السماح بدخول اوخروج اي مواطن جزائري اوليبي، وذلك بسبب الازمات غير المستقرة من الجهة الاخرى¹. كما عملت الجزائر على رفع عدد قوات الامن وحرس الحدود المنتشرة على طول الحدود الجنوبية والشرقية في اعقاب النزوح الكبير للعائلات الليبية للجنوب الفارة من الوضع السائد هناك والراغبة في الدخول للجزائر.

جاء امر غلق الحدود مع ليبيا كأمر وقائي تمليه مخاوف الدولة من الانفلات الامني، وانهيار مؤسسات الامن في ليبيا، وهو الامر الذي عبر عنه وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي في عدد من المحافل الدولية كالجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة، وهي المخاوف التي قال عنها سفير الولايات المتحدة في الجزائر بأنها مشروعة مع دولة تربطها بها حدود طويلة ومنطقة مفتوحة على كل الاحتمالات، في ظل انتشار كبير للأسلحة وزيادة نشاط الارهاب. كما اصبح ينظر للوضع في الساحة الليبية بأنها اصبحت ارضية مناسبة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وانها المستفيد من حالة الفوضى وانهيار الامن في ليبيا، بما يمكنها من الحصول على السلاح والمتفجرات².

ان قرار غلق الحدود الذي هو ذا طابع سياسي وسيادي للدولة الجزائرية، فانه في ظل زيادة التهديدات الامنية خاصة بالجنوب والشرق الجزائري، اضحى مطلباً شعبياً في المدن والمناطق

¹ الشروق أونلاين، الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا وطائرة خاصة تنقل عائلة القذافي إلى العاصمة، تاريخ النشر 31 / 08 / 2011 تاريخ

الزيارة 15 / 04 / 2025 من: <https://www.echoroukonline.com/>

² نفس المرجع السابق

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الحدودية بالجزائر، كما صار يمثل أكثر من ضرورة ملحة وذات أولوية في ظل تسارع الاحداث في ليبيا، وشيوع الفوضى وتصديرها للعديد من المخاطر على الامن الجزائري.

إضافة إلى تزايد التهديدات ذات النمط الاستخباراتي التجسسي الاجنبي بفعل التدخلات الخارجية في ليبيا وفي دول الساحل، ما مكنها من التحرك بحرية في اجتياز الحدود السياسية للجزائر. الامر الذي دفع بالسلطات الجزائرية لاتخاذ مجموعة من التدابير لتدعيم دفاعها وحماية امنها، فقامت بغلق حدودها وتكثيف تواجد القوات العسكرية عليها، بعد استدعاء سفرائها وسحب عمال فرع شركة النفط الوطنية سوناطراك العاملة بليبيا.

إذن يمكن تلخيص اهم الاجراءات الوقائية التي سارعت الجزائر للقيام بها لحماية حدودها وامنها القومي من التهديدات الناتجة عن الازمة الليبية، وازمة شمال مالي في النقاط التالية¹:

- استدعاء سفيرها وطاقتها الدبلوماسية من ليبيا، وغلق الحدود معها على مستوى المنافذ البرية الرئيسية (تين كوم، طارات، والدبداب).
- تكثيف التواجد العسكري بنشر تعزيزات اضافية من القوات الجزائرية على طول الحدود الجنوبية والشرقية من موريتانيا إلى تونس.
- اعلان حالة استنفار امني قسوى على مستوى سفاراتها بثمانى دول في المنطقة منها خمسة دول إفريقية، وثلاثة دول عربية، كتدبير وقائي لحماية حياة البلماسيين الجزائريين.
- اعلنت السلطات المخولة في ثلاث ولايات حدودية بالجنوب والجنوب الشرقي حالة الطوارئ كإجراء وقائي استباقي لاي تطورات على الحدود.

¹ محمد، غربي، وابراهيم، قلاوز "تداعيات تصاعد الازمة الليبية على الامن الاقليمي والامن الجزائري" المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد7، 2014، ص 31.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

إن فرهان الجزائر اليوم هو تامين حدودها، فهي تواجه مأزق امني خطير على الحدود فكل المجال الاقليمي البري مهدد من الحدود مع تونس إلى غاية الحدود مع المغرب.

02- تقوية الجيش واحترافيته: ان المؤسسة العسكرية والجيش الوطني من أهم الهيئات التي أثبتت قدرتها على اخراج البلاد من كل الازمات التي واجهتها، بدءا بإخراج المستعمر الفرنسي من الجزائر وسنة 1962، والتصدي للزحف المغربي على اقليم تندوف سنة 1963، وانهاء الازمة السياسية الجزائرية 1990، وتمكينها من الاستقرار وخروجها من العزلة والعودة للساحة الدولية كفاعل بارز. فالجيش الوطني له مهام متعددة، ويحارب لاجل تحقيق الامن والاستقرار على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك على اربع جبهات هي¹:

أ- الجبهة الداخلية، وذلك بالتصدي للازمات التي تحل بالبلاد مثل ازمة العشرية السوداء
ب- ايضا الجبهة الداخلية من خلال التصدي لاعمال الشغب والعنف والعمل على التوسط بين الحكومة والشعب لحل المشاكل الاجتماعية، وفي بعض الاحيان القيام بمهام الشرطة للحفاظ على الامن، وكذلك قيام الجيش بمهام اخرى كعملية التشجير، حل الطرقات في الشتاء بإزاحة الجليد عنها...

ج- جبهة دول الجوار: لان الوضع المتأزم على الحدود الجنوبية والشرقية جراء الازمة الليبية وازمة شمال مالي وما انجر عنهما من نشاط ارهابي، وتهريب للسلاح، وتهريب وتجارة المخدرات على الحدود الجزائرية المغربية...، كل هذه الامور دفعت الجزائر إلى تبني اتباع المراقبة الامنية الالكترونية على الحدود.

د- جبهة الارهاب العالمي، ويتمثل في سعي الدول الغربية إلى توريث الجزائر باقحام جيشها في الحرب خارج حدودها، وهذا غير ممكن في العقيدة الامنية للجزائر، وذلك بحجة أن الجزائر لها

¹ MORTIMER, Robert A. "Global economy and African foreign policy: the Algerian model" Agrican Studies Review, Vol . 27, No. 1, March, 1984 , P-P 86- 87

تجربة في محاربة الارهاب، وايضا لان استقرار الجزائر يزعج هذه الدول، وبالتالي ضرورة اقحامها في مستنقع الحروب خارج حدودها. وقد رفضت الجزائر ذلك لانه يتناقض مع عقيدتها الامنية، وأن المهمة الاساسية الاولى والاخيرة للجيش الوطني هي الحفاظ على وحدة الوطن كما هو محدد في المادتين 28 و 29 من دستور 2016 والمادتين 30 و 31 من دستور 2020 كما يلي¹:

• المادة 28/30: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري"

• المادة 29/31: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريّتها. وتبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"

ان سعي الدولة إلى حماية الحدود والامن القومي الجزائري من تهديدات البيئة الخارجية الدولية والاقليمية، وكثرة بؤر التوتر والاستقرار على الحدود المتاخمة لحدودها: من الجهة الجنوبية والشرقية نجد الازمة الليبية، والحرب بشمال مالي، ومن الجهة الغربية نجد التهديد المغربي للامن الجزائري، والتوتر المستمر بينهما بسبب الخلاف على الحدود وقضية الصحراء الغربية²، وهو ما يفسر تمركز وحدات للجيش الوطني الجزائري بعناد متطور على الحدود الجزائرية المغربية. كل ذلك دفع بالمؤسسة العسكرية إلى تقوية الجيش الوطني وبناء قدراته ليكون دائم الجاهزية والتأهب حسب ما تقتضيه الظروف والمستجدات. ذلك لان الجيش الوطني، والقوة العسكرية هما الاداة الرئيسية في تحقيق الامن القومي في كل مجالات الحياة (الامن: الغذائي - الصحي - المائي - السبراني -

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بالجريدة الرسمية العدد 54 لسنة 2020

² عبد النور، بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري: الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي، الجزائر: منشورات المكتبة العصرية،

2005، ص19

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

التكنولوجي...) ونتيجة لتهديد الامن في الجزائر بكل ابعاده بدأت الجزائر بتطوير قدراتها البشرية والعسكرية المادية كما سيأتي شرحه.

- تأهيل العنصر البشري وتدريبه على استعمال الاسلحة المتطورة: باشرت مراكز التدريب بالناحية العسكرية بولايتي الاغواط وورقلة بتدريب القوات الجمركية العاملة بالمناطق الجنوبية على استعمال السلاح الثقيل والمتوسط، واستعمال المعدات الخاصة بالرؤية الليلية والاسلحة العسكرية الحديثة التي لم تتدرب عليها من قبل، كما خص القادة الجمركيين بالتدريب على تكتيكات الاشتباك في الميدان وكيفية تسييره لصالحها، ويتدرب الضباط وضباط الصف والجمركيين في دورات مغلقة مكثفة لمدة 21 يوما، كما تدربت هذه الفرق على تقنيات محاربة الارهاب ومهربي الاسلحة والمتفجرات وكيفية صناعتها، وايضا قام الدرك الوطني بتكوين فرق جمركية لمحاربة مهربي الاسلحة والمخدرات مع الاستعانة بالكلاب البوليسية¹.

يدخل هذا البرنامج ضمن مخطط لتطوير وتحديث الجيش الوطني بكل فروع، إذ تم برمجة استراتيجية عمل مشتركة مع الجيش، والمديرية العامة للامن الوطني، وقيادة الدرك، بهدف التدريب على العمل والاحترافية في الميدان، ذلك لان المهربين اصبحوا يحملون السلاح ضد فرق العمل الجمركية على الحدود، مثل حادثة تمنراست 2006 التي اسفرت عما لا يقل عن 12 جمركيا بين جريح وقتيل في اشتباك مع مجموعة من المهربين².

ضف لذلك البرمجة الدورية المنتظمة للعديد من المناورات الحربية والتطبيقية بهدف تنمية القدرات الميدانية للقوات المسلحة.

¹ رياض، بوزرب، استراتيجية الامن القومي الجزائري: ادراك - تهديد - استجابة (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) 2019، ص 208.

² نفس المرجع

كما قامت المؤسسة العسكرية الجزائرية بتطوير وترقية التكوين في المدارس العسكرية ومراكز التكوين، وأسست مدارس خاصة فيما عرف بمدارس اشبال الامة التي تعمل تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، ووزارة التربية الوطنية، تقبل هذه المدارس التلاميذ الجزائريين من ذوي المستوي الدراسي الممتاز الذين بعد حصولهم على شهادة البكالوريا يتم توجيههم حسب احتياجات الجيش الوطني نحو مختلف المدارس العليا العسكرية للجيش. إضافة لتكوين الطلبة الجزائريين في مختلف الرتب العسكرية بالخارج، كالجامعات والمعاهد العسكرية والمدنية بروسيا، التي بلغ عدد خريجها من الطلبة الجزائريين 13 ألف طالب.

- إقتناء المعدات والآليات العسكرية المتطورة: إن التهديد الذي تتعرض له الجزائر استلزم منها تخصيص موارد مالية كبيرة لاقتناء المعدات والآليات العسكرية، حيث قامت بتعزيز سلاح المشاة بآلاف السيارات الخفيفة والعربات المصفحة التي تستطيع السير في الصحراء، وزيادة استعمال وسائل المراقبة الالكترونية والجوية للحدود من خلال توفير طائرات استطلاع متطورة ووسائل اتصال متطورة¹. واستخدام الطيران الشامل بهدف الاخلال بقدرات الارهاب وشل حركاته التي تدعم قواته في مواقع القتال، وكذلك استخدام الفرق الالية من طائرات آلية ووآليات مراقبة وتحسس عن حركات الجماعات الارهابية بغية خرق التجمعات الارهابية على الحدود ومطاردتها حتى عمق 300 كلم خارج الحدود الجزائرية². مما صعب على الجماعات الارهابية التحرك وعدم الاستقرار على خط جبهة موحدة بسبب الظروف الجيوسكرية التي فرضها التوجه الميداني العسكري الجزائري على طول الحدود الجزائرية، فتضطر الجماعات الارهابية لخيار الانسحاب³.

¹ عمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 228

² نسيم، بهلول "مركز نقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات" مجلة دفاتر

السياسة والقانون ، العدد 16، 2017، ص 330

³ نفس المرجع، ص 331

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

إن توجه الجزائر نحو احترافية الجيش الوطني ليكون في مصاف الجيوش المتطورة من اجل القدرة على حماية السيادة الوطنية وضمان السلامة الترابية للوطن، وذلك ما تفسره عقد الصفقات العسكرية الكبيرة التي ابرمتها الجزائر في السنوات الاخيرة كما عبر عنه رئيس اركان الجيش الشعبي الوطني بقوله " درب اوصل الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني في زمن وجيز بل وقياسي إلى بناء جيش قوي بكل ما تحمله عبارة القوة من معنى"¹.

فحسب تقديرات 2017 فإن الجيش الوطني الجزائري يحتل المرتبة الاولى عربيا والتاسعة عالميا، من حيث تعداد القوات الجاهزة والمستعدة للقتال والمقدرة بـ 603 آلاف جندي، ويحتل المرتبة الثانية (02) عربيا والخامسة عشر (15) عالميا من حيث القدرة القتالية والتجهيزات، تصنيف موقع (غلوبال فاير باور Global Firepower) لعام 2025 فإن الجزائر تحتل المرتبة الاولى (01) مغاريا والثالثة (03) عربيا والسادسة والعشرون (26) عالميا².

كما قامت المؤسسة العسكرية بتدعيم الدرك الوطني بالكلاب المدربة من المانيا وبلجيكا، للاستعانة بها في مكافحة الجريمة المنظمة والكشف عن تهريب الاسلحة والمتفجرات والمخدرات وغيرها³.

ضف إلى عقد عدة صفقات لشراء الاسلحة مع عدد من الدول ففي عام 2012 اشترت الجزائر من المانيا 1200 مدرعة FOX-2 وطلبت حق تصنيعها محليا⁴، كما تدعمت القوات البرية للجيش الجزائري بعدد كبير من مضادات الدروع، ومزيد من دبابات تي-90 في نسختها المتطورة، 100 مدرعة BMD-4 من روسيا. وفي سنة 2014 على سبيل المثال لا الحصر تعاقدت الجزائر

¹ عمر، سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 229

² جميلة، زراقي، الجزائر الاولى من حيث تعداد الجيوش العربية والثانية من حيث القدرة القتالية، تاريخ النشر 2015/03/23 ، تاريخ الزيارة 2025/05/26 من: <https://www.ennahronline.com>

³ رياض، بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 211

⁴ الشرون اونلاين، الجزائر تبحث شراء 1200 عربة مدرعة من المانيا بـ 248 مليون دولار ، تاريخ النشر 11/12/2012، تاريخ الزيارة 2025/05/26، من: <https://www.echorokonline.com/writer>

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

مع روسيا على غواصتين من طراز متطور (غواصة الديزل)، وهذا التعاقد شمل إثنان كورفيت صواريخ طراز "تايجر"، وغيرها من الآليات العسكرية التي ستستلمها الجزائر بحلول عام 2017¹، وقد كشفت صحيفة "كوميرسانت" ان الزيارة التي قام بها الوزير الجزائري عبد المالك سلال قد توجت بعدد من الإتفاقيات خاصة في المجال العسكري، من بينها تسلمت الجزائر ثمانية (8) طائرات سوخوي من اصل 16 طائرة تم الاتفاق عليها، كما تسلمت طائرتي نقل متطورة من اليوشن أي ال 76 (IL-76TD-90VD)².

اضافة لصفقة الطائرات بدون طيار طراز CH3 التي اشترتها الجزائر من الصين، وهي طائرة تزن 130 كلغ، وتستطيع البقاء في الجو لمدة 14 ساعة، وحمل 350 كلغ من الصواريخ الموجهة بالليزر وتزن 40 كلم والقنابل الموجهة التي تزن 100 كلغ. كما اشترت من نفس الشركة الصينية طائرة من دون طيار طراز CH4³.

إن كل ما سبق ذكره ليس بالحصري وإنما على سبيل المثال عن سعي الجزائر لتطوير الجيش الشعبي الوطني وتقويته بإملاكه ترسانة عسكرية عصرية ومتطورة بما يتوافق مع التكنولوجيا العالمية المتاحة، حتى يكون الجيش الوطني قادر على التصدي للتحديات والمستجدات الاقليمية والدولية، وفي مستوى الجيوش الكبرى في العالم.

¹ النهار اون لاين، الجزائر تستلم من روسيا غواصتين من طراز فارشافيانكا، تاريخ النشر 2016/03/13 ، تاريخ الزيارة 05/29/2025 ، من <https://www.ennaharonline.com>

² المنتدى العربي للدفاع والتسلح، القوات البرية الجزائرية "مدرعات و الدبابات"، تاريخ النشر 2021/02/25، تاريخ الزيارة 05/26/2025 ، <https://defense-arab.threads/159>

³ نفس المرجع

الفصل الرابع: _____ السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

المطلب الثاني: دور الجزائر الدبلوماسي تجاه الازمة الليبية.

الفرع الأول: مبادرة المصالحة بين الأطراف الليبية المتصارعة (الملف الليبي بالقمة العربية بالجزائر 2022): تتميز السياسة الامنية للجزائر بأن لها خبرة سابقة في القضاء على الارهاب واطفاء فتيل الازمة الاجتماعية والسياسية التي عرفت الجزائر خلال العشرية السوداء، اذ اعتمد النظام السياسي استراتيجية الحوار بين مختلف الاطراف الاجتماعية والسياسية، واللجوء لخيار الوسائل السلمية للخروج من الازمة، من خلال تقديم مجموعة من المبادرات السياسية المتتالية والمتمثلة في:

- اصدار قانون الرحمة: بناء على الامر الرئاسي رقم 12 الصادر في 1995/02/25 للرئيس اليمين زروال.

- قانون الوئام المدني رقم 99-08: الذي بعد الوصول لاتفاق مع التنظيم المسلح واعلانه عن هدنة سنة 1997 ، وأيد الرئيس بوتفليقة هذا التفاف باصداره للقلنون في 1999/07/13 الذي طرح للاستفتاء الشعبي في 1999/09/16 ولقي تأييدا شعبيا كبيرا.

- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: الذي جاء استكمالا للمبادرات السابقة وايضا لقي تأييدا كبيرا من طرف الشعب الذي صادق عليه بالاغلبية الساحقة.

كل هذه المبادرات السياسية أتت بثمارها واخرجت البلاد من مأزق الحرب الاهلية والقضاء على الارهاب وعاد السلم والامن للبلاد. لذا صار ينظر للجزائر بانها رائدة في التعامل مع قضايا التطرف والارهاب، وانها ذات خبرة في إدارة الازمات سلميا لاعادة الامن والسلام. وذلك ليس على المستوى الداخلي فقط بل حتى على المستوى الخارجي، من خلال دبلوماسيتها النشطة التي استطاعت حل العديد من القضايا المستعصية كقضية الوساطة بين التوارق ومالي وعلان انتهاء الصراع بينهما سنة 1994 بتمنراست، وبعد تجدد الصراع في 2006 ايضا تدخلت الجزائر وتم الاتفاق بينهما بتوقيع بروتوكول 2007. كذلك لم الشمل الفلسطيني بين الحركتين المتنازعتين حماس وفتح بتوحيد

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

نظالهما... ونحاج الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الازمة التونسية سنة 2011 بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، ورئيس حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي، وغيرها،

ومع محاولة الجزائر لتقديم مشروع لحل الازمة الليبية سلميا ومنع تطورها، في الوقت الذي راهن فيه بعض القوى الاقليمية والدولية على حلها وحسمها عسكريا، وبعد الانقسام السياسي بين فصائل المنتفضين سنة 2014 بسبب التدخلات الخارجية التي اصبحت تغذي اطراف الصراع بما يتوافق مع مصالحها، وعلى اعتبار ان الجزائر رفضت التدخلات الخارجية في ليبيا، ولم تتورط سياسيا ولا عسكريا في الازمة الليبية لصالح طرف ما. وهذا ماجعل اطراف النزاع الليبي، وكل الليبيين بمختلف اطيافهم السياسية تطالب بالوساطة الجزائرية. إذ كانت الجزائر تستقبل العديد من الوفود والشخصيات المهمة من مسؤولين عسكريين ومدنيين من كل مناطق ليبيا الذين رحبوا بالوساطة الجزائرية.

ولذا لما تقرر انعقاد القمة العربية في اليوم الاول والثاني من شهر نوفمبر 2022 التي جاءت في وقت تعيش فيه المنطقة العربية تحديات كبيرة في ظل الأزمات السياسية والاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول المنطقة، خاصة ليبيا التي إستحوذ ملفها عل مساحة كبيرة من مناقشات الزعماء العرب ومسؤولي الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي كونها تمر بمرحلة دقيقة وصعبة مع إستمرار الخلافات والإنقسامات وتصاعد التوتر بين الاطراف المتنازعة ما ينذر بعودة الصراع المسلح، وقد أكد مندوب الجزائر الدائم لدى الجامعة العربية عبد الحميد شبيبة على هامش أشغال إجتماع وزراء الخارجية العرب أن الملف الليبي سيحظى بإهتمام كبير، وتم إدراجه في جدول الاعمال، مؤكدا أن الجزائر لديها رؤية واضحة تجاه ليبيا للخروج من الازمة¹.

¹ عبد الباسط، غبارة ، الأزمة الليبية في قمة الجزائر ..اولوية الملف و غموض التوصيات، تاريخ الزيارة: 2022/11/18 من:

<https://afrigatenews.net>

الفصل الرابع: ————— السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

لقد أحرزت قمة الجزائر التوافق العربي على التباحث في الأزمة الليبية، حيث جاء في البيان الختامي للقمة بخصوص الازمة الليبية التأكيد على تضامن القادة العرب مع الشعب الليبي ودعم الجهود الهادفة لإنهاء الازمة من خلال حل " ليبي- ليبي " يحفظ وحدة وسيادة ليبيا، ويحقق طموحات شعبها في الوصول لتنظيم إنتخابات رئاسية، إذ أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في لقائه مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي أن الحل في ليبيا يمر حتما عبر إنتخابات ووفق ما يقرره الليبيون أنفسهم دون تدخل من أي طرف¹. وهي نفس الرؤية للرئيس التونسي قيس سعيد رئيس الدورة السابقة الذي أكد على ضرورة أن يكون الحل "ليبيا- ليبيا" عبر حوار وطني ومصالحة وطنية شاملة تقضي لخارطة طريق تقود البلاد لانتخابات رئاسية و برلمانية.

الشكل رقم 04

مخرجات القمة العربية بالجزائر 2022 بشأن الملف الليبي

اجراء حوار وطني ومصالحة وطنية بين الليبيين بمتابعة عربية

حل الازمة الليبية يكون ليبيا ليبيا دون تدخل لطرف آخر

تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب الاجال

المصدر: من اعداد الباحثة

في هذا الصدد نجد نائب رئيس المجلس الذي أكد ان المجلس الرئاسي الليبي يتطلع بتفاؤل إلى القمة العربية بالجزائر لإنهاء حالة الانقسام داخل ليبيا وان الرئيس تبون هو الوحيد الذي

¹ نفس المرجع

يحاول ان ينصف ليبيا دون تدخل في شؤونها الداخلية وأن ليبيا تعول على قمة الجزائر وكلها أمل في أن تتمكن من إيجاد مخرج للأزمة الليبية من خلال هذا الموعد العربي الحاسم، كما أضاف نائب الرئيس بقوله أننا نأمل أن يتمكن القادة العرب في هذا اللقاء من تجاوز حالة الإنقسام الذي يعرفه الموقف العربي حول الملف الليبي¹.

كما أكد نفس المتحدث ان المبادئ الأساسية التي تتعامل بها الدبلوماسية الجزائرية مع مختلف الازمات والقضايا والتي تواصل مد يدها لتحقيق المصالحة في ليبيا بكل حيادية، تدفعنا بأن ننظر للقمة بأنها قد تخرجنا من الإنقسام الإقليمي والعربي وحتى الليبي. كما أثنى نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي عبد الله اللافي على دور الجزائر كدولة رائدة في مجال العمل العربي المشترك و صاحبة مبادرات وهو ما يدفع للأمل في أن تكون قمة نوفمبر بصمة في التاريخ، و ان هيئته مقتتعة أن بلد الشهداء تبذل أقصى جهود لتكون قمة ناجحة في لم الشمل العربي لا سيما في ما يخص الازمة الليبية، وقال بأنه مقتتع بان الجزائر ستعمل على تقريب وجهات نظر الفرقاء في ليبيا وكذلك بين الدول التي كان لها تدخل في الشأن الليبي، فالجزائر لطالما حرصت على تحقيق المصالحة الوطنية الليبية باعتبارها حجر الاساس لإستتباب الامن والإستقرار في البلاد وفي كامل المنطقة

لقد رأى الليبيون أن ما حققته الجزائر من نجاح في التوصل إلى مصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين وبين إمكانية أن يحدث ذلك في ليبيا، وأن هذه القمة فرصة لطرح القضايا الشائكة التي تعيق إيجاد حل للأزمة والتي منها مسألة التدخلات الخارجية في البلاد وملف المرتزقة و المقاتلين

¹ الإذاعة الجزائرية ، المجلس الرئاسي الليبي يتطلع بتفاؤل إلى القمة العربية بالجزائر لإنهاء حالة الإنقسام ، تاريخ الزيارة:

<https://www.ews.radioalgerie.dz> من 2022/11/16

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الأجانب التي تمثل إحدى أبرز معضلات المشهد الليبي، ولذلك وجب توحيد الصف الليبي والتخلي عن الصراع بينهم لأجل بناء الدولة الليبية¹.

إن الجزائر تسعى لتنظيم مؤتمر دولي يضم وزراء خارجية الدول المؤثرة في الملف الليبي، وذلك بهدف تدعيم خطة تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا وبأسرع وقت ممكن. فكبار المسؤولين الجزائريين متفائلين بإمكانية التوصل لحل الأزمة الليبية في عام 2023 عن طريق لم شمل الاطراف المتصارعة وتوحيد وجهات نظرهم وأهدافهم عبر حلول سلمية بإجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية بكل نزاهة وديمقراطية.

التحديات التي واجهت قمة الجزائر بشأن الملف الليبي: أرادت الجزائر ان تكون هذه القمة هي قمة لم الشمل العربي وإحراز التوافق العربي الحقيقي وتوحيد الرؤى فيما يخص كل الملفات المطروحة على طاولة النقاش وعلى رأسها الملف الليبي، غير أنها واجهت العديد من الخلافات التي حاولت القيادة الجزائرية التعامل معها بدبلوماسية تجنباً لتعميق الهوة الخلافية. ومن هذه الخلافات نذكر²:

- طرحت الجزائر على القادة العرب ملف عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وقد ساندتها في هذا الرأي عدة دول منها العراق ولبنان و الاردن، وعارضتها دول عربية أخرى مثل قطر والسعودية ومصر على اعتبار أن الظروف التي أدت إلى تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية سنة 2011 لم تتغير وبالتالي لا يمكنها الرجوع لشغل مقعدها بالجامعة.

- الخلاف بين الجزائر والمغرب حيث إنقطعت العلاقات بينهما منذ أوت 2021 نتيجة خلافات مرتبطة بقضية الصحراء الغربية، إضافة لموقف الجزائر من تطبيع المغرب العلاقات مع إسرائيل.

¹ جمال، جوهري، ما ينتظر الليبيون من القمة العربية بالجزائر؟، تاريخ الزيارة: 2022/11/23 <https://www.aawsat.com>

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قمة الجزائر العربية: نتائج عادية في ظروف غير عادية /مقالات وآراء /عرب 48، تاريخ الزيارة: 2022/11/20، من <https://www.arab48.com>

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

- فيما يخص القضية الفلسطينية و قيام العديد من الدول العربية بتطبيع علاقات مع إسرائيل مخالفة بذلك مبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية المنعقدة في لبنان عام 2002 التي اتفقت فيها الدول العربية على التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقة مع إسرائيل حتى تستجيب لقرارات الشرعية الدولية والإنسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة عام 1967 .

- بشأن الخلاف المصري الجزائري حول الملف الليبي يكمن في أن الجزائر لا تتدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لليبيا و رؤيتها تقوم على ضرورة الحوار والمصالحة بين كل الأطراف الليبية المتنازعة، وحسم الصراع السياسي عبر الانتخابات، بينما ما تزال مصر متمسكة بحلفائها في الشرق الليبي وتعمل على تمديد المرحلة الإنتقالية خشية من سقوط حلفائها إذا جرت الانتخابات ووقع تغيير في المعادلة السياسية مما قد يفقدها مصالحها في ليبيا.

كل ما سبق صعب من مهمة الدبلوماسية الجزائرية على إحراز التوافق العربي حول الملف الليبي وكيفية رسم خطة لتسوية الازمة الليبية. حيث صارت كل دولة ترى من منظارها الخاص الحل بما يتوافق مع مصالحها الخاصة.

الفرع الثاني: الجهود الفردية للجزائر لحل الازمة الليبية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

تتميز الدبلوماسية الجزائرية بأنها الأكثر نشاطا على المستوى الاقليمي، وانها تمتلك خبرة في محاربة الارهاب، والجريمة المنظمة، ولها ورصيда مليئا بحل النزاعات والازمات الدولية والاقليمية خصوصا، وذلك بتبني سياسة امنية ثابتة تدعو من خلالها للامن والسلم الدوليين. فالدبلوماسية الجزائرية تعمل دائما على دعوة اطراف النزاع إلى التفاوض والمساومة للتوصل لتسوية الازمة بالطرق السلمية والتعايش السلمي، ورفض الحلول التي تدعو للعنف والقوة.

لذلك بعد نشوب الازمة الليبية، وبعد انتظار وترقب لما سيحدث، ورغم ما شاب الموقف الجزائري من سوء فهم من طرف بعض فصائل المنتفضين ووسائل الاعلام، فإن الجزائر حافظت

على مواقفها بعدم التدخل في شؤون الدولة الليبية ورفض التدخلات الخارجية، على اساس ان حل الازمة الليبية لا يكون إلا من خلال تعزيز الحوار والتفاهم بين اطراف النزاع الداخلي بعيدا عن اي تدخلات خارجية، وانه لا حل للازمة إلا من طرف الليبيين انفسهم، ورفضت الحل العسكري الذي بادرت به الدول المتدخلة، على انه لا يزيد الازمة إلا تعقيدا، كما حافظت على الوقوف على نفس المسافة من اطراف الصراع دون تدخل لصالح طرف على حساب الطرف الاخر. وفي هذا الصدد نجد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد حذر اثناء الخطاب الذي القاها في 14/04/2012 من التدخلات الخارجية وقال بان الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج، بل إن الديمقراطية مثل التنمية لا يمكن ان تعطى كهدية أو تستورد¹.

ان موقف الجزائر المحايد تجاه اطراف الصراع في ليبيا والمتأخر نوعا ما يمكن قرائته من عدة جوانب هي:

- الجزائر بقيت محايدة تتقرب ما يؤول إليه الصراع من منطلق وادراك سياسي انه في حال بقاء القذافي أو في حالة رحيله ومجيئ حكم آخر فإنها لن تتضرر، إضافة إلى انه ليس لديها مكاسب متوقعة بدعم طرف على حساب طرف آخر.
- الجزائر تعارض التدخلات الخارجية، وترفض اي ذريعة للتدخل العسكري.
- خوف الجزائر من انتقال عدوى الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة العربية، ولذلك كانت منغمسة في ترتيب شؤونها الداخلية لتهدئة الاوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية
- تعرض الرئيس بوتفليقة لازمة صحية الزمته البقاء على كرسي متحرك، مما ادى لتوقف الدبلوماسية الجزائرية عن نشاطها المعهود لمدة معينة.

¹ Anouar, Boukhars, 2013, Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring :

<https://crnegieendowment.org>

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

- تعمل الجزائر على التحضير لجمع اطراف النزاع الليبي إلى طاولة واحدة للتفاوض والتفاهم على وقف الاقتتال والتوصل لحل سياسي سلمي يرضي كل الاطراف الداخلية الفاعلة في الصراع.

إن سعي الجزائر لتسوية الازمة الليبية سلميا دون تدخلات خارجية، او حل عسكري للازمة من اجل تحقيق عدة اهداف لصالح البلدين منها:

* تحقيق توافق وطني يعني استقرار الامن في ليبيا، وتأسيس مؤسسات الدولة السياسية والامنية، وتأسيس جيش موحد ونظامي يحمي البلاد وسيادتها، وبالتالي انتهاء ذريعة التدخلات الخارجية التي زادت الوضع تأزما وانقسام سياسي زادة من حدة الازمة بدل من حلها. وان تحقيق توافق وطني ليبي بدوره يحافظ على امن الجزائر واستقرارها ، لان استقرار ليبيا يعني استقرار الجزائر.

* بناء مؤسسات الدولة السياسية والامنية لمنع توسع وانتشار الجماعات المسلحة، والقضاء على الارهاب الذي شكل أحد دوافع تحرك الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سريع لازمة الليبية.

* سعي الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل لازمة الليبية يعني حفظ وتغطية الحدود الجنوبية للبلدين فصناع القرار السياسي في الجزائر يدركون بأن الازمة في ليبيا تمثل تهديدا خطيرا ومباشرا على الحدود الجزائرية وأمنها القومي، في ظل إنتشار الارهاب والجريمة بكل انواعها على المستوى الاقليمي والدولي.

* قيام سلطة موحدة قوية قادرة على احتكار القوة وحياسة السلاح ومنع انتشاره يساهم في تعاون الدولتين لضبط الحدود بينهما.

لقد رفضت الجزائر المشاركة في الاجتماعات الدولية التي كانت تدعو للحسم العسكري، وتبنت مقاربة امنية لحل الازمة الليبية ترى فيها بأن الاعتماد على الحوار والمصالحة الوطنية ركيزتين اساسيتين لحل الازمات، وراحت تروج لسياسة المصالحة الوطنية التي اعتمدتها خلال

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

العشرية السوداء واخرجت البلاد من ازمة كادت ان تعصف بها، وقد اعتبرت آلية فعالة لتسوية الازمة الليبية من خلال:

- تقديم رؤية مبنية على سياسة المصالحة الوطنية من خلال لم شمل كل اطياف المجتمع بكل تلوناته السياسية والحزبية والمدنية والعسكرية. دون اقصاء لاي طرف بما في ذلك العناصر التي كانت مؤيدة للنظام السابق وبقيت وفية له. وجلوسهم لطاولة واحدة للحوار والتفاوض لاجل بلورة تصور مشترك للحوار "الليبي-الليبي"، الابتعاد عن اللجوء للحسم العسكري بينهم، أو الاستعانة بالاطراف الخارجية.

- وفي اثناء تواجد جميع المشاركين في الحوار "الليبي-الليبي" تم عرض ميثاق المصالحة الوطنية في الجزائر عليهم وشرح آلياته والوسائل التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في هذا الشأن. وذلك بهدف التخفيف من حدة التشاحن والانقسام الداخلي، وتعزيز الوحدة الوطنية الليبية¹.

*- مبادرة الشيخ على الصلابي 2014: علي محمد محمد الصلابي ولد سنة 1963 ببنغازي بليبيا، وهو كاتب وداعية اسلامي، بعد ثورة 17 فيفري 2011 قام سنة 2014 بتقديم مبادرة طلب فيها اجراء حوار وطني يكون "ليبي-ليبي" برعاية الجزائر لجمع كل التيارات السياسية في ليبيا للاتفاق على مجموعة من الافكار منها: (مصالحة وطنية- حكومة وفاق وطني- وقف الاقتتال- وضع ميثاق وطني تحدد فيه أسس ومبادئ الدولة)²، وهذا حسب رؤية الصلابي يفضي لمؤتمر وطني ومصالحة شاملة³.

¹ إسلام أمين، مصمودي، مرجع سبق ذكره، ص 215

² محمد، السبيطلي، الازمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2018، ص17.

³ نفس المرجع، ص18.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

* - اجتماع الليبيين بالجزائر خلال 10 - 11 مارس 2015:

حرصت الجزائر في اطار المقاربة التي وضعتها لاجل تسوية سلمية لازمة الليبية على تفعيل مبدأ الوساطة ودعم مسار الحوار بين الليبيين، وعملت على استضافة عدد من قادة الاحزاب السياسية والشخصيات القيادية النشطة في العمل السياسي لجمعها على طاولة حوار بهدف التوصل لحل توافقي، من خلال للاجتماع الذي عقد يومي 10 و 11 مارس 2015 بالجزائر، وكان ذلك برعاية الامم المتحدة، وحضر الاجتماع الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في ليبيا وممثلة الاتحاد الاوروبي. وقد نتج عن هذا الحوار اصدار "إعلان الجزائر" الذي تم التأكيد فيه عن مجموعة من النقاط هي:

- التعهد بحماية الوحدة الليبية وسيادتها وسلامة اراضيها.
- رفض كل أشكال التدخلات الخارجية تحت أي ذريعة كانت.
- التعهد بمكافحة الارهاب داخل وخارج ليبيا
- تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الاطراف الليبية.
- الالتزام بالاعلان الدستوري الذي يتضمن مبادئ ثورة 17 فيفري 2011.

إن سعي الجزائر سنة 2015 إلى اجراء مصالحة وطنية بين الفرقاء الليبيين، تقوم على فكرة تجميع كل الاطراف المتصارعة على شرعية السلطة، حول طاولة المفاوضات دون تهميش اي طرف، ولان الكل اطراف في الازمة، وبالتالي هم اطراف في الحل، واستبعاد الحل العسكري، والحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها وتوحيد كل ابناء ليبيا سواء ممن يشكلون انصار النظام السابق او من

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

المعارضة أو من القبائل المحايدة¹. أي جمع كل الاطراف السياسية والمدنية والعسكرية للحوار والتفاهم لانهاء الازمة.

*** - اجتماع 14 افريل 2015 بالجزائر العاصمة.** عقد اجتماع ثاني بالجزائر العاصمة في 14 أفريل 2015 استكمالا للجولة الاولى بين كل الفاعلين في الازمة الليبية، والتأكيد على استكمال المسار التفاوضي بين الليبيين والاهتداء لرؤية مشتركة لحل الازمة والتأكيد على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية ودستور ليبي واجراء الانتخابات وإدماج الميليشيات في جيش وطني موحد.

*** مبادرات الجزائر بمشاريع التنمية الهادفة لاستقرار المناطق الحدودية مع ليبيا ودول الساحل:**

إن التخلف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تعاني منها الشعوب في بلدان الساحل وفي المناطق الحدودية مع ليبيا تعد من اكبر مغذيات انتشار اعمال العنف والقنوط الاجتماعي، الشيء الذي وجد فيه الارهاب والجريمة المنظمة وعمليات التهريب، متنفس لتكثيف النشاط، العمل على اغراء شباب هذه المناطق واستمالتهم وتجنيدهم ضد الحكومات الوطنية. وهو الامر الذي تنبته له الجزائر، حيث قامت بجهود جبارة في سبيل تنمية هذه المناطق، على اعتبار انه لا أمن من دون تنمية، ولا تنمية من دون أمن، فالعلاقة بينهما متلازمة ومتكاملة لاحداث الاستقرار، وفي هذا الصدد نجد "روبرت ماكنمارا" ربط بين التنمية الشاملة والامن القومي على اساس أنهما شيء واحد².

لذلك كانت الجزائر من رواد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد NEPAD) ، وعملت على تكوين اطر من الدول الافريقية بتخصيص عدد كبير من المنح الدراسية لصالح الطلبة الافارقة بمختلف التخصصات بالجامعات الجزائرية. على اعتبار ان التنمية تتطلب قاعدة بشرية

¹ نفس المرجع، ص19

² هشام محمود، الاقداحي، في تحديات الامن القومي تاريخي - سياسي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص39.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

متعلمة وذات ثقافة وطنية تخدم المصلحة والقيم الوطنية بعيدا عن المصالح الضيقة لان الثقافة الوطنية هي عنصر اساسي في ترسيخ الوعي السياسي والولاء الوطني وركيزة الوحدة الوطنية¹.

كما بادرت بمسح ديون بعض دول الساحل، وتمويل عمليات حفر آبار للمياه، وبناء مراكز للتكوين الاحترافي والمراكز التعليمية والصحية وذلك خصوصا في شمال مالي وتشاد والنيجر. لان تنمية المناطق الحدودية يشكل ارضية لتعاون دول الجوار، وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم، ومن ثم فهو آلية لتأمين الحدود من اي تهديد خارجي. ومن هذه المشاريع نذكر:

- مشروع الطريق شمال جنوب العابر للصحراء: ترجع فكرة هذا المشروع لفترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1971. يربط هذا المشروع الجزائر ولاغوس بنيجيريا على امتداد 9400 كلم، اذ نجد وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل اكد في الاجتماع الوزاري "افريقيا - الولايات المتحدة" سنة 2017 على اهمية انجاز هذا المشروع العابر للصحراء الذي سيؤدي لتطوير المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وينشط التجارة الدولية، وفك العزلة عن دول الصحراء الكبرى، وفي هذا الصدد نجد السيد الامين العام للجنة القائمة على المشروع يؤكد بان المشروع سجل تقدما ولم يتبقى منه سوى 220 كلم من اصل 4500 كلم على طول التراب الجزائري وسيتم استلامه آفاق 2019²،

ولذا ترى وتخطط وزارة الاشغال العمومية بضرورة ربط هذا الطريق بميناء "جن جن" بجيجل لتمكن بلدان جنوب الصحراء من النفاذ للبحر المتوسط عبر الطريق السيار شرق غرب بالجزائر³. وتهدف الجزائر من هذا المشروع للولوج للأسواق الافريقية لتصدير منتجاتها، خاصة بعد دخول

¹ بومدين طامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكالات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص147

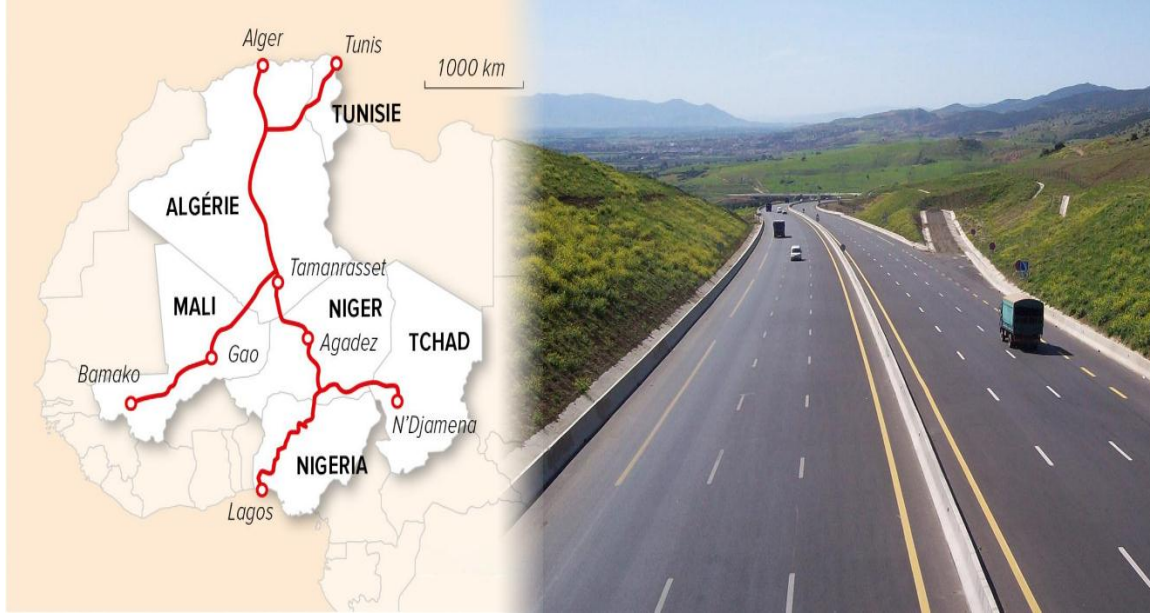
² محمد عيادي، الطريق العابر للصحراء، ضرورة دراسة مخطط تنموي مشترك للمنطقة العابرة للحدود، تاريخ النشر 10 مارس 2019، تاريخ الزيارة 27 افريل 2025 من: <https://www.aps.dz/ar/economie/68145-2019-03-10-10-13-43>

³ خيراني، بن ملوكة، وعيسى، طيبي "المقاربة التنموية للجزائر في افريقيا ودول الساحل" المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص274

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

اتفاقية التبادل الحر بين الدول الافريقية حيز التنفيذ سنة 2020، مما يسمح بتحقيق الاندماج الاقليمي، والتكامل الاقتصادي.

الخارطة رقم 09: الطريق شمال جنوب العابر للصحراء " الجزائر - لاغوس بنيجيريا"



المصدر: اهداف-الجزائر-من-مشروع-الطريق-العاب <https://arabwall.com>

- مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء: وهو مشروع استراتيجي يهدف لتغذية اوروبا بالغاز من خلال مد انبوب الغاز من نيجيريا عبر النيجر والجزائر إلى اوروبا على امتداد اكثر من 4000 كلم (الجزائر 2130 كلم، النيجر 840 كلم، نيجيريا 1037 كلم)، وهو من المشاريع ذات الاولوية من اجل تنمية مناطق الجنوب الصحراوي، حيث ان مرور أنابيب الغاز بمحطات الطريق العابر للصحراء عبر نيجيريا والجزائر مرورا على النيجر تفرض عليها رسوم واتوات مالية توجه لتنمية هذه المناطق¹، اذ ينقل ما بين 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة من نيجيريا عبر الجزائر مرورا بالنيجر إلى

¹ نور الدين، دخان، وعبدون، الحامدي "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الارادة الاحادية والصيغ التعاونية" مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص 182.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

أوروبا. وقد فاقت تكلفة هذا المشروع 10 مليار دولار، و 3 مليار دولار لبناء مكان تجميع الغاز بنيجيريا¹.

الخريطة رقم 10: خط انابيب الغاز العابر للصحراء.



المصدر: <https://attaqa.net2021/08/25...>

- مشروع شبكة الاليف البصرية: "اعلان الجزائر" هو مشروع الربط بالاليف البصرية على خط الجزائر أبوجا النيجر، وقعته الجزائر مع نيجيريا والنيجر بهدف تكثيف شبكات الاتصالات بين البلدان الافريقية وبين القارات، ويمتد خط الجزائر - ابوجا على طول 4350 كلم، ويمتد في التراب الجزائري

¹ بورزق عبد الرؤوف، النيباد بوابة الجزائر إلى افريقيا أعمال الملتقى الدولي الموسوم ب: الجزائر وافريقيا من دعم الحركات التحررية بناء الشراكات، جامعة قالم، الجزائر، 2017 ص 42.

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

بطول 2650 كلم، وفي النيجر بطول 900 كلم وفي نيجيريا بطول 800 كلم بهدف تعزيز المبادلات والتفاعل الاقتصادي بين هذه البلدان¹.

وقد بدأ هذا المشروع في وصل الاليف البصرية في ديسمبر 2017، والذي قسم إلى مشروعين، المشروع الاول يمر على بوغزول بالاغواط بطول 136 كلم من الجزائر العاصمة إلى عين قزام وصولاً إلى أبوجا بنيجيريا، المشروع الثاني يمر على الجلفة من بلدية "حاسي فدل" إلى غاية البيرين بهدف تمكين البلديات البعيدة من الاستفادة من تدفق الانترنت، وتوسيع الشبكة الوطنية للانترنت².

الفرع الثالث: مبادرات الجزائر لدعم الجهود الاقليمية والأممية لتسوية الازمة الليبية:

01- مبادرات الجزائر لحل الازمة الليبية على المستوى الاقليمي والدولي: دفعت الجزائر بكل ثقلها الدبلوماسي لاجل تسوية الازمة الليبية بالطرق السلمية بعيدا عن الحلول العسكرية التي راحت تروج لها بعض الاطراف الاقليمية والدولية التي لها مصالح في ذلك ولو على حساب الشعب الليبي، ولذلك اعتمدت الجزائر على مقاربة تقوم على مبدأ الحوار بين اطراف النزاع دون اقضاء لاي طرف على اعتبار ان كل اطراف النزاع هم اطراف في الحل، وان تهيش أي طرف يعني ابقاء الصراع والعنف متواصل، وقد حاولت الجزائر اعطاء هذا التوجه طابعا اقليميا ودوليا، ولذلك حرصت تقديم مبادرات مشتركة اقليميا ودوليا لحل الازمة الليبية من خلال الاشتراك في سياق إقليمي او دولي مناسب للتعامل مع الازمة. ويظهر ذلك في عقد العديد من الاجتماعات على المستويين الاقليمي والدولي لايجاد حل للازمة الليبية، ومن بين هذه الاجتماعات نذكر:

***- اجتماع القادة العسكريين الاقليميين:** لقد كانت بداية المبادرة للوصول لهذا الاجتماع في 14 أوت 2010 كأول مقترح جزائري في إطار اقليمي للتعاون العسكري في المجال الامني ضمت هذه

¹ خيراني، بن ملوكة ، وعيسى طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 276

² نفس المرجع، 278

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

المبادرة: الجزائر، النيجر، مالي، وموريتانيا، من اجل تنسيق الجهود لمواجهة التحديات العابرة للحدود كالجريمة المنظمة والنشاط الارهابي المتزايد والتجارة غير المشروعة من تهريب وتجارة المخدرات...الخ¹.

في 06 جانفي 2015 دعت الجزائر لاجتماع القادة العسكريين لهذه لدول، للتباحث في تداعيات التدخلات العسكرية في ليبيا، بالاضافة لتأكيد الجانب الجزائري على قناعتهم بضرورة تبني الحل السياسي للازمة، وان الحوار الشامل لكل الاطراف الليبية للتجاوز والتفاهم هو السبيل الصحيح لحل الازمة، وإعادة بناء الدولة.

***- الاتفاق الثلاثي (الجزائر، ليبيا، وتونس):** في 12 جانفي 2013 عقد رؤساء حكومات كلا من: الجزائر، تونس، وليبيا بمدينة غدامس الليبية اجتماعا لمناقشة الاوضاع الامنية على الحدود المشتركة بين الدول الثلاثة، وقد هدف الإتفاق إلى تعزيز القدرات الامنية وتفعيل التعاون الامني بين هذه الدول، مع المداومة على عقد اجتماعات دورية لتقييم التقدم الحاصل، ومتابعة البحث في القضايا الاقتصادية والسياسية، وضرورة التنسيق بين كل المصالح المتواجدة على الحدود في تونس وليبيا والجزائر بهدف مكافحة مشاكل الارهاب والتطرف والجريمة بكل انواعها، كما تناول الاجتماع المخاطر الامنية على الحدود الناتجة عن التدخل الفرنسي في شمال مالي².

***-اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا بالجزائر ماي 2014:** بادرت الجزائر بدعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا في ماي 2014 إلى الاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز بالجزائر، وذلك لاجل التباحث والتشاور حول تصاعد الازمة الامنية على خلفية الانقسام السياسي الذي حدث بين قوات شرق وقوات غرب ليبيا في 30 / 07 / 2014. وفي 29 / 12 / 2014 قام رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال بدعوة نظيره الليبي علي زيدان لعقد اتفاق تضمن تعزيز

¹ نور الدين، دخان، وعبدون، الحامدي، مرجع سبق ذكره، ص 180

² نفس المرجع، ص 181

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

التعاون بين البلدين على صعيد تأمين الحدود ومكافحة تهريب السلاح والارهاب العابر للحدود. وهذا بعد زيارته الاولى التي قام بها للمشاركة في القمة المنعقدة في مدينة غدامس جانفي 2012 بين الجزائر وتونس وليبيا، حيث تعهدت الدول الثلاثة بتعزيز تعاونهما لحماية الحدود وتأمينها من انتشار السلاح، والتعاون على مراقبة تحركات المجموعات الارهابية¹.

* - اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا بالجزائري 08 ماي 2017: لقد استضافت الجزائر وزراء خارجية دول جوار ليبيا، بالاضافة لمبعوث الامم المتحدة في ليبيا "مارتن كوبلر Martin kobler"، وممثل الاتحاد الافريقي بليبيا "جاكيا كيكويتي Jakaya kikwete" ومبعوث الامين العام لجامعة الدول العربية "صلاح الدين الجمالي" وسفيرة الاتحاد الاوروبي لليبيا "بيتينا موتشديت"، وقد اتفق المجتمعون على استبعاد خيار الحل العسكري للازمة، و خرج البيان الختامي للاجتماع بالدعوة إلى دعم اللقاءات التي تجمع بين القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر ورئيس الحكومة فائز السراج²

* - اجتماع 22 جانفي 2020: في 22 جانفي 2020 استضافت الجزائر اجتماع لدول جوار ليبيا الذي شارك فيه سبعة (7) وزراء خارجية من المنطقة، إلى جانب حضور ممثل المانيا، وخرج الاجتماع بالاتفاق على خمسة مبادئ تؤيد مخرجات مؤتمر برلين هي³:

- التأكيد على ان الازمة الليبية لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار بين الليبيين وحدهم والتوصل لحل سياسي.

- التأكيد على وحدة الاراضي الليبية واحترام سيادتها كدولة واحدة غير قابلة للتجزئة.

- مشاركة دول الجوار الليبي والاتحاد الافريقي في الجهود الدولية لحل الازمة الليبية.

¹ راوية، تبينة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة الليبية 2011- 2019 (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) 2019، ص 136

² إسلام امين، مصمودي، مرجع سبق ذكره، ص 217

³ سهام بن رحو، نعيمة، قاضي، مرجع سبق ذكره، ص 321

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

- رفض التدخلات الخارجية لانها زادت من تفاقم الوضع.
- الحث على تأسيس سلطات ليبية شرعية تحضى بقبول كل الليبيين.
- دعوة الليبيين وكل اطراف النزاع إلى العمل على توفير الظروف الملائمة والسبل الكفيلة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتحقق تطلعات الشعب الليبي.
- * - اجتماع دول الجوار ليبيا بالجزائر في 30 اوت 2021: استضافت الجزائر وزراء خارجية كلا من السودان، ومصر، وليبيا، وتشاد، والنيجر، والكونغو، للمشاركة في الاجتماع الذي حضره مبعوث الامم المتحدة "يان كونييتش"، والامين العام للجامعة العربية "أحمد ابو الغيط"، ومفوض الاتحاد الافريقي للسلم والامن "بانكول أدبوي"، وذلك للتباحث حول الازمة الليبية وفي كيفية تسويتها، كما ركز المجتمعون على محاولة الوصول لرؤية مشتركة بينهم تبنى عليها المرحلة القادمة في ليبيا، وقد خرج الاجتماع بمجموعة من النقاط منها¹:
- ممارسة الضغط على كل الاطراف السياسية الليبية الفاعلة في الازمة لتسريع عملية اعداد قاعدة دستورية والقوانين الانتخابية، واجراء الانتخابات في موعدها.
- التأكيد على اهمية الحوار والتشاور بين دول الجوار وملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية الامم المتحدة والمكلف باعداد القواعد الدستورية.
- التنسيق بين دول جوار ليبيا واللجنة العسكرية المشتركة (5 + 5) للاتفاق على وضع آلية فعالة وترتيبات لانسحاب المرتزقة من ليبيا. وتوقف الاطراف الخارجية التي تدعم اطراف النزاع عن ذلك وخروجها نهائيا من ليبيا وترك الليبيين مع بعضهم البعض للحوار والتفاهم

¹ اسلام امين، مسمودي، مرجع سبق ذكره، ص119.

- الاتفاق على تفعيل اللجنتين الخاصتين بالسياسة والامن، برئاسة مصر والجزائر على التوالي، وان تحدد المواضيع التي تتكفل بها، وان تجتمع في اقرب الآجال.

ان الجهود التي تقوم بها الجزائر والجولات التي قادتها لاجل التوصل لارضية اتفاق مشتركة بين كل الاطراف الليبية المتنازعة عن الحق في شرعية السلطة، لم تكن فقط اجتماعات وفق آلية دول الجوار للتباحث في الوضع الليبي لايجاد حلول للازمة، بل من جهة اخرى كانت الجزائر تستضيف المسؤولين الليبيين بمختلف تلوناتهم السياسية والعسكرية وحتى القبلية، دون إقصاء أي طرف ، وذلك تأكيداً على حيادها الايجابي تجاه كل اطراف النزاع، وانها تسعى لايجاد تسوية سلمية مناسبة ومتفق عليها كل اطراف الازمة، وتساهم في الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادتها وسلامة اراضيها، واستقلالية قرارها على المستوى الداخلي والخارجي سياسيا واقتصاديا، بعيدا عن التدخلات الخارجية التي زادت من تأزم الوضع وتأجيج الصراع الليبي، بسبب تغذياتها لاطراف النزاع بما يتوافق ومصالحها .

02- مظاهر تعاون الجزائر مع بعثة الامم المتحدة في ليبيا: إن تعاون الجزائر مع الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدولية في مجال الجهود والمساعي التي تبذلها في سبيل دفع العملية السياسية في ليبيا نحو حل سلمي يرضي جميع اطراف النزاع، يظهر من خلال العديد من المحطات التي أبدت فيها الجزائر استعدادها للتعاون في سبيل تسوية الازمة الليبية.

مع تأسيس البعثة الاممية الخاصة بدعم ليبيا وفقا لقرار مجلس الامن رقم 2009 في 16 سبتمبر 2011 ذات المهمة المحددة في استعادة السلام والامن والعمل على تشجيع المصالحة الوطنية وبناء دولة القانون، هذه البعثة التي تعاقب على رئاستها مجموعة من المبعوثين الامميين نتيجة لعديد العراقيل التي كانت تحول دون اتمام مهام رؤساء البعثة وتدفعهم للاستقالة، كان اول من ترأسها البريطاني "إيان مارتن Ian Martin"، وكانت جهود البعثة الاممية مرتكزة اساسا على محاولة تنظيم لقاء يجمع كل الفرقاء الليبيين وتقريب مواقفهم للوصول لموقف موحد ينهي حال

الفصل الرابع: _____ السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الانقسام الذي تعيشه ليبيا، وهو نفس المسعى الذي كانت الجزائر تعمل جاهدة للوصول إليه، ولذلك راحت تدعم كل جهود الامم المتحدة في مسعاها لمصالحة ابناء ليبيا لاستقرار البلاد وبناء مؤسسات الدولة.

فمنذ 2014 والجزائر تستقبل الوفود الليبية الرسمية السياسية والعسكرية من مختلف التوجهات وبوتيرة شبه متواصلة لاجل الوساطة لحل الازمة، وذلك بالتنسيق مع بعثة الامم المتحدة حيث كانت الجزائر في كل مرة من خلال التصريحات الرسمية خلال هذه الزيارات تعيد التأكيد على ان الحل الوحيد للازمة الليبية لن يكون إلا عن طريق التوافق السياسي لليبين عبر حوار وطني "ليبي- ليبي" دون أي تدخل خارجي.

من بين المحطات التي يظهر فيها تعاون الجزائر مع بعثة الامم المتحدة نذكر منها:

***- دعم الجزائر لاتفاق الصخيرات كإطار لحل الازمة:** اعتبرت الجزائر ان الاتفاق السياسي الذي وقع من قبل الاطراف الليبية بمدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015، وكان تحت اشراف الامم المتحدة اعتبرته اطارا سياسيا لتسوية الازمة، كما اعترفت بالهيئات المنبثقة عنه وهي حكومة الوفاق الوطني، والمجلس الاعلى للدولة، ومجلس النواب، وبقيت تساند وتشجع هذه الهيئات لتوحيد جهودها لانهاء الفوضى والخروج من حالة الانسداد السياسي¹.

***- دعم الجزائر لجهود المبعوث الاممي "غسان سلامة Ghassan Salamé":** لقد اعلنت الجزائر دعمها العلني لجهود المبعوث الاممي "غسان سلامة" الذي اعلن عن "خطة عمل جديدة" في سبتمبر 2017 اثناء إجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة، ومضمون الخطة هو بدأ جولة مفاوضات جديدة بهدف حل الخلافات العالقة بشأن الملف الليبي. وقد شاركت الجزائر في اجتماع رفيع المستوى خلال اشغال الجمعية العامة حول الملف الليبي، وقد شارك في هذا الاجتماع كلا من: الامم المتحدة،

¹ نفس المرجع

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

الجزائر، تونس، ومصر، وفيه تم الاتفاق على اعطاء انصار القذافي مكانة في خارطة الجديدة¹ إلى جانب المعارضة حتى لا يكون هناك طرف مقصي مما يقوض ويعيق الجهود الاممية للتوصل لحل الازمة.

*** - استضافة الجزائر سنة 2019 المبعوث الاممي "غسان سلامة Ghassan Salamé"** للاجتماع والتباحث في تطورات الوضع في ليبيا: فور وصوله للجزائر اشاد بتعاونها مع مبعوثي الامم المتحدة حيث قال "ان التواصل والتنسيق بين البعثة الاممية والجزائر لم ينقطع ابدا من اجل ايجاد حل سلمي للازمة"، ووضح بان زيارته تأتي في إطار التباحث والتشاور الدائمين بين الجزائر والامم المتحدة حول تطورات الوضع الليبي على المستوى السياسي والامني والعسكري، ومن ثم تطبيق الاجراءات اللازمة المتخذة على مستوى مخطط عمل الامم المتحدة في سبيل تسوية سلمية للازمة الليبية. كما سبق وان صرح "غسان سلامة" بأن الجزائر تتخوف الجزائر من إنقال انعكاسات الازمة الليبية إليها هوتخوف مشروع، وان لها حق مشروع بأن تهتم بالوضع الليبي نظرا للروابط العميقة بين البلدين، والحدود الطويلة التي تربط بينهما².

*** - اجتماع وزير خارجية الجزائر "احمد عطايف" ومبعوث الامم المتحدة إلى ليبيا السنغالي "عبد الله باتيلي Abdoulaye Bathily":** في 2023 جاءت زيارة "عبد الله باتيلي" مبعوث الامم المتحدة إلى الجزائر للتباحث في شأن الوضع الداخلي الليبي، وذلك في اطار مهامه لاحتواء الصراعات الداخلية واحداث تقارب بين اطرافها، وقد تناولت هذه المباحثات مسألة الانتخابات المرتقبة والجهود المبذولة للصالح بين المتنازعين. وقد اكد وزير الخارجية الجزائري احمد عطايف ان الجزائر ستواصل دعمها الكامل وانخراطها في المساعي المبذولة سواء من طرف الامم المتحدة او من طرف الاتحاد

¹ راوية، تبينة، مرجع سبق ذكره، ص 121

² عبد الرزاق، بن عبد الله، غسان سلامة في الجزائر لبحث تطورات الازمة الليبية، تاريخ النشر 2019/01/07، تاريخ الزيارة

<https://www.aa.com.tr/ar/1358407/> من: 2025/04/10

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

مواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها

الافريقي، مشيدا بالجهود المبذولة من طرفهما كما اكد ان المسارين الافريقي والاممي متوافقان ومتربطان في المسعى، وان كلاهما يكمل الآخر في سبيل تحقيق الهدف النهائي وهو انتهاء الازمة الليبية¹.

في اثناء الحوار اكد احمد عطايف ان جوهر الازمة الليبية يكمن في التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، وان الجزائر ترفض هذه التدخلات، وتدعو لانهاؤها بجميع اشكالها واساليبها من المشهد الليبي، لسبب انها زادت من حدة الانقسام وصعبت من مهمة المساعي الرامية لايجاد حلول توافقية سياسية بين اطراف النزاع الداخلي لانهاء الازمة، كما دعت لضرورة الاحتكام لاجل هذا الشأن إلى القرارات التي اصدرها مجلس الامن التي افضت إليها عديد المؤتمرات الدولية خاصة مؤتمري برلين: الاول والثاني سنتي: 2020 و 2021 على التوالي².

¹ صحيفة الشرق الاوسط، الجزائر: التدخلات الخارجية في ليبيا غدت الانقسام الداخلي، تاريخ النشر 27 نوفمبر 2023، تاريخ الزيارة 29-04-2025، من:

العالم-العربي/شمال-افريقيا/4693611-الجزائر-التدخلات-الخارجية-في-ليبيا-غدت-الانقسام-

الداخلي/ <https://aawsat.com>

² نفس المرجع

الفصل الرابع: السياسة الجزائرية

لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساحي تسويتها

إستنتاجات الفصل الرابع:

01- صناع القرار السياسي الجزائري يدركون ان الازمة الليبية تمثل تهديدا خطيرا يضاف للتهديدات الناتجة عن الحرب في شمال مالي وضعف معظم دول الساحل، وبالتالي صار لزاما على الجزائر تفعيل دبلوماسيتها التي تقوم على اساس امني استراتيجي ثابت لمواجهة المخاطر التي تمس بالجوانب السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية للجزائر. وبالتالي فان تخوف الجزائر من تحول ليبيا إلى دولة فاشلة مثل اكثر دوافع الدبلوماسية الجزائرية في السعي لحل الازمة الليبية.

02- تبنت الجزائر مقاربة امنية ثابتة منذ بداية الازمة قائمة على السعي لجمع كل اطراف الصراع دون تهميش أي طرف بما في ذلك الطرف المحسوب على نظام القذافي سابقا على طاولة الحوار والتفاهم للوصول لحل توافقي للازمة يرضي جميع الاطراف، ورفض التدخلات الخارجية التي ترى الجزائر بانها تزيد الوضع تفاقما بدلا من حله.

03- استمرار الانقسام السياسي في ليبيا واستمرار تنافس الدول على التدخل في الازمة الليبية وتدعيم اطراف الصراع، صعب من جهود ومساحي الدبلوماسية الجزائرية في التوصل لتوحيد اطراف النزاع وجمعهم على طاولة واحدة للخروج بحل نهائي ودائم للازمة.

04- اعتمدت الجزائر على توظيف البعد التنموي في دول الساحل في اطار دعم التعاون جنوب جنوب كإستراتيجية للقضاء على مسببات العنف والفوضى التي تسهل عمليات ازدياد نشاط التجارة غير المشروع (التهريب- المخدرات- تجارة البشر...) والجريمة المنظمة والارهاب...الخ.

05- بالرغم من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين دول الساحل والجزائر، والمشاريع الكبرى التي اطلقتها الجزائر بالمناطق الحدودية بينها وبين هذه الدول، الا انها مازالت تعاني من البطالة والفقر، وانخفاض معدلات النمو، وذلك بسبب قلت الامكانيات المالية لهذه الدول.

الخاتمة

الخاتمة

بعد التناول التحليلي لمختلف عناصر الأزمة الليبية عبر هذا البحث، يمكن القول إنّ ما حدث في ليبيا سنة 2011 يمثل نموذجاً كلاسيكياً لتفاعل "المحلي" مع "الإقليمي" و"الدولي"، حيث تتحول "الأزمة الداخلية" إلى أزمة مركبة تنفتح على دوائر متعددة من الفعل السياسي والعسكري، فالأزمة لم تكن نتاج لحظة داخلية معزولة، بل جاءت في سياق إقليمي أوسع تمثل في موجة ما اصطلح عليه بـ"الربيع العربي"، خروج الشعب الليبي يوم 17 فيفري 2011 في مظاهرات سلمية كان فعلاً سياسياً يندرج ضمن ما وصفته "حنة أرندت" بـ"قدرة الشعوب على استعادة الفضاء العمومي كإطار للمطالبة بالحرية والتغيير"، غير أنّ غياب استجابة عقلانية من النظام ورفضه اعتماد منطق التوافق والدبلوماسية، حول هذا الفضاء العمومي إلى ساحة صراع مسلح، مهدّ لانتهيار الشرعية الداخلية.

من هنا تدخل الفاعل الخارجي ممثلاً في حلف الناتو وبعض الدول العربية، مستندين إلى القرار الأممي رقم 1973، الذي يشرّع الحماية الإنسانية، غير أنّ الممارسة سرعان ما انزلت من حماية المدنيين إلى إسقاط النظام عبر استهداف نظام القذافي، وهو ما يذكرنا بما أشار إليه "كارل شмит" حين اعتبر أنّ "السيادة هي سلطة اتخاذ القرار في حالة الاستثناء"، فاعتبرت القوى الدولية أنّ الحالة الليبية حالة استثناء تبرّر تعطيل السيادة الوطنية، وهو ما أدى إلى تفكيك الدولة بدل حمايتها، بهذا المعنى، انقلبت الثورة من مشروع للتحرر إلى أزمة داخلية مدمّرة بين الليبيين حول السلطة والزعامة، وانحدرت ليبيا إلى حالة "حرب الكل ضد الكل" كما يقول "توماس هوبز"، حيث انهارت المؤسسات الأمنية، انتشر السلاح بين العامة، وتحول العنف من وسيلة استثنائية إلى قاعدة يومية لإدارة الصراع.

هذا الفراغ السياسي والأمني فتح الباب واسعاً أمام الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات التهريب العابرة للحدود، وأدخل ليبيا في مدار الصراعات بالوكالة، حيث تتنافس قوى دولية وإقليمية على دعم أطراف محلية متصارعة طمعاً في السيطرة على الموارد النفطية، بذلك تحولت ليبيا من "دولة" إلى "مجال جيوسياسي مفتوح"، كما يسميه الفكر الواقعي في العلاقات الدولية، تُدار فيه الصراعات الدولية بوسائل محلية.

انعكاسات الأزمة لم تقف عند الحدود الليبية، بل امتدت إلى الجوار الإقليمي، خاصة الجزائر، إذ وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام تحديات جسيمة ناجمة عن انهيار الدولة الليبية: حدود مكشوفة، فوضى سلاح، انتشار جماعات متطرفة، وتمدد التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى رواج تجارة المخدرات، الاتجار

بالبشر، والسلع المهربة، مع تدفق متزايد للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أنتجت هذه المعطيات مجتمعة ما يمكن تسميته بـ"مصفوفة التهديدات المركبة"، والتي لم تعد تقتصر على البعد العسكري، بل شملت أبعاداً سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وهو ما وضع الجزائر أمام مسؤولية مضاعفة: حماية أمنها الوطني والحفاظ في الوقت ذاته على استقرار محيطها.

من هذا المنطلق، برزت المقاربة الجزائرية التي استندت إلى فلسفة سياسية واضحة قوامها الربط بين "الأمن والسياسة"، وتغليب الحلول الدبلوماسية والسياسية على منطق القوة العسكرية. فبالنسبة للجزائر، لا يمكن بناء أمن مستدام من خلال فرض الحلول بالقوة، بل من خلال تعزيز الحوار بين الفرقاء الليبيين ورفض التدخلات الأجنبية التي توظف الأزمة بما يخدم مصالحها الضيقة، إنها مقاربة تنطلق من وعي بأن أمن الجزائر لا ينفصل عن أمن ليبيا، وبأن استقرار الدولة الوطنية في المنطقة هو الضامن الوحيد لتحديد التهديدات العابرة للحدود.

غير أن هذه الجهود اصطدمت بواقع معقد: القوى الدولية لم تحترم القرار الأممي رقم 2016 القاضي بوقف التدخلات وإنهاء العمليات العسكرية في ليبيا. فاستمرت بعض الدول في دعم أطراف النزاع، مما قوّض المساعي الجزائرية والإقليمية والأممية لبناء مؤسسات سياسية وأمنية وعسكرية موحدة، في إطار دولة القانون والمؤسسات التي حلم بها الشعب الليبي يوم خرج إلى الشوارع في 17 فيفري 2011.

إن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من التجربة الليبية هي أن الدولة متى انهارت سيادتها، تتحول إلى مجال للفوضى حيث تسود "حالة الطبيعة" الهوبزية، وتُستباح حدودها ومقدراتها. كما أن التدخل الدولي متى تجاوز غايته الإنسانية، يتحول إلى أداة لإعادة تشكيل الخرائط السياسية وفق منطق القوة والمصلحة. أما بالنسبة للجزائر، فإن الدرس المستفاد هو أن حماية الأمن القومي لم تعد مسألة عسكرية بحتة، بل صارت رهينة لبناء منظومة إقليمية قائمة على الحوار السياسي، التنسيق الأمني، والدبلوماسية الوقائية، حتى لا تتحول المنطقة المغاربية والساحل إلى فضاء دائم للفوضى والحروب بالوكالة.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل لمجموعة من النتائج يمكن صياغتها على الشكل التالي:

نتائج الدراسة:

1. أن حالة الحراك العربي لم تكن وليدة لحظة تاريخية عابرة، بل نتيجة حتمية لتراكم طويل من عنف الدولة السلطوي، وفساد النخب، وتآكل العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم. على الصعيد الداخلي،

تراكمت أزمات الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية والسياسية؛ وعلى الصعيد الخارجي، ساهمت استراتيجيات القوى الكبرى في الدفع نحو إعادة هندسة الفضاء العربي تحت غطاء الترويج للنموذج الليبرالي الغربي. وهنا يتجسد منطق هيغل في "مكر العقل"، حيث تتحرك الأحداث باسم الحرية لكنها تنتهي إلى إعادة إنتاج الهيمنة.

2. الأزمة الليبية كانت التجسيد الأكثر وضوحاً لهذا التداخل؛ فهي لم تكن فقط انعكاساً للربيع العربي، بل كانت انفجاراً لـ "السخط المكبوت" ولانعدام التوازن بين غنى الموارد الطبيعية واتساع المجال الجغرافي من جهة، وحرمان الشعب من أبسط مقومات العدالة الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. في هذا السياق، يمكن استحضار تصور "أرسطو" بأن غياب العدالة يؤدي إلى انهيار الدولة، وتحولها إلى فضاء صراع لا إلى إطار جامع للمواطنة.

3. اتضح أن "سياسة التمييز الجهوي" التي انتهجها نظام القذافي أسست لخلل بنيوي في بنية الدولة، إذ عمّقت الفوارق بين الجهات، وأنتجت تهميشاً اجتماعياً للشباب وحرماناً من حرية التعبير. بذلك قوّضت قيم الولاء الوطني، وتحول الشعب إلى جماعات متنازعة تبحث عن بدائل للشرعية المفقودة. وهنا يحضر "ابن خلدون" في حديثه عن "العصبية" باعتبارها قاعدة للصراع حين تنهار الدولة وتضعف شرعيتها.

4. الأزمة كشفت عجز المنظمات الإقليمية – الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي – عن ممارسة أدوارها الوظيفية، بسبب غلبة ميزان القوى الدولي وهيمنة الأمم المتحدة والدول الكبرى، ما يعيدنا إلى رؤية "كارل شميت" حول "السيادة" بوصفها القدرة على فرض القرار في حالة الاستثناء، وهو ما مارسه القوى الكبرى بدل الإطار الإقليمي.

5. تدخل حلف الناتو كان تجسيداً لفلسفة "المصلحة المقنّعة بالأخلاق":

*الهدف المعلن: حماية المدنيين من بطش النظام.

*الهدف غير المعلن الأول: إسقاط النظام كخيار استراتيجي.

*الهدف غير المعلن الثاني: تأمين المصالح الاقتصادية والجيوسياسية.

إنها صورة صريحة لمفهوم "الهيمنة الليبرالية" التي تستبطن منطق القوة تحت شعارات إنسانية.

6. التنافس الدولي والإقليمي حول ليبيا عكس انتقال الصراع من مستوى الدولة الوطنية إلى مستوى "الحرب بالوكالة"، حيث تغيب الاعتبارات الأخلاقية لصالح الحسابات المصلحية. ليبيا هنا أضحت مجرد "قضاء استراتيجي" تتصارع عليه القوى لتأمين موارد الطاقة وممرات النفوذ في إفريقيا.

7. بالنسبة للجزائر، أظهرت الأزمة أن حدودها الجغرافية لم تعد مجرد خطوط فاصلة، بل تحولت إلى "نقاط هشاشة استراتيجية" بفعل تمدد الفوضى الليبية والحرب في شمال مالي، وهذا ما استدعى تبني مقاربة أمنية-دبلوماسية متعددة الأبعاد، تحاول المواءمة بين ضرورات حماية الأمن القومي الجزائري وبين فلسفة "السيادة الواقعية" التي تؤكد أن أمن الدولة لا ينفصل عن استقرار محيطها الإقليمي.

8. استمرار الانقسام السياسي في ليبيا، مقترناً بتعدد تدخلات القوى الخارجية، جعل مهمة الجزائر في جمع الفرقاء الليبيين مهمة صعبة. هنا يمكن استدعاء فكرة "هوبز": حين يغيب "الليفيثان" - الدولة المركزية القدرة على الاحتكار الشرعي للعنف - يتحول المجتمع إلى حالة "حرب الكل ضد الكل"، وهو ما يفسر انسداد مسارات الحل السياسي.

9. في مواجهة ذلك، اعتمدت الجزائر مقاربة تنموية-أمنية مع دول الساحل، تنطلق من قناعة أن "الأمن لا يبنى فقط بالسلاح، بل كذلك بالتنمية". إن تعزيز التعاون جنوب-جنوب ودعم مشاريع التنمية يهدف إلى تجفيف منابع الفوضى التي تتغذى منها شبكات التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب. وهو تصور يستند إلى فلسفة "الأمن الإنساني" التي ترى أن حماية الإنسان، لا الدولة فقط، هي المدخل الحقيقي لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ومما تقدّم في هذه الدراسة، وبالاستناد إلى ما أفضت إليه من استنتاجات تحليلية، يمكن صياغة جملة من الاقتراحات والتوصيات التي تتوزع على مستويين مترابطين: المستوى الليبي الداخلي، والمستوى الجزائري المرتبط بانعكاسات الأزمة على أمنها القومي.

1/_ أولاً: في ما يتعلق باستعادة السلم الأهلي وتوحيد الصف الوطني الليبي:

1. ينبغي على مجلس الأمن والأمم المتحدة تجاوز منطق القرارات الجزئية والانتقائية، واتخاذ موقف حاسم يمنع كافة أشكال التدخلات الخارجية، المباشرة وغير المباشرة، في الشأن الليبي،

- مع تفعيل آليات الردع والعقاب ضد كل الأطراف التي تخرق هذا الالتزام، وذلك انسجاماً مع مبدأ السيادة الذي يشكل جوهر الفلسفة السياسية الحديثة منذ معاهدة وستفاليا.
2. يتعين على الجزائر، بصفتها دولة محورية في الفضاء المغربي والأفريقي، متابعة وتفعيل مخرجات القمة العربية (الجزائر 2022) ذات الصلة بالملف الليبي، بما يجعلها قاعدة عملية للعمل العربي المشترك في هذا المجال.
3. الدفع باتجاه حوار وطني شامل ومصالحة مجتمعية جامعة، تنبني على قاعدة "ليبية-ليبية" بعيداً عن الوصاية الخارجية، انسجاماً مع فلسفة العدالة الانتقالية التي تعطي الأولوية للفاعلين المحليين.
4. ضرورة التسريع بتنظيم انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة، تتيح لكل الأطراف المتنازعة الترشح، مع الالتزام المسبق باحترام نتائجها بما يعزز مبدأ التداول السلمي على السلطة.
5. تشكيل حكومة وفاق وطني قادرة على تمثيل جميع الأطياف السياسية، بما يحقق حداً أدنى من الشرعية التوافقية.
6. صياغة دستور وطني توافقي يجمع بين متطلبات بناء الدولة الحديثة واحترام الخصوصيات الاجتماعية والقبلية.
7. العمل على جمع السلاح وإعادة هيكلة الوحدات العسكرية ضمن مؤسسة جيش نظامي موحد، بما يضع حداً لتنشيط أدوات العنف المشروع ويعيدها إلى يد الدولة.
8. التأكيد على أن أي عملية حوار وطني ينبغي أن تبقى ليبية خالصة، دون وصاية أو إملاءات خارجية، حفاظاً على استقلالية القرار الوطني.

2/- ثانياً: في ما يخص حماية الأمن القومي الجزائري من انعكاسات الأزمة الليبية وأزمات الساحل:

1. ضرورة تقوية الجبهة الداخلية الجزائرية وتحسينها من محاولات الاختراق الخارجي، لاسيما عبر استهداف الشباب بخطابات إغرائية أو دعوات هدامة.
2. تطوير آليات تعاون إقليمي مع دول الجوار المباشر في مجال حماية الحدود ومكافحة التهديدات العابرة للأوطان، من إرهاب وهجرة غير نظامية وتهريب، بما ينسجم مع مقاربة الأمن التعاوني، ويعزز استقرار المنطقة ككل.

الملاحق

الاتفاق السياسي الليبي

الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015

مقدمة

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا، اجتمع ممثلون من كافة أرجاء البلاد للتفاوض حول هذا الاتفاق الذي يمثل فرصة فريدة لمعالجة المعاناة الحالية للشعب الليبي وبناء دولة ديمقراطية مدنية من خلال الإجماع الوطني. وأثبتوا من خلال قيامهم بهذا بأنهم قادة حقيقيون ملتزمون بإعلاء الشعب الليبي والدولة الليبية فوق المصالح الذاتية واستعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة من أجل ليبيا.

لقد ضم مسار الحوار السياسي أطرافاً فاعلة رئيسية في عملية التحول الديمقراطي الليبي. فأعضاء مجلس النواب، الذين تم اختيارهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة نظمها وأقر بها المؤتمر الوطني العام، لديهم مسؤولية احترام الحقوق الديمقراطية للناخبين وتمثيل دوائرهم الانتخابية. والمؤتمر الوطني العام الذي قام بإدارة العملية الانتقالية لأكثر من عامين والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال. وقد قام أعضاء من هذه الهيئات التشريعية الثلاث بتقديم مساهمات مهمة للغاية لعملية الحوار وإبرام هذا الاتفاق. كما شاركت فيه أطراف معنية مستقلة أخرى. فيما قدمت التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية وقادة القبائل والمنظمات النسائية مساهمات إيجابية وبناءة خلال مسارات الأخرى بغية تعزيز مصالحة حقيقية ومستقرة.

ويستند الاتفاق السياسي الليبي الذي تمخض عن هذا الحوار إلى أربعة مبادئ رئيسية: ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، والحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة والتوازن فيما بينها، وضرورة تمكين مؤسسات الدولة، كحكومة الوفاق الوطني، لتتمكن من معالجة التحديات الخطيرة في المستقبل، واحترام القضاء الليبي واستقلاله.

إن تنفيذ هذا الاتفاق، بحسن نية، سوف يتيح الأدوات اللازمة لمعالجة تحديات محاربة الإرهاب وإصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز التنمية الاقتصادية والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد.

سيظل الشعب الليبي مديناً لثواره للدور الذي لعبوه في تحرير البلاد من عقود من حكم الفرد، أو للتضحيات التي قدموها في نضالهم من أجل دولة حرة وديمقراطية تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. لقد آن الأوان للمضي قدماً نحو مرحلة جديدة من انتقال ليبيا، تتيح للثوار فرصة ليكونوا جزءاً من جيش حديث ومهني تم إصلاحه ويخضع لسيطرة الحكومة المباشرة، أو لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية بما يليق بالتضحيات التي قدموها. لقد حان الوقت لوضع حد للقتال الذي أعاق الانتقال الديمقراطي للبلاد والذي يشكل خطراً متزايداً على وحدتها الوطنية. إن العمل من أجل مستقبل أفضل لليبيا يجب أن يستمر من خلال الوسائل السياسية السلمية.

يعد هذا الاتفاق الخطوة الأولى على طريق طويل نحو تعافي ليبيا وازدهارها. إن عمليات الانتقال السياسي هي دائماً صعبة، واستبدال الأنظمة الاستبدادية بديمقراطية حقيقية يعد مهمة جبارة في أحسن الظروف. فلا توجد طرق مختصرة، ولن يكون الأمر سهلاً. غير أنها خطوة أولى جيدة تضع ليبيا على أرض صلبة لمواجهة تحديات المستقبل.

الدباجة

إن المشاركين في الحوار السياسي الليبي،
إذ يجمعون على أن التسوية السلمية للأزمة في ليبيا تتطلب التزاماً واضحاً وتصميماً صريحاً من قِبل الممثلين السياسيين الليبيين، ودعماً واسعاً من كافة الأطراف، وجهوداً متضافرة مستمرة من الشعب الليبي،
وإذ يستجيبون لحاجة مؤسسات الدولة الشرعية لترتيبات واضحة لإدارة الشؤون الليبية لحين إقرار وإنفاذ الدستور الليبي،

وإذ يعربون عن التزامهم بالمصلحة الوطنية العليا لليبيا ووضعها فوق كل الأولويات الأخرى،
وإذ يؤكدون على التزامهم بالمسار الديمقراطي المستند إلى احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي
للسلطة،

وإذ يؤكدون على تمسكهم بالإعلان الدستوري واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته،
وإذ يؤكدون على التزامهم بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي،
والالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية التي تعد ليبيا طرفاً بها، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة مع
التأكيد على ضرورة الحفاظ على السيادة الليبية،

وإذ يعربون عن إصرارهم على ضمان إتاحة الفرصة لجميع الليبيين للمشاركة بفعالية في جهود بناء الدولة،
وإذ يعربون عن تصميمهم على إعادة توفير بيئة مستقرة يعمها السلم والأمن تُمكن مؤسسات الدولة من تلبية
احتياجات الشعب الليبي والحفاظ على مكتسباته،

وإذ يعربون عن عزمهم على ضرورة أن يكون استخدام القوة في ليبيا جكراً على السلطات الشرعية للدولة، بشكل
يتمشى مع مبدأ سيادة القانون، والتزامات ليبيا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق وحرريات الشعب الليبي،
وأن يخضع مسئولو القطاع الأمني للرقابة المدنية والمساءلة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة،
وإذ يعربون عن إدانتهم للانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما في ذلك استهداف المدنيين
والمؤسسات المدنية والتزامهم في وضع نهاية للإفلات من العقاب،

وإذ يؤكدون على الدور الهام للمرأة الليبية في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وأهمية مساهمتها
المتكافئة في جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة الليبية وضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق
بهذه الجهود والمشاركة في العملية السياسية،

وإذ يعربون عن تصميمهم على إشراك الشباب في صناعة السلام وتعزيز دورهم في العملية السياسية وتحسينهم
للتصدي لكافة أشكال الإرهاب،

وإذ يعربون عن قلقهم البالغ من ازدياد الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية
وسلامة أراضيها، وعلى انتقالها الديمقراطي، ورفضهم التام للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بغض
النظر عن دوافعه،

وإذ يتطلعون إلى بناء مجتمع آمن متماسك تسوده المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وحرية
التعبير،

وإذ يعربون عن التزامهم بالحفاظ على المؤسسات المستقلة في ليبيا وعزمهم على العمل بما يحقق مصالح الشعب
الليبي على المدى الطويل بوجود هياكل إدارية موحدة خاضعة لحكومة الوفاق الوطني يتمثل دورها في حماية
موارد ليبيا لصالح جميع الليبيين،

وإذ يؤكدون على الالتزام بالمسار الديمقراطي المستند على احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي
للسلطة واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته وإدانة كافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والذي
كان عهداً جائراً مستبداً ومثل حقبة سوداء في تاريخ ليبيا وجثم على البلاد منذ 1 سبتمبر 1969 حتى انتصار
ثورة فبراير المباركة، والتأكيد على عدم تكرارها ومنع أي فعل يدعو إلى إعادة إنتاج ذلك العهد بأي شكل من
الأشكال ورفض أية محاولات للتداول غير السلمي على السلطة ومن بينها كافة أشكال الانقلابات،

وإذ يكررون تأكيد التزام ليبيا بتعهداتها الدولية،

اتفقوا على ما يلي:

مبادئ حاكمة

يحتكم هذا الاتفاق وتنفيذه وتفسيره إلى المبادئ التالية:

1. الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترايبية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية
ورفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية الليبية.
2. الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية السياسية المبنية على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي
للسلطة.

3. الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. الالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
5. الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطلاً.
6. الالتزام بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير المتضمنة في ديباجة الإعلان الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
7. إدانة كافة الأطراف لكافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والتأكيد على عدم تكرارها.
8. التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم.
9. الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياده.
10. الالتزام بأن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد خلال الفترة الانتقالية.
11. الالتزام بالصلاحيات والسلطات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، ومساهمتهما في العملية السياسية وفقاً لهذا الاتفاق.
12. التزام كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني وكذلك المؤسسات الأخرى المنبثقة عن هذا الاتفاق بإعلاء مبدأ التوافق في مباشرتها لمهامها وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لضمان حسن سير العملية الديمقراطية والتكامل والتوازن بين السلطات جميعها.
13. الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
14. الالتزام بتشكيل حكومة وفاق وطني تقود الجهاز التنفيذي، تعمل على تنفيذ برنامج عملها وفقاً للإعلان الدستوري.
15. احتكار الدولة للحق الحصري في الاستخدام المشروع للقوة.
16. نibir وتجريم كل أشكال العنف أو التهديد به أو التحريض عليه لتحقيق أهداف سياسية، وضرورة تطبيق القانون على من يُذكي مشاعر الكراهية والعنف.
17. إدانة ومكافحة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وأنواعها ومصادر تمويلها والالتزام بمسئولية الدولة الحصرية عن مكافحة الإرهاب على أن تلتزم بالإجراءات القانونية وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنصوص عليها بالاتفاقيات والمواثيق والمعايير الدولية بهذا الخصوص.
18. احتكار الدولة لمؤسستي الجيش والأمن بمقتضى القانون وخدمة للصالح العام، ويلتزم الجيش بعدم المساس بالنظام الدستوري ويحظر على الضباط وضباط الصف والجنود الاشتغال بالعمل السياسي. ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية خارج شرعية الدولة.
19. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.
20. الالتزام بتطبيق القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية بشأن حل ودمج التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة تأهيل منتسبيها بما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية.
21. الالتزام بإخلاء جميع المناطق السكنية والمقرات المدنية والعسكرية من جميع التشكيلات المسلحة.
22. صون حقوق المكونات الثقافية باعتبارها مكوناً أساسياً وأصيلاً من مكونات الشعب الليبي في إطار دولة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.
23. رفض التحريض على الكراهية والتكفير والتخوين والتعصب والتطرف والتشهير وكافة أوجه التمييز والازدراء، والالتزام بعدم استخدام وسائل الإعلام، بجميع أنواعها، في ارتكاب أي من تلك الأفعال.
24. عدم جواز الاحتجاز أو الاعتقال إلا بموجب القانون والالتزام بأن تكون جميع السجون ومراكز الاعتقال والتوقيف تحت السيطرة الفعلية للسلطة القضائية، وإنفاذ القوانين الليبية المتعلقة بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين دون اتهام أو محاكمة، ومحاكمة الأشخاص الملاحقين قضائياً بشكل سريع وعادل وكذلك الالتزام بالكشف عن مصير المفقودين.

25. الملاحقة القضائية ومعاقبة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي بما في ذلك ضروب سوء المعاملة ضد المحتجزين، أيّاً من كان.
26. تفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، من أجل إعلاء الحقيقة وتحقيق المحاسبة والمصالحة وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة، وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.
27. الالتزام الكامل بمعالجة الأوضاع الإنسانية للمهجرين والنازحين وتسهيل عودتهم الطوعية لمناطقهم بأسرع وقت ممكن بكرامة وأمان، والتعهد بحمايتهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، مع مراعاة الأعباء المالية للدولة الليبية.
28. الالتزام بالعمل على محاربة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من خلال تضافر جهود الدول المعنية وبالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي والدول المجاورة، مع التأكيد على احترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة.
29. تفعيل النظام اللامركزي كأساس للحكم المحلي في إطار وحدة الدولة.
30. الالتزام بمبادئ الشفافية ومكافحة الفساد والتقيد بالمعايير الدولية في مجال التعاقدات العامة للدولة وفي كافة تعاملاتها الداخلية والخارجية.
31. الإقرار بأهمية استمرار استقلال ونزاهة المؤسسات الاقتصادية والرقابية ذات السيادة.
32. المحافظة على الثروات الطبيعية والموارد الوطنية ومؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية المملوكة لكل الليبيين واستثمارها لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة، وعدم جواز التحكم أو التصرف فيها إلا من قبل السلطات الرسمية للدولة ووفق التشريعات الليبية النافذة ذات الصلة وعدم إقحامها في أي نزاع سياسي.

حكومة الوفاق الوطني

المادة (1)

1. تشكيل حكومة الوفاق الوطني يأتي في ظل ظروف استثنائية تمر بها البلاد وتستمد قوتها من كونها تنوياً للاتفاق السياسي الليبي، ويتطلب نجاحها استمرار دعم كافة الأطراف لها لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه.
2. تُشكّل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتكأف بممارسة مهام السلطة التنفيذية وتتكون من مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية نواب رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء، يكون مقرها الرئيسي العاصمة طرابلس ويمكن أن تمارس أعمالها من أي مدينة أخرى.
3. يُشكّل مجلس لرئاسة الوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوية خمس نواب وثلاث وزراء أحدهم لشئون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع والثاني لشئون المجالس المتخصصة والأخير لشئون المجتمع المدني ويتطلب قيام مجلس رئاسة الوزراء باتخاذ أي قرار، وفقاً لاختصاصاته المبينة بالمادة 2/8 من هذا الاتفاق، إجماع رئيس مجلس الوزراء ونوابه.
4. مدة ولاية حكومة الوفاق الوطني عام واحد يبدأ من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب وفي حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور خلال ولايتها، يتم تجديد تلك الولاية تلقائياً لعام إضافي فقط. وفي جميع الأحوال تنتهي ولاية الحكومة مباشرة فور تشكيل السلطة التنفيذية بموجب الدستور الليبي أو انقضاء المدة المحددة لها أيهما أقرب.
5. لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراح بسحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني إلا بطلب مكتوب موقع من خمسين (50) عضواً من أعضائه. وفي هذه الحالة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق قبل المضي في إجراءات سحب الثقة ويتعين على مجلس الدولة إبداء رأيه خلال مدة أقصاها أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ مخاطبته. وفي هذه الحالة، يتطلب سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني موافقة مائة وعشرون (120) عضواً من أعضاء مجلس النواب.

المادة (2)

1. مع مراعاة مبدأي الكفاءة وعدم التمييز، يتعين توافر الشروط الواردة بالإعلان الدستوري في مَنْ يُعَيَّن لعضوية حكومة الوفاق الوطني.
2. تُولي حكومة الوفاق الوطني الاعتبار الواجب للبُعد الجغرافي والمكونات الثقافية والتمثيل العادل للمرأة والشباب عند اختيار أعضائها.
3. يقوم رئيس مجلس الوزراء المُكَلَّف ونوابه باختيار الوزراء استناداً إلى اتفاق فيما بينهم، وبعد عقد جلسة تشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي تُخصَّص لهذا الغرض. وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.
4. يحدد الملحق رقم (1) بهذا الاتفاق أسماء المرشحين لمجلس الوزراء.

المادة (3)

يقدم رئيس مجلس الوزراء، خلال مدة أقصاها شهر من إقرار هذا الاتفاق، قائمة كاملة متوافق عليها بأعضاء حكومة الوفاق الوطني وبرنامج عملها لمجلس النواب لاعتمادها بالكامل ومنحها الثقة واعتماد برنامجها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً خلال مدة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ تقديمها للمجلس.

المادة (4)

تؤدي استقالة رئيس مجلس الوزراء، أو وفاته، أو خلو منصبه لأي سبب من الأسباب إلى استقالة الحكومة بكاملها. وفي هذه الحالة، تواصل الحكومة المنتهية ولايتها مهامها كحكومة تصريف أعمال برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الوزراء لحين تشكيل حكومة جديدة، على أن يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة (5)

1. في حال خلو منصب أحد نواب رئيس الوزراء لأي سبب كان، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.
2. في حال خلو منصب أحد الوزراء أعضاء رئاسة مجلس الوزراء، يقوم رئيس الوزراء ونوابه باختيار البديل بالإجماع خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة (6)

يجوز لرئيس الوزراء ونوابه إعفاء أي وزير استناداً إلى اتفاق بالإجماع فيما بينهم، على أن يستمر الوزير في تسيير أعمال وزارته لحين قيام رئيس مجلس الوزراء، بعد التوافق مع نوابه، بعرض البديل على مجلس النواب، خلال عشرة (10) أيام من الإعفاء، لمنحه الثقة. وإذا تعذر توافقهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.

المادة (7)

تقوم حكومة الوفاق الوطني، خلال اجتماعها الأول، باعتماد آليات صنع القرار الخاصة بها بأغلبية ثلثي أعضائها.

المادة (8)

تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكّل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلاث وزراء كالتالي:

1. اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:
 - أ. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية؛
 - ب. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛
 - ت. الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهه في أداء اختصاصاته وتروؤس اجتماعاته؛
2. اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:
 - أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛
 - ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛
 - ت. تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقاً للتشريعات الليبية النافذة؛
 - ث. تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم؛
 - ج. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلام واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من صدوره، لاعتماده؛
 - ح. عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

المادة (9)

يختص مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية وضمان السير العادي لمؤسسات وهياكل الدولة العامة وفقاً للاختصاصات التالية:

1. وضع وتنفيذ برنامج عمل الحكومة لفترة ولايتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المنصوص عليها بالملحق رقم (2) بهذا الاتفاق؛
2. اقتراح مشروعات القوانين اللازمة لأداء مهامها وتقديمها لمجلس النواب لإقرارها؛
3. إصدار اللوائح والقرارات الإدارية والتعليمات بحسب الحاجة لتنفيذ برنامج الحكومة وفقاً للتشريعات النافذة؛
4. إدارة الشؤون الوطنية بما يحقق مصلحة البلاد، وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات النافذة؛
5. إعداد مشروع الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة؛
6. وضع وتنفيذ ترتيبات مالية طارئة مؤقتة عند الاقتضاء بعد إجراء المشاورات اللازمة مع مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والجهات الرقابية ذات العلاقة وفق أحكام القانون المالي النافذ؛
7. إصدار القرارات الخاصة بهيكل وإدارة الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للحكومة، حسب ما تراه ضرورياً وملائماً، بعد التشاور مع الجهات ذات الصلة؛
8. التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛
9. تنفيذ المهام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة (10)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدفاع والأمن القومي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، للتوافق على مشروع قانون يحدد صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي وكذلك صلاحيات المستويات القيادية بالجيش خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عملها على أن يعتمد مجلس النواب كما تم التوافق عليه.

المادة (11)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل وحدة دعم وتمكين للمرأة تتبع رئاسة مجلس الوزراء.

مجلس النواب

المادة (12)

يتولى السلطة التشريعية للدولة، خلال المرحلة الانتقالية، مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014، ويمارس صلاحياته وفقاً للإعلان الدستوري وتعديله وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة (13)

يتولى مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وسحبها وفقاً لبنود هذا الاتفاق، واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية، وإقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة.

المادة (14)

تقدم مقترحات القوانين بمبادرة من عشرة (10) نواب على الأقل، وتقدم مشاريع القوانين من مجلس الوزراء، ويختص رئيس مجلس الوزراء بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات الدولية ومشاريع القوانين المالية.

المادة (15)

1. مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة، خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إقرار هذا الاتفاق، ووفقاً للآلية المنصوص عليها بالملحق رقم (3) لهذا الاتفاق، بهدف الوصول لتوافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية:
 - أ. محافظ مصرف ليبيا المركزي.
 - ب. رئيس ديوان المحاسبة.
 - ت. رئيس جهاز الرقابة الإدارية.
 - ث. رئيس هيئة مكافحة الفساد.
 - ج. رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
 - ح. رئيس المحكمة العليا.
 - خ. النائب العام.
2. على إثر تنفيذ الفقرة الأولى من هذه المادة، يتطلب تعيين وإعفاء شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية المبينة في الفقرة السابقة موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المادة (16)

يعقد مجلس النواب، بعد التحاق من يرغب من النواب المقاطعين، جلسة تخصص للنظر في القضايا التالية:

1. المقر المؤقت لانعقاد المجلس.
 2. مراجعة النظام الداخلي للمجلس.
 3. تشكيل لجان المجلس.
 4. القرارات والتشريعات التي أصدرها المجلس.
 5. تطوير العمل التشريعي لتعزيز الفاعلية والشفافية.
- على أن يتم الانتهاء من البت في تلك القضايا في موعد غايته 15 أكتوبر 2015.

المادة (17)

تشكل لجنة من مجلس النواب والنواب المقاطعين له، تجتمع في موعد غايته 17 سبتمبر 2015، للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتنفيذ المادة السابقة على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتسهيل عمل تلك اللجنة.

المادة (18)

يستمر عمل مجلس النواب، وفقاً للمادة 16 من هذا الاتفاق، لحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي.

المجلس الأعلى للدولة

المادة (19)

1. مجلس الدولة هو أعلى مجلس استشاري للدولة، يقوم بعمله باستقلالية وفقاً للإعلان الدستوري المعدل وفقاً لهذا الاتفاق والتشريعات الليبية النافذة، ويكون له الشخصية القانونية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.
2. يتولى مجلس الدولة، بالأغلبية التي يقرها نظامه الداخلي، خلال فترة أقصاها واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ عرض مشاريع القانون عليه، إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني في تلك المشاريع قبل إحالتها لمجلس النواب، وللمجلس حق قبول أو رفض تلك المشروعات.
3. يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها.
4. يتعين على مجلس الدولة الرد كتابياً على أي طلب من حكومة الوفاق الوطني في غضون واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ استلامه.

المادة (20)

ينظم مجلس الدولة عمله وفقاً للملحق رقم (3) بهذا الاتفاق.

المادة (21)

في أول اجتماع له، ينتخب مجلس الدولة رئيساً له ونائبين ومقرر ويضع اللائحة الداخلية الخاصة به ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً بين كل اجتماع.

المادة (22)

1. يكون المقر الرئيسي لمجلس الدولة بالعاصمة طرابلس ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى.
2. ينتهي عمل مجلس الدولة بانتهاء عمل مجلس النواب وفقاً لنص هذا الاتفاق.

المادة (23)

1. بدون الإخلال بالصلاحيات التشريعية لمجلس النواب، يقوم مجلس النواب ومجلس الدولة بتشكيل لجنة مشتركة بينهما، قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مهمتها اقتراح مشروع قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتقدم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها.
2. يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوفير أجواء مناسبة لإجراء الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلطة.

المادة (24)

يختص مجلس الدولة كذلك بدراسة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التالية:

1. دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛
2. دعم الوحدة الوطنية؛
3. حماية المقومات الأساسية للمجتمع؛
4. مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لبرنامج عمل الحكومة وأولوياتها؛

5. مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والإقصاء؛
6. دعم جهود المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي من خلال الآليات القائمة؛
7. العودة الطوعية والأمن للمهجرين والنازحين؛
8. دور الإعلام في دعم جهود إحلال السلام ونبذ ثقافة العنف والكراهية؛
9. دعم ومساندة لجان تقصي الحقائق ومؤسسات مكافحة الفساد في أدائها لواجباتها.

المادة (25)

1. يُبدي مجلس الدولة رأيه في المسائل الأخرى التي ترى حكومة الوفاق الوطني أن تستشير فيها، وله في سبيل ذلك أن يُعد المذكرات والدراسات والتقارير اللازمة، على أن يسترشد لدى تقديم مقترحاته بالمعايير والمحددات التي تضعها له الحكومة.
2. يجوز للمجلس في سبيل أدائه لمهامه تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه.

تدابير بناء الثقة

المادة (26)

1. تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بجمع معلومات كاملة عن الأشخاص المختطفين والمفقودين وتقديمها لحكومة الوفاق الوطني وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل هيئة مستقلة للأشخاص المفقودين إعمالاً بأحكام القانون رقم 1 لسنة 2014 وذلك خلال سنتين (60) يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها.
2. ينبغي على جميع أطراف النزاع، في غضون ثلاثين (30) يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها، إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لديهم دون سند قانوني أو تسليمهم إلى السلطات القضائية، التي ستقرر في غضون السنتين (60) يوماً التالية ما إذا كان ينبغي عليهم المثول أمام القضاء أو وجوب إطلاق سراحهم وفقاً للتشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.
3. ينبغي على كافة الأطراف المساهمة في توفير حماية فعالة للسلطات القضائية المختصة وتمكينها من مراجعة جميع حالات الاحتجاز أو الاعتقال، وإطلاق سراح فوري لجميع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين دون سند قانوني. وفي حال عدم الالتزام بالتنفيذ، تقوم الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
4. يلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بضمان حكر سلطة احتجاز المعتقلين والسجناء على السلطات القضائية المختصة وفي مرافق معترف بها رسمياً، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة.
5. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بالعمل على تطبيق قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، خلال تسعين (90) يوماً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
6. تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالمحافظة على استقلال المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ودعمه للقيام بمهامه على أكمل وجه بما في ذلك دوره في زيارة السجون ومتابعة المحتجزين.

المادة (27)

تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالتعاون مع جهود حكومة الوفاق الوطني ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة لمساعدة المهجرين والنازحين بغية عودتهم الطوعية والأمن بأسرع وقت ممكن إلى مناطقهم وتيسر التواصل الحر والأمن دون عوائق مع الوكالات والمنظمات الإنسانية. وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بوضع الخطط اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين والمهجرين داخلياً خلال تسعين (90) يوماً من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

المادة (28)

بموجب هذا الاتفاق، تلتزم كافة الأطراف بالآتي:

1. رفع الحصار عن كافة المدن والمناطق المحاصرة.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني بتوفير المعونات الإنسانية للمناطق والأشخاص المتضررين من النزاع الحالي مع إيلاء اهتمام خاص للمدن والمناطق الأكثر تضرراً من جراء النزاع.
3. تيسير وتسهيل وصول المعونات الإنسانية التي تقدمها حكومة الوفاق الوطني أو مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية إلى مستحقيها وعدم عرقلتها بأي صورة من الصور على أن يتم ذلك تحت إشراف الدولة.

المادة (29)

1. لا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق القيام أو المشاركة في أي حملة إعلامية تهدف إلى التحريض على، أو الترويج إلى أي شكل من أشكال العنف أو الكراهية، أو تهديد السلم الأهلي والوحدة الوطنية لأي سبب من الأسباب.
2. يدعم أطراف هذا الاتفاق استخدام الإعلام لتعزيز المصالحة والتسامح والوحدة الوطنية.

المادة (30)

1. حكومة الوفاق الوطني لها كامل السلطة والسيطرة على كامل التراب الليبي وجميع المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وجميع المنشآت الحيوية في الدولة الليبية.
2. تؤكد أطراف هذا الاتفاق على ضرورة تتبع مرتكبي جريمة استخدام القوة ضد سيطرة حكومة الوفاق الوطني على أي مطار أو ميناء بحري أو منفذ بري أو غيرها من المنشآت الحيوية، وضبطهم وتقديمهم للقضاء لمواجهتهم بالعقوبات المقررة قانوناً.
3. ينبغي على جميع أطراف هذا الاتفاق التعاون بشكل كامل مع التدابير التي تتخذها حكومة الوفاق الوطني لفتح المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وتأمين سبل النقل والملاحة الجوية والبحرية والبرية. ولا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق اتخاذ أي إجراء بهدف عرقلة سبل النقل البري والملاحة الجوية والبحرية.
4. تلتزم كافة الأطراف بضمان سلامة المقرات والأصول التابعة للدولة ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة وتسليمها لها لتصبح تحت سيطرتها الكاملة.

المادة (31)

يحق لجميع الليبيين والليبيات التنقل بحرية في جميع أرجاء ليبيا والسفر خارجها مستخدمين أيّاً من المطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية. ولا يجوز اتخاذ أي إجراء بهدف تقييد حرية التنقل لأي شخص، إلا وفقاً للتشريعات الليبية النافذة وبأمر من السلطات القضائية المختصة.

المادة (32)

تقوم حكومة الوفاق الوطني بالاستمرار في دعم مشروع نظام الرقم الوطني لضمان العديد من الاستخدامات المالية والإدارية، ومن بينها سداد رواتب الليبيين بشكل منصف، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة، ودون أي تمييز.

الترتيبات الأمنية

المادة (33)

1. الجيش الليبي هو قوات عسكرية نظامية تتألف من ضباط وضباط صف وجنود، يتولى الدفاع عن ليبيا والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة.

2. الشرطة هي هيئة مدنية نظامية ذات ضبضية قضائية مهمتها الحفاظ على السلم والنظام العام والصحة العامة وكفالة الأمن والطمأنينة وتطبيق القوانين واللوائح ومكافحة الجريمة قبل وقوعها وضبط مرتكبيها حال وقوعها وحماية الأرواح والأموال والممتلكات.
3. تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة ودعمها وتطويرها وفق أسس مهنية ووطنية أخذين بعين الاعتبار أهمية التحاق عناصر جديدة قادرة على تعزيز قدرات الجيش الليبي إلى جانب الوحدات والتشكيلات العسكرية القائمة.

المادة (34)

1. تعمل الترتيبات الأمنية المؤقتة على إنهاء النزاع المسلح في ليبيا ومجابهة التهديدات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد.
2. تكون حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها الرسمية بما في ذلك الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع مجلس الدفاع والأمن القومي، مسؤولة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مع احترام السيادة الوطنية الليبية.
3. تتكون الترتيبات الأمنية المؤقتة من:
 - أ. ترتيبات لوقف إطلاق النار؛
 - ب. ترتيبات خاصة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية؛
 - ت. ترتيبات لمراقبة نزع وجمع الأسلحة والذخيرة في جميع أرجاء البلاد من خلال جدول زمني محدد؛
 - ث. ترتيبات لمجابهة التهديدات الإرهابية في البلاد؛
 - ج. آليات مراقبة وتحقيق فيما يتعلق بالترتيبات سلفة الذكر.
4. تولى حكومة الوفاق الوطني سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم تحقيق الاستقرار في البلاد وتطبيق الترتيبات الأمنية، وفق الإجراءات والجدول الزمني المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق، وبما ينسجم مع القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية أو التي ستصدر مستقبلاً بهذا الخصوص.

المادة (35)

جميع الترتيبات الأمنية المؤقتة الواردة بهذا الاتفاق لا تُقَدِّد جهود حكومة الوفاق الوطني في مكافحة التنظيمات الإرهابية المصنفة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها (داعش / أنصار الشريعة / القاعدة).

المادة (36)

تتخذ حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك الجيش والشرطة، الخطوات الضرورية لمكافحة التهديدات الإرهابية في ليبيا التي تهدد الأمن الوطني والسلم الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد الخطط والاستراتيجيات اللازمة وآليات تنفيذها وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

المادة (37)

1. تتولى حكومة الوفاق الوطني فور نيلها ثقة مجلس النواب تشكيل ورئاسة لجنة "رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" وفقاً لما يتم الاتفاق عليه، وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية وآليات أخرى مساندة حسب الحاجة مع مراعاة تمثيل المجتمعات المحلية، رجالاً ونساءً، في تلك الآليات، وتقدم اللجنة تقاريرها الدورية لحكومة الوفاق الوطني. ولحين تشكيل تلك اللجنة، يتولى المسار الأمني بالحوار السياسي الليبي تحديد الآليات المناسبة لوضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ.
2. لحكومة الوفاق الوطني، بعد التشاور مع مجلس النواب ومجلس الدولة، الحق في طلب المساعدة اللازمة للجنة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.
3. تشمل مهام اللجنة ما يلي:
 - أ. الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار المؤقت للتشكيلات المسلحة وفق الترتيبات

- والجدول الزمني المتفق عليها؛
- ب. التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار واتخاذ أية إجراءات مناسبة بشأنها؛
- ت. اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية وجمع ونزع الأسلحة والذخيرة؛
- ث. تيسير حركة انسحاب التشكيلات المسلحة إلى مناطق التجمع المحددة لها خارج المدن ومراقبة هذه المناطق لضمان الامتثال لخطة وقف إطلاق النار؛
- ج. تيسير تسليم المعونات الإنسانية؛
- ح. اتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الخطط التشغيلية لتنفيذ هذا الاتفاق؛
- خ. أية مهام ضرورية أخرى لقيام اللجنة بأعمالها.
4. تضع اللجنة، حسب الحاجة، آليات لتيسير مشاركة قيادات المجتمع المحلي في تنفيذ وقف إطلاق النار وفض الاشتباك وإعادة الانتشار وجمع ونزع السلاح، وتقوم اللجنة بإجراء المشاورات اللازمة مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة، متى اقتضت الضرورة.

المادة (38)

1. يدخل اتفاق وقف إطلاق النار الشامل والدائم حيّز التنفيذ في جميع أرجاء ليبيا ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وتلتزم أطراف النزاع، فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، بالوقف الفوري للأعمال القتالية وتجميد أي تحركات عسكرية. وتقوم اللجنة بالإشراف على ترتيبات فض الاشتباك بين القوات، حسب خطة وجدول زمني مكتوب يتم الاتفاق عليه في غضون أربعة عشر (14) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تشمل خطة وقف إطلاق النار تحديد الأفعال التي تشكل خرقاً لوقف إطلاق النار وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات وآليات تنفيذ خطة وقف إطلاق النار.

المادة (39)

1. تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المدن والتجمعات السكنية، وتعيد انتشارها في مواقع محددة وعلى المسافات المتفق عليها خارج المدن استناداً إلى خطة وجدول زمني مكتوبين يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين (30) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة للحفاظ على الأمن والنظام في المناطق التي يتم إخلاء القوات المشتبكة منها، إضافة إلى ضمان سلامة وانتظام عمل السلطات القضائية.

المادة (40)

1. تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المنشآت الأساسية والحيوية ومن بينها المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية والمنشآت النفطية ومحطات توليد الطاقة ومنشآت المياه الحيوية والمقرات الحكومية، إلى مواقع محددة متفق عليها. وتتسلم حكومة الوفاق الوطني السيطرة الكاملة على المنشآت الأساسية والحيوية حسب خطة وجدول زمني مكتوبين يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين (30) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة لحماية المنشآت الأساسية والحيوية.

المادة (41)

1. تقوم حكومة الوفاق الوطني من خلال الجيش والمؤسسات الأمنية، وفقاً للإجراءات والقوانين ذات الصلة، بالتنسيق مع التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية، وبإشراف ومساعدة من الأمم المتحدة، بتجميع كافة

الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر الخاصة بها، حسب خطة وجدول زمني مكتوبين يتم الاتفاق عليهما في غضون ستين (60) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ويجب أن يتم تحديد فئات الأسلحة والذخائر ومناطق تخزين الذخائر التي سيتم تجميعها ومواقع التجميع والاتفاق عليها كتابياً، على أن تحدد حكومة الوفاق الوطني المراحل التالية لعملية التجميع والمدد الزمنية اللازمة لإنجازها.

2. تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم حيازة الأسلحة الخفيفة.

المادة (42)

تلتزم جميع التشكيلات المسلحة، لحين تطبيق قرار حلها ودمجها وتسوية أوضاع منتسبيها، بأحكام التشريعات الليبية النافذة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير المرور الآمن وحرية التنقل لهم.

المادة (43)

تكون حكومة الوفاق الوطني، فور اعتمادها، الجهة الوحيدة المخولة التي لا يمكن لسواها استيراد الأسلحة أو الذخائر، وذلك تماشياً مع التزامات ليبيا الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

المادة (44)

تضمن حكومة الوفاق الوطني اقتصار سلطة احتجاز أو اعتقال الأشخاص على أجهزة إنفاذ القانون المنصوص عليها قانوناً، وأن تتم ممارسة هذه السلطة بشكل يتماشى مع التشريعات الليبية النافذة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي جميع الأحوال، لا يجوز القيام بعمليات اعتقال أو تفتيش دون إذن كتابي من السلطة القضائية المختصة، وذلك باستثناء حالات التلبس، حيث يجب إحالة الشخص مباشرة إلى السلطات القضائية ذات الاختصاص، ويحظر منح أي من التشكيلات المسلحة أية سلطة للقيام بعمليات احتجاز أو اعتقال للأشخاص، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان ذلك.

المادة (45)

1. تعمل حكومة الوفاق الوطني على تفعيل جميع القوانين والقرارات والأنظمة النافذة ووضع الترتيبات اللازمة المتعلقة بدمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة وفق جدول زمني مناسب، ولها أن تقدم لمجلس النواب مشروعات قوانين جديدة حسبما تراه ضرورياً وملائماً لتنفيذ هذا الغرض.
2. تعمل حكومة الوفاق الوطني، وفق جدول زمني محدد، على حصر كافة التشكيلات المسلحة.
3. تعمل حكومة الوفاق الوطني على وضع استراتيجيات وخطط تهدف إلى دمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتوفير فرص عمل لهم للعيش الكريم ضمن المجتمع الليبي.
4. يحق لمنتسبي التشكيلات المسلحة الانضمام للمؤسسات العسكرية للدولة متى توافرت بهم الشروط والمعايير اللازمة لذلك.

المادة (46)

يجب أن يتزامن مع تشكيل حكومة الوفاق الوطني البدء في تطبيق الترتيبات الأمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الاتفاق.

العملية الدستورية

المادة (47)

تؤكد كافة الأطراف على أهمية الالتزام بإنجاز العملية الدستورية في مواعيدها المقررة لانتهاء من المرحلة الانتقالية.

المادة (48)

تلتزم كافة الأطراف باحترام استقلال وحياد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وتلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن الهيئة وإيجاد بيئة مناسبة تُمكنها من العمل بحرية واستقلال، وبشكل يتيح لها الوصول إلى جميع فئات المجتمع الليبي، في الداخل والخارج، والتواصل معها دون عوائق.

المادة (49)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، ولتتمكن من إنجاز دستور دائم قادر على التعبير عن طموحات الشعب الليبي وتطلعاته.

المادة (50)

تدعو كافة الأطراف الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إلى الإسراع بوضع وإعلان خارطة طريق مصحوبة بجدول زمني واضح للمراحل المتبقية من عملها، وكذلك العمل على إيجاد طريقة مناسبة لقيام جميع المكونات الثقافية بالمشاركة في أعمال الهيئة.

المادة (51)

تقوم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور باستشارة كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول مسودة مشروع الدستور، فور الانتهاء من صياغة المسودة النهائية وقبل إرسالها للاستفتاء عليها، على أن يتم إرسال ملاحظات تلك الجهات مكتوبة للهيئة خلال شهر من تاريخ استلامها لمسودة مشروع الدستور.

المادة (52)

يستمر عمل هيئة صياغة مشروع الدستور الليبي حتى موعد غايته 24 مارس 2016 وفي حال لم تتمكن الهيئة من الانتهاء من مهمتها بحلول ذلك الموعد، تشكل لجنة من خمسة ممثلين عن كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وبمشاركة مجلس رئاسة الوزراء، في موعد غايته أسبوعان من ذلك التاريخ للتداول في هذا الشأن.

الهيئات والمجالس المتخصصة

المادة (53)

يشكل مجلس أعلى للإدارة المحلية، يكون مقره بمدينة سبها، يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المجالس البلدية والجهات التنفيذية المختصة ذات الصلة وفقاً للقانون رقم 59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية، كما يعمل المجلس على دعم تنفيذ آليات بناء الثقة الواردة بهذا الاتفاق وإرساء أسس الإدارة المحلية.

المادة (54)

تشكل حكومة الوفاق الوطني هيئة لإعادة الإعمار تتولى تنسيق جهود إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع.

المادة (55)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني، خلال خمسة وأربعين (45) يوماً من منحها الثقة، بتقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي إلى مجلس النواب، مع الأخذ بعين الاعتبار خلق آليات تسمح للمجلس بالتواصل مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة بشأن القضايا التي تخصهم.

الدعم الدولي

المادة (56)

لحكومة الوفاق الوطني أن تطلب من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يؤيد الاتفاق ويدعم تنفيذه، وعلى وجه الخصوص توفير المساعدات الدولية اللازمة لتنفيذه.

المادة (57)

لحكومة الوفاق الوطني طلب المساعدة والدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية لوضع وإقرار خطة شاملة للدعم الدولي لمؤسسات الدولة الليبية على مدى الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية لا سيما تعزيز الاستقرار الأمني في البلاد وخصوصاً العاصمة طرابلس، توفير الاستقرار المالي والاقتصادي، ومعالجة الوضع الإنساني الصعب بما في ذلك أوضاع النازحين والمهجرين. وتعمل حكومة الوفاق الوطني مع البعثة على تنسيق جهود المجتمع الدولي خلال تنفيذ هذه الخطة عن طريق آلية تقوم حكومة الوفاق الوطني بإقرارها، بما في ذلك إنشاء وحدة للدعم الفني، تتبع رئاسة مجلس الوزراء، تختص بذلك.

المادة (58)

تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية، تنظيم مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتعبئة وتنسيق الدعم الدولي لليبيا على جميع الصعد المتعلقة ببناء القدرات والحكم الرشيد، إضافة إلى محاربة الإرهاب.

الأحكام الختامية

المادة (59)

1. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أولوية خاصة لجعل العاصمة طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني، مكاناً آمناً لجميع الليبيين، وأن تفعل أجهزة الدولة المعنية، وعلى الأخص جهاز الشرطة، للقيام بمهامها على أكمل وجه ممكن لحفظ الأمن والنظام وفقاً للقانون.
2. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أهمية خاصة لمعالجة الوضع الأمني لمدينة بنغازي من كافة جوانبه، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تقدم توصياتها حول سبل المعالجة في موعد غايته ثلاثون (30) يوماً من تاريخ بدء ممارسة الحكومة لمهامها.
3. تفعيلاً لالتزامهم بالنظام اللامركزي في إطار وحدة الدولة، تلتزم المؤسسات والهيئات والمجالس المنبثقة عن هذا الاتفاق بعقد اجتماعات دورية خارج مقر عملها الأساسية لا سيما بمدن الجنوب الليبي.

المادة (60)

1. تلتزم كافة الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تتعارض مع بنود هذا الاتفاق، بأي شكل من الأشكال، وأن يعملوا على دعمه بكافة الوسائل والوسائل الممكنة.
2. تلتزم كافة الأطراف باحترام المؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق وتتعهد بدعمها وعدم المساس باستقلاليتها والصلاحيات الممنوحة لها.

المادة (61)

يولي أطراف الاتفاق أولوية قصوى لضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق لتعزيز الاستقرار والأمن والمصالحة الوطنية لحين إقرار الدستور، مع التأكيد على أهمية إعطاء أولوية قصوى لضمان سير عمل المؤسسات بما يحقق المصلحة العامة.

المادة (62)

تقوم مجلس رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة من المختصين للنظر في القوانين والقرارات التي صدرت عن الجهات ذات الصلة في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 وحتى إقرار هذا الاتفاق والتي رتبت التزامات قانونية ومالية وإدارية على الدولة الليبية بهدف إيجاد حلول مناسبة لها.

المادة (63)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأرصدة الليبية بالخارج.

المادة (64)

للحوار السياسي الليبي، بعد إقرار هذا الاتفاق، أن يعقد استثناءً، بناءً على طلب من أي طرف من أطراف الاتفاق للنظر فيما يعتقد أنه خرق جسيم لأحد بنوده.

المادة (65)

يتم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً ووفقاً للمقترح بالملحق رقم (4) بهذا الاتفاق خلال موعد غايته 20 أكتوبر 2015.

المادة (66)

وفقاً للقواعد القانونية في القانونين الدولي والوطني، فإن الأحكام الإضافية والملاحق هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق ولها ذات القوة القانونية والحجية عند التنفيذ. كما أنه وفقاً لقواعد تفسير النصوص القانونية، يتعين تفسير كافة المواد الواردة في الاتفاق وملاحقه كحزمة واحدة بما يكفل الوحدة فيما بينها.

المادة (67)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي الليبي بإقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه.

حرر في الصخيرات، في 17 ديسمبر 2015.
النسخة الأصلية هي العربية.

أحكام إضافية

المادة (1)

الفترة الانتقالية الوارد ذكرها في الاتفاق السياسي الليبي هي التالية لاعتماد الاتفاق ولحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي

المادة (2)

عقب اعتماد وإقرار الاتفاق السياسي الليبي، تعد حكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد وأية قرارات تنفيذية تصدر من عداها تعد باطلة ولا يعتد بها قانوناً.

المادة (3)

آلية التشاور من أجل التوافق المبينة بالاتفاق السياسي الليبي تتطلب توافق كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول القضايا الوارد ذكرها في المواد ذات الصلة

المادة (4)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بعرض مشروعات القوانين التي تعدها على مجلس الدولة قبل إحالتها لمجلس النواب

المادة (5)

تؤخذ قرارات اللجان المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة المبينة بالاتفاق بالتوافق.

المادة (6)

يسترشد البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، بمبادئ عدم التمييز والشفافية والمعاملة العادلة والمنصفة بشكل يضمن الحياة الكريمة للمشاركين فيه والاعتراف بتضحياتهم، وكذلك الالتزام الوطني بدمجهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بعد توفير التأهيل اللازم لهم.

المادة (7)

الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، على نحو يضمن مهنيتها ووطنيتها وشفافيتها كجزء من عملية الإصلاح الشامل وإعادة البناء لمؤسسات الدولة، وبما يتماشى مع مبادئ سيادة القانون وعدم المساس بالنظام الدستوري وحقوق الإنسان مع استبعاد كل من ثبت تورطه في ارتكاب جرائم في حق الشعب الليبي.

المادة (8)

تنتقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الليبية النافذة إلى مجلس رئاسة الوزراء فور توقيع هذا الاتفاق ويتعين قيام المجلس باتخاذ قرار بشأن شاغلي هذه المناصب خلال مدة لا تتجاوز عشرين (20) يوماً وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات بتعيينات جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً، مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة.

المادة (9)

في حال خلو منصب رئيس مجلس الوزراء لأي سبب من الأسباب، يتناوب نواب رئيس مجلس الوزراء على رئاسة مجلس الوزراء لحين التوافق على بديل له وفقاً لنصوص الاتفاق.

المادة (10)

في حال خلو منصب أحد نواب رئيس مجلس الوزراء، تكون آلية استبداله بنفس الطريقة التي تم اختياره بها ومن ذات الجهة.

المادة (11)

تضمن المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي عدم مقاضاة أي من الأشخاص لأسباب تقتصر على قتال الخصوم أثناء النزاع. ولا تنطبق هذه الضمانة على أي شخص قد يكون ارتكب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي إذ لا تخضع مثل هذه الجرائم للإفلات من العقاب.

المادة (12)

تستمد كافة المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي شرعيتها من الإعلان الدستوري وتعديله الملحق بهذا الاتفاق، بعد إقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه ودخوله حيز التنفيذ. وفي حال اقتضى الأمر إجراء تعديل لاحق للإعلان الدستوري يمس الاتفاق أو أحد المؤسسات المنبثقة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر، يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة بالتوافق فيما بينهم على صيغة هذا التعديل على أن يتم إقراره نهائياً، دون تعديل، من مجلس النواب وفقاً للآلية الواردة بالإعلان الدستوري.

المادة (13)

يحال أي نزاع قانوني حول تفسير أو تطبيق الاتفاق السياسي الليبي وملاحقه إلى لجنة برئاسة مستشار من المحكمة العليا ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة ويوافق عليه الطرفين وعضوية عضوين من كل من مجلس النواب ومجلس الدولة تختارهم جهاتهم وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها، خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ عرض الطلب عليها، وتكون قرارات تلك اللجنة نهائية وملزمة ومعلنة. وللجنة أن تطلب رأياً استشارياً فنياً من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متى ارتأت الحاجة لذلك.

المادة (14)

بدخول الاتفاق حيز التنفيذ، فإن كافة القرارات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذا الاتفاق بملاحقه، والتي تم اعتمادها في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تعتبر لاغية ويجب التعامل معها وفقاً للآليات التي يبينها الاتفاق، وعلى وجه يراعي المصلحة الوطنية ومصالح الدولة الليبية والتزاماتها وروح التوافق التي سادت أعمال الحوار.

المادة (15)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأموال الليبية بالخارج المتحصل عليها بطرق غير شرعية.

الملاحق

1. أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء
2. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
3. القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة.
4. مقترح لتعديل الإعلان الدستوري.
5. مبادئ تنظيمية لإدارة السياسة الليبية المالية والأصول الوطنية.
6. الترتيبات الأمنية.

ملحق (1)
أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء

- | | |
|---------------------------------------|-------------------------------|
| رئيس مجلس الوزراء | 1. فائز مصطفى السراج |
| نائب رئيس مجلس الوزراء | 2. أحمد عمر معيتيق |
| نائب رئيس مجلس الوزراء | 3. فتحي عبد الحميد المجبري |
| نائب رئيس مجلس الوزراء | 4. موسى الكوني بلكاني |
| نائب رئيس مجلس الوزراء | 5. علي فرج القطراني |
| نائب رئيس مجلس الوزراء | 6. عبد السلام سعد حسين كاجمان |
| وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع | 7. عمر محمد أحمد الأسود |
| وزير شؤون المجالس المتخصصة | 8. محمد عماري محمد زايد |
| وزير شؤون المجتمع المدني | 9. أحمد حمزة مهدي |

ملحق (2) أولويات حكومة الوفاق الوطني

تسترشد حكومة الوفاق الوطني في إعدادها لخطة عملها بالمواد ذات الصلة في الاتفاق السياسي الليبي بما في ذلك الملاحق المرفقة به. وفي هذا الصدد، تكون أولويات حكومة الوفاق الوطني كالتالي:

الأولويات السياسية

1. الالتزام بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والعمل مع كافة المؤسسات المنبثقة عنه لتحقيق هذا الغرض.
2. الاستمرار في دعم الحوار والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
3. العمل على توفير دعم دولي واضح للحكومة من خلال تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي والإقليمي.
4. وضع سياسة إعلامية متكاملة قائمة على رفض التحريض على العنف والكرهية والتطرف وكافة أشكال التمييز.
5. دعم الاستفتاء على الدستور والانتخابات من خلال توفير الإمكانات المادية واللوجستية والأمنية اللازمة.
6. الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول وبالأخص دول الجوار بما يحقق مصلحة ليبيا.
7. حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد وانتهاج الإصلاح الإداري والمالي وإعادة بناء المؤسسات مع اتباع مقومات الحكم الرشيد ووضع استراتيجية واضحة لذلك.
8. إنشاء وحدة تمكين المرأة وتوفير الموارد اللازمة لها وتمثيلها في جميع اللجان والهيئات المنبثقة من الاتفاق السياسي الليبي.
9. توفير آليات للمواطنين للإعراب عن آرائهم بشكل سلمي ومناسب، وتمكينهم من الوصول إلى الموارد والمعلومات الحكومية.

الأولويات الأمنية

1. تحقيق الأمن الداخلي والاستقرار وتوفيره للمواطنين والمقيمين في كل أرجاء ليبيا.
2. توفير القوات النظامية لحماية الحكومة والمؤسسات العامة في الدولة.
3. تأمين العاصمة والمدن والمطارات والموانئ والمنافذ البرية ومصادر المياه وحقول النفط والمؤسسات السيادية.
4. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.
5. مكافحة العنف والتطرف والهجرة غير الشرعية والأعمال الإرهابية بالتعاون مع المجتمع الدولي.
6. حل المجموعات المسلحة ودمج وإعادة تأهيل وتسريح منتسبيها وتوفير فرص عمل لهم.
7. معالجة ظاهرة انتشار السلاح وتجميعه.
8. تقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي.
9. دعم النظام القضائي وتعزيز نظم العدالة الجنائية.
10. معالجة أوضاع المعتقلين والمحتجزين والمفقودين.
11. تفعيل نشاط الطيران المدني والعمل على توفير كافة الإمكانات لتفعيل عمل المطارات تحت إشراف السلطات الرسمية.
12. اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مدينتي سرت ودرنة وما حولهما ومعالجة الأوضاع الاجتماعية والإنسانية فيهما.

الأولويات الاقتصادية والخدمية

1. توفير الاستقرار وإدارة وتنظيم الموارد الرئيسية للاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية.
2. اعتماد سياسات حكومية سليمة لإدارة الموارد الاقتصادية والمالية بكفاءة.

3. ضمان قيام المؤسسات الاقتصادية بتنفيذ أفضل الممارسات في إدارة عملياتها، وأن يتم إصلاح هذه المؤسسات وإعادة تنظيمها لتحقيق أغراضها ولخدمة الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة للبلاد.
4. العمل على تلبية حاجات المواطنين المختلفة من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة من خلال برامج واضحة وبالتعاون مع المجالس البلدية والحكم المحلي.
5. معالجة الوضع الإنساني وأوضاع الجرحى والنازحين والمهجرين والعمل على تسهيل عودتهم لمناطقهم.
6. تعزيز سياسات اللامركزية الإدارية في إطار وحدة الدولة والاهتمام بالتنمية المكانية.
7. دعم وتفعيل دور الإدارة المحلية والبلديات وقيادات المجتمع المحلي في مساندة المنظومة الأمنية.
8. إيلاء اهتمام خاص لمشاريع الإسكان.
9. إيلاء أهمية خاصة لمدينة بنغازي ومعالجة الوضع الأمني والإنساني بها وإعادة إعمار المدينة، والعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق ذلك أخذين بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالمسائلة والشفافية ومكافحة الفساد.
10. الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح بشأن التعامل والتعاون مع الأجهزة الرقابية المختلفة.
11. معالجة أوضاع المواطنين الذين تضرروا من الأحداث الأخيرة مع مراعاة الوضع المالي والاقتصادي للدولة.
12. معالجة الأوضاع الوظيفية التي نشأت بسبب الانقسام المؤسسي ووضع الحلول المناسبة لها.
13. توفير فرص عمل قصيرة الأمد خاصة للشباب لا سيما دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.
14. إيلاء أهمية خاصة لتوفير الدعم الكامل للجنوب الليبي ووضع الخطط المناسبة لذلك.

ملحق (3) القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة

المادة (1)

يتكون مجلس الدولة من مائة وخمس وأربعون (145) عضواً منتخباً بانتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يوليو 2012 على النحو التالي:

1. عدد مائة وأربع وثلاثون (134) عضواً وعضوة هم أعضاء المؤتمر الوطني العام صحيحي العضوية حتى توقيع هذا الاتفاق على أن تتولى رئاسة المؤتمر الوطني العام تقديم قائمة بأسماء هؤلاء الأعضاء.
2. عدد إحدى عشر (11) عضواً وعضوة يتم استكمالهم استناداً إلى قوائم انتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يوليو 2012، على أن يقوم المؤتمر الوطني العام بمخاطبة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن ذلك، مع مراعاة التمثيل العادل للدوائر الانتخابية.

المادة (2)

في حال خلو مقعد أحد أعضاء مجلس الدولة، لأي سبب من الأسباب، يحل محله التالي له في عدد الأصوات بانتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2102 وفقاً لقوائم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

المادة (3)

1. يعقد مجلس الدولة اجتماعه الأول في غضون 10 أيام من التصويت على تعديل الإعلان الدستوري.
2. يتولى أكبر الأعضاء سناً رئاسة الجلسة الأولى للمجلس في حين يكون المقرر أصغرهم سناً ويتم إجراء انتخابات لانتخاب رئيس ونائبين للرئيس ومقرر عبر التصويت السري في جلسة مفتوحة. وفي حال عدم تمكن أي من المرشحين من الحصول على الأغلبية المطلقة من الأعضاء، يتم إجراء انتخابات إعادة بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات.
3. يعتمد المجلس اللائحة الداخلية الخاصة به في أقرب وقت ممكن بموافقة الأغلبية البسيطة من أعضائه.

المادة (4)

يعقد المجلس جلسة عامة واحدة كل 30 يوماً على الأقل.

المادة (5)

يكون مقر المجلس في طرابلس؛ ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى. وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة (6)

يُمكن للمجلس تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه بحسب الحاجة إليها.

المادة (7)

تنظم اللائحة الداخلية للمجلس آلية دعوة أشخاص من خارجه لحضور جلسات المجلس أو أحد لجانها كما تنظم آلية تنظيم أعمال جلساته الدورية

المادة (8)

1. تكون جميع الجلسات العامة للمجلس وجميع اجتماعات اللجان مفتوحة للجمهور والإعلام. وتحدد اللائحة الداخلية القواعد التنظيمية في هذا الشأن.
2. يقوم المجلس ولجانه بحفظ محاضر مفصلة لكل اجتماع من هذه الاجتماعات، وينبغي أن تتم إتاحة هذه المحاضر للجمهور خلال مدة تحددها اللائحة الداخلية.

3. في الحالات الاستثنائية، يُمكن للمجلس أن يدعو لعقد جلسة عامة استثنائية مغلقة وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية.
4. يقوم المجلس ولجانه بإتاحة جدول جميع الاجتماعات للجمهور. كما يقوم المجلس ولجانه بإتاحة جدول أعمال كل من هذه الاجتماعات قبل الاجتماع في موعد مناسب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية.

المادة (9)

1. في حال خلو منصب الرئيس، أو أي من نائبي الرئيس أو المقرر لأي سبب من الأسباب، يقوم المجلس بإجراء انتخابات لشغل هذا المنصب في غضون 10 أيام من تاريخ خلو المنصب وفقاً للإجراءات المبينة بالمادة 1 فقرة 2.
2. في حال غياب الرئيس عن أي اجتماع لأي من الأسباب، يصبح النائب الأول رئيساً بالنيابة طوال فترة هذا الغياب. وفي حال غياب المقرر عن أي من الاجتماعات لأي سبب من الأسباب، يصبح النائب الثاني مقراً بالنيابة طوال فترة هذا الغياب.

المادة (10)

تحدد اللائحة الداخلية آليات التشاور مع مجلس النواب بغية تحقيق التوافق حول القرارات التي تتطلب ذلك وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة (11)

يتمتع أعضاء مجلس الدولة بالحصانة عما يصدر عنهم من آراء وأفكار وأعمال أثناء ممارستهم لمهامهم.

المادة (12)

يكون لمجلس الدولة موازنة مستقلة، ويناقش مجلس الدولة بنود موازنته خلال 15 يوم من انعقاده الأول.

المادة (13)

يتحقق التوافق المنصوص عليه في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي من جانب مجلس الدولة بموافقةه بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

ملحق (4) مقترح تعديل الإعلان الدستوري

بعد الاطلاع:
على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2011/8/3 وتعديلاته.
وعلى الاتفاق السياسي الليبي، الموقع من أطراف الحوار بتاريخ (...)، وملحقاته.

أصدر التعديل الآتي:

المادة (1)

يعدل الإعلان الدستوري وفقاً للاتفاق السياسي الليبي المعتمد من أطرافه بتاريخ (...) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الدستوري.

المادة (2)

يلغى كل حكم أو مادة في الإعلان الدستوري وتعديلاته يتعارضان مع مواد الاتفاق السياسي الليبي.

المادة (3)

يعمل بهذا التعديل من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للإجراءات المتبعة وفي وسائل الإعلام المختلفة.

ملحق (5) مبادئ السياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية

ستنتهج حكومة الوفاق الوطني سياسات تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية. وسوف تسترشد بالمبادئ التالية للسياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية في أعمالها الداخلية وتعاملاتها مع المؤسسات السيادية الأخرى بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والشركة الوطنية للنفط وهيئة الاستثمار الليبية وديوان المحاسبة وغيرها. كما تلتزم حكومة الوفاق الوطني بالاستفادة من الخبرات الدولية التي توفرها المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة.

الموازنة الوطنية واستمرارية المدفوعات

تسترشد حكومة الوفاق الوطني بالمبادئ التالية عند إعداد موازنتها السنوية: زيادة الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة وعملية الإنفاق وإعادة النظر في الدور والحاجة لسياسات الدعم المختلفة في الموازنة الوطنية وإتباع السياسات اللازمة المتعلقة باستعمال الرقم الوطني كخطوة ضرورية نحو توحيد مكون الأجور والرواتب (الباب الأول) في الموازنة العامة.

وسيقدم مصرف ليبيا المركزي المدفوعات على أساس موازنة معتمدة وكما هو مسموح وفقاً للقانون الليبي المعمول به. وستسعى حكومة الوفاق الوطني للعودة إلى الإطار الطبيعي والممارسات الطبيعية للموازنة بحيث تقوم وزارة المالية بإعداد الموازنة الوطنية ثم تنفيذها. وبعد ذلك يكون تنفيذها، بما يتفق مع القانون الليبي، خاضعاً لمراجعة وتدقيق ديوان المحاسبة الليبي.

العقود والعطاءات الحكومية

تضمن حكومة الوفاق الوطني عند ممارسة مهامها المتعلقة بالإدارة الاقتصادية التزام كافة العقود والعطاءات الحكومية بجميع قوانين المشتريات الليبية ذات الصلة واتباعها لأفضل الممارسات الدولية خاصة ما تنص عليه مبادئ شفافية العقود والمشتريات والمناقصات ومكافحة الفساد التي وضعها البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى. ومن السمات الأساسية لأفضل الممارسات الدولية عدم القيام بأية تعاقدات في غياب اعتمادات الميزانية المناسبة.

وتكون العقود والعطاءات الحكومية خاضعة لآليات الشفافية والرقابة والتدقيق التي يتم وضعها بالتعاون مع المؤسسات السيادية الليبية والخبراء الدوليين المستقلين في هذه المجالات عند الاقتضاء.

الاعتراف بمؤسسات ليبيا المستقلة

تؤكد حكومة الوفاق الوطني على التزامها باستمرار نزاهة وخصوصية المؤسسات السيادية الليبية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية والشركة الوطنية للنفط ومكتب المدعي العام وديوان المحاسبة والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات.

وتلعب المؤسسات السيادية الليبية دوراً جوهرياً في إعلاء المصالح طويلة الأمد للشعب الليبي. وتقوم حكومة الوفاق الوطني بحماية مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية والشركة الوطنية للنفط والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من المؤسسات المستقلة وتضمن السماح لهذه المؤسسات بأداء دورها المعترف به في حماية موارد ليبيا لمصلحة كافة الليبيين.

تحسين الأصول واستردادها

تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ التدابير اللازمة لحصر الأموال الليبية في الخارج وإعادتها، بما في ذلك كافة جهود الاسترداد أو الإجراءات القانونية أو الاتفاقيات بين الحكومات. وينبغي أن يكون أي إشراك لمستشارين أو استشاريين أو ممثلين مستقلين فيما يتعلق بتحسين الأصول واستردادها تنافسياً عاماً وأن يتلاءم مع معايير العقود والعطاءات الحكومية المبينة سابقاً.

شراء الأسلحة

يكون لدى حكومة الوفاق الوطني السلطة الحصرية للتعاقد على استيراد الأسلحة والذخائر إلى ليبيا والتصريح بذلك بما يتفق مع قوانين المشتريات الليبية المعمول بها، وتحمل المسؤوليات المرتبطة بذلك من التقيد بقرار مجلس الأمن 1973 وغيره من الالتزامات الدولية ذات الصلة وإنفاذ الامتثال لها. وتلتزم أية تعاقدات من هذا النوع بمعايير العقود والعطاءات الحكومية المبينة سابقاً.

وتقر حكومة الوفاق الوطني بالدور الرئيسي الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات السيادية الأخرى في ضمان تقيد كافة الأطراف التي تعمل داخل ليبيا بالعقوبات الدولية واحترامها.

مكافحة غسيل الأموال

ينبغي على حكومة الوفاق الوطني التعاون مع المؤسسات السيادية الليبية وتشجيعها على تحديد وتدقيق العمليات المالية التي قد تثير الشكوك لدى سلطات مكافحة غسيل الأموال داخل ليبيا وخارجها.

وينبغي أن تقوم الحكومة، بالتعاون مع المؤسسات السيادية في ليبيا، بوضع سياسات مكافحة غسيل الأموال بحيث تفر بتزايد التصورات المتعلقة بوجود مخاطر وبزيادة الطلبات المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال من المؤسسات المالية غير الليبية وتعالجها.

مكافحة الفساد

ضرورة التزام حكومة الوفاق الوطني بإعلاء قيم الشفافية والنزاهة وأن تخضع للمحاسبة والمراقبة والمساءلة بما يتفق مع تطلعات الشعب الليبي والحرص على تحقيق أولويات المواطن.

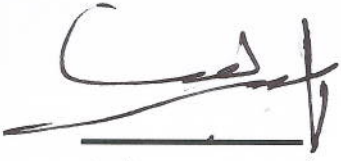
وتحرص حكومة الوفاق الوطني على وضع برنامجها المتضمن ميزانية تلبي أولويات المواطنين ومناقشة تلك الميزانية في جلسات مفتوحة وتتسم بالشفافية مع القيام بتفعيل وتمكين الأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة واللجان البرلمانية من متابعة وتقييم أداء الحكومة خلال تنفيذها لبرنامجها وانعكاسه على الميزانية المقررة من خلال تقديم التقارير الدورية ودعم آليات مكافحة الفساد وإرساء ممارسات فعالة تهدف للشفافية ومكافحة الفساد وصولاً لإعلاء مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد.

ملحق (6) الترتيبات الأمنية

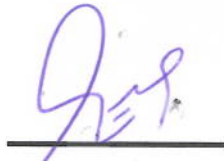
1. يقوم كل من رئيس مجلس الوزراء ونوابه، فور اعتماد الاتفاق السياسي الليبي، بتشكيل لجنة مؤقتة لتيسير تنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها هذا الاتفاق لحين استكمال تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وتكون اللجنة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام رئيس مجلس الوزراء، كما أنها ستقود، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أعمال المسار الأمني تماشياً مع أحكام الاتفاق. وتضطلع اللجنة، على وجه الخصوص، بالآتي:
 - أ. البدء في وضع الترتيبات الأولية لتنفيذ المادة 34 من الاتفاق السياسي الليبي.
 - ب. وضع وبدء تنفيذ الخطط المناسبة للهيكل والقوى الأمنية، بما فيها ترتيبات فعالة للقيادة والسيطرة؛
 - ت. الإشراف على وضع خطة أمنية لتأمين المدن، بدءاً من العاصمة، بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية ذات الصلة.
 - ث. الموافقة على أساليب العمل وقواعد الاشتباك الخاصة بالجيش والشرطة والتشكيلات المسلحة علاوة على الإجراءات التأديبية والجزائية.
 - ج. رصد ومتابعة تنفيذ وفعالية الترتيبات المذكورة أعلاه ومعالجة أي قصور.
2. تقوم اللجنة بتوفير الدعم اللازم لرئيس الوزراء ونوابه حول المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية لحكومة الوفاق الوطني لتنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها هذا الاتفاق بناء على طلبها.
3. يترأس اللجنة شخص ذو خبرة ومكانة مناسبتين. كما تتكون اللجنة من عدد من الشخصيات المتخصصة ذوي الخبرة بالإضافة إلى ممثلي الجيش والشرطة وغيرهم من الأطراف الأمنية الفاعلة والممثلين الأمنيين بحسب ما تستدعي الضرورة. وتعمل هذه اللجنة مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة تطلعاتها وقضاياها بروح من المسؤولية والشفافية والتضامن وتشارك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أعمال تلك اللجنة بصفة مراقب.
4. تؤول مهام اللجنة إلى "لجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" المبينة بالمادة 37 من الاتفاق السياسي الليبي عقب تشكيلها، أو إلى غيرها من مؤسسات الدولة ذات الصلة، بحسب ما تقررره حكومة الوفاق الوطني.

الاتفاق السياسي الليبي

الموقعون



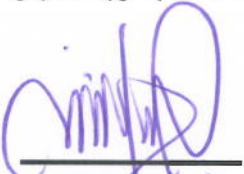
أحمد عبد ربه العبار



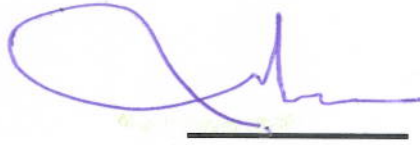
صالح محمد المخزوم



امحمد علي شعيب



فضيل محمد الأمين



محمد سعد امعزب



صالح همة ابكدة



نوري خليفة العبار



أبو القاسم محمد قزيط



سليمان محمد سويكر
س س



نهاد عمر معيتيق



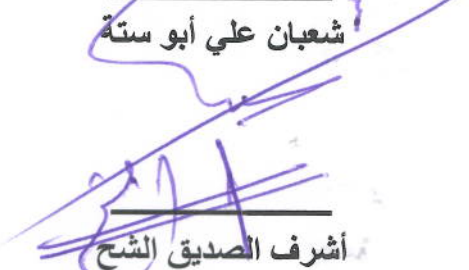
شعبان علي أبو ستة



سعاد عبد الله الشلّي



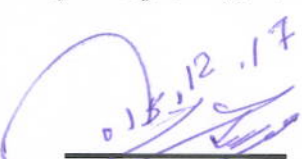
موسى الكوني بلكاني



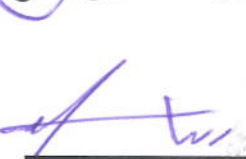
أشرف الصديق الشح



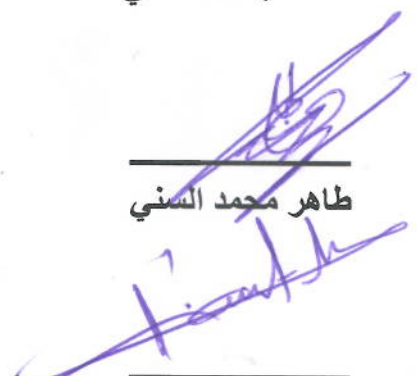
طاهر محمد السني



موسى عبد النبي الطرابلسي



سليمان محمد الفقيه



فتحي علي باشاغا



سالم موسى مادي



نعيم محمد الغرياني



مصطفى أبوشافور غيث

مارتن كويلر
الممثل الخاص للأمين العام للأمم
المتحدة في ليبيا

2015/12/17
نعيمة محمد جبريل



القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين وإذ يؤكد من جديد أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والمنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم وإذ يحث هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات المنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداداته للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة



الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وبيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى المعنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وإذ يشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد قلقه إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، وإذ يرحب باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجمهورية العربية الليبية يشكلّ عنصراً هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضاً على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجمهورية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثاً خاصاً له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجمهورية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجمهورية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطالب بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتمادات المرتكبة في حقهم؛

٢ - يشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي ويحيط علماً بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المختصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - يطالب السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وبتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

حماية المدنيين

٤ - يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع

التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فوراً بالتدابير التي تتخذها عملاً بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فوراً؛

٥ - **يقر** بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعاً في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

منطقة حظر الطيران

٦ - **يقرر** فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - **يقرر كذلك** ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضاً إنسانياً، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي؛ وأن تنسق هذه الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي عبور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية بالتنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - **يقرر** أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام للجامعة الدول العربية فوراً بالتدابير المتخذة ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فوراً بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يقدم، في غضون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

إنفاذ حظر الأسلحة

١٣ - **يقرر** أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالفقرة التالية: **”يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تقوم داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، **ويطلب** إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك ويأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك“؛

١٤ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تنسق مع كُتب مع بعضها البعض ومع الأمين العام **ويطلب كذلك** إلى الدول المعنية أن تبلغ فوراً الأمين العام واللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) (“اللجنة”) بالتدابير التي تتخذها ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - يطالب أي دولة عضو، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقاً للفقرة ١٣ أعلاه، تقريراً خطياً أولياً إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحاً لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاوناً أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلها، **ويطالب كذلك الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريراً خطياً تالياً يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛**

١٦ - **يعرب عن استيائه لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية ويطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لمنع توفير أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية؛**

حظر الرحلات الجوية

١٧ - **يقرر أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيا أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقاً على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛**

١٨ - **يقرر أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور تواريخها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛**

تجميد الأصول

١٩ - **يقرر أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، **ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية،****

بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لفائدتها، حسبما تحددها اللجنة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسبا بعد ذلك؛

٢٠ - يؤكّد تصميمه على كفالة إتاحة الأصول التي يتمّ تجميدها عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - يقرر أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجراءاتها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

تحديد الأسماء

٢٢ - يقرر أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ويقرر كذلك أن يخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٣ - يقرر أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

فريق الخبراء

٢٤ - يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من ثمانية خبراء ("فريق الخبراء")، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال؛

(ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة؛

(د) تقديم تقرير مرحلي عن أعماله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير ختامي باستنتاجاته وتوصياته إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته؛

٢٥ - يبحث جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وخاصة بتقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، ولا سيما عن حالات عدم الامتثال؛

٢٦ - يقرر أن تسري أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

٢٧ - يقرر أن تتخذ جميع الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بناء على طلب من السلطات الليبية، أو أي شخص أو هيئة في الجماهيرية العربية الليبية، أو أي شخص يتقدم بمطالبة عن طريق ذلك الشخص أو الهيئة أو لفائدهما، فيما يتصل بأي عقد أو معاملة أخرى يتأثر تنفيذها بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار وما يتصل به من قرارات؛

٢٨ - يؤكد من جديد التزامه إبقاء أعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر ويؤكد استعداداه للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما في ذلك القيام بتعزيز تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الاقتضاء، على أساس مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

ليبيا: الأسماء المقترحة الصادرة من مجلس الأمن

الرقم	الاسم	المسوغ	بيانات تحديد الهوية
المرفق ١: حظر السفر			
١	قرين صالح قرين القذافي	السفير الليبي لدى تشاد. غادر تشاد إلى سبها. شارك بشكل مباشر في تجنيد وتنسيق المرتزقة لصالح النظام	
٢	الكولونيل عميد حسن الكوني	أمين اللجنة الشعبية لمنطقة غات (جنوب ليبيا). شارك مباشرة في تجنيد المرتزقة	
المرفق ٢: تجنيد الأصول			
١	دوردة، أبو زيد عمر	المنصب: مدير جهاز الأمن الخارجي	
٢	جابر، اللواء أبو بكر يونس	المنصب: وزير الدفاع	اللقب: لواء. تاريخ الميلاد: --/-- ١٩٥٢. مكان الولادة: جالو، ليبيا
٣	معتوق، محمد معتوق	المنصب: أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل	تاريخ الميلاد: --/--/١٩٥٦. مكان الولادة: خمس
٤	القذافي، محمد معمر	ابن معمر القذافي. على ارتباط وثيق بالنظام	تاريخ الميلاد: --/--/١٩٧٠. مكان الولادة: طرابلس، ليبيا
٥	القذافي، السعدي	قائد القوات الخاصة. ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام. قائد الوحدات العسكرية التي شاركت في قمع المظاهرات	تاريخ الميلاد: ٢٥/٥/١٩٧٣. مكان الولادة: طرابلس، ليبيا
٦	القذافي، سيف العرب	ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام	تاريخ الميلاد: --/--/١٩٨٢. مكان الولادة: طرابلس، ليبيا
٧	السنوسي: العقيد عبد الله	المنصب: مدير الاستخبارات العسكرية.	اللقب: عقيد. تاريخ الميلاد: --/-- ١٩٤٩. مكان الولادة: السودان
الكيانات			
١	مصرف ليبيا المركزي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	

٢	المؤسسة الليبية للاستثمار	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	وتعرف أيضا باسم الشركة الليبية للاستثمار العربي الخارجي (LAFICO) العنوان: ١ مكتب برج الفاتح، رقم ٩٩، الطابق ٢٢، شارع بورغيدا، طرابلس، ليبيا، ١١٠٣
٣	المصرف الليبي الخارجي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	
٤	محفظة الاستثمار الأفريقية الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	العنوان: شارع الجماهيرية، بناية Lap، ص.ب. ٩١٣٣٠، طرابلس، ليبيا
٥	مؤسسة النفط الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته ومصدر تمويل محتمل لنظامه	العنوان: شارع بشير سعداوي، طرابلس، ليبيا

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا/ المصادر/

* الدساتير.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2016

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020

- دستور الجمهورية التونسية 2014

ثانيا / المراجع باللغة العربية.

* الكتب.

- السبيطلي, محمد, الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية و الوساطة الإقليمية, الرياض, مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر, 2017.

- الرواندوزي علي, عثمان, مبدأ عدم التدخل و التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام, مصر, دار شتات للنشر والبرمجيات, 2010

- الغزي ايناس, استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة, العراق, مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي, 2016,

- الجمعاوي, أنور, هجوم سوسة قراءة في الخلفيات و التداعيات, قطر, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , 2015.

- الحويش ياسر, نوح مهند, حقوق الانسان, سوريا, منشورات الجامعة الافتراضية, 2018.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا, موجز السياسات الاجتماعية-8: بطاقة الشباب في المنطقة العربية أسباب وحلول, مطبوعات الأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا, 2016 .
- الزنتيسي,محمود سمير,السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013), الدوحة, الدار العربية للعلوم و النشر , 2014.
- المركز العربي الديمقراطي, مجلة المؤتمرات العلمية والدولية, ألمانيا, 2021.
- العرادي,عبد الرزاق, الثورة الليبية مفاصل وتداعيات, دار الكتب الوطنية, 2019.
- العرادي, عبد الرزاق, عملية فجر ليبيا مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة ط2, تركيا, دار الاصاله للنشر و التوزيع , 2021.
- الحويش, ياسر, ومهند, نوح حقوق الإنسان, , سوريا, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, 2018.
- ألكسي,كريين, وآخرون, الاندماج الإقتصادي في المغرب العربي, , 2018.
- الكتبي, إيتسام, وفضل, صلاح, وآخرون, إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكرا, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات و النشر, 2012 .
- الاعرج, واسيني, "الحراك" و"الدرجة صفر", الجزائر, دار الخيال للنشر والتوزيع, 2019
- العزاوي, أمس أكرم, التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الامم المتحدة والتطبيق العملي-دراسة مقارنة , عمان, دار الجنان للنشر والتوزيع, 2008,
- الصيداوي, رياض, نهاية زمن بوتفليقة-صراعات النخبة السياسية والعسكرية في اجزائر, تونس, المركز العربي للدراسات السياسية, 2019
- الخبيب استاني, زين الدين, الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية , المركز العربي للابحات ودراسة السياسات , الدوحة, 2019
- أبورمان,محمد, ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية, الأردن, مؤسسة فريدرش للنشر, 2019.

- ابو عون، اسلام نزيه سعيد، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، فلسطين، 2017،
- العادلي،محمود صالح، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، مصر، دار الفكر الجامعي للنشر، 2003.
- الحاسي، عبد الله حامد، دراسة تمهيدية عن الإقتصاد في ليبيا الواقع و التحديات والأفاق ، الأمم المتحدة، 2020
- الدلنجاوي،عثمان، 2011 عام الثورة، مطبعة كتاب الجمهورية، القاهرة، 2012
- أرنست، رينان، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والأليات، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- الفقّي، مصطفى، العلاقات العربية الروسية رؤية إستراتيجية وتحليلية حول الدور الروسي في المنطقة العربية، مصر، مكتبة الإسكندرية ، 2021.
- أطيّشو حمزة ،و الفيتوري، أنور، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021.
- الطيار، محمد رضا، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016
- الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية : دراسة نقدية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991
- الاقداحي، هشام محمود، في تحديات الامن القومي تاريخي- سياسي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009
- بوون، وين، ليبيا وانتشار الأسلحة النووية الابتعاد من حافة الهاوية، , الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008

- بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع الليبي المعاصر، , بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- باهي، سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدار الحرب الاثيوبية الارتيرية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004،
- بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للامن الجزائري: الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005
- بلقزيز، عبد الإله، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- بلقزيز، عبد الإله، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط4، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- بوعشة، محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية والإرتيرية، بيروت، دار الخليل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- برتران، بادي، ترجمة لطيف، فرح، الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، مصر، مدارات للأبحاث والنشر، 2018.
- بسيكري، السنوسي، أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية : المسارات، العثرات، المآلات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2022
- بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة و يرورتها من خلال يومياتها، قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

- جيفري، مارتني، وكريستوفر، شيفيس، ترجمة، عمر عبد الله، ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات، مؤسسة RAND للنشر، 2014.
- جاد عبد الرحمن واصل، سامي، ارهاب الدولة في اطار القانون الدولي العام، الاسكندرية، منشورات منشأة المعارف
- جيسون، دافيدسون، ترجمة أمل عبد الله الهادي، دراسات عالمية: فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا تحليل متكامل، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014 .
- جاب الله، عبد الله، شرعية العمل السياسي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2000
- جامعة الدول العربية، اوضاع الامن الغذائي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020
- هاشم، اصالح، لانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، بيروت : دار الساقى للنشر، 2013
- هيلسوم، لينديسي "عاصفة الرمال لليبيا من القذافي إلى الثورة" ترجمة هنادي مزبودي، دار الفرجاني، طرابلس، 2014
- وين بوون، ليبيا وانتشار الاسلحة النووية الابتعاد عن حافة الهاوية، مركز الخليج العربي للابحاث والمجتمع،
- زالف، شامي، وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات و الفرص، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2012.
- حميد ياسين، عمار، توجه الولايات المتحدة الامريكية تجاه اقليم شمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة "دراسة جيوسراتيجية" دار امجد للنشر والتوزيع، 2017،
- حسين عمر، الباروني، سالم، السياسة الخارجية الليبية، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2000

- حرزي، السعيد، إرهاب الدولة في ظل التدخل الأمريكي في أفغانستان و نيكاراغوا وليبيا، الجزائر، 2014.
- حرزي، السعيد، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب و الثورات، الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، 2022.
- طامشة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكالات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011
- طشطوش هابل عبد المولى، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العلمي الجديد، منشورات الحامد
- كارل، ماركس، وميشال، فوكو، آخرون، ترجمة خديجة رياض ومحمد الهلالي، حقوق الإنسان من منظور نقدي، المغرب، مطابع الرباط نت، 2018.
- كاظم أبو دوح، خالد، ثورة 25 يناير في مصير... محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 387، 2011
- لطفي، وفاء لطفي، "الثورة والربيع العربي"، القاهرة، الجامعة الاسلامية، 2011
- مجلس الامة، الجزائر وسياسة حسن الجوار، منشورات مجلس الامة، 2009.
- مارتيناز، لوي، ترجمة عبد القادر بوزيدة، عنف الربيع البترولي الجزائر، العراق، ليبيا، الجزائر، دار التنوير للنشر و الطباعة، 2016.
- مجدي، حماد، جامعة الدول العربية مدخل للمستقبل، ط43، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.
- معمر فيصل خولي، الامم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني، مصر، دار العربي للنشر والتوزيع، 2010،
- محمد على، احمد شعبان، الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2011

- ، منصف، وناس، "ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى" الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2018 م،
- معلوم، حسين، المناخ العالمي الجديد ومستقبل الدولة الوطنية نماذج عربية، ط3، مصر، مركز فجر الدراسات الإستراتيجية، 2018.
- مكتب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منشورات الأمم المتحدة، 2005.
- مصدق، حسن، وثائق ويكليكس و أسرار ربيع الثورات العربية، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2012
- محمد فرج، انور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008
- محمد السيد، سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998
- ناصر، جويده، وخلف، خالد، الثورات العربية في ميزان، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012.
- نوفل، أحمد، سعيد، وطارق، عبد الجليل، وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- نواف قطيش، إدارة الازمات (الامن الوطني) منشورات الراية ، 2009
- نوفل، أحمد سعيد، وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017.
- نبيل، مصطفى، ليبيا والثورة، مكتبة الهلال للنشر والتوزيع،
- سامي، حكيم، ثورة ليبيا، ليبيا، مكتبة الفرجاني، 1981.
- سلامة حسين، مصطفى، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007

- سعيد حمودة، منتصر، الارهاب الدولي جوانبه القانونية- وسائل مكافحته في ظل القانون الدولي العام، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي 2008
- سعيد سويران، احمد، الارهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات احلي الحقوقية ، 2009
- سفير، ناجي، تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي، في: الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، ترجمة: حسين عمر، 2013،
- علي العجيلي المحجوبي، خالد، محاضرات ومداخلات وابحث مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، ليبيا، جامعة مصراتة، دار الكتب الوطنية، 2020
- عامر، مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2013
- عبد الحي، وليد، المشهد السياسي العربي 2012 اقليم مضطرب، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012
- عبد الفضيل، محمود، النفط والمشكلات المعاصرة والتنمية العربية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإدارات 1990.
- عبد القادر حميد، سعد، الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر، المجلة السياسية والدولية
- علال، محمد، بوتفليقة والزنازة رقم 5، الجزائر، دار الخيال للنشر والتوزيع، 2019،
- عبد اللطيف، احميدة، علي، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع التحديات و الآفاق ، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الامم المتحدة، 2020.
- عبد الرزاق، عادل، أفريقيا في إطار الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي: رؤية مستقبلية، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007،
- عطا الله الجمل، رشوقي، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، مصر

- فرحاني، عمر، أو شريف، ويسرى. تداعيات الأزمة الليبية على الامن القومي في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع. دون سنة نشر.
- صالح العادلي محمود، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد دار الفكر الجامع
- قوي، بوحنية، الانتخابات الرئاسية في الجزائر، العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد، تقارير، قطر، مركز الجزيرة للدراسات
- قادري عبد العزيز، حقوق الانسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية- المحتويات والآليات الجزائر دار هومة للنشر والطباعة ، 2003
- ريلضي خديجة، والهالي محمد، حقوق الانسان من منظور نقدي، مطابع الرباط نت، 2018، ص3
- ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977
- رشدي العماري، عباس، الثورة الليبية جذورها وعناصرها، وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية.
- تمرابط، إيمان، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر، 2017.
- خضير ميرزا، علي، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة، لبنان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2012
- خليل، حسين، المنظمات العالمية: النظرية العامة للأمم المتحدة الأجهزة والوكالات والبرامج، عصبة الأمم. لبنان منشورات الحلبي الحقوقية، 2017
- ، خضير ميرزا، علي، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة، لبنان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2012
- غسان، مدحت خير الدين، القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي، الأردن، دار الراية للطبع والتوزيع، 2013

- غريفيش، مارتن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، 2002

* المجلات والدوريات:

- أولاد ضيايف، حسان، غزلاني و داد، إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: ما بين مسألة التدخل وإشكالية التدخل الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، 2021، جامعة 8 ماي 1945 بقالة.

- العايب، صرية، وكواشي، عتيقة، مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي، مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة 1، 2020.

- أبو رقيقة، خالد إبراهيم، موقف الإتحاد الإفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، العدد 03، 2016.

- إبراهيم عدوان اركان، دور الجامعة العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام 2011، مجلة قضايا سياسية، العدد 77، 2024

- الزروق الرشيد، أحمد، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح و المواقف الدولية و غياب توافق القوى الداخلية 2011-2016، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، جامعة بن غازي ليبيا

- الشيخ محمد، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والافاق، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 71، الاردن، 2015،

- أوصيف، بلال، التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة مسيلة، 2020.

- أحمد محمد، خالد، التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة وإستقرار ليبيا، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، جامعة سبها، 2019.

- احمد جيايد، اسراء، محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية : دراسة في الاسباب والنتائج، مجلة المستنصر للدراسات العربية والدولية العدد 43
- أبو زيد أبو بكر، زينب، يوسف أمحمد صالح، الهجرة غير الشرعية للسباب اسبابها واثارها على الامن الاجتماعي الليبي، المجلة الليبية العالمية، العدد 51 و 2021و
- الجوزي، عز الدين، حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني علاقة تكاملية لحماية الفرد في زمن الحرب والسلم، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع مولود معمري، تيزي وزو.
- الخضري، منصور، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة.
- العشيري، عبد الله، تأثير الهجرة غير الشرعية على الامن القومي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية العدد 03، 2018، ص 112
- المبروك اسباقه، عمر، الامن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذج)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد 01، 2023
- ابو العلاء صالح ابو العلاء رحاب، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي 2011، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، المجلد 8، العدد 15، 2023
- بن عيسى، أحمد، إشكالية مدى مشروعية التدخل الدولي العسكري لحلف الأطلسي في ليبيا، جامعة مولاي الطاهر سعيده.
- بومعزة، منى، الصراع المسلح في ليبيا الأسباب ومسارات التسوية، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 25، العدد 04، 2018
- بوشوشة، سارة، ومدوني، علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021

- بركات الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيري 2019 تؤسس لجزائر جديدة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 04، العدد، 02، 2020
- بالة،عمار، الامن الإنساني كمقاربة أمنية أممية بديلة لإحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد08، العدد02، جامعة خنشلة، 2021.
- بن صغير، عبد المؤمن، التدخل الإنساني وإشكالية المساس بمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول على ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد10، العدد03، جامعة سعيدة، 2018.
- بن نافلة، أمينة، الامن الوطني الجزائري بين التهديدات الامنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، العدد10، 2018.
- برابح، حمزة، الإستراتيجية الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد06، المركز الجامعي بريكة، 2017.
- بوستي، توفيق، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل و الصحراء، مجلة أبحاث، المجلد06، العدد01، 2018.
- بوستي، توفيق، وبجوش، سامي، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي قراءة في الأبعاد والإتجاهات، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ،
- بوستي، توفيق، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي: الدوافع والإتجاهات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد14، العدد01، جامعة قالمة، 2022.
- بوعافية، محمد الصالح، الإستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.
- برحائل، بودودة أميرة، التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية، جامعة قسنطينة3.

- بن عبد العزيز, خيرة, وعبد الكريم, هشام, التدخل العسكري الإنساني: دراسة في حالة المنطقات و الأبعاد النظرية, مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية, العدد 05, جامعة باتنة, 2015.
- بومدين, وسيلة, التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا وتحديات بناء الدولة الوطنية, مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, المجلد 05, العدد 02, جامعة تلمسان, 2019.
- بلعباس, عبد الكامل, تأثير إنتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي التهديدات الامنية في الفضاء الإقليمي للجزائر , المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية , العدد 11, جامعة الجزائر 3, 2018.
- بوسعيد, عبد الحق, التعامل الجزائري مع النزاع الليبي بين الكوابح الموضوعية والضرورات البراقماتية, مجلة السياسة العالمية, المجلد 06, العدد 01, جامعة زيان عاشور الجلفة, 2022 .
- بشرراوي, مصطفى, التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي وإنعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر, المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية, العدد 13, جامعة الجزائر 3.
- بوراس, وفاء, الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الاطلسي لإحتواء الرهانات الامنية الجديدة في منطقة المتوسط, المجلة الجزائرية للامن والتنمية, العدد 13, جامعة باتنة 1, 2018.
- بوراس, وفاء, منطقة جنوب المتوسط في المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية , المجلد 09, العدد 16, جامعة باتنة 1, 2019.
- بن قيطه, مراد, وبويده, فاطمة الزهراء, التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وإنعطاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية, مجلة دفاتر المتوسط, العدد 05, جامعة عنابة.
- بلعربي على, الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات البيع العربي, :الاهداف والمضامين, مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, المجلد 5, العدد 1, 2021

- بلعربي, علي, التدخل العسكري في ليبيا 201 بين مبدأ مسؤولية الحماية (RtoP) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى,مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية, المجلد22, العدد02, جامعة باتنة, 2021.
- بزيلا,محمد, التدخل العسكري لفرض الديمقراطية في الممارسة الدولية المعاصرة,مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد11, العدد01, جامعة الجلفة, 2020.
- بن رحو سهام, نعيمة قاضي,مبادرات الجزائر الدبلوماسية: طريق نحو حل الازمة الليبية, مجلة السياسة العالمية, المجلد08, العدد01, 2024,
- بوضياف , مليكة , إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية و الدولة المدنية(الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي) مجلة أكاديميا , العدد05, 2016.
- بن ملوكة خيراني, وعيسى, طيبي, المقاربة التنموية للجزائر في افريقيا ودول الساحل, المجلة الاكاديمية للبحث القانوني , المجلد13, العدد02, 2022.
- بوعرفة عبد القادر, الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق, مجلة العلوم الاجتماعية , العدد 07 , 17 / 03 / 2019
- بهلول نسيم, مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات, مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد16, 2017
- دخان نور الدين, وعبدون, الحامدي, مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الارادة الاحادية والصيغ التعاونية, مجلة دفاتر السياسة والقانون , العدد 14, 2016
- باسماويل, عبد الكريم, التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي,مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد12, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2015.
- بوساحة ,عبد الحق, وعياد محمد سمير, إنعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الامن الوطني والإفريقي,مجلة الحوار المتوسطي, المجلد12, العدد01, جامعة تلمسان, 2021.

- بوساحية, سايح, المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية: الدوافع الامنية والسياسية, مجلة السياسة العالمية, العدد01, جامعة بومرداس, 2017.
- بوشامة, علي, مصداقية تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية حول واقع حقوق الإنسان في الدول العربية, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, العدد04, جامعة بجاية, 2017.
- بن لمخربش, أسماء, دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالي ليبيا ومالي, مجلة المفكر, العدد17, جامعة بسكرة, 2016.
- بن سعيد, خديجة, محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد13, العدد01, جامعة الجزائر3, 2022.
- بن جديد, سلوى, من "التدخل الإنساني" إلى "مسؤولية الحماية" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد5, 2013
- بن بوعزيز, آسيا, حق اللجوء و إشكالية الهجرة غير الشرعية, مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية, العدد11, جامعة باتنة1, 2017.
- بلحاج, الهواري, ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها, مجلة الدراسات الحقوقية, المجلد09, العدد02, جامعة سعيدة, 2022
- جداي, سليم وقصعة, حورية, العمق الجيوبولتيكي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة في المرتكزات والتفاعلات والرهانات), المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, المجلد11, العدد02, 2022.
- جودة الحايس, عبد الوهاب, تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة "رؤى نظرية ومنهجية" ورقة بحثية غير منشورة, جامعة عين شمس, مصر
- جارش عادل, تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على لأمن الوطني الجزائري. مجلة العلوم السياسية والقانون. 2017

- دالع, وهيبة, السياسة الأمنية الجزائرية فيمنطقة الساحل الإفريقي, مجلة دراسات إستراتيجية, العدد23,
- دربال, إكرام, التدخل الإنساني بين ليبيا وبورما: عقلنة التدخل أم إزدواجية المعايير, مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية المجلد5, العدد1, 2021 ,
- دريسي حنان, التدخل التركي في الازمة الليبية: المحددات والتداعيات, مجلة الناقد للدراسات السياسية, المجلد6, العدد1, 2022
- دوزي, وليد, التدخل الدولي الإنساني بين حتمية التدخل وإزدواجية المعايير , مجلة القانون و التنمية.
- هودف, عبد الله, هل تحقق الديمقراطية السلام مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي, مجلة دراسات استراتيجية, العدد17,
- هاشمي, الطيب, وشابي, بوبكر, أثر الازمة الغذائية العالمية وتداعياتها على أوضاع الامن الغذائي في الدول العربية, مجلة تاريخ العلوم, العدد06,
- هبري سحنين, الازمة في ليبيا واثرها على الامن القومي الجزائري, مجلة الدراسات الحقوقية , المجلد08, العدد 01, 2021
- ويكن, فازية, آليات حل النزاعات الدولية -بين سلمية الخيارات ومبررات اللجوء للقوة- المجلة الجزائرية للسياسة والأمن, المجلد01, العدد01, جامعة وهران2, 2022.
- زعاطشي, حميد, التدخلات الخارجية في دول الربيع العربي وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها :مصر, ليبيا, تونس نموذجاً, مجلة السياسات العالمية, المجلد05, العدد03, جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس- 2021.
- حادي, إبراهيم, الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا, مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة, العدد09, جامعة الجلفة, 2021.

- حمدوني, دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي امام متغيرات الظروف الجيوسياسية الاقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي, مجلة شؤون استراتيجية , العدد 03 , 2018
- حساني, خالد, جدلية إستخدام القوة بترخيص من مجلس الامن بين نصوص الميثاق ومقتضيات الواقع الدولي المتغير, جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية,
- حميد ياسين, عمار, وعبير, سهام مهدي, العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية, مجلة دراسات دولية, العدد 58, جامعة بغداد,
- حسين حافظ, طالب, الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة, مجلة دراسات دولية, العدد 46,
- حساني, خالد, مشروعية إستخدام القوة بتفويض من مجلس الأمن بين أحكام الميثاق والممارسة الدولية, المجلة الأكاديمية للبحث القانوني, كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بجاية, 2017.
- خطاب, عبد المالك, بلخثير, نجية, تطبيقات سياسية الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر, مجلة السياسة العالمية, المجلد 06, العدد 01, 2022.
- حاج جاب الله, أمال, و د: هريش, سهام, الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر: الدوافع وآليات المكافحة, مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية السياسية, المجلد 06, العدد 02, جامعة الجزائر 1 , 2022.
- حموم, فريدة, الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائر ي, المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية, المجلد 13, العدد 18, جامعة جيجل, 2022.
- حسين عبيد منى, ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا, مجلة دراسات دولية, العدد 51, 2012
- حسان, مصطفى, وآخرون, الموقف الامريكي من التغيرات السياسية في كل من تونس وليبيا منذ 2011, مجلة الدراسات الافريقية, المجلد 45, العدد 3, 2023

- طيايية، ساعد، وبورنان، عبد الرحمان، تطور العقيدة الامنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الامنية الجديدة في منطقة المغرب العربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- طواهرية، أحلام، وأ.د: غرحتي، عمر، التدخل العسكري الدولي للقضاء على داعش في ليبيا بين تخطي الشرعية الدولية والمواصلة في خرق القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، 2017.
- يعقوب، حنان، وعلي، بقشيش، متطلبات الإستراتيجية الامنية الجزائرية في ظل التهديدات الامنية في منطقة الساحل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 01، جامعة عمار ثلجي - الاغواط - 2022.
- كعبي، عائشة، و طيبي، محمد بلهاشمي الامين، الإرهاب الطائفي وتداعياته على أمن المنطقة العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021.
- كواشي، عتيقة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 08، جامعة باتنة 1، 2016.
- كلاين، بيير، الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل جامعة بروكسل الحرة، 2010.
- كبحال، صبرينة، ود: عريب، حكيم، التدخل التركي في ليبيا كولونيالية جديدة أم تعاون إقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021.
- كشان، رصا، التدخل الاجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الامن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2020.
- كاظم أبو دوح، خالد، ثورة 25 يناير في مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 387، 2011.
- كراوة، مصطفى، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 01، المرطز الجامعي تمنراست، 2019.

- كاظم, هاشم, المحور الجيوبوليتيكي العربي- الإسلامي وعملية هيكل النظام الدولي: نحو مقارنة جديدة, مجلة سياسات عربية, العدد 43, مارس, 2020.
- كباني صليحة, وجريدي زهرة, مقارنة الاتحاد الاوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي, مجلة العلوم الإنسانية , المجلد 32, العدد 01, جامعة قسنطينة 3, 2021.
- لبدى, حنان, ليبيا بين التفكك الداخلي والاختراق الخارجي, مجلة دفاتر السياسة والقانون, المجلد 13, العدد 03, 2021
- محمد والى, طه, ويوسف, احمد احمادي دور العامل الخارجي في ثورات الربيع العربي, مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, المجلد 05, العدد 02, الجامعة الاسمرية , 2021
- مصطفى فتحي, أحمد, وهشام, محمد بشير, دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : النجاحات والاختفاقات, مجلة كلية السياسة والاقتصاد, المجلد 16, العدد 15, 2022
- مشري, عبد الحميد, نسبية تامة, التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح, مجلة السياسة العالمية, المجلد 7, العدد 3, 2023,
- منصوري, سفيان, وبخوش, سامي, إستراتيجية الاتحاد الاوروبي ثلاثية الابعاد حيال الساحل الإفريقي السياقات والمضامين, مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية, المجلد 08, العدد 01, 2021.
- مغني, زكريا, وعياد, سمير محمد, التهديدات الأمنية البيئية وتأثيرها على الإستقرار الدولي, مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية, المجلد 21, العدد 02, جامعة تلمسان, 2022.
- ملوكي, سفيان, موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا, مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, المجلد 09, العدد 01, جامعة عمار ثلجي -الاغواط-, 2018.
- سمعو زين العابدين, وحمایزیه, رنده, المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة, المجلة الجزائرية للأمن و التنمية , العدد 12, 2018.

- مجدان, محمد, التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب, جامعة الجزائر3.
- مجدان, محمد, التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر, الأسباب, والإنعكاسات. جامعة الجزائر3.
- معياش, نسرين, دراسة أثر أحداث الربيع العربي على الإرادات السياحية في المنطقة العربية مجلة دراسات العدد الإقتصادي, المجلد11, العدد01, جامعة قالمة 2020.
- مقبل الفقيه, أحمدعبد الباقي, ود: حاج محمد, فضيلة, دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الامنية (الأزمة الليبية نموذجا), مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية, المجلد10, العدد01, 2020.
- محمد علشور, مهدي, قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة .
- ملاح, السعيد, التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية, مجلة مخبر الدراسات السياسية, العدد01, جامعة مسيلة, 2017
- مسالي, ليلي, حمدوش, رياض, توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية, مجلة المعيار, المجلد26, العدد64, جامعة قسنطينة3, 2022.
- معزيز, عبد السلام, إنعكاسات النزاعات المسلحة الإفريقية على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجا, مجلة الدراسات والبحوث القانونية, المجلد07و العدد01, جامعة بجاية, 2022.
- مناد, محمد, البعد الجيوساسي في العلاقات الدولية الامريكية المغاربية بعد أحداث 11سبتمبر2001, مجلة دراسات إنسانية و إجتماعية , المجلد11, العدد01, جامعة وهران2, 2022.
- محمد إسماعيل, وائل, العالم العربي في مهب الريح : رؤية تشخيصية تحليلية في آليات التغيير, المجلة السياسية الدولية, 2024/3/5,

- نموشي, نسرين, التحول الديمقراطي مقارنة مفهومية ونظرية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة تبسة
- ماضي, عبد الفتاح, العوامل الخارجية والثورات العربية : اربع إشكاليات للبحث, مجلة سياسات عربية, العدد36, 2019جامعة الإسكندرية,
- محمد عبد الحليم, مواقف الاتحاد الافريقي من الازمات العربية متفاوتة من حيث الاهتمام والاليات, مجلة آراء, العدد 143, 2 نوفمبر2019,
- ناظم نواف, ابراهيم, التفاعلات القبلية واثرها في الحياة السياسية الليبية قبل وبعد 2011,المجلة السياسية والدولية , العدد45, 2020
- ساحلي, مبروك, نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام , المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية, مجلد12, العدد 3 , 2020,
- سعودي, جويده, الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, المجلد09, العدد02, الجزائر3
- سالمى,عائشة, مسؤولية الحماية الدولية وإزدواجية المعايير-ليبيا نموذجا- مجلة دراسات في حقوق الانسان, المجلد03, العدد02, جامعة أحمد زبانه بغلزان, 2019.
- سليمانى مباركة, تداعيات الازمة الليبية على امن الحدود الجزائرية, مجلة الاقتصاد والقانون , العدد 02, 2018
- سendl, مصطفى مبداء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بين النصوص والمتغيرات الدولية, المركز الجامعي عبد الله مرسللي, تبازة.
- سرير عبد الله, أمينة,تدخل حلف مال الأطلسي في الازمة الليبية - التأثير الإقليمي والدولي - مجلة السياسة العالمية, المجلد 4, العدد3, 2021
- سلمان, حسام, أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين : ثورات الربيع العربي نموذجا, مجلة دراسات اقتصادية, العدد21, جامعة الجزائر3.

- سالم معوال، خالد، المقومات البشرية المؤثرة في الزراعة في ليبيا سهل جفارة وسهل بنغازي "دراسة مقارنة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد22، 2021
- عاشوري، عبدالله، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بين المطالب الداخلية والضغط الخارجية في ظل أحداث الربيع العربي "ليبيا نموذجاً"، مجلة المفكر، المجلد16، العدد02، 2021.
- على محمد سعيد، برهان، دور مجلس الامن في إدارة الازمات الدولية (الازمة الليبية انموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، العدد 65 ، 2023
- عبد الرؤوف بورزق، النيباد بوابة الجزائر إلى افريقيا أعمال الملتقى الدولي الموسوم بـ: الجزائر و إفريقيا من دعم الحركات التحررية بناء الشراكات، جامعة قالم، الجزائر، 2017.
- علي الكوت، البشير، "الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية"، مجلة الجامعي، ليبيا، جامعة طرابلس، العدد22.
- عيساوي فؤاد ، مليكة بوضياف، أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة أثر حراك 22فيفري 2019 على الدستور الجزائري الجديد، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد6، العدد2، 2021
- على البرقي، ومحمود، ابو العينين، محمود، زكريا، موقف ايطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام 2011، مجلة دراسات افريقية، مجلد45، عدد4، 2023
- عنان، عمار، التدخل العسكري لحلف "الناتو" في ليبيا من هشاشة الاسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.
- على حيدر،ميادة، أثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام 2011، المجلة السياسية والدولية
- علوان سعيد الزبيدي، قاسم، وخير الله سبهان عبدالله الجبوري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير 2011 المصرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 02، 2015

- عمروش, أحسن, مبداءمسؤولية الحماية الدولية كمفهوم جديد لمبدأ التدخل الدولي الإنساني, مجلة الفكر القانوني والسياسي, المجلد06, العدد01و جامعة خميس مليانة, 2022.
- عبد الله سحلب, علي عبد السلام, ليبيا: موقعها الإستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينيات القرن الماضي,مجلة العلوم الإنسانية, المجلد 15, العدد01, 2016.
- عربي لادمي, محمد, السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم, التوجهات, والمجددات, مجل دراسات وأبحاث, العدد25, 2016.
- عطوة عبد الكريم ضبيش, رشا, التدخل الدولي تأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية, مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد13, 2022
- عزمي, بشارة, الشعبوية والازمة الدائمة للديمقراطية مجلة سياسات عربية, العدد40, سبتمبر2019.
- عبد العالي, عبد القادر, السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, العدد07, جامعة مستغانم, 2014
- عمارة,عمارة, الإجراءات المستحدثة لقمع الجريمة الإقتصادية و المالية, المجلة الجزائرية لقانون الأعمال, العدد01, جامعة محمد بوضياف-مسيلة - 2020.
- عبد الرسول العبيدي, سمير, العلاقات الإقتصادية الليبية -الإيطالية 2008/08/30 - 2011/02/18 (دراسة في التاريخ الإقتصادي , المجلة العربية للآداب و الدراسات الإنسانية,المجلد03, العدد10, 2019.
- علي الكوت, بشير,"الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية", مجلة الجامعي, ليبيا, جامعة طرابلس, العدد22,
- عبد العال سيد رمضان, زينب, أزمة الدولة في ليبيا "دراسي في الجغرافيا السياسية", مجلة كلية الآداب, جامعة بور سعيد, الجزء الثاني, العدد25, 2023

- عبد القادر الانباري أحمد، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مجلة دراسات دولية، العدد22
- عبد الحفيظ الشيخ، مجمد، الاستراتيجية الامريكية تجاه الازم الليبية في ادارة بايدن، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2024
- عبد العزيز، وخالد، صولي، التدخل التركي في الازمة الليبية واثره على مشروع بناء الدولة بعد 2011، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 08، العدد 03 2020
- فليج، غزلان، ورابي، اخضر، التدخل العسكري المعاصر بين القانون الدولي و الممارسة الدولية -العدوان المقنع- مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد04، العدد03، 2019.
- فتحي محمد، حسام، مبررات التدخل العسكري للنااتو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد2، 2024
- فلكاوي، نجوى، شبلي، هجيرة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي: الجزائر نموذجا، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد07، العدد01، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2021.
- فرحاني عمر، مباركة، سليمان، التحديات الامنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجاة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد5، 2016
- فؤاد نشوى، و طه محمد، تأثير الحرب بالوكالة على الدول الافريقية (ليبيا نموذجا) مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، المجلد8، العدد2، 2024 ,
- صايح، مصطفى، الإنتقال الديمقراطي في ليبيا و إنعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد03، 2014.
- صايش، عبد المالك، دربال، إكرام، التدخل الإنساني بين ليبيا وبورما عقلنة التدخل ام إزدواجية في المعايير، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد05، العدد01، 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية .

- صافو، محمد، الفضاء المغاربي وتحديات بناء الدولة الوطنية، مجلة أكاديميا، العدد 01، جامعة وهران 2013.
- صافو، مراد، وإدريس، عطية، التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الأزمة الليبية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 3
- ، قدير رحمة، توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية منذ 2019، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1، 2024
- قاسم حسين أحمد، دور القوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات، مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019.
- قصعة، تداعيات التهديدات الأمنية في الفضاء الافريقي على الامن القومي الجزائري (دراسة في تطورات الازمة الليبية)، مجلة البحث القانوني والسياسي ، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- رمضان جابر، رمضان، أثر التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي (2011 – 2023) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، المجلد 20، العدد 01، 2023
- رحموني، عبد الرحيم، جيوبوليتكا التهديدات الأمنية في الجزائر وإرتكازاتها المكانية، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة سعيدة ، 2022 .
- رسولي، أسماء، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافيين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2020
- رقولي، كريم، الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2021.
- شاطري، كاهنة، السياسة الاوربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: الدوافع الآليات والتحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والساسية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر ثلاثة ، 2021.
- تراكة، جمال، عموري، نسيم، التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، محلة عقون، المجلد 08، العدد 04، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.

- تاجي, طارق, دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجاً, المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, المجلد 14, العدد 01, جامعة الشلف, 2022.
- تركي, ليديّة, بونصيار, ويزة, مسؤولية الحماية كغطاء جديد لمبدأ التدخل الإنساني, مجلة السياسة العالمية, العدد 02, جامعة بومرداس, 2017.
- خوالدية, فؤاد, السياسة الأمنية للجزائر امام التهديدات الامنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, المجلد 06, العدد 02, جامعة الطارف, 2021.
- خلفه, نصيرة, رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي وإنعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والامنية الجزائرية, مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية, المجلد 03 و العدد 02, جامعة ابن خلدون/تيارت, 2018.
- خلف الله, فوزي, والطاهر, رياحي خصخصة الحرب في ليبيا دراسة نموذج شركة فاغنر الروسية, مجلة الفكر القانوني والسياس, المجلد 6, العدد 2, 2022
- خميس السحاتي خالد, الصين والازمة الليبية بين المصالح الاقتصادية والسياسات الحذرة, مجلة السياسة الدولية , 2022/07/20
- خننو, فاتح, الأزمة في ليبيا الفاعلون والسناريوهات المحتملة, المجلة الجزائرية للدراسات السياسية, المجلد 09, العدد 01 و المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية, 2022.
- , خيثر فؤاد, وطاهر عباسه, إحالة الملف الليبي على العدالة الدولية الجنائية, مجلة افاق للعلوم, المجلد 07, العدد 04, 2022
- خليف عفيف, احمد, الثورة الليبية شباب 2011 - 2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية , المجلد 42, العدد 03, 2015
- ضو المريض, رجب, عسكرة النزاعات في ليبيا, دفاتر السياسة والقانون, العدد 17, جامعة الزيتونة بني وليد ليبيا, 2017.

- غربي، محمد، قلواز، إبراهيم، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جامعة الشلف، 2014.

* الرسائل والاطروحات الجامعية.

- المهري عبد العزيز، عبد العزيز، "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد واثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي وإستقرارها خلال الفترة 1990/2010" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

- أمحمد محمد ابو زيد، محمد، الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي (2011 - 2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2019،

- السواعير، إسلا محمد، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011 - 2017، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017

- أوشریف، يسرى، وفرحاني عمر "تداعيات الازمة الليبية على الأمن في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016.

- بوزرب رياض، استراتيجية الامن القومي الجزائري: ادراك- تهديد- استجابة، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2019.

- بن سليمان بن سعيد الدركمي، "التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي" رسالة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012

- بوناب، كمال، التدخل العسكري لإعتبارات إنساني بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.

- بادي الطراونة، طارق، دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو: دراسة حالة)، (1989 - 2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، ماي 2012

- بلعباس الهواري، الحركات الاحتجاجية في العالم العربي واشكالية الدولة، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران 2، 2019

- دير, أمينة, "أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, قسم العلوم السياسية, كلية الحقوق والعلوم السياسية و جامعة يسكرة 2014.
- هلتالي, أحمد, "التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة" رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية و جامعة قسنطينة, 2019.
- زردومي, علاء الدين, "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي" رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة, 2013.
- زعاطشي, حميد, "التحولات السياسية في شمال إفريقيا بعد 2011 وإنعكاساتها الامنية على المنطقة, اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و جامعة الجزائر 3, 2019
- لونيسي علي, آليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية , اطروحة دكتوراه في القانون, 2012
- محمد عبد الجواد المنصوري, علياء "تأثير الأزمة الليبية على الامن القومي لدول شمال إفريقيا- الجزائر نموذجاً (2011-2020)" رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط, 2021.
- منصر, جمال "التدخل العسكري الإنساني في ظل الاحادية القطبية -دراسة في المفهوم والظاهرة- اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية, جامعة باتنة 1, 2011.
- مصمودي اسلام أمين, التدخل الاوروبي في الازمة الليبية وتأثيره على الامن القومي الجزائري, اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية, جامعة الجزائر 3, 2023
- نابي عبد القادر, دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء, اطروحة دكتوراه, جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان, 2015,
- سعدي, ياسين "التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة وهران 2, 2016.

- سي حمدي، عبد المؤمن، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2019
- سعداوي عمر، البعد الاقليمي للامن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والابعاد، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020،
- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2011
- عوض العجمي، مبارك سعيد، "السياسة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية وقسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2011.
- عمر محمد عبد الكريم، عماد "دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
- عماد عمر محمد، عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011 - 2017)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018
- عمر عامر المودي، جمعة، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المشرق الأوسط، 2011
- فرج النحلي، علي محمد، "الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011/2017" رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الاداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2018
- فوكة، سفيان، تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014،
- فلوس، ياسين، "التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان" رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 2017.

- صدراتي، صدراتي، تفاعل جامعة الدول العربية مع التحولات السياسية الراهنة في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014،
- قديح، إبراهيم تيسير، "التدخل الدولي الإنساني-دراسة حالة ليبيا 2011- رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الازهر -غزة- 2013.
- ، قوجيلي سيد احمد، الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ، 2019،
- شاكور شلبي سعد، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008
- تبينة راوية، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة الليبية 2011- 2019، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2019
- خير اليوسف محمد، محمد، "إدارة الازمات السياسية الدولية في عالم متغير-دراسة لحالة أزمة الخليج الثانية-" رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2002
- * المواقع الالكترونية.
- الجزيرة نت، الفقر في مصر، تاريخ النشر 10/03/2011، تاريخ الزيارة 27/05/2025، من: <https://www.aljazeera.net/news/>
- العربية نت، 40% من المصريين تحت خط الفقر، وزادهم الخبز، تاريخ النشر 10/03/2014، تاريخ الزيارة 27/05/2025 من: <https://www.alarabia.net/swaq/economy/2014/03/10>
- ، راجعي بطاقة الشباب في العلم العربي 2023: الارقام المربعة، تاريخ النشر. 06 / 10 / 2023 ، تاريخ الاطلاع: 09 / 05 / 2025. من: <https://ourouba22.com/articl/900>

- ملتيميديا الاذاعة الجزائرية، تقرير الديوان الوطني للإحصاء، تاريخ النشر 18 / 07 / 2024 ، تاريخ الاطلاع 09 / 05 / 2025، من <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/48868>
- France24 ،فندق سوسة الذي شهد إعتداء صيف 2015 يفتح ابوابه مجددا، تاريخ النشر 2017/04/22 ، تاريخ الزيارة [2025/05/27](https://www.france24.com/ar/20170422) من: <https://www.france24.com/ar/20170422>
- الجزيرة، ثورة 17فبراير..الهبة التي أسقطت القذافي بعد اشهر من القتال، تاريخ النشر 2024/02/20، تاريخ الزيارة [2025/05/27](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/2.20) من: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/2.20>
- آية، يوسف، أسباب قيام ثورات الربيع العربي - المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 23 / 05 / 2014، تاريخ الاطلاع 21 / 01 / 2024 ، من: <https://democraticac.de>
- عجم، "تويتر" و"فيس بوك" ..زعيم ثورات الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد12081 تاريخ النشر 26 / 09 / 2011 ، تاريخ الاطلاع 06 / 02 / 2024، من . <https://archive.aawsat.com>
- ديني، الموسوعة ، بنقردان..مدينة تونسية في واجهة الاحداث، تاريخ النشر: 10/03/2016 ، تاريخ الزيارة 21/02/2024 من: <https://www.aljazeera.net>
- ثورة 25 يناير في مصر وتداعياتها، تاريخ الاطلاع 10 / 01 / 2024، تاريخ الزيارة 21 / 04 / 2024 من: <https://www.moqtel.com>
- UNSMIL، الاتفاق السياسي الليبي، تاريخ الاطلاع 05 / 06 / 2024 . من: <https://unsmil.unmissions.org>
- أميرة ، محمد عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي، تاريخ النشر 12 / 04 / 2020، تاريخ الزيارة 06/12/2022 من <https://aspss.ahram.org>

- الجزيرة، الكويت تشيع ضحايا تفجير مسجد الصادق، تاريخ النشر 2015/07/01، تاريخ الزيارة 2025/05/27، من: <https://www.aljazeera.net/news/2015/7/1>
- جمعة أحمد، "قوارب الموت" صداع في رأس الدول الأوروبية، 26 سبتمبر 2022، تاريخ الزيارة 2023/ 02 / 09 من: <https://www.alaraby.net>
- الأمم المتحدة "مجلس الامن"، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام 2013، تاريخ النشر 2013، تاريخ الزيارة 2024 / 09 / 17، من <https://main.un.org>
- الجزيرة نت، مجلس الامن يمدد حظر السلاح على ليبيا، تاريخ النشر 2017 / 06 / 12، تاريخ الزيارة 2024 / 09 / 16 من: <https://www.aljazeera.net>
- الأمم المتحدة، القرارات التي اعتمدها مجلس الامن في عام 2019، تاريخ النشر 2019، تاريخ الزيارة 2024 / 09 / 18 من: <https://main.un.org>
- بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، الاتحاد الأوروبي وليبيا، تلريخ النشر 27 - 07 2021، تاريخ الاطلاع 26 - 09 - 2024، من: <https://www.eeas.europa.eu>
- حسين، معلوم، دوافع الاتحاد الاوروبي للعودة إلى الساحة الليبية، تاريخ النشر 2023/ 09 / 12، تاريخ الزيارة 2024 / 09 / 30، من: الحائط العربي <http://arabwall.com> a été indexé par Google il y a plus de 10 ans
- زايد، هدية، يد الجامعة العربية لا تطال الملف الليبي، تاريخ النشر 1 نوفمبر 2022، تاريخ الزيارة 3 نوفمبر 2024، من: <https://www.independentarabia.com>
- شيماء، على مهدي، دور الاتحاد الافريقي في حل النزاعات الافريقية: دراسة حالة ليبيا، المركز الديمقراطي العربي، اترىخ النشر 2021/11/8، تاريخ الزيارة 2024/12/7، من: <https://democraticac.de>

- أميرة، محمد عبد الحليم، هل باستطاعة الاتحاد الافريقي قيادة عنلية تسوية في ليبيا؟، تاريخ النشر 9 ديسمبر 2024، تاريخ النشر الزيارة 20 ديسمبر 2024، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من: <https://apss.ahram.org.eg>

- المركز الاعلامي، البيان الختامي لقمة برازافيل للجنة الاتحاد الافريقي رفيدة المستوى حولى ليبيا ، تاريخ النشر 7 فيفري 2024 ، تاريخ الزيارة 21 ديسمبر 2024 من: <https://www.sis.eg>

- دافيد، زونمينو، الاتحاد الافريقي..والصمت المطبق إزاء الازمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 11 أبريل 2011، تاريخ الزيارة 2024/12/7، من: <https://studies.aljazeera.net>

- معمر خولي ، في ضوء ما يجري في سوريا: موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الانساني، تاريخ النشر 2012/03/16 ، تاريخ الزيارة 2025 / 05/25 من: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29932>

- مركز الامارات للسياسات، وحدة دراسات شمال افريقيا والساحل، المقاربة الاستراتيجية لحف الناتو في منطقة شمال افريقيا والساحل، تاريخ النشر 21 جويلية 2022، تاريخ الزيارة 29 ديسمبر 2024، ص 4 من

<https://www.epc.aetranslate.goog/ar/details/brief/almuqarabat-alastiratijat-lihilf-alnatu-fi-mintaq>

- اخبار ليبيا 24، ليبيا تنصدر افريقيا في اختياطي النفط رغم الاضطرابات، تاريخ النشر 05 / 02/ 2025، تاريخ الاطلاع 12 / 05 من: <https://akhbarlibya24.net/2025/02/01>

- احمد، قاسم حسين، التنافس الفرنسي الايطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر 03 / 02/ 2019 ، تاريخ الزيارة 2025/ 01/07 من <https://www.academia.ed>

- شيماء, عزت, ماكرون : لم اكن لاؤيد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا غام 2011, تاريخ النشر: 29 / 11 / 2017, تاريخ الزيارة : 06 / 01 / 2025, من: ماكرون -ليبيا-فرنسا-اخطاء-التدخل-العسكري-ساركوز-سياسة-<https://www.france24.com/ar/20171129>

- مونت, كارلو, ماكرون يجمع طرفي النزاع الليبي قرب باريس, تاريخ النشر: 24 / 07 / 2017, تاريخ الزيارة: 08 / 01 / 2025 , من: اجتماع-حفتر-السراج-الازمة الليبية-فرنسا-ماكرون

<https://www.mc-doualiya.com/articles.20170724>

- الحبيب, الاسود, فرنسا مازالت تراهن على مركز نفوذ في ليبيا, صحيفة العرب, تاريخ النشر: 01 / 11 / 2023, تاريخ الزيارة. 08 / 01 / 2025, من: فرنسا-مازال-ت-تراهن-على-مركز-نفوذ-في-ليبيا-<https://www.alarab.co.uk>

-مجلة الشرق الاوسط, تحرك دبلوماسي فرنسي "نشط" في ليبيا...ماذا يستهدف؟ تاريخ النشر 27 اكتوبر 2024, تاريخ الزيارة 08 / 01 / 2025 من: العلم- العربي/شمال-افريقيا/5075400-تحرك-دبلوماسي-فرنسي-نشط-ي-ليبيا-ماذا-يستهدف؟/<https://www.aawsat.com/>

- سهيل, ب, فرنسا تقبض ثمن تدميرها لليبيا, تاريخ النشر 28 نوفمبر 2024, تاريخ الزيارة 08 / 01 / 2025, من <https://www.elkhabar.com>

- هاجر, جمال خليفة, الدوافع والمحددات...التغير في السياسة الخارجية الامريكية, المركز العربي للبحوث الدراسات, تاريخ النشر 20 نوفمبر 2020 , تاريخ الزيارة 12 JUN 2025, من: <https://acrs.albawabhnews.com>

- بين فيشمان, بعد عام 2011, وقفت الولايات المتحدة على الحياد - والضرر يطال ليبيا, تاخ النشر 30 جويلية 2024, تاريخ الزيارة 13 JUN 2025, من <https://www.washingtoninstitutz.org/ar/experts/byn-fushman>

- احمد , حسن رخا, موقف الولايات المتحدة من ازمتي (ليبيا وشرق المتوسط), تليخ النشر 14سبتمبر 2020, تاريخ الزيارة 13جوهفي 2025,

من <https://arabaffairsonlin.com/category/...>

- خالد, خميس السحاتي, الولايات المتحدة والازمة الليبية كيف تغيرت المواقف عم تعاقب الادارات, تاريخ النشر 18 / 08 / 2022, تاريخ الزيارة 13 / 01 / 2025, من

<https://www.siyassa.org.eg/News/18343.aspx>

- ياسر, باعمر, تعاطف سعودي مع ثورة ليبيا, الجزيرة, تاريخ النشر: 24 / 02 / 2024 , تاريخ الزيارة: 21 / 01 / 2025 من <https://www.aljazeera.net>

- عربي NEWSB G C , الحرب في ليبيا : ماهي الاطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ تاريخ النشر 31 جويلية 2025, تاريخ الزيارة 28 / 01 / 2025,

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475>

- زينب, محمد ياسين, التدخلات الخارجية في ليبيا : دور الامارات العربية المتحدة انموذجا, جامعة كربلاء, تاريخ النشر 7 / 8 / 2024, تاريخ الزيارة 20 / 01 / 2025 من:

<https://uokerbala.edu.iq>

- الجزيرة, 180 مليون دولار من الكويت لثوار ليبيا, تاريخ النشر 25 / 04 / 2011 , تاريخ الزيارة 28 / 01 / 2025 من :

<https://www.aljazeera.net/news/2011/4/25/180>

- عربي بوست, اين تقف الصين من النزاع في ليبيا؟ مصالح بكين المتضاربة في المنطقة تضعها في حيرة, تاريخ النشر 20 / 06 / 2019, تاريخ الزيارة 02 / 02 / 2025 , من :

<https://arabicpost.net>

- انا بورشفسكايا, مصالح روسيا المتنامية في ليبيا, تاريخ النشر 24 / 01 / 2020, تاريخ الزيارة 01 / 02 / 2025 من <https://www.washingtoninstitute.org>

- Afp-Tickers الاتحاد الاوروبي سيتوقف عن استيراد الغاز الروسي بحلول نهاية 2027، تاريخ النشر 06 ماي 2025، تاريخ الزيارة 12 ماي 2025 ، من <https://www.swissinto.ch>
- عربي NEWS الحرب في ليبيا : ماهي الاطراف الخارجية التي تتدخل فيا وما دوافعها؟ تاريخ النشر 31 جويلية 2020، تاريخ الزيارة 5 فيفري 2025 من <https://www.bbc.com>
- خالد، التيجاني النور، العلاقات السودانية الليبية : صراع الماضي وتقارب المستقبل، تاريخ النشر 24 /10 / 2011 ، تاريخ الزيارة 13 / 02 / 2025 ، من: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/2011102410261454719.gtml>
- العبيد احمد مروح، هذه التأثيرات متبادلة بين ليبيا والسودان، العربي الجديد، تاريخ النشر 29- 05 - 2020 ، تاريخ الزيارة 12 - 02 - 2025، من: <https://www.alaraby.co.uk>
- السنوسي، يسكري، الازمة الليبية وتداعياتها على السودان مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 13 / 11 / 2017، تاريخ الزيارة 13 / 02 / 2025، من: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/2011102410261454719.gtm>
- احمد، يونس، السودان يرفض التدخل الخارجي في ليبيا ويدعو لحل افريقي، تاريخ النشر 29 / 01 / 2017 ، تاريخ الزيارة 18 / 02 / 2025، من <https://aawsat.com/hom/qrticle/841506/>
- الجزيرة، كيف يمكن تفسير الحياد التونسي تجاه الازمة الليبية ؟ اخبار سياسية، تاريخ النشر 27 / 12 / 2029، تاريخ الزيارة 16 / 02 / 2025، من <https://www.aljazeera.net>
- مونت كارلو الدولية MCD ، الموقف التونسي من الازمة الليبية: من الحياد الفعلي إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، تاريخ النشر 22 / 08 / 2011، تاريخ الزيارة 15 / 02 / 2025، من <https://www.mc-doualiya.com>

- المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الامنية والعسكرية, العمق الاستراتيجي بين تونس وليبيا وحتمية تشابك المصالح, تاريخ النشر 17 / 03 / 2023, من <https://ciessm.org>
- سمير، قط، تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الازمة الليبية، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر 29 جويلية 2020، تاريخ الاطلاع 16 / 04 / 2025 من: <https://caus.org.lb>
- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, الموقف الجزائري من الازمة الليبية : بين التغير والاستمرارية, تاريخ النشر 07 / 07 / 2020, تاريخ الزيارة 10 / 03 / 2025, من: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-Algerian>
- بلال جمال عبد العزيز. (21 07, 2022). *تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري في الفترة 2011 - 2021*. تاريخ النشر 21 07, 2022، تاريخ الزيارة 20 04, 2023، من المركز الديمقراطي العربي <https://democraticac.de>
- محمد، صائب موسيت، جوانب هجرة الازمات في الجزائر, تاريخ ال 26 / 03 / 2025 من: <https://www.tmreview.org>
- ياسين، بودهان، الازمة التونسية تنتظر وساطة جزائرية، تاريخ النشر : 13 / 09 / 2013، تاريخ الاطلاع 13 / 05 / 2025، من : <https://www.alizeera.jet>
- رفيعة، محمود، يهدد الجزائر مجددا.. لماذا يعادي حفر الجزائر من جنوب ليبيا؟ تاريخ النشر 21 / 06 / 2021، تاريخ الزيارة 13 / 05 / 2025، من: <https://www.aljazeera.net>
- ربعة، خريس، هكذا اصبحت عبارة "يتنحوا قاع" شعار لمئات الآلاف من الجزائريين في المظاهرات منذ ان اعلن الرئيس بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية، تاريخ الاطلاع 14 / 04 / 2025، من <https://www.raialyoum.comindex.php>
- الشروق أونلاين، الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا وطائرة خاصة تنقل عائلة القذافي إلى العاصمة، تاريخ النشر 31 / 08 / 2011 تاريخ الزيارة 15 / 04 / 2025 من: <https://www.echoroukonline.com/>
- الجيش الوطني الشعبي الجزائري، تاريخ النشر 2020، تاريخ الزيارة 20 / 04 / 2025، من: <https://ra.wikipedia.org>
- عبد الباسط، غبارة , الأزمة الليبية في قمة الجزائر ..اولوية الملف و غموض التوصيات, تاريخ الزيارة: 2022/11/18 من: <https://afrigatenews.net>

- الإذاعة الجزائرية ، المجلس الرئاسي الليبي يتطلع بتناول إلى القمة العربية بالجزائر لإنهاء حالة الانقسام ، تاريخ الزيارة: 2022/11/16 من <https://www.ews.radioalgerie.dz>
- جمال, جوهر, ما ينتظر الليبيون من القمة العربية بالجزائر؟ , تاريخ الزيارة: 2022/11/23 <https://www.aawsat.com>
- ¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, مرجع, , قمة الجزائر العربية : نتائج عادي في ظروف غير عادية /مقالات وآراء /عرب 48 , تاريخ الزيارة :2022/11/20 ,من <https://www.arab48.com>
- الطريق العابر للصحراء، ضرورة دراسة مخطط تنموي مشترك للمنطقة العابرة للحدود، تاريخ النشر 10 مارس 2019 ، تاريخ الزيارة 27 افريل 2025 من: <https://www.aps.dz/ar/economie/68145-2019-03-10-10-13-43>
- عبد الرزاق، بن عبد الله، غسان سلامة في الجزائر لبحث تطورات الازمة الليبية، تاريخ النشر 2019/01/07، تاريخ الزيارة 2025/04/10، من: <https://www.aa.com.tr/ar/1358407/>
- صحيفة الشرق الاوسط، الجزائر: التدخلات الخارجية في ليبيا غدت الانقسام الداخلي، تاريخ النشر 27 نوفمبر 2023، تاريخ الزيارة 29-04-2025، من: <https://aawsat.com/الانقسام-الداخلي/>
- الولايات المتحدة تطلب السحب الفوري للقوات الروسية والتركية من ليبيا وإحترام سيادة البلاد، تاريخ الزيارة 11/6/2022من: <https://www.france24.com>
- التحركات الأوروبية تجاه ليبيا "الاهداف والنتائج" تاريخ الزيارة 2022/09/01 من: <https://www.alsiasat.com>
- الدور المصري في ليبيا المحددات والمسارات وحدة التحليل السياسي، تاريخ الزيارة 2022/09/01 من: <https://www.welppsseg.org> .
- خارطة مصالح فرنسا في ليبيا من الهلال إلى الجنوب، تاريخ الزيارة 2022/09/01 من: <https://www.alaraby.co.uk> .

- سيد أعمر بن شيخنا, فرنسا ة الجنوب الليبي السياق والاجندة, تاريخ الزيارة 2022/06/22 من: <https://rimnow.net> .
- سياسية واقتصادية وعسكرية .. ماهي مصالح فرنسا في ليبيا؟ تاريخ الزيارة 2022/06/22 من <https://www.sasapost.com> .
- عصام عبد الشافي, خارطة الاهداف والمصالح ..ماذا تريد فرنسا في ليبيا, تاريخ الزيارة تاريخ الزيارة 2022/09/02 من: <http://www.alaraby.co.uk> .
- فهم السياسة الروسية تجاه الصراع الليبي, تاريخ الزيارة 2022/06/25 من: <https://futureuae.com> .
- عبد النور بن عنتر, الدول المغاربية والازمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الاداء, 2022/05/13 من : <https://studiesaljazeera.net> .
- دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات و الافاق, تاريخ الزيارة 2022/07/15 من: <https://www.unescwa.org> .
- محمد خلفان الصوافي, الازمة في ليبيا خارطة الصراع وتطورات ومساراته المستقبلية, تاريخ الزيارة 2022/07/15 من: <https://trendyreseach.org> .
- الحسين, العلوي, الازمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والإنقسام الداخلي, تاريخ الزيارة 2022/08/11 من: <https://studies.aljazeera.net> .
- محمد السعيد إدريس, الأزمة الليبية والحلول المراوغة, تاريخ الزيارة 2022/05/23 من: <https://alkhaleej.ae> .
- الرئيس التونسي: دور دول الجوار مهم لحل الازمة بليبيا, تاريخ الزيارة 2022/09/01 من: <https://www.aa.com.tr> .
- السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية, تاريخ الزيارة 2022/04/22 من: <https://democraticac.de> .
- النفط الليبي على أبواب ازمة وسط موقف مبهم ل"الدول الخمس", تاريخ الزيارة 2022/08/20 من: <https://www.independentarahia.com> .

- تشاوش اوغلو: فرنسا تتناقض مع نفسها بشأن ليبيا، تاريخ الزيارة 2022/08/12 من: <https://aa.com.tr>
- يمنى، سليمان، تطورات الأزمة الليبية في ضوء إتفاق تونس، تاريخ الزيارة 2022/08/12 من: <https://eipss-eg.org> 2022/8/12
- حلبة صراع في مجلس الامن على الملف الليبي، تاريخ الزيارة 2022/08/12 من: <https://www.independentarahia.com>.
- عصام عاشور، ليبيا ملف مفتوح، تاريخ الزيارة 2022/09/01 من: <https://arabaffairsonline.com>
- محمد عبد الحفيظ الشيخ، اثر التدخل الخارجي السلبي في ليبيا وسبل الإنعتاق من مأسره، تاريخ الزيارة 2022/07/13 من: <https://democraticac.de>
- سامح راشد، مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة، تاريخ الزيارة 2022/07/11 من: <https://arabaffairsonline.com>
- أحمد القرني، النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية و الامنية، تاريخ الزيارة 2022/08/26 من: <https://rasanah.ilis.org>
- هدى الطرابلسي، هكذا خسرت تونس الورقة الليبية، تاريخ الزيارة 2024/07/22 من: <https://independentarabia.com>
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تصاعد الدور التركي في ليبيا الأسباب والخلفيات وردات الفعل، تقرير موقف في 2020/01/07 ، تاريخ الزيارة 2024/07/06 من: <https://www.dohainstitute.org>
- جيمس، سلاذن، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، تاريخ الزيارة 2024/09/11 من: <https://www.rand.org>
- عصام عبد الشافي، التحولات السياسية في ليبيا . الأطراف والإحتمالات المستقبلية ، تاريخ الزيارة 2023/05/04 من: <https://yatuakuyyah.com> .

- التدخل العسكري في ليبيا بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي ، تاريخ الزيارة
من: 2024/02/05 : <https://dspace.univ-gjalfa.dz>
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة, دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية
لمكافحة الإرهاب, تاريخ الزيارة 2024/09/03 من: <https://www.unodc.org> .
- خالد التومي, الدور الأوروبي في ليبيا .. بين العقلانية والإزدواجية, تاريخ النشر 2020/01/16 ,
تاريخ الزيارة 2024/03/12 من: <https://portal.arid.my>
- السياسة الفرنسية في ليبيا: دور متناقض في مشهد معقد أصلا, تاريخ الزيارة 2024/02/05
من: <https://www.dw.com>
- بعد أن إستعصى في 2021.. هل يكون 2022 عام الحل في ليبيا؟ تاريخ الزيارة 2024/12/09 من:
<https://www.dw.com>
- طارق مقريسي, الأبعاد الجيوإستراتيجية للحرب الأهلية الليبية ، تاريخ الزيارة 2024/05/22 من:
<https://africacenter.org>
- بهاء محمود, منتدى السياسات العربية, التحركات الأوروبية تجاه ليبيا "الاهداف والنتائج" تاريخ
الزيارة 2023/04/11 من: <https://www.alsiasat.com> .
- الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ تاريخ الزيارة
2023/06/23 من: <https://www.bbs.com>
- محمد البيومي, منتدى البدائل العربي للدراسات, الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع
والإستنزاف, تاريخ الزيارة 2023/11/23 من: <https://www.afalebanon.org> .
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة, العلاقات الأمريكية الليبية, تاريخ الزيارة 2023/07/13
من: <https://ar.wikipedia.org> .

- نيهان طانري وردى يسار, النفوذ الروسي في ليبيا وخيارات السياسة الأمريكية (تحليل), تاريخ الزيارة 2024/1/10 من: <https://www.aa.com>.
- سفارة الولايات المتحدة في ليبيا, بيان مشترك حول الوضع السياسي في ليبيا, تاريخ الزيارة 2024/05/11 من: <https://senbassy.org>.
- مؤسسة ماعت للسلام والتنمية, تقرير عن نشاط المرتزقة في ليبيا, تاريخ الزيارة 2024/02/14 من: <https://www.wohchr.org>.
- عصام عبد الشافي, خارطة الأهداف والمصالح.. ماذا تريد فرنسا من ليبيا, تاريخ الزيارة 2023/02/09 من: <https://www.alaraby.co.uk>.
- الدبلوماسية الفرنسية, فرنسا وليبيا وزارة أوروبا والشؤون الخارجية, تاريخ الزيارة 2024/03/24 من: <https://www.diplomatiegouv.fr>.
- عبد اللطيف حجازي, مركز المستقبل, تأثير الدور الفرنسي في جهود التسوية الليبية, تاريخ الزيارة 2023/07/22 من: <https://futureuae.com>.
- منال علي, الحوار المتمدن, السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ ثورة 17 فيفري 2011, من: <https://www.ahewar.org>.

ثالثا/ المراجع باللغة الاجنبية

- 01- Saban kardas, Humanitarian Intervention: conceptual Analysis, ALTERNATIVES turkish journal of International, volume2 Number3, 2003
- 02- Seumas Miller , Mitt Regan , and Patrick F , Walsh, NATIONAL SECURITY INTELLIGENCE AND ETHICS ,Routledge, 2022,
- 03- Nicholas Ryder, Counter-Terrorist Financing Law and Policy, by Routledge, 2019
- 04- Lembarek ayoub, Sayah, Challenges of the Libyan crisis and opportunities to build the state, the Algerian and Comparative public Law journal, Vol 09, N01, 2023
- 05- Michiel de Haas, and Ewout Frankm, Migration in Africa, Routledge, 2022

- 06- Benjama Rochrig "L'OTAN et L'ONU: victimes de l'intérêt national en Libye" Rvue Defense nationale, N°. 752 (été 2012)
- 07- MORTIMER, Robert A. "Global economy and African foreign policy: the Algerian model" Agrican Studies Review, Vol . 27, No. 1, March, 1984
- 08- Luis, Simon Alexander mattelaer, Amelia Hadfield, Une stratégie coherent de l'UE pour Sahel , Rapport de la direction générale des politique externes de l'union européenne, Bruxelles, Mai 2012
- 09- Florence Gaub, The North Atlantic Treaty Organization and Libya: reviewing operation unified protector, The letort papers ,strategic Studies Institute and U.S. Army War College press ,June 2013
- 10- Richard Hartley -Parkinson Touchdown: B2 stealth jest return after epic 11,500 mil journey to bomb Libyan aircraft shelters, daily mail journal, 21 March 2011
- 11- Arron David Miller, "For America, An Arab Winter" "Willson quarterly" Vol .35, No. 3 , Summary 2011
- 12 - 15- Britannic, Libya revolt of 2011/History, War, Timeline, 15/02/2011, <https://evet/Libya-Revolt-of-2011>
- 13- Taylor & Francis, Boko Haram and the Drivers of Islamist violence, Routledge, 2019, z 27
- 13- 02- Kalevi Holsti, peace and war : Armed conflicts and international order, new York : Cambridge university press, 1991 <http://www.cambridge.org>
- 14-- Redaction de Mediapart, "L'argent Libyen de Sarkozy" dans: <https://www.mediapart.fr/journal/france/dossier/notre-dossier-largent-libyen-de-sarkozy.14/12/2016>
- 15- Anouar, Boukhars, 2013, Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring : <https://crnegieendowment.org>
- 16- Ido Oren, democratic peace, the Editors of Encyclopaedia Britannica, <https://www.britannica.com/topic/democratic-peace>
- 17- Miller Steven , Just War theory , 2024, <https://www.ebsco.com/research-starters/military-history-and-science/Just-War-theory>

فهرس الاشكال والخرائط

الصفحة	فهرس الاشكال والخرائط
	فهرس الاشكال
40	شكل يبين اهم الحاجات الانسانية
51	جدول يبين طول الحدود التي تربط ليبيا بدول جوارها
53	جدول يبين القبائل في ليبيا ونسبها اماكن تواجدها
67	جدول يبين معدلات البطالة في بعض الدول العربية
69	جدول يبين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول الربيع العربي لسنة 2006 وبعدها
73	جدول يبين تزايد عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية 2010 - 2011
80	جدول يبين حالة عدم الاستقرار في الدول العربية
106	شكل يوضح مراحل تطور طبيعة النزاع في ليبيا
107	جدول يبين القوى (التكتلات) العسكرية والسياسية في ليبيا بعد 2011
112	جدول يبين الفصائل المكونة لكل من قوت الكرامة وقوات فجر ليبيا
115	جدول يبين نسب المهاجرين إلى ليبيا واسبابها
129	جدول يبين التحولات التي طرأت على مبدأ عدم التدخل كأهم مبدأ في القانون الدولي
155	شكل يبين اعضاء جامعة الدول العربية
215	الجدول يبين طول وسنة ترسيم حدود الجزائر مع دول الجوار
226	جدول يبين تطور الاعتماد المالي المخصص لوزارة الدفاع الوطني (2011 - 2025)
	شكل يبين مخرجات القمة العربية بالجزائر 2022 بشأن الملف الليبي
	فهرس الخرائط
52	خريطة تبين الحدود السياسية لدولة ليبيا
57	خريطة تبين مناطق توزيع السكان في ليبيا حسب المدن
61	خريطة تبين مواقع الحقول النفطية في ليبيا
126	خريطة تبين دول جوار ليبيا
197	الخريطة التي رسمتها تركيا لحدودها البحرية في شرق المتوسط

216	خريطة تبين موقع الجزائر ودول جوارها
218	خريطة تبين مناطق انتشار قبائل التوارق
233	خريطة تبين مسارات انتشار السلاح الليبي إلى دول الجوار
267	خريطة الطريق شمال جنوب العابر للصحراء "الجزائر - لاغوس بنيجيريا"
268	خريطة خط انابيب الغاز العابر للصحراء

فهرس المحتويات

اهداء	
شكر وتقدير	
خطة الدراسة	
مقدمة	
16	الفصل الأول: التدخل الخارجي والمشكلات المنهجية: سؤال في المفهوم والنظرية
16	المبحث الأول: التدخل الخارجي و المفاهيم ذات الصلة: مقارنة مفاهيمية
17	المطلب الأول: التدخل الخارجي والسياق المفاهيمي
17	الفرع الأول: مفهوم التدخل الخارجي
21	الفرع الثاني: "معضلة" التدخل الخارجي الإنساني في المفهوم
26	الفرع الثالث: التدخل الخارجي والمفاهيم ذات الصلة
30	المطلب الثاني: سؤال النظرية في ظاهرة التدخلات الخارجية:الازمة الليبية وأسباب النشوء
30	الفرع الاول: الحوار (الواقعي- الليبرالي) حول التدخل الخارجي
35	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لأسباب التدخلات الخارجية
38	الفرع الثالث: أهم النظريات المفسرة لأسباب نشوء واندلاع الازمة الليبية
41	المبحث الثاني: جيوبولتيك ليبيا.
41	المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي و السياسة الخارجية في ليبيا قبل 2011
41	الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي في ليبيا.
44	الفرع الثاني:السياسةالخارجية والسلوك السياسي الليبي قبل 2011 وبعده
48	الفرع الثالث: أدوات السياسة الخارجية الليبية
50	المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا
50	الفرع الأول: الموقع الجغرافي لليبيا
53	الفرع الثاني: المقومات السكانية لليبيا

58	الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية لليبيا
65	الفصل الثاني: إنعكاسات التحولات الجيوسياسية على الازمة الليبية وأدوار الفاعلين الخارجيين
65	المبحث الأول: ثورات الربيع العربي وأثرها في اندلاع الازمة الليبية
66	المطلب الأول: العوامل المساعدة في تحريك انتفاضات الربيع العربي.
66	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية
71	الفرع الثاني: العوامل السياسية والرقمية
75	الفرع الثالث: العوامل الخارجية
81	المطلب الثاني: قيام موجة الربيع العربي في تونس ثم مصر وانتقال عدواها لليبيا.
81	الفرع الأول: خصائص ثورات الربيع العربي
84	الفرع الثاني: بداية موجة الربيع العربي في تونس ثم مصر
93	الفرع الثالث: انتقال موجة ثورات الربيع العربي إلى ليبيا (اندلاع الانتفاضة الليبية).
96	المبحث الثاني: اثر التدخلات الخارجية على الازمة الليبية
96	المطلب الأول: الازمة الليبية النشأة والتطور
96	الفرع الأول: خلفيات الازمة واسبابها
103	الفرع الثاني: طبيعة النزاع في ليبيا.
106	الفرع الثالث: مسارات الازمة الليبية.
113	المطلب الثاني: تداعيات التدخلات الخارجية على الازمة الليبية
113	الفرع الأول: تداعيات التدخلات الخارجية على الوضع الداخلي الليبي
120	الفرع الثاني: تحول الحرب الاهلية في ليبيا إلى حرب بالوكالة
124	الفرع الثالث: التداعيات الإقليمية والدولية للتدخلات الخارجية على الازمة الليبية
128	المطلب الثالث: التدخل في ليبيا بين مسؤولية الحماية للمدنيين وحماية المصالح.
128	الفرع الأول: تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من حماية المدنيين لاقحامهم في الحرب

132	الفرع الثاني: خلفيات التدخلات الخارجية في الازمة الليبية
139	الفصل الثالث: السلوك الدولي والإقليمي للتدخل في الازمة الليبية
139	المبحث الأول: تدخل المؤسسات الدولية الاقليمية في الازمة الليبية.
140	المطلب الأول: تدخل المؤسسات الدولية في الازمة الليبية
140	الفرع الأول: تدخل منظمة الأمم المتحدة (مجلس الامن) في الازمة الليبية.
146	الفرع الثاني: تدخل الاتحاد الأوروبي في الازمة الليبية
153	المطلب الثاني: تدخل المؤسسات الإقليمية في الازمة الليبية
153	الفرع الأول: تدخل جامعة الدول العربية في الازمة الليبية
159	الفرع الثاني: تدخل الاتحاد الافريقي في الازمة الليبية
165	المبحث الثاني: سياسية حلف الناتو (NATO) للتدخل في الازمة الليبية واثره عليها
166	المطلب الأول: استراتيجية حلف الناتو التوسعية وسياسته للتدخل في الازمة الليبية
166	الفرع الأول: استراتيجية حلف الناتو التوسعية
170	الفرع الثاني: سياسة حلف الناتو للتدخل في الازمة الليبية
174	المطلب الثاني: دوافع تدخل حلف الناتو في الازمة الليبية وأثره عليها
174	الفرع الأول: دوافع حلف الناتو للتدخل في الازمة الليبية
177	الفرع الثاني: أثر تدخل حلف الناتو في تصاعد الازمة الليبية
180	المبحث الثالث: مواقف الدول المتدخلة في الازمة الليبية ومصالحها من التدخل
180	المطلب الأول: مواقف الدول الغربية من التدخل في الازمة الليبية
180	الفرع الأول: مواقف كلا من إيطاليا وفرنسا من التدخل في الازمة الليبية
186	الفرع الثاني: مواقف كلا من الولايات الامريكية وبريطانيا من التدخل في الازمة الليبية
190	المطلب الثاني: مواقف دول الخليج العربي وآسيا من التدخل في الازمة الليبية
190	الفرع الأول: مواقف دول الخليج العربي من التدخل في الازمة الليبية

194	الفرع الثاني: مواقف دول آسيا من التدخل في الازمة الليبية
201	المطلب الثالث: مواقف دول الجوار العربي لليبيا من التدخل في الازمة الليبية
201	الفرع الأول: مواقف كلا من مصر والسودان من التدخل في الازمة الليبية.
205	الفرع الثاني: مواقف وكلا من تونس والمغرب والجزائر من التدخل في الازمة الليبية.
213	الفصل الرابع: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ومساعي تسويتها.
213	المبحث الأول: الازمة الليبية والأمن القومي الجزائري: تحليل في السياق الجيوسياسي الإقليمي
214	المطلب الأول: الانعكاسات الصلبة على الامن القومي الجزائري
214	الفرع الأول: تأثر أمن الحدود الجزائرية بالأزمة الليبية
220	الفرع الثاني: خطر توريط الجزائر بالتدخل العسكري في ليبيا
225	المطلب الثاني: الانعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الامن القومي الجزائري
225	الفرع الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية
230	الفرع الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية
235	المبحث الثاني: السياسة الجزائرية لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري.
236	المطلب الأول: سياسة الجزائر على مستوى الامن الداخلي لمواجهة انعكاسات الازمة الليبية
236	الفرع الأول: . مواجهة الجزائر لانعكاسات الأزمة الليبية بالاصلاحات الداخلية المبكرة
241	الفرع الثاني: حراك 22 فيفري 2019
248	الفرع الثالث: غلق الحدود مع ليبيا تكثيف التواجد العسكري على الحدود الجنوبية والشرقية
256	المطلب الثاني: دور الجزائر الدبلوماسي تجاه الازمة الليبية

الفرع الأول: مبادرة المصالحة بين الأطراف الليبية المتصارعة -الملف الليبي بالقمة العربية بالجزائر 2022	256
الفرع الثاني: الجهود الفردية للجزائر لحل الازمة الليبية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.	261
الفرع الثالث: مبادرات الجزائر لدعم الجهود الاقليمية والأممية لتسوية الازمة الليبية	269
الخاتمة	278
قائمة المراجع	284
فهرس الاشكال والخرائط	328
فهرس المحتويات	
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

في هذه الأطروحة الموسومة بـ "أثر التدخلات الخارجية على الازمة الليبية وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري" تم البحث في الازمة الليبية ومؤثراتها اسبابها، وزيادة تفاقمها بسبب التدخلات الخارجية عليها التي ادت لفشل الدولة الليبية وانفلات الامن وانكشاف الحدود وتحول الاراضي الليبية إلى منطقة استقرار وعبور للارهاب وكل انواع الجريمة المنظمة للمناطق المجاورة، وبالتزامن مع الحرب في شمال مالي، كل ذلك انتج تهديدات خطيرة على الامن الاقليمي والعالمي.

ولذلك سعت الجزائر لتبني استراتيجية امنية دفاعية من اجل حماية امنها القومي ومصالحها الوطنية، وتأمين حدودها مع دول الجوار في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية، وتنامي التهديدات اللاتماثلية من تنامي خطر الهجمات الارهابية والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بكل اشكالها، خاصة على الحدود الشرقية والجنوبية.

هذه التهديدات فرضت على الجزائر تبني استراتيجية متعددة المداخل: على مستوى الامن القومي الداخلي تبنت الجزائر سياسة المبادرة بالاصلاحات المبكرة وتلبية المطالب الاجتماعية لحراك 2019 بهدف حماية الامن الداخلي للمجتمع، وعلى مستوى الامن القومي الخارجي تبنت الجزائر مبادرات الحل السياسي السلمي للازمة الليبية، ومن جهة اخرى سعت لتوظيف مقاربة التنمية بدول الجوار بالجنوب.

Study summary

In this thesis titled **"The impact of Foreign interventions on the Libyan Crisis and Its Repercussions on Algerian National Security"** The Libyan Crisis and its effects, its causes, and its further aggravation due to foreign interventions on it, which led to the failure of the Libyan state, insecurity, the exposure of borders, and the transformation of Libyan territory into a Zone of stability and transit for terrorism and all kinds of terrorism, ,Were discussed. Organized crime in neighboring regions.

And in conjunction with the War in northern Mali, all of this produced serious threats to regional and global security.

Therefore Algeria sought to adopt a defensive security strategy in order to protect its national security and national interests, and to secure its borders

with neighboring countries in light of international and regional changes, and the growing asymmetric threats from the growing threat of terrorist attacks, illegal immigration, and organized crime in all its forms, especially on the eastern and southern borders.

These threats forced Algeria to adopt a strategy with multiple approaches: At the level of internal national security, Algeria adopted a policy of initiating early reforms and meeting the social demands of the 2019 movement with the aim of protecting the internal security of society, and at level of external national security, Algeria adopted initiatives for a peaceful political solution to the Libyan crisis, and on the other hand, it sought to employ development approach in neighboring countries in the south in an attempt to eliminate the causes of these threats.

Résumé

Cette thèse, intitulée « **L'impact des interventions étrangères sur la crise libyenne et leurs implications pour la sécurité nationale algérienne** », examine la crise libyenne, ses causes et ses influences, ainsi que son escalade due aux interventions étrangères. Ces interventions ont conduit à l'effondrement de l'État libyen, à l'effondrement de la sécurité, à l'exposition des frontières et à la transformation du territoire libyen en une zone de stabilité et un point de transit pour le terrorisme et toutes les formes de criminalité organisée vers les régions voisines. Ceci, conjugué à la guerre dans le nord du Mali, a constitué de graves menaces pour la sécurité régionale et mondiale.

Par conséquent, l'Algérie a cherché à adopter une stratégie de sécurité défensive pour protéger sa sécurité et ses intérêts nationaux, et sécuriser ses frontières avec les pays voisins face aux évolutions internationales et régionales et aux menaces asymétriques croissantes d'attentats terroristes, d'immigration clandestine et de criminalité organisée sous toutes ses formes, notamment aux frontières est et sud.

Ces menaces ont contraint l'Algérie à adopter une stratégie multidimensionnelle. Sur le plan de la sécurité nationale intérieure, l'Algérie a adopté une politique de réformes précoces et de satisfaction des revendications sociales du mouvement de 2019, dans le but de préserver la sécurité intérieure de la société. Sur le plan de la sécurité nationale extérieure,

l'Algérie a adopté des initiatives en faveur d'une solution politique pacifique à la crise libyenne. Parallèlement, elle a cherché à adopter une approche de développement dans les pays voisins du sud.